الصراع الأجتماعى والسياسى في عصر مبارك

الجزء الثانى



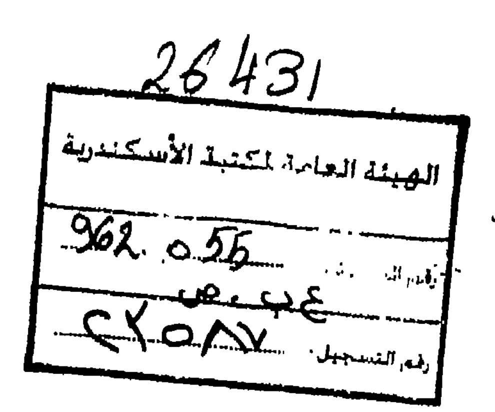
الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك

الجزء الثانى

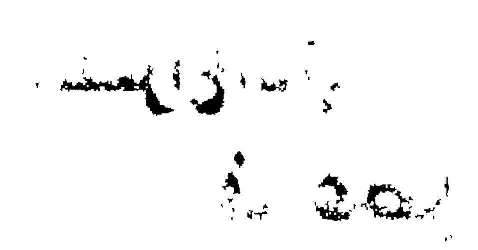


بقلم

د . / عبد العظيم رمضان







والإخراج الفنى والتنفيذ :

صبرى عبد الواحد

تقديم

الشعب المصرى صانع تاريخ ممتاز ، لا يكاد يمر عهد من عهوده ، أو عصر من عصوره ، إلا وهو يزخر بالأحداث المثيرة التى قل أن تحدث فى تاريخ شعب آخر ، سواء أكان يعيش على هامش التاريخ أو يعيش فى باطنه !

ويرجع السبب فى ذلك إلى موقع مصر الجغرافى الذى جعله موضع احتكاك دائم مع الشعوب الأخرى ، كما يرجع أيضا إلى امتداد تاريخ مصر خمسة آلاف عام إلى الوراء ، وخصوصية الشعب المصرى التى جعلته يُخرج للعالم حضارة ليس لها نظير فى التاريخ ، وجعلت حركته ، فى أى اتجاه ، مؤثرة فى مجرى الأحداث !

وهذا الكلام ليس انشاء ولا كلاما منمقا يعبر عن شوفينية الكاتب ، وإنما هو كلام مستقى من التاريخ . فهذا التاريخ يعلمنا أن الشعب المصرى – حتى فى أضعف أوضاعه السياسية – يستطيع أن يؤثر فى الأحداث بنفس القدر الذى يؤثر بها فى اقوى أوضاعه السياسية ! ولن نرجع طويلا إلى الوراء لنضرب فى بطن التاريخ ، وإنما يكفينا التاريخ المعاصر .

فقد خرجت مصر من تحت الاحتلال البريطانى بمعاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ وهى فى أضعف حالاتها ، ومع ذلك فقد استطاعت كسر احتكار السلاح ، وتأميم قناة السويس ، ونقل اتجاهها السياسى من الغرب الرأسمالى إلى الشرق الاشتراكى ، وقادت حركة القومية العربية ، كما قادت الصراع ضد اسرائيل ، وخاضت فى ذلك أربع حروب . كا قادت حركة عدم الإنحياز والحياد الإيجابى ، وأثرت على حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى والعالم الثالث ، وأصبحت فى قلب اهتمام العالم .

وكانت مصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، فى أضعف حالاتها كذلك ، ومع ذلك فقد استطاعت التأثير على ميزان القوة العالمى عن طريق إخراج القوات السوفيتية - لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية - من اراضيها ، لتوفير الحماية اللازمة لمصر عند بناء حائط الصواريخ والوصول به إلى خط مياه القناة ، والدخول فى سباق التسلح مع اسرائيل ونقله من مستوى الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة الإلكترونية والصاروخية المتقدمة . ولم تتردد فى التخلص من القوات السوفييتية عندما شعرت بأنها تحولت إلى عائق عن شن الحرب الهجومية لتحرير سيناء . ثم شنت حرب أكتوبر وخزانتها مفلسة ، وطيرانها أضعف من طيران العدو ، وقواتها أقل قدرة من قوات العدو ، وحققت نصرا معنويا بتحطيم أكبر مانع مائى عسكرى - وهو خط بارليف - فى ست ساعات !

وكانت مصر فى أضعف حالاتها أيضا بعد أن فقدت مصدر السلاح السوفييتى ، ومعظم سينائها محتلة ، والشعوب العربية منشغلة بالصراعات فيما بينها عن الصراع العربى الاسرائيلى ، حين هزت العالم من جديد بمبادرة القدس الشهيرة التى غيرت مجرى الصراع العربى الاسرائيلى كله ، وغيرت مجرى التاريخ العربى المعاصر !

وكانت مصر فى ذروة أزمتها الاقتصادية ، والديون العسكرية والمدنية تكبلها بعشرات الألوف من الملايين ، حين وقفت وقفتها إلى جانب تحرير الكويت بالقوة العسكرية ، فأعطت بذلك الشرعية العربية لقوات التحالف العالمية للقدوم إلى المنطقة العربية ، ولو كانت مصر قد اتخذت الموقف الآخر ، فساندت صدام حسين ، مثلها فى ذلك مثل الأردن واليمن والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، لما أمكن لجندى من قوات التحالف أن يطأ بقدمه أرض المنطقة ، بل لقضت على فكرة التحالف من أصلها .

وفى خلال ذلك كله كان الشعب المصرى يشتغل بصنع التاريخ بطريقته الخاصة ، بإيجابياته وسلبياته ، فكما حفل التاريخ الاجتماعى لمصر فى عهد عبد الناصر بكثير من المتغيرات الراديكالية التى نقلته من عصر إلى عصر ، وحفلت الحياة السياسية بألوان الصراعات الطبقية، بعد تغيير علاقات الانتاج بقوانين الاصلاح الزراعى والتأميم ، فكذلك حفل عهد السادات بكثير من المتغيرات التى ترتبت على تغيير علاقات الإنتاج بقوانين الانفتاح، وتغيير التربة الاجتماعية بظهور الطبقة الانفتاحية ، وما ترتب على ظهورها من تفكك الاتحاد الاشتراكى ، وتأسيس التعددية الحزبية ، وتصفية اليسار ، وبروز جماعات التكفير لتملأ الساحة السياسية .

وقد استمر الصراع الاجتماعى والسياسى فى عهد مبارك بآلية جديدة ، تتفق مع عقلية الملاح التى تحكم السياسة المصرية الداخلية والخارجية ممثلة فى الرئيس مبارك من جهة ، وتتفق - من جهة أخرى - مع الافراز الحزبى الفقير الذى يمارس اللعبة السياسية والديمقراطية فى مواجهة الحزب الوطنى ، والتحول الخطير الذى حدث فى جماعات التطرف الدينى ونقلها من المستوى المحلى إلى المستوى العالمى ، ومن الاعتماد على مصادر التمويل المحلى إلى مصادر التمويل الخارجى .

وأيضا تتفق مع التحول الذى طرأ على القضية الفلسطينية وتغير موقف منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات مع اسرائيل ، وظهور حركة حماس فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بفكر جديد ، مما ترك آثاراً متفاوتة على جماعات اليسار واليمين الدينى فى مصر ، خصوصا بعد الصاعقة التى وقعت على حركة التحرر الوطنى بسقوط الاتحاد السوفييتى وتفككه ، وسقوط المعسكر الاشتراكى وردته ، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم ، وتدخلها فى شئون العالم الثالث بسلاح الديمقراطية الذى شقت به وحدة الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية وحولتها إلى وحدات صغيرة متنازعة متحاربة .

فى كل هذه الظروف كان صاحب هذا القلم يتابع فى مقالاته السياسية على صفحات مجلة أكتوبر وجريدة الوفد الأحداث ، بعقل المؤرخ الملتزم بالحقيقة التاريخية ، وفكر الكاتب التقدمى المتحرر من الجمود العقائدى ، ونظرة الوطنى المصرى الذى يؤمن بخصوصية مصر وحقها فى الاجتهاد ، ورؤية المسلم الذى يؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع .

وقد قدمتُ جانبا من هذا الرصد اليومى للأحداث ، أو هذا التاريخ الساخن لمصر مبارك ، فى الجزء الأول الذى صدر عن هيئة الكتاب تحت عنوان : « الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك » . وأقدم فى هذا الجزء جانبا آخر .

وكما فعلت فى الجزء الأول من اخضاع الكتاب للتبويب العلمى ، فكذلك فعلت فى هذا الجزء . فقد قسمته تقسيما موضوعيا دون أن أغفل التسلسل الزمنى لصدور المقالات ما أمكن ، لأساعد القارىء على التتبع التاريخى للأحداث .

وقد بدأت فى الفصل الأول بمقالاتى عن الدين والإرهاب ، وقد تناولت فيها قضية هروب صفوت عبد الغنى من حراسه ، ثم سقوطه مرة

أخرى فى يد الأمن . وقدمت عرضا لحصاد العنف باسم الدين ، من واقع الحقائق التاريخية ، والذى دلتنى دراساتى التاريخية على أن الدولة هى التى تنتصر فى النهاية ، وجماعات الارهاب باسم الدين تخسر دائماً. كما قدمت مقالى عن مصرع الشهيد فرج فودة بعنوان : « هل الاغتيال من مبادىء الاسلام ؟» ، الذى أتبعته بمقالين أخرين تحت عنوان : « التاريخ والاغتيالات باسم الإسلام » .

ويضم هذا الفصل أيضا مقالى المعنون «مسلسل الإرهاب المشئوم»، الذى عرضت فيه تجربتى الشخصية ، وشهادتى للتاريخ عن الإخوان المسلمين قبل استخدام العنف وبعد استخدام العنف . وأدرجت أيضا مقالى الذى نشرت فيه خطاب « الجماعة الاسلامية » الذى وصل إلىّ ، وتعليقى عليه . وكذلك مقالاتى عن أحداث تصفية جمهورية امبابة ، بعد تصعيد الجماعات الارهابية الصدام بينها وبين الدولة عن طريق الاعتداء على السياح . وقدمت فى هذا الفصل أيضا مقالىَّ عن ظاهرة حركات الأصوليين فى العالم ، اللذين كشفت فيهما من واقع مساهمتى فى مشروع البحث الذى تقوم به جامعة شيكاغو ، أن ظاهرة الأصوليين ليست قاصرة على مصر ، بل تمتد على مساحة العالم أجمع . وفى نفس الفصل قدمت مقالىَّ : « ليست دروشة صائم » و«ايمان الزلزال وزلزال الايمان » اللذين عرضت فيهما فهمى للدين والايمان من خلال ايمانى الراسخ بأن الدين ليس مجرد نطق بالشهادتين وكلمات تقال فى صلاة ، وإنما هو منهج حياة .

أما الفصل الثانى ، فقد قدمت فيه مقالاتى عن نظام مبارك السياسى، ويشتمل على مقالاتى عن الرئيس مبارك ، والتركة التى ورثها، والفرق بين التغيير الوزارى والتغيير السياسى ، ورؤيتى التاريخية لأسطورة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين ، ورأيى فى انقطاع الصلة بين ثورة يوليو ونظامنا السياسى ، وإصرار الحزب الوطنى على التمتع بمغانم الحكم عن طريق انتخابات المحليات . كما قدمت مقالى عن

المازق الذى تواجهه الديمقراطية فى مصر فى ضوء تقييم حقيقى للأحزاب السياسية فى مصر . وقد اشتمل هذا الفصل أيضا على مقالاتى الأربعة التى تتبعت فيها العلاقة بين ثورة يوليو والقضاء المصرى وأدت إلى مذبحة القضاء ، وذلك بمناسبة الحكم الذى صدر من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بعدم أحقية رئيس الدولة فى رفع قضايا الارهاب الى القضاء العسكرى . وأعتقد أننى بهذه المقالات الأربع قد ساندت لحد بعيد مسيرة الاستنارة فى وجه الردة الحضارية التى تريد أن تلغى كل ما حققه شعبنا منذ أيام رفاعة الطهطاوى إلى أيام سيد طنطاوى ! .

أما الفصل الثالث ، فيتضمن مقالاتى عن أزمة الديمقراطية فى مصر، فى ظل هيمنة الحزب الوطنى وضعف أحزاب المعارضة، وقد قدمت فيه مقالى : « وجهة نظر فى الديمقراطية » الذى يشتمل على تقييم جديد للديمقراطية فى ضوء انهيار الاتحاد السوفييتى على يد الديمقراطية ، واستخدام الولايات المتحدة الديمقراطية سلاحاً لشق وحدة الشعوب ! كما قدمت مقالى الذى أنكرت فيه صلة الشيوعيين بأحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ ، وأيضا مقالىَ : « ثورة جريدة الأهالى لماذا ؟ » و « المقاطعة بين الأحرار والمكارثيين » ، اللذين أنكرت فيهما على جريدة « الأهالى » التصدى لمهاجمة المقاطعة بعد أن كانت قائدة حركة المقاطعة ضد خصومها السياسيين . وأخيرا قدمت مقالى : « قضية نقابات الـ ١٠ فى المائة » الذى أعلنت فيه تأييدى لقانون النقابات المهنية الجديد باعتباره دعما للديمقراطية .

أما الفصل الرابع ، فيتضمن مقالاتى عن « كامب ديفيد وأزمة الانتماء إلى مصر » . وفيه أدرجت مقالاتى التى هاجمت فيها معارضى كامب ديفيد المنحازين إلى فكرة القومية العربية ضد فكرة الوطنية المصرية، وعلى حساب انتمائهم إلى مصر ، وكذا مقالى الذى هاجمت فيه فيلم نور الشريف «ناجى العلى» ، وأولئك الذين يعلقون انحدار العالم العربى على شماعة كامب ديفيد التاريخية .

أما الفصل الخامس ، فيضم مقالاتى عن « التاريخ فى المعركة السياسية » ، ويشتمل على مقالاتى التى أوظف فيها بشكل مباشر التاريخ فى خدمة السياسة ، وأرد على بعض الأخطاء التاريخية التى يسوقها البعض بسوء نية وبحسن نية ، وتتعلق بعيد الجلاء ، والانتخابات، وحرب أكتوبر . كما يضم مقالات تاريخية عن قصة الفكر الليبرالى فى مصر .

أما الفصل السادس ، فيشتمل على مقالاتى عن ثورة يوليو والتاريخ. وقد ضممت فيه مقالاتى التى تحدثت فيهاعن الأساس التاريخى لحادث المنصة ، وذبح ثورة يوليو للديمقراطية ، والنظام الناصرى وأخطاء اليسار، وفلسفة الاستشهاد عند الناصريين ، واتفاقية الجلاء فى التاريخ . وكلها ، وغيرها مما تضمنه الفصل ، يستند إلى حقائق التاريخ الثابتة.

أما الفصل السابع ، فيضم مقالاتى عن الوفد والتاريخ ، وفيه مقالاتى عن موقف النحاس من القضية الفلسطينية ، وعيد الجهاد الوطنى ، ونشأة الوفد ، وموقف حكومة الوفد الأخيرة من اسرائيل، وسياسة حكومة الوفد الأخيرة من القوات الجوية المصرية . كما يضم هذا الفصل مقالاتى عن سعد زغلول مستقاة من مذكراته .

أما الفصل الثامن ، فيشتمل على مقالاتى عن أزمة المجتمع المصرى. وفيه حشدت مقالاتى التى تعرضت فيها لأمراض المجتمع المصرى فى عصر الانفتاح ، ومشاكل البيروقراطية المصرية ، ومشوار العدل الطويل ، وعصر النصابين العظام ، وقضايا الطلاق ، وخطف الفتيات ، كما ضممت مقالىَّ عن قضية فتاة العتبة ، ومقالتى عن البنوك المصرية وضرورة أن تكون بنوكا وطنية ، وأخيرا يضم هذا الفصل مقالاتى عن الزلزال وتبلغ خمس مقالات.

أما الفصل التاسع فيضم مقالاتى عن الثقافة والمجتمع ، ويشتمل على مناقشة قضايا الوصاية الفكرية وحرية التعبير ، وجوائز الدولة

التقديرية والتشجيعية ، والثقافة فى عصر مبارك ، ومناقشة موضوع القراءة للجميع الذى تقوم به السيدة سوزان مبارك قرينة الرئيس مبارك ، كما يضم أيضا مقالى عن «التعليم فى مصر» ، اللذين ناقشت فيهما قضية الكم والكيف ، والمجانية الصورية ، وهيكل التعليم المقلوب . وقد قدمت فى هذا الفصل مقالى : « المثقفون المصريون فى عهد مبارك وجلال أمين » الذى عقدت فيه مقارنة بين أوضاع المثقفين فى عهد مبارك وعهد عبد الناصر . وأدرجت أيضا مقالى : « حواديت تكنولوجية فى مجلس الشورى و « مصر ولغز التكنولوجيا » اللذين يتضمنان حوارات لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن التكنولوجيا ، وهى حوارات بالغة الأهمية .

أما الفصل العاشر ، فيشتمل على مقالاتى عن الفن والمجتمع، وفيه قدمت مقالاتى التى ناقشت فيها قضية الأوبرا المترجمة للعربية، وعرضت فيها لبعض الأفلام والمسرحيات الهادفة ، وبرامج التليفزيون المصرى . كماقدمت أيضا مقالاتى عن مؤتمرات السينما التسجيلية ، وأخيرا مقالى: « عبد الوهاب والطبقة الوسطى » .

أما الفصل الحادى عشر ، فهو عن مصر بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، وقد تضمن مقالىّ عن استقالة السفير الاسرائيلى البروفسور شيمون شامير ، اللذين أثارا اهتماما واسع النطاق فى اسرائيل وفى العالم الخارجى ، ثم مقالى : « علامات استفهام حول جواسيس اسرائيل » وقد أثار أيضا نفس الاهتمام . وقدمت مقالى عن حركة حماس والاغتيالات ، و« المصريين والفلسطينيين فى الكويت وصراع البقاء » . كما أدرجت مقالىّ عن القدس فى الدراسات الاسرائيلية .

أما الفصل الثانى عشر فهو عن « أزمة العلاقات المصرية السودانية» ، وفيه عرض تاريخى للعلاقات المصرية ، الذى قدمته فى مقالين ، ثم مقالاتى الأربع عن حلايب فى العلاقات المصرية السودانية .

وقد ختمت هذا الجزء الأخير بالفصل الثالث عشر ، ويتضمن مقالاتى عن مصر والمتغيرات العالمية ، وفيه مقالى عن المتغيرات الدولية فى حوار الرئيس مبارك مع المفكرين المصريين ، ومقالى : « دروس مذابح مسلمى البوسنة » ، وهو من أوائل المقالات التى نبهت الأذهان إلى مذابح مسلمى البوسنة . وأخيرا مقالى : « شاهد ما شفش حاجة فى الاتحاد السوفييتى » ، الذى قدمت فيه شهادتى التاريخية عن انقلاب ١٩ أغسطس فى الاتحاد السوفييتى ، الذى تصادف وقوعه بينما كنت فى رحلة أجوب فيها الاتحاد السوفييتى، وهى صورة بعيدة عما رسمته وسائل الاعلام العالمية .

وأملى أن يصادف هذا الجزء الثانى من « الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك » ما صادفه الجزء الأول الذى سبقه من اهتمام الرأى العام .

والله الموفق

د . عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة فى أول سبتمبر ١٩٩٣

الفصل الأول

الدين والإرهاب

هروب صفوت .. وقصص أخرى ! *

شعبنا فى ذهول لما يقرأ كل يوم من تفاصيل حادث هرب المتهم صفوت عبد الغنى، الذى يقال عنه إنه قائد تنظيم الجهاد والمتهم الأول فى قضية اغتيال د . رفعت المحجوب . ويمكن أن يقال إن اليأس من الجهاز الأمنى قد أطبق على الجميع ، فما حدث لم يسبق له مثيل ، ولا يوجد له مثيل فى أى بلد من البلاد مهما بلغت من التخلف ، وهو يقترب من الكوميديا أكثر مما يقترب من التراجيديا ، ويليق بفيلم من تمثيل الممثل الكوميدى الراحل إسماعيل ياسين ، بل هو ـ بكل التفاصيل التى أذيعت ـ يصلح حاليا ليكون فيلما كوميديا يؤديه يونس شلبى أو سعيد صالح ، خصوصا اذا عهد به إلى كاتب سيناريو يعرف مهنته جيداً .

اقول ذلك وأنا أفرق تماما بين حوادث الاجرام التى شهدتها بلادنا فى الأيام الأخيرة ، وآخرها حادث

* الوفد فى ١٩٩١/٤/٢٩

جواهرجى الزيتون الذى سرق منه مجوهرات تقدر قيمتها بنحو مليون جنيه . فهذا الحادث يمكن أن يقع في لندن أو باريس أو نيويورك أو أية عاصمة غربية ، ولكن حادث هروب صفوت عبد الغني لا يمكن أن يقع فى أى بلد فى العالم سوى فى مصر !

والسبب هو اننا لا نتحرك عادة إلا بعد فوات الأوان ، أو بعد أن يكون المصاب قد وقع ، وتلقينا العزاء ، ثم نستعد لمواجهة الأمور !

وعلى سبيل المثال فقد ظلت الحراسة على كبار الشخصيات حراسة صورية ، يتكالب على الالتحاق بها ذوو الحظوة والوساطات ، حتى ولو كانوا بعيدين كل البعد باستعدادهم الشخصى والمهنى عن مهمة الحراسة ، حتى قتل المرحوم الدكتور رفعت المحجوب - وكان المقصود وزير الداخلية - فهبت الدولة لتحويل الحراسة الصورية إلى حراسة فعلية . ومع ذلك فأشك فى أن ذلك تم بشكل كامل ، فلست أظن أن الجنود الذين يقفون فى حراسة السفارات والأماكن التكتيكية والاستراتيجية فى مصر قد أعدوا الاعداد الكافى لهذه المهمة ، وسوف تثبت الأيام ما أقول .

كذلك حادث غرق لنش الغردقة ، الذى أسفر عن غرق ٢٤ مواطناً وإصابة ١٥ فيما وصف بأنه « أسوأ كارثة إنسانية » خلال عيد الفطر . لقد تبين افتقار اللنش إلى المواصفات واجراءات النجاة والطوارىء ، فهل فى ذلك جديد ؟ ان أكثر من خمسين فى المائة على الأقل من كل المراكب واللنشات التى تجرى فى نيلينا العزيز تفتقد كل هذه المواصفات ، ولكنها تجرى وتنقل الناس ، وتغرقهم أيضاً !

ولنقرأ معا التهم التى وجهتها النيابة إلى سائق لنش الموت ، وهى كالآتى : الإهمال ، وعدم اتباع الأوامر العسكرية ، والابحار باللنش بدون تعليمات أو أوامر ، واستغلاله فى أغراض شخصية ، والاهمال فى المعدات والآلات عهدته . ولنسأل أنفسنا هذا السؤال : أليس ما فعله سائق لنش الموت هو ما يفعله يومياً كل سائق لنش فى مصر ؟ بل كل سائق مركبة قطاع عام أو حكومى ؟ ولكن سلطاتنا لا تتحرك قبل أن يكون الحادث قد وقع ، وتلقينا العزاء فى ٢٤ مواطنا . لأن هذا أسلوب من أساليب حياتنا ! .

كذلك الحرائق . لقد كنت فى لندن أستاذا زائرا فى عامى ٨٠ ـ ٨١، وشاهدت أجهزة الإطفاء فى كل مكان : فى الجامعة وفى الأرشيف البريطانى ، وشاهدت العاملين على أجهزة الإطفاء وهم يقفون على أهبة الاستعداد كأنهم يتوقعون مصيبة قادمة فى القريب العاجل ، وشاهدت كيف يمنع التدخين فى هذه الأماكن منعا باتا . ثم شاهدت العكس فى مصر ، فقد توجد أجهزة إطفاء ، ولكن لا يوجد عاملون على هذه الأجهزة ! واذا وجدت أجهزة إطفاء فإنها لا تعمل عند اللزوم كأنما هى فى حالة تآمر مع الحرائق ! واذا وقع حريق فلا توجد قوة على ظهر الأرض يمكنها إطفاءه قبل أن يهلك الحرث والنسل ويقوض كامل البنيان ويسويه بالأرض !

هذا ـ اذن ـ هو نمط حياة ، وهو نمط حياة نظام زراعى فلاحى لم يتمدن بعد ، ولم يلتحق بالعصر الصناعى الذى يعيش فيه العالم ، ولم يتجهز بعد لمواجهة هذا العصر . ولذلك فنحن نبنى مبنى يتكلف مائة مليون جنيه ، ولا نزوده بجهاز انذار يتكلف عشرين جنيها ! فنحن نأخذ من الحضارة قشرتها التى تبهرنا ، أما تكاليف صيانة هذه الحضارة فهى شىء آخر .

كذلك حادث كارثة الفسيخ التى وقعت فى عيد الفطر ، والتى كشفت عن مدى القصور الشديد فى مجال الرقابة التموينية والصحية على المحلات والمطاعم ، خصوصا تلك التى تبيع بضائع مكشوفة . لقد كان من الأعذار المقبولة التى قدمها مفتشو التموين والصحة أنهم ضحية لعقبات كثيرة تحول دون أداء عملهم ، وهى أنهم عرضة للاعتداء الدائم عليهم من التجار ، حيث لا تتوفر لهم حماية أمنية ، ويعملون فى ظل ظروف صعبة بلا حوافز أو مكافآت ، وعددهم قليل جدا ، إلى جانب أنهم بلا امكانات تمكنهم من أداء عملهم . وهذا الكلام هو نفسه ما ردده جهاز التغذية .

فهل كانت هذه الأسباب مجهولة للمسئولين قبل وقوع كارثة الفسيخ؟ لقد كانت ـ على وجه التحقيق ـ معروفة ، ولكن الذى كان مجهولا هو

عدد ضحايا الفسيخ ! ولما كان هذه العدد في علم الغيب ، فقد كان من الضروري الانتظار حتى يتبين هذا العدد بالفعل ، وهذا لا يتحقق إلا بعد أن يموت الناس فعلا ، ثم تهب الوزارات المعنية للعمل . ولقد أصبت بالكمد حين قرأت أن وزير الصحة اشترى مصلا مضادا لانقاذ المصابين بمبلغ ٨٧٠ الف جنيه ، وهو ما يقرب من مليون جنيه في بضعة أيام ، ولم يكن مفر أمام وزير الصحة من أن يفعل مشكورا ذلك ، مع أن وضع نظام رقابي على المحلات والمطاعم والباعة الجائلين وحماية مفتشي التموين والصحة أثناء عملهم ، كان يمكن أن يوفر على الدولة هذا المبلغ ، وينقذ حياة الضحايا ! ولكنا لا نتحرك إلا بعد أن نتلقى العزاء في القتلى !

وحكاية صفوت عبد الغني لو كتبت بالإبر على مآقي البصر لكانت عبرة لمن لا يعتبر ! فبرغم أن صفوت عبد الغني متهم بأنه كان يستهدف في البداية قتل وزير الداخلية وليس رئيس مجلس الشعب ، ورغم أنه يتولى قيادة الجناح العسكري في تنظيم الجهاد ، ورغم أن هدف التنظيم هو قلب نظام الحكم بالدولة ـ إلا أن أمره هان على أجهزة الأمن بالدولة إلى حد السماح له بالخروج من السجن ليؤدي امتحاناته بكلية الآداب جامعة المنيا ، كما يؤديها أي طالب بريء لا له في الطور ولا في الطحين، وأن تتكلف نفقات نقله إلى مقر الامتحانات ليؤدي هذا الامتحان المصيري، ناسية تماما أن هناك ما يسمى بلجان الامتحان التي ترسلها الجامعة إلى المرضى في بيوتهم ، وفي المستشفيات ، وكان يمكن ارسالها إلى السجن لخدمة هذا الهدف العلمي الجليل !

والأغرب من ذلك أنها لم تراع ما يجب لهذه الشخصية الهامة من واجب الرعاية ، فحشرت صفوت عبد الغني بين مجموعة من المتهمين الآخرين لعل بعضهم من حرامية الحلة والدجاج ! دون أي تفرقة ، الأمر الذي أثارغضب مناضل ديني هام مثل صفوت عبد الغني ، فقرر النجاة بنفسه من هذا الوسط المنحط ، إلى تنظيمه الذي أعد له العدة بتمويل كاف حصل عليه من تحطيم محل مجوهرات الزيتون ، وهو مليون جنيه ، بالإضافة إلى تحطيم المحلات الأخرى . ولم يكن الأمر صعبا كما لاحظ

القراء الأعزاء ، فأحد ضباط الحراسة زوغ لمشاهدة مباراة الأهلي والمحلة ، وهناك فوضى في عملية الاستلام ، ومسدسات جنود الحراسة لا تنطلق لأنها للزينة فقط ، والقيود الحديدية هي للخطرين على الأمن فقط ، وليست للملائكة الأبرار مثل صفوت ، وضباط الحراسة لا يعلمون شيئا عن هوية المسجونين المكلفين بنقلهم ، بل انهم لا يعلمون أن بين هؤلاء المسجونين صفوت عبد الغنى ، ولعلهم لو علموا لما صدقوا ولظنوا أن إدارة السجن تخدعهم ، فلا يمكن تصور إخراج هذا الطير الثمين من القفص حرصاً على استمرار تلقيه العلم ! مع أن هذا العلم هو علم دنيوى لا يعترف به السجين . ولعل هذا هو السبب فى أن إدارة السجن ابقت هذا السر مكتوما فى صدرها فلم تخبر به قوة الحراسة !

وكما قلت فى بداية هذا المقال ، فان هذا لا يحدث إلا فى مصر ، لسبب بسيط هو أن مصر أم الدنيا .

بعد سقوط صفوت عبد الغنى : مسلسل العنف هل يجدى شيئا؟*

انتهت مغامرة صفوت عبد الغنى بالقبض عليه مرة أخرى ، بعد أن «أخذ فى رجليه» رجلا آخر كان يعيش هو وأسرته الصغيرة فى أمان حتى لحظة هروب صفوت عبد الغنى ، فكان هذا الهروب نكبة عليه وعلى أسرته ، وها هو معرض للحكم بالإعدام معه . ومن قبل ذلك تسبب هروب صفوت عبد الغنى فى تكثيف جهود سلطات الأمن للقبض على بقية أعضاء التنظيم ، فسقط ياسر عبد الحكيم خطاب صريعا ، وسقط علاء أبو النصر طنطاوى فى يد قوات الأمن ، كما سقط عشرات - ان لم يكن مئات - آخرون . وهكذا كان هروب صفوت عبد الغنى كارثة على أعضاء التنظيم الجهادى ، ولم يسفر عن أى كسب للتنظيم ، وانتهى بسقوط صفوت عبد الغنى مرة

* الوفد فى ١٩٩١/٧/١٥

اخرى ، بعد أن أمضى فى الهرب ٨٠ يوما من القلق والفزع والترقب والسعى المحموم للفرار من مصر إلى الخارج .

وبصراحة تامة فانى حزين من أجل صفوت وغيره من الشباب الجاهل الضال، الذى تصوّر أنه يفهم الدين أكثر من علمائه ، وسقط فريسة أفكار مضللة لقادة دينيين لا يملك المرء إلا أن يشك فيهم وفى بواعثهم وفى نشاطهم . فها هو زعيمهم الشيخ عمر عبد الرحمن يعيش فى الولايات المتحدة ، التى تظهر الجزع من حركات الإرهاب الدينية ومن قادتها ، ولكنها ـ عند اللزوم ـ تبسط رعايتها على هؤلاء القادة ، وتمنحهم الأمان على أرضها ـ رغم أن دخول الولايات المتحدة ليس من الأمور السهلة على أى فرد مسالم ، ناهيك عن أن يكون قائدا من قادة الارهاب !

وكم أود لو سأل كل فرد فى هذا التنظيم ـ أو فى غيره من التنظيمات الأخرى ـ نفسه : ما هى محصلة قتل الدكتور المحجوب ـ أو حتى قتل اللواء محمد عبد الحليم موسى لو نجحت الخطة الأساسية ؟ هل سقط نظام الحكم وقامت الحكومة الإسلامية ؟ هل تغير المجتمع المصرى فتخلى عن حاكمية البشر واعتنق حاكمية الله؟ هل تحول التغيير الشكلى المتمثل فى إقبال المرأة على الحجاب إلى تحول موضوعى يتمثل فى الالتزام بالأخلاق الاسلامية الحقيقية ، أو زاد الضلال والنصب والاعتداء والتسيب وخراب الذمم ؟

لو كان هذا الشباب قد وجه جهوده على مدى السنوات الماضية إلى قضية تحويل التدين الشكلى فى المجتمع المصرى إلى تدين حقيقى ، وشد الناس إلى الأخلاق الاسلامية الفاضلة بالحسنى والاقناع ، بدلا من السعى ـ بالطرق الاجرامية ـ إلى قلب نظام الحكم أو الانتقام من القادة السياسيين ، لكان هذا المسعى قد حقق لهم ولمجتمعهم الفائدة والنجاح .

بل انهم لو اهتموا قليلا بدراسة تاريخ مصر الحديث ، ولم يعتبروا هذه الدراسة رجسا من الشيطان ، لعرفوا أن محاولاتهم كلها ـ حتى ولو

استمرت مائة عام أخرى ـ مصيرها الفشل الذريع ! وأنهم مضللون مبرمجون فى اقتناعهم بامكان قلب نظام الدولة وتغيير نظام الحكم وإقامة الحكومة الاسلامية .

فلقد سبقهم إلى ذلك الاخوان المسلمون ، الذين بدءوا بداية طيبة ومبشرة ، وأخذوا عن طريق الدعوة الحسنة فى تغيير سلوك الناس وبث الفضائل فيهم وتحويلهم من مسلمين اسما إلى مسلمين فعلا ، ونجحوا ـ إلى حد كبير ـ فى إقامة المجتمع الاسلامى الصحيح ، الذى هو أساس أية حكومة اسلامية ناجحة . ثم خدعهم العمل السياسى ، فانجروا إليه ، ودخلوا فى دوامات صراعاته ، وأقاموا جيش الجوالة الذى بلغ عند نهاية الحرب العالمية الثانية نحو ٦٠ ألفا ، كما أقاموا التنظيم السرى (التنظيم الخاص). وبدأ مسلسل العنف والارهاب بينهم وبين الدولة ، ففى عام ١٩٤٨حين اكتشفت الدولة أن الجماعة قد قوى ساعدها إلى الحد الذى يهدد النظام بالخطر ، لم تتردد فى توجيه ضربة إجهاضية لها بقرار الحل . وحين قابلت الجماعة ذلك باغتيال النقراشى باشا يوم ٢٨ ديسمبر ، ردت الحكومة بالمثل ، فاغتالت الشيخ حسن البنا يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ ـ أى بعد شهر ونصف فقط ! وحين رد التنظيم السرى بمحاولة قتل إبراهيم عبد الهادى باشا ، رئيس الحكومة الجديد ، يوم ٥ مايو ١٩٤٩ (وقع الاعتداء على رئيس مجلس النواب حامد جودة ، الذى نجا بأعجوبة) تعرضت جماعة الاخوان لارهاب فظيع وتعذيب وتخويف ، ولأول مرة تعدى اضطهاد المعتقلين من الاخوان إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم ، فكانت سابقة مشئومة اتبعها فيما بعد زبانية ثورة يوليو . ولم تحصد جماعة الاخوان من هذه الجولة سوى الخراب والدمار وفقد داعية كبير هو الشيخ حسن البنا .

ولم يتغير هذا الحصاد كثيرا مع ثورة يوليو . فحين دخلت الجماعة تحت قيادة المرشد الهضيبى فى استعراض للقوة مع عبد الناصر ، تلقت قرار مجلس قيادة الثورة يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ بالحل ، وفى اليوم السابق كانت السيارات تقطع شوارع القاهرة تجمع الاخوان من بيوتهم ، وأخذت

القطارات تفد من الأقاليم تحمل المعتقلين من الاخوان ! وعندما حاول التنظيم السرى اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية بالاسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، تلقت جماعة الاخوان المسلمين أكبر اضطهاد شهدته فى تاريخها حتى ذلك الحين ، فقد داهمت سلطات الأمن اعضاءها فى بيوتهم وأماكن اختبائهم ، حتى وصل عدد المعتقلين بعد عام واحد فقط من الحادث إلى ٢٩٤٣ معتقلا ! وكانت المحاكمات صورية أمام ما عرف باسم « محكمة الشعب » ، فلم تستغرق محاكمة الهضيبى سوى ثلاثة أيام ! واستغرقت محاكمة يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السرى ، يوما واحدا ! ونظرت قضايا كل من هنداوى دوير وإبراهيم الطيب فى يوم واحد ! كما نظرت خمس قضايا لكل من محمد خميس حميدة ومحمد فرغلى وعبد القادر عودة وحسين كمال الدين وكمال خليفة فى يوم واحد! ونظرت قضايا كل من منير دلة وصالح أبو رقيق ومحمد حامد أبو النصر وأحمد شريت وعمر التلمسانى وعبد العزيز عطية فى يوم واحد ! وفى يوم ٩ ديسمبر نظرت قضايا ٣٨ متهما ، وفى يوم ١١ ديسمبر نظرت ٣١ قضية ، وفى ١٢ ديسمبر نظرت ١٣ قضية ، وفى يوم ١٣ديسمبر نظرت ١٩ قضية وفى يوم ١٨ ديسمبر نظرت ٤٠ قضية ، وهكذا !

وقد سقطت فى هذا الحادث رءوس أربعة من كبار قادة الاخوان ، بالاضافة إلى راس محمود عبد اللطيف ، أما هؤلاء الأربعة فهم محمد فرغلى ، وعبد القادر عودة ، ويوسف طلعت ، وإبراهيم الطيب . وقد تساقطت رءوسهم بمعدل رأس كل نصف ساعة !

على أن مسلسل العنف لم يسدل ستاره ، فقد قام تنظيم سرى جديد على رأسه سيد قطب ، وأخذ يتهيأ للاستيلاء على الحكم على أساس فكر التكفير ، ولكن عين النظام كانت ساهرة ، وأخذ التنظيم السرى يتهيأ للمقاومة عن طريق الاغتيالات وتدمير المنشآت ، ونسف القناطر ، ولم تمهلهم الدولة طويلا ، فبدأت حركة الاعتقالات فى يوليو ١٩٦٥ ، وفى يوم ٩ اغسطس سقط سيد قطب ، وبضربة حظ سقط على عشماوى ليعترف

بكل شيء ، وتساقط بقية أعضاء التنظيم فى يد السلطة . وكان حصاد هذه الجولة عددا آخر من رءوس قادة الاخوان ، وعلى رأسهم سيد قطب، ومحنة عظيمة ألمت بالاخوان لا تقل هولاً ، وأما النظام السياسى فقد ازداد قوة وتسلطا على رءوس العباد ، وظلت الحكومة الاسلامية حلما بعيد المنال تنتظر ضحايا جدد من الشباب المخدوع المضلل الغارق فى الأوهام ، يتقدم لتحقيقها عن طريق قلب نظام الحكم ، وهو لا يدرى أنه يتقدم لحتفه بظلفه ، وهو ما سوف نعالجه فى مقالنا التالى .

الجماعات الاسلامية وحصاد العنف *

فى مقالى السابق تعليقا على القبض على صفوت عبد الغنى مرة أخرى بعد هربه، تحدثت عن حصاد العنف مع جماعة الاخوان المسلمين ، وكيف ألحق بالجماعة خسائر فادحة ، وعرض أعضاءها لفظائع لم يسبق لها مثيل ، وأسقط رءوس كبار قادتها بحبل المشنقة ، وعرض زعيمها الشيخ حسن البنا للاغتيال ، كما سقط رأس مفكر اسلامى عظيم هو سيد قطب ، صاحب كتاب « معالم فى الطريق » ، الذى مهما اختلفنا معه فى فكره، فلا نملك إلا الاعتراف بابداعه ! وقد كانت نهاية سيد قطب هى نهاية للعنف فى حياة الاخوان المسلمين ، الذين تحولوا بعدها إلى جماعة اسلامية برلمانية ، وانتقل العنف إلى يد أخرى هى يد جماعات التكفير .

ولم تختلف نتيجة العنف مع جماعات التكفير عنها مع جماعة

* الوفد فى ١٩٩١/٧/٢٢

الاخوان المسلمين ، فقد ظلت الدولة صامدة شامخة كالجبل ، بينما تساقطت جماعاتهم واحدة وراء الأخرى كأوراق الخريف ، وتعرض أعضاؤها لفظائع كبيرة ، ولقى الكثيرون حتفهم إما برصاص البوليس عند المقاومة ، أو بحبل المشنقة . بل انه عندما نجحت جماعة الجهاد في اغتيال رئيس الدولة محمد أنور السادات ، لم يمس هذا الاغتيال الدولة أو النظام السياسى بشيء ، فقد بقيت الدولة ، وبقى النظام ، وأصيبت جماعة الجهاد بضربات قاصمة ، وتبددت شذرا مذرا ، وضاع شباب اسلامى كان جديرا بأن يكون الآن عاملا فى خدمة وطنه ودينه ، ولكنه خسر دنياه وآخرته لقتله الأبرياء .

وفيما يبدو أن هذا الحصاد لم يغير من عزم هذا الشباب الضال المبرمج على الانتحار ، ففى تصريحات صفوت عبد الغنى الأخيرة أثناء جلسة المحاكمة ، يتفاخر بأن جماعته لن تستريح حتى تقتل كل رءوس النظام الحاكم والمروجين له ، وعلى رأسهم رئيس الدولة !! وينهى كلمته بالقسم خمس مرات على قتل الرئيس وكافة الطواغيت الذين يقفون - حسب زعمه - فى وجه الدعوة الاسلامية ! بل تأخذه العزة بالاثم فيقول فى خطبته المطولة أثناء جلسة المحاكمة ، إن رأس رئيس الدولةقريبة منه ! ويهتف معه زملاؤه : مبارك يا مبارك ، الموت فى إنتظارك ! وهؤلاء الشباب يزعمون أنهم مسلمون ، وأنهم يدافعون عن دين الاسلام ، مع أنه لا يوجد أحد من أئمة الاسلام المعتمدين أهدر دم مسلم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، ولكن الضلال الذى بثه فى رءوس هذا الشباب سياسيون يرتدون عمامة الاسلام وعباءته لتخريب عقول هذا الشباب ، هو المسئول عن اهدار طاقة هذا الشباب فى قضايا خاسرة لا جدوى منها سوى خسارة أرواحهم .

ولنتتبع معا مسلسل العنف الذى ارتكبته الجماعات الاسلامية الارهابية ، ونتتبع نتائجه لنرى هل حقق أية نتائج للحركة الاسلامية تدفع شباب مصر الاسلامى إلى التمسك به والاستمرار فيه ؟ لقد كانت أول

جماعة عنف بعد تصفية تنظيم سيد قطب هي جماعة صالح سرية ، الذى بدأ في تكوين تنظيمه من أوائل سنة ١٩٧٣ ، بهدف الاستيلاء على الحكم عن طريق الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية ، والاستيلاء على الأسلحة الموجودة بمخازنها وعرباتها ، ثم التوجه بعد ذلك إلى مبنى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى لاعتقال رئيس الجمهورية والاستيلاء على السلطة !

على أن الخطة فشلت ، ووقع أعضاء التنظيم فى يد سلطات الأمن ، بعد مصرع ١٣ شخصا وإصابة ٢٧ آخرين ، وقدمت النيابة ٩٢ عضوا من أعضاء التنظيم إلى المحاكمة ، معظمهم من الطلبة الذين بلغ عددهم ٧٥ ، منهم ١٦ من طلبة الكلية الفنية العسكرية . وصدر الحكم على صالح سرية بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم ، وأفرج عن ٦٠ من المتهمين . وجرت المحاكمة ابتداء من ٢٦ يونية ١٩٧٤ .

على أن هذه النتيجة لم تردع جماعة أخرى كانت تتخذ لها زعامة جديدة هى « جماعة المسلمين » التى اشتهرت باسم « التكفير والهجرة»، وكان زعيمها شكرى مصطفى . وقد بدأ استخدام العنف داخل الجماعة، حين أخذ بعض الأعضاء ينشقون على الجماعة ، فاعتبرت ذلك ارتدادا عن الاسلام ! ولما كان حكم المرتد فى الدين الاسلامى هو القتل ، فلذلك كون شكرى مصطفى فرق موت تتابع المنشقين لاغتيالهم ، الأمر الذى حرك سلطات الأمن ضد الجماعة ، وأخذت فى اعتقال بعض أفرادها .

وقد واجه شكرى مصطفى ذلك باختطاف وزير الأوقاف السابق الدكتور محمد الذهبى ، واحتفظ به رهينة مقابل الافراج عن الأعضاء المعتقلين . وقد تم الخطف فجر يوم الأحد ٣يوليو ١٩٧٧ ، وحددت الجماعة مطالب سبعة للافراج عنه ، أحدها دفع مائتى ألف جنيه نقدا ، وعندما شعرت بأن الحكومة تماطل لم تتردد فى قتل الذهبى وهو على سجادة الصلاة ! فكشفت عن نزعة إجرامية أصيلة تتخفى تحت ثوب الاسلام الطاهر . وهذا هو حال جميع المنتمين إلى هذه الجماعات

الارهابية ، فهم نوو نزعة إجرامية دفينة تتستر بدين الاسلام الحنيف ، وتتصنع بالتمسك به والدفاع عنه ومحاولة إعلاء رايته ، بينما أعمالهم جميعا تتنافى مع الاسلام وتعمل على تقويض الاسلام !

والمهم هو أن الجماعة لم تلبث أن سقطت فى قبضة سلطات الأمن ـ كالعادة ـ فى يوم ٨ يوليو ١٩٧٧ ، وقدمت ، وعلى رأسها شكرى مصطفى ، للمحاكمة العسكرية ـ وكان عدد المتهمين ٥٤ عضوا ـ وذلك بتهمة اغتيال الذهبى ، كما قدم ٢٠٤ آخرون بتهمة الانتماء للتنظيم . وقد أصدرت المحكمة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧ حكمها باعدام شكرى مصطفى وأربعة آخرين ، ومعاقبة ١٢ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وهم المجموعة التى اشتركت فى خطف الذهبى . ومعاقبة ٧ بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة ، ومعاقبة ٦ بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات ، ومعاقبة ٨ متهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

وعلى هذا النحو ، وكما حدث من قبل لجماعة الفنية العسكرية ، سقطت جماعة التكفير والهجرة فى العنف قبل أن تقيم نظامها الاسلامى الذى ظنت أنها تستطيع الوصول إليه بالعنف ! وخسر الشباب الاسلامى الذى ضمته تحت لوائها دنياه وآخرته لقتله الأبرياء ، وخسرت مصر طاقة شبابية كانت جديرة بأن توجه لخدمة البلاد ، فإذا هى توضع فى خدمة أعدائها .

والمذهل أن هاتين الحركتين قامتا بينما كانت سياسة السادات فى ذلك الحين قد تخلصت من الشيوعيين والناصريين ، وأخذت تعتمد على الاسلاميين فى دعم نظام الحكم ! فإذا بهؤلاء الاسلاميين يعملون أول ما يعملون على تخريب الحكم وإسقاطه ، الأمر الذى يدل على أن قضية الاسلام شىء ، وقضية الوصول إلى الحكم والسلطة شىء آخر ، وأن الاجرام السياسى يتخفى تحت الاسلام ، ويتخذه مطية يريد بها أن يحقق أغراضه فى الوثوب إلى الحكم . ولكن الدولة تظل دائما هى المنتصرة فى النهاية .

الدين والدولة : من الخاسر فى العنف؟*

لعله اتضح لنا من المقالين السابقين حول حصاد العنف بين الدين والدولة ، أو بين الجماعات الاسلامية والدولة ، أن الدولة تنتصر دائما ، والجماعات الاسلامية نخسر دائما ! وأن الاستنزاف مستمر فى الحركة الاسلامية ، التى اثبت قادتها تخلفهم الفكرى وعجزهم عن تفهم الواقع المصرى وحقائق التاريخ المصرى التى تقول :إن فى مصر أقدم حكومة مركزية فى التاريخ ، واقدرها على البطش ، وإن جهاز الأمن بالدولة كان على الدوام فى الوضع الذى يمكنه من التعامل مع هذه الحركات بفاعلية ونجاح .

فقد تعامل بنجاح مع التنظيم السرى للاخوان المسلمين ، ثم مع تنظيم سيد قطب ، ثم مع تنظيم الفنية العسكرية ، وأخيرا مع تنظيم جماعة التكفير والهجرة ، وكان النزيف من

* الوفد فى ١٩٩١/٧/٢٩

شباب هذه الجماعات كلها شديدا . وفى الوقت الذى كان يجرى فيه محاكمة شكري مصطفى ورفاقه ، وهى المحاكمة التى انتهت باعدامه وأربعة آخرين ، كانت تجرى محاكمة تنظيم آخر ظهر باسم « الجهاد » ، استمد أعضاءه من المفرج عنهم فى قضية الفنية العسكرية ، وقد بلغ عدد المتهمين ٤٢ فردا ، وعلى رأسهم أمير التنظيم أحمد صالح عامر وحسن هلاوى .

ولم يكد يمضى عام كامل حتى كان محمد عبد السلام فرج ينشىء تنظيما جديدا بنفس الاسم وهو « الجهاد » . وفى صيف عام ١٩٨٠ أخذ فى تسليح هذا التنظيم على مستوى الجمهورية ، مستفيدا من المناخ المواتى المتمثل فى اطلاق السادات النزعة الاسلامية والجماعات الاسلامية فى أنحاء البلاد لموازنة قوة الشيوعيين ، واعتمدت الجماعة على سرقة محلات تجار الذهب الأقباط فى تمويل عملية تسليحها .

على أنه فى سبتمبر ١٩٨١ كان التنظيم السرى للجهاد قد تضخم إلى الحد الذى دعا أجهزة الأمن فى الدولة إلى التدخل والقبض على أعضائه ، فى إطار الحملة الموسعة التى أمر بها السادات لقمع خصومه السياسيين ، وشملت ١٥٣٦ شخصا . ونجح جهاز الأمن فى اعتقال بعض أعضاء التنظيم ، وهرب بقية الأعضاء فى الوقت الذى كانت تتم عملية مطاردتهم .

وهنا هيأت الصدفة المحضة الفرصة لأعضاء التنظيم لاغتيال السادات ، حين وقع الاختيار على الملازم أول خالد الاسلامبولى للاشتراك فى طابور العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، فعرض الفكرة على أعضاء التنظيم ، وقد قوبلت بتردد فى البداية ثم اعتمدت ، وقد نجح الاسلامبولى ورفاقه فى اغتيال السادات بفضل هذه الصدفة المحضة ، ولولا ذلك لما نجح اطلاقا فى اغتيال السادات ! والمهم أن النتيجة كانت واحدة بالنسبة للتنظيم ، فقد سقط جميعه فى يد الدولة بعد مقاومة فى بعض مدن القطر ، واستمر النظام السياسى قائما يمارس وظيفته فى قمع أية حركة عنف .

وقد كان حصاد اغتيال السادات بالنسبة للجماعة الجهادية كبيرا ، فقد ترتبت عليه قضيتان : الأولى قضية اغتيال السادات ، والثانية قضية تنظيم الجهاد . وقد قضت المحكمة العسكرية فى القضية الأولى باعدام كل من خالد الاسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايل ، وحسين عباس ، ومحمد عبد السلام فرج ، ومعاقبة كل من عبود الزمر وابن عمه طارق الزمر ومحمود طارق إبراهيم وأسامه السيد قاسم وصلاح السيد بيومى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، والحكم على الباقين - فيما عدا عمر عبد الرحمن وآخر - بالأشغال الشاقة لمدد مختلفة . وكان عدد الجميع ٢٤ متهما ، وقد تم تنفيذ حكم الاعدام فى خالد الاسلامبولى ورفاقه فى يوم ١٥ أبريل ١٩٨٢ .

أما القضية الثانية ، وهى قضية تنظيم الجهاد ، فقد حكم فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة على سبعة متهمين على رأسهم عبود الزمر ، وقيادات الصعيد ، وعلى ١٠٣ آخرين بالأشغال الشاقة لمدد مختلفة . وبذلك انتهت صفحة تنظيم الجهاد .

على أن هذه النتيجة لم تردع التيار الارهابى فى الحركة الاسلامية ، فإن اغراءات السلطة كانت تجذبه إلى استخدام العنف أملا فى الوصول إليها . ولذلك لم يكد أحد المعتقلين فى تنظيم الجهاد ، واسمه أحمد سمن، يفرج عنه ، حتى كان يشكل تنظيما جهاديا جديدا يستهدف القيام بانقلاب عسكرى يسبقه اغتيال الشخصيات الهامة . ولكن جهاز الأمن بالدولة كان واقفا له بالمرصاد ، فتم اعتقال ٣٣ من أعضائه وتقديمهم إلى المحاكمة فى ١٩٨٦ .

ولكن بعد عامين فقط كان عصام القمرى وخميس مسلم ومحمد الأسوانى ، وهم من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فى قضية تنظيم الجهاد ، يهربون من ليمان طرة فى يوليو ١٩٨٨ ، ويحيون بذلك أمل الحركة الاسلامية فى القيام بانقلاب ضد السلطة . ولكن سلطات الأمن لم تلبث أن تمكنت من الوصول إلى الهاربين الثلاثة .

وفى الاشتباك الذى دار لقى عصام القمرى حتفه ، كما تم القبض على محمد الأسوانى وشقيقه ، وأجبرا على الكشف عن مكان اختفاء خميس مسلم فى ضاحية المعادى ، وعندما حاول الهرب من القوة أطلقت عليه النار ، وأردته قتيلا ، وقدم للمحاكمة في هذه القضية ٢١ متهما .

وفى نفس العام كان يتم القبض على تنظيم جهادى آخر ، اصطلح على تسميته بجماعة حرائق أندية الفيديو بعد أن قامت فى العام السابق باحراق عدد من أندية الفيديو واشعال النار فى مسرح الهوسابير وسينما كريم/٢ ، وأخذت تخطط لاغتيال القيادات السياسية بالدولة ورؤساء تحرير الصحف ، ولكن سلطات الأمن استطاعت ـ كالعادة ـ الوصول إلى التنظيم قبل تحقيق أهدافه ، وألقت القبض على ٧٥ من أفراده وقدمتهم إلى المحاكمة .

على أن الحركة الاسلامية الارهابية لم تيأس ، إذ قام فى العام التالى تنظيم «الناجون من النار» ، بمحاولة اغتيال وزير الداخلية السابق حسن أبو باشا ومكرم محمد أحمد ووزير الداخلية السابق محمد نبوي إسماعيل ، وقد فشلت هذه المحاولات جميعا . وظن التنظيم أنه سوف يفلت بنتائج أعماله الارهابية وينفذ كامل مخططه ، ولكن سلطات الأمن تمكنت ـ كالعادة ـ من الوصول إلى التنظيم وإلقاء القبض على أفراده فيما عدا مجدى الصفتى وعبد الله أبو العلا . وانتهت محاكمة أعضاء التنظيم بالحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على أربعة ، ومعاقبة أربعة آخرين بـ ١٠ سنوات ، ومعاقبة سبعة بـ ٧ سنوات ، ومعاقبة متهمين بـ سنوات .

والمهم فى القضية الأخيرة هو ما ذكرته المحكمة فى أسباب عدم حكمها بالاعدام من أنها راعت أن المتهمين مضللون بفكر خاطىء بثه فيهم بعض رجال الدين ، « ولم يجدوا ـ حسب تعبير المحكمة ـ من يصحح لهم أفكارهم من رجال الدين الآخرين الذين يعرفون صحيح الشريعة الإسلامية » !

وقد كان هذا الحكم هو السبب الرئيسى في الجهود المكثفة التى بذلها وزير الأوقاف الحالى محمد على محجوب ، ومفتى الجمهورية الدكتور سيد طنطاوى ، من خلال وسائل الإعلام وزيارة كافة المحافظات، لتعريف هذه الجماعات الدين الصحيح . ولكن هذه الجهود ذهبت سدى ، لأن اغتيال الدكتور المحجوب جاء ليثبت أن أهداف هذه التنظيمات الارهابية ليست متعلقة بصحيح الشريعة الاسلامية أو بخطئها ـ كما تصورت المحكمة ـ وإنما هى متعلقة بالسلطة والوصول إلى الحكم ، وهما هدف يستحق التضحية من أجله بالحرية والحياة ، وفى سبيله تهون حياة الأبرياء !

فلقد قتل الدكتور رفعت المحجوب وهو غير مقصود لذاته ـ فهو برىء ـ وقتل معه كل من العميد سليم وكيل مباحث القاهرة ـ وهو برىء ـ كما قتل المقدم عمرو سعد الشربينى قائد الحراسة الخاصة ـ وهو برىء ـ وقتل سائق سيارة الحراسة ـ وهو برىء ـ كما قتل عبد العال رمضان الموظف بمجلس الشعب ـ وهو برىء .

وقد أهدرت هذه الدماء بغير جدوى ولا نتيجة ، وأهدرت فى مقابلها دماء شباب التنظيم فى أثناء القبض على الجناة . وفى أثناء البحث عن الهارب صفوت عبد الغنى أهدرت دماء أخرى لأعضاء التظيم . وها هى المحاكمة التى تجرى حاليا تنذر بدماء أخرى تهدر على أعواد المشانق .

وكل ذلك والحركة الارهابية الاسلامية لا تدرى أنها تبدد طاقة اسلامية ثمينة دون أن تحقق شيئا ، ودون أن تعى هذه الحقيقة التاريخية، وهى أن الدولة المصرية التى تمتد جذورها فى أعماق التاريخ سبعة آلاف سنة هى أقوى من كل تنظيمات علنية أو سرية ، وأن خبرتها في التعامل مع الخارجين عليها لا تعادلها خبرة فى المنطقة العربية .

وأسوأ من ذلك كله أن هذه التنظيمات الارهابية لا تدرى أنها منعزلة عن الجماهير المصرية ، التى تكره بطبيعتها العنف ، وتكره التطرف ، والتى هى رصيد الدولة في مقاومة الارهاب عند اللزوم لو فشلت أجهزة الأمن . وأن أجهزة الأمن ـ كما أثبتت مواجهتها للارهاب الدينى على

مدى الستين عاما السابقة ، وكما أثبتت نجاحها المستمر فى كل هذه المواجهات ـ تملك من القدرة والولاء والخبرة ما يجعل فشلها أمرا بعيد الاحتمال إلى يوم الدين .

فهل تقتنع التنظيمات الارهابية الدينية بهذا المنطق التاريخى ، وتتوجه جهودها لعملية بناء الإنسان المصرى المسلم ، بدلا من عملية هدم نظام الدولة السياسى ، وإقامة نظام اسلامى وهمى فشل المسلمون فى اقامته على وجهه الصحيح على مدى اربعة عشر [illegible] الخلفاء الراشدين ؟

حركة الاسلام السياسى فى مصر من الاصلاح إلى العنف

ريما كان هذا الكتاب الذى ألفته هالة مصطفى عن الاسلام السياسى فى مصر ، من أحسن الكتب العلمية التى صدرت عن هذا الموضوع . وقد أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى هذا العام . وقد قدم له الدكتور أسامه الغزالى حرب ، مدير المركز ، بمقدمة هامة لفت فيها النظر إلى أن تعبير الاسلام السياسى هو فى الأصل تعبير أجنبى ، كما أن استخدامنا له ريما تجاوز بعض المقاصد التى صك من أجلها ، فضلا عما ينطوى عليه من ايحاءات مضمونية محددة ، ومع ذلك فانه صالح للاستعمال ، وهو يشير إلى القوى السياسية على الساحة المصرية أو العربية التى تجعل من الاسلام أيديولوجية سياسية تتضمن تحديدا للمجتمع السياسى الأمثل المنشود ،

* الوفد فى ١٩٩٢/٧/٢٠

ونقدا للمجتمع السياسى الراهن ، وتعريفا بوسائل وأدوات الانتقال من المجتمع الراهن إلى المجتمع الأمثل ، سواء تضمنت تلك الوسائل العنف أو غيره من الوسائل .

وفى إطار هذا الفهم قدمت هالة مصطفى ، وهى خبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، هذه المعالجة المركزة لقوى الاسلام فى مصر راعت فيها أولاً التسلسل التاريخى لتطور الظاهرة ، أخذا فى الاعتبار جوهر فكرة الاسلام السياسى لدى أصحابها . ثانيا ، السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسى الذى تجرى فيه الظاهرة ، وهو السياق الذى يلخص تطور الأوضاع فى مصر على امتداد القرن الحالى. ثالثا ، التركيز على ما هو جوهرى وترك العديد من الظواهر الثانوية .

وقد عالجت المؤلفة موضوعها فى فصول ثلاثة متوالية : الاحتكاك بالحضارة الغربية وظهور الفكر الاصلاحى . والثانى ، الاخوان المسلمون ، والثالث ، الجماعات الراديكالية والعنف السياسى . وفى حين اعتمدت المؤلفة على التاريخ المكتوب للقوى موضوع التحليل لاستخلاص الأحكام والدلالات ، فإنها فى الفصل الثالث اعتمدت على المصادر الميدانية المباشرة ، وهو الأمر الذى سهله لها عملها فى المركز ، واستعانت بآراء كبار المفكرين والكتاب والباحثين فى التاريخ المصرى الحديث لتفسر للقارىء لماذا تتخذ ـ فى الغالب ـ حركات الاحتجاج الاجتماعى فى مصر طابعا دينيا ، رغم أسبابها السياسية والاجتماعية؟. ولماذا لا تتحول جماعات العنف الاسلامية من جماعات محدودة إلى حركة جماهيرية واسعة .

وفى تفسير هالة مصطفى لمسألة الطابع الدينى للاحتجاج تقول إن الدين لعب دورا محوريا فى تشكيل الشخصية المصرية على مر العصور، وإن الدين ، بغض النظر عن نوع الديانة ، ظل يحتل نفس الموقع فى حياة المصريين منذ العهد الفرعونى القديم وحتى عهدنا الحاضر ، وطوال تاريخ مصر بقى العنصر الدينى عاملا فعالا فى صياغة القوانين الحاكمة

فى المجتمع ، وفى تحديد شكل العلاقات الاجتماعية والسياسية، خاصة العلاقة بين الحكام والمحكومين . فقد كان الرمز الدينى منذ عهد الفراعنة هو وسيلة الحكم فى اخضاع الشعب ، ولم يختلف الأمر فى العهود التالية القبطية والاسلامية بدولها ومذاهبها المختلفة .

على أن هذا العامل الدينى ـ مع ذلك ـ وبفضل العوامل والمقومات الأخرى فى الشخصية المصرية ، كانت له طبيعته الخاصة ، إذ ظل التدين فى مصر أقرب إلى التدين الفردى الملتصق بالعبادات منه إلى التدين السياسى ذى الصفة الجماعية ، كما أنه اتسم إلى حد كبير بطابع عملى نزع عنه سمة التشدد والعنف الجماهيرى ، وقد فطن المصريون منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة ، وهو أن السياسة شىء ، والدين شىء آخر ، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية قبل أن يقوما على أى شىء آخر .

لذلك فان تحول المصريين إلى المذهب الشيعى فى عهد الدولة الفاطمية ، لم يرتبط بقبولهم لمبدأ الإمامة ، ولا بموقف عدائى من الصحابة. كما أن رضاهم بالانقلاب السنى الذى أحدثه صلاح الدين لم يعن تركهم لكل تقاليدهم الشيعية ، خاصة اعتزازهم بآل البيت ، وهو ما أدى فى لحظة تاريخية إلى تمردهم على الدولة الأيوبية السنية ، وبخاصة فى فترة حكم الملك العادل (١٢٠٠ ـ ١٢٩٨ م) .

وقد عالجت المؤلفة فى كتابها موضوعات هامة تتبعت فيها فكر رفاعة الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا ، وأثر الحركة الإصلاحية فى نمو المدرسة الليبرالية فى مصر على يد على عبد الرازق وطه حسين ومحمد حسين هيكل . كما تحدثت عن حركة الاخوان المسلمين على يد حسن البنا وتحولها إلى الراديكالية على يد سيد قطب . ثم ظهور النظام الخاص وأعمال العنف . كما تحدثت عن الجماعات الراديكالية والعنف السياسى ، فتناولت جماعة الفنية العسكرية و « جماعة المسلمين » وتنظيم الجهاد و «الجماعة الاسلامية»،

وعقدت مقارنة بين فكر الجهاد و «الجماعة الاسلامية » سواء من ناحية الموقف من النظام السياسى أو الموقف الفكرى ، ورؤية التغيير لدى الفريقين ، والموقف من الجماعات الأخرى داخل ساحة العمل الاسلامى ، كما تعرضت لظاهرة الانشقاق عن الفصائل الرئيسية فى هذه الجماعات، وتحدثت عن جماعة السماويين والشوقيين وغيرها ، وألحقت بالدراسة جدولا باهم حوادث العنف التى قامت بها الجماعات الاسلامية الراديكالية منذ حادث اغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ .

ثم طرحت المؤلفة رؤيتها لمستقبل الجماعات فى مصر ، وأجابت علي بعض الأسئلة التى تتعلق بقدرة هذه الجماعات على جذب وتجنيد عناصر جديدة فاعلة ، وقدراتها على استثمار وتمويل أنشطتها المتشعبة، وما إذا كانت تملك موارد مالية ومادية كافية لتمويل أنشطتها ، وما هى مصادرها؟ وأشارت فى هذا الصدد إلى ما كشفت عنه أجهزة الأمن من وجود تنظيم بين ضباط الجيش يتبع تنظيم الجهاد ، وهى القضية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٦ ، وما كشفت عنه أيضا من محاولة إعادة تشكيل تنظيم الجهاد فى عام ١٩٨٧ .

وانتهت إلى أن مستقبل هذه الجماعات الراديكالية يعمل لصالح «الجماعة الاسلامية » التى أضحت تملك كثيراً من آليات الاستقرارية والفعالية على الساحة بما تجمعه من افكار وممارسات جمعت بين الاخوان المسلمين وتنظيم الجهاد ، أما عن مستقبل تنظيم الجهاد فربما كان ما يزال بعيدا عن إمكانيات الفعالية لعوامل يختص بها التنظيم أو تختص بطبيعة ومعطيات المرحلة الراهنة .

والكتاب على هذا النحو يعد جهدا علميا يستحق التقدير والاشادة ، ويندرج تحت أهم الكتب العلمية التى صدرت عن الاسلام السياسى فى مصر .

المنسحبون من العصر !

* اكتوبر فى ١٩٩٢/١/٢٢ .

عندما أطلق الكاتب الكبير صلاح حافظ شفاه الله ومتعه بالصحة ، تعبير « المنسحبين من العصر » على أصحاب الجلاليب المسدلة ، والذقون المرسلة ، ممن يكفرون الحاكم والمجتمع ، ويحصرون الاسلام فى أنفسهم ، ويريدون العودة بالمجتمع المصرى أربعة عشر قرنا » ـ لم يكن يتصور أن ظاهرة الانسحاب من العصر سوف تتعدى هؤلاء إلى غيرهم من فئات المجتمع المصرى الأخرى ، وأنها توشك أن تشكل ظاهرة عامة بعد أن كانت ظاهرة خاصة تنحصر فى جماعات التكفير ! ولكن هذا هو ما حدث بالفعل وما أخذت تبرهن عليه الظواهر المتوالية !

وتعبير « المنسحبين من العصر » هو تعبير يطلق على أولئك الذين يعيشون فى العقد الأخير من القرن العشرين ـ أى عصر القنابل الذرية والهيدروجينية ، والأقمار الصناعية ،

وثورة التكنولوجيا ، وثورة المعلومات ، والتقدم العلمى المذهل الذى جعل الإنسان يصل إلى القمر ، ويلف حول الكواكب ، بل يتجاوزها إلى ما وراء الفضاء المعروف البعيد ، ولكنهم يكفنون أنفسهم بأيديهم ، ويدفنون أنفسهم في عصور مضت قد تجاوزها الزمان ، ويرفضون مواجهة أنفسهم مع العصر الحالي وينسحبون منه كلية بأفعالهم وردود أفعالهم .

ومن حق كل إنسان أن يعيش مع العصر أو ينسحب من العصر، ولكن المشكلة أن هؤلاء المنسحبين من العصر يعرقلون المسيرة ويعطلون التقدم ، ويصرون على أن يسحبوا معهم بقية المجتمع إلى الوراء ! ومن هنا تصبح المواجهة معهم مواجهة بين التقدم والتخلف ، أو بين من يريدون تحرير المجتمع المصرى من قيود التخلف وأولئك الذين يريدون أن يضاعفوا قيود التخلف !

وفى كثير من البلاد التى تحكم حكما دكتاتوريا ، يجد حكامها فى هؤلاء البشر مرتكزا قويا وشعبيا ، يحكمون من خلاله إلى أن يخلعوا بالقوة أو يحين أجلهم ، كما هو الحال فى السودان ! وفى بعض البلاد يحرص الحكام على سحب شعوبهم بأنفسهم من العصر ، والانفراد وحدهم بالعيش فى العصر ، كما كان الحال فى اليمن فى عصر الإمامة، وفى بلاد أخرى يخضع بعض الحكام لضغوط المنسحبين من العصر ، ويدعون لهم الفرصة للانسحاب ببقية المجتمع إلى الوراء ، كما هو الحال فى الجزائر مع الشاذلى بن جديد .

والمشكلة مع هؤلاء المنسحبين من العصر أنهم ضد استخدام العقل، ومع استخدام العنف ، وأنهم يحاربون العقل بالدين ، متوهمين أن هناك تناقضا بين العقل والدين يؤدى إلى الصدام بينهما ! ونسوا أن الوصول إلى الدين لا يتم من خلال تغييب العقل ، وإنما يتم من خلال شحذالعقل!

فلم يفرض محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام دين الاسلام على أحدعن طريق انقلاب دموى ، وإنما أوصله إليهم من خلال مخاطبة عقولهم واقناعهم ، والحصول على موافقتهم بل وحماسهم وتأييدهم إلى حد القتال فى سبيل اعلاء كلمة الدين . ولم يدبر محمد بن عبد الله عليه

الصلاة والسلام مؤامرة لاغتيال أبى جهل أوأبى لهب أو أى أحد من غلاة معارضيه وأشدهم ايذاء له ، ولم يأمره اللّه جلت قدرته بذلك ، وإنما كانت دعوة القرآن باستمرار إلى استخدام العقل ، والتفكير ، والتدبر فى خلق السماوات والأرض .

إن استخدام العنف فى مخاطبة العقل ، واستخدام الدين فى مواجهة العقل ، هو بمثابة انسحاب من هذا العصر ، الذى يعد العقل فيه وراء كل ما تم من تقدم وإنجازات علمية ، وحيث ثبت ارتباط العقل بالدين ارتباطا عضويا . فقد كتب الشيخ محمد عبده يقول : « إن المسلم مطالب بالتوصل إلى معرفة اللّه بعقله وليس عن طريق القرآن ، لأن على المسلم أن يؤمن أولا بأن هناك إلها فى الكون حتى يصدق أنه أنزل كتابه على نبيه » .

ومن هنا أيضا كان نفور الناس من المنسحبين من العصر افلم يقبل الناس منطق القوة الغاشمة التى لا يردعها عقل ، ولم يقتنع الناس بمنطق وضع الدين فى مواجهة العقل ، لأن هذا معناه أن الدين لا ينزل إلا فى أناس ليس لهم عقول !

وبالتالى أيضا ، فان محاولة وضع الدولة الدينية فى مواجهة الدولة المدنية يشكل مغالطة جسيمة ، لأنه يفترض أن الدولة المدنية ليست دولة دينية ، أو أن الدولة المدنية بديل للدولة الدينية ! مع أن العقل يقول إن الدين عنصر أساسى فى الدولة المدنية ، اللهم إلا إذا كانت دولة كفر وإلحاد ، كما هو الحال فى الدول الشيوعية! كما أن الدولة المدنية لا تعنى إلغاء الدين، بدليل أن الدولة المدنية الحديثة فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، يمثل الدين عنصرا هاما فى تكوينها ، ويشمل رجال الدين عنصرا هاما فى تكوينها الاجتماعى والحضارى ، وتمثل الكنائس جزءا أساسيا من تكوينها الروحى والاجتماعى .

وهذا ما قلته فى ندوة جرت فى العام الماضى فى معرض الكتاب ، حين طالبت بتنزيه الدين عن ادخاله فى السياسة ، وأن الدين للّه والوطن للجميع . فقد تصور البعض أننى أطالب بالغاء الدين من الدولة !

[illegible] فى الغرب لم
تقدم أبدا على الغاء الدين ، فإيطاليا دولة علمانية ، ولكن الفاتيكان يمثل جزءا أساسيا من تكوينها ، وانجلترا دولة علمانية ولكن كاتدرائية سان بول تمثل معلما أساسيا من معالمها الروحية والاجتماعية والحضارية ، وفرنسا دولة علمانية ولكن كاتدرائية «نوتردام» و «الساكركير» وغيرها تمثل معلما من أعظم معالمها. والفرق الوحيد بين الدولة المدنية والدولة الدينية هو أن الحاكم فى الدولة المدنية لا تحميه قداسة أو عصمة ، ولا يدعى أنه خليفة الله على الأرض ، ولا يتهم معارضيه بالمروق من الدين ، ولا تحيط به جماعة تسيء استخدام الدين فى إحكام سيطرتها على الجماهير ، وتزعم أن رأيها منزل من السماء ورأى غيرها منزل من عند الشيطان ! ولا تتملكها رعونة القوة تحت مظلة الدين فتُحكِّم رأيها بصورة مطلقة فى كل خلاف فى الرأى أو نزاع عقائدى ، وتتصرف على هذا الأساس .

وربما كانت حادثة الاغارة التى شنها بعض مشايخ مجمع البحوث الاسلامية برئاسة الشيخ محمود خليفة عبد الله ، على معرض الكتاب فى هذا العام ، وانتحالهم لأنفسهم صفة الضبطية القضائية وحق المصادرة ، وانزالهم بالقوة من فوق رفرف المكتبات أعداد الكتب التى أعطوا لأنفسهم حق مصادرتها ـ هو مثال صارخ على رعونة القوة وتحكيمها وحدها بصورة مطلقة فى كل خلاف فكرى .

فلم يفكر مجمع البحوث الاسلامية ، وفيه ما فيه من المتخصصين فى شئون الدين والشريعة فى تنفيذ أمر المولى جل وعلا لنبيه الكريم : «وجادلهم بالتى هى أحسن ، فيصدر عدة كتب تناقش علميا ما ورد من أخطاء يرونها فى الكتب المصادرة ، ومواجهة الحجة بالحجة ـ وإنما أملت عليهم رعونة القوة استخدام العنف بدلا من العقل ، والاغارة على معرض الكتاب وانزال الكتب ومصادرتها بالقوة ، لأن هذا أسهل بكثير من حوار قد يلقون فيه الهزيمة ، وجدال لا يملكون امكاناته العلمية ، ولأن الاتهام المُجَهَّل لما ورد فى الكتب المصادرة بمخالفة الدين أسهل بكثير من

اثبات هذه المخالفة ، التى تتطلب جهودا علمية كبيرة ، أى أكبر من طاقات المشايخ ، فيما يبدو .

وهذا هو ما ينفر الناس من المشايخ والجماعات الدينية بفرقها المختلفة ، وهو الاستبداد بالرأى والتعصب. فاستخدام القوة والعنف عندهم أسهل من استخدام العقل ، والاتهام بالالحاد والمروق من الدين أو مخالفة الشريعة هو أيسر الاتهامات التى يقاتلون بها خصومهم ، والتسلط والارهاب الفكرى الدينى هو سلاحهم الوحيد الذى يواجهون به خصومهم فى الرأى ، وعباءة الدين هى خير مظلة يحتمون بها من نقد الرأى العام .

والأغرب من ذلك والأسوأ بكثير ، هو أن الكتب الخمسة المصادرة للمستشار محمد سعيد العشماوى ، ليست كتبا جديدة ، وإنما هى كتب قديمة صدرت تحت سمع مجمع البحوث الاسلامية وبصره منذ سنوات طويلة ، ولكنه لم يجرؤ على الاقتراب منها ! وهى متداولة فى السوق بين يدى القراء يقرأونها على مدى السنوات الماضية دون أن يعترض عليها المجمع ! بل إن الطبعة التى صادرها المجمع من كتاب «أصول الشريعة» هى الطبعة الثالثة ، أى أنه صدرت قبلها طبعتان ، وكانت الأولى فى عام ١٩٧٨ ، أى قبل أربعة عشر عاما . أما كتاب «قنابل ومصاحف» للكاتب عادل حمودة ، فقد صدر عام ١٩٨٥ ، وصدرت منه أربع طبعات ، ولم يتعرض فيه لمسائل فقهية أو تشريعية ، وإنما تعرض لقضية اغتيال السادات ، وأدان فيه فكر العنف .

فهل كان نقد عادل حمودة لفكر العنف هو مبعث المصادرة ؟ وهل انتقاده لاغتيال السادات هو سبب الغارة الهتلرية على معرض الكتاب ؟ وألا يكشف ذلك ـ وحده ـ هوية مجمع البحوث الاسلامية ، فيدعونا إلى الغاء التفرقة الصناعية التى توهمناها بين المعتدلين والمتطرفين من الاسلاميين ؟ أو بين فكر التكفير الذى يفرز الاغتيالات وفكر مجمع البحوث الاسلامية ؟ . وأى فرق بين فكر مجمع البحوث الاسلامية وفكر تنظيم الجهاد ؟

وإذا كان الأمر كذلك فمن يا ترى يستطيع محاكمة مجمع البحوث الاسلامية وقد انتحل لنفسه حق محاكمة الناس ؟ ومن يا ترى يستطيع مناقشته وهو لا يؤمن بالحوار وإنما يومن بالمصادرة ؟ وأى دكتاتورية رهيبة يريد أن يفرضها هذا المجمع على الفكر المصرى ؟

واليس ذلك تماما هو ما أشرت إليه فى مقدمة هذا المقال ، وهو الانسحاب من العصر ؟ فمجمع البحوث الاسلامية قد انسحب من القرن العشرين وعاد إلى عصر محاكم التفتيش ، وأخذ يتصرف على هذا الأساس ، ويقوم بغاراته على المكتبات ومعارض الكتب . ولو وقع الحكم فى يد التيار الدينى لرأينا جثة المستشار محمد سعيد العشماوى وعادل حمودة معلقة بحبال المشانق ، ليلحقوا بزملائهم الذين أعدمتهم محاكم التفتيش فى أسبانيا فى أوائل العصور الحديثة ، ولانتهت حرية الفكر فى بلدنا وعدنا إلى العصر الذى جُلد فيه الأئمة الأربعة .

والسؤال الذى يطرح نفسه ، لماذا اختار مجمع البحوث الاسلامية هذا الوقت بالذات ، ليقوم بغارته الفجائية على معرض الكتاب ؟ ان السبب فى ذلك واضح ، وهو خلط الأوراق ، وانتهاز الفرص ! لقد تصور مجمع البحوث الاسلامية ، بعد موقف الرئيس مبارك فى اجتماعه بالكتاب والمفكرين والاعلاميين فى افتتاح معرض الكتاب، الذى أعلن فيه عدم تدخله فى أحكام القضاء بخصوص أحد الملحدين ، أن الرئيس بذلك قد أضاء له النور الأخضر للاعتداء على حرية الفكر باسم الدين ! ونسى المجمع أن هناك فرقا بين حرية الفكر وحرية الالحاد ، فحرية الالحاد لا يبيحها الدين أو النظام . وإذا كان الرئيس مبارك قد أعلن على المفكرين موقفه من حكم القضاء فى قضية تتصل بالالحاد ، فانه لن يقف نفس الموقف من قضية تتعلق باعتداء صارخ على حرية الفكر .

وهذا ما حدث تماما ، فبحكم ما لرئيس الجمهورية من صلاحيات لحماية حرية الفكر ، فقد أصدر تعليماته لشيخ الأزهر بعدم التدخل بالمصادرة لأى كتاب ، لأن هذا ليس من حق الأزهر ممثلا فى مجمع البحوث الاسلامية ، وانه إذا رأى المجمع أن هناك اساءة إلى الدين فى

أى كتاب من الكتب ، فعليه أن يلجأ إلى القضاء، ولا يعطى نفسه سلطة الضبطية . وأوضح الرئيس مبارك لشيخ الأزهر أنه رغم احترامه الشديد للأديان ، فإنه لا يقبل أى تدخل من جهة دينية تعتبر نفسها فوق الجهات القضائية .

وهكذا أعاد الرئيس مبارك الأمور لنصابها بعد أن كادت تتحول إلى فتنة ليس لها مثيل ، تتكتل فيها القوى التى تؤمن بحرية الفكر، فى مواجهة القوى التى تؤمن بالعنف والمصادرة ، وهى فتنة تقول بعض الدوائر إنها كانت فتنة مقصودة لتصعيد الموقف فى مصر على نحو ما حدث فى الجزائر ، وهى خطة كان يتبعها الشيوعيون فيما مضى وانتقلت إلى الفرق الاسلامية ، وهى خطة تحويل الكم إلى كيف ، كما يحدث عند تصاعد غليان الماء إلى الحد الذى يتحول فيه إلى بخار !

ولنتصور الموقف لو أن الرئيس مبارك أذعن لمنطق العنف والقوة والمصادرة، وخضع لهذا الارهاب الدينى ، هل كان يمكن لمفكر أو كاتب مصرى أن ينشر كتابا قبل أن يعرضه على مشايخ مجمع البحوث الاسلامية ، ليُعمل فيه مبضعه كما يشاء ؟ أو يأمر باحراقه حسبما يرى ؟ وألا يكون ذلك معناه أن مجمع البحوث الاسلامية لم ينسحب وحده من العصر ، وإنما سحب معه المجتمع المصرى كله من القرن العشرين وعاد به إلى الوراء عدة قرون ؟

على كل حال ، فلم تكن إغارة مجمع البحوث الاسلامية على معرض الكتاب إلا صورة واحدة من صور الانسحاب من العصر ، وإلى جانب هذه الصورة صور أخرى ، منها الامتناع عن القراءة والاطلاع فيما هو ليس من شئون الدين .

فكثير من الإسلاميين فى بلدنا يكرهون قراءة التاريخ الاسلامى ، سواء للمؤرخين المسلمين القدامى أو للمؤرخين المحدثين !ربما لأنهم يجدون فيه ما يكرهون أو ما ينقض آراءهم السياسية التى ينادون بها ، ويقتلون الحكام من أجلها ، من أجل إقامة الحكومة الاسلامية! وهم يفضلون القراءة فى نواقض الوضوء ومبطلات الصوم ومناسك الحج

وغير ذلك مما يتصل بالعبادات ، وينسون أن التاريخ الاسلامى جزء لا يتجزأ من ثقافة المسلم الدينية ، حتى يبنى رأيه على أساس سليم . فالتاريخ الاسلامى هو الجانب التطبيقى لفكرة الحكومة الاسلامية عبر العصور ، ولا يمكن أن يتناسى الاسلاميون هذا الجانب التطبيقى وهم يدعون للحكومة الدينية، وإلا كانوا يبنون أفكارهم فى الهواء وينطلقون من فراغ ، ويخدعون الجماهير .

وهذا ما قلته لأستاذ جامعى زميل من الاسلاميين ، بعد أن ألقيت محاضرة فى نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية عن «التاريخ والسياسة» ، فقد وقف يناقشنى فى بديهيات وحقائق ثابتة يعرفها طلبة السنة الأولى فى أقسام التاريخ! ورددت عليه بأنه إذا كان يظن أن ثقافة المسلم تقتصر على القراءة فى العبادات ، فهو مخطىء ، فالقراءة فى التاريخ الاسلامى جزء أساسى من ثقافة المسلم ، خصوصا إذا كان هذا التاريخ الاسلامى قد كتبه مؤرخون مسلمون معاصرون لا تقع عليهم شبهة المسخ والتشوية. وتعجبت كيف يناقشنى فى قضايا تاريخية دون أن يكون على أدنى الما بالتاريخ الاسلامى!

وقلت إن الخطأ الذى يقع فيه الاسلاميون هو انهم يريدون إقامة الحكومة الاسلامية قبل بناء المجتمع الاسلامى على وجه صحيح ، وأنهم بذلك يسيرون ضد حركة التاريخ! فلم يُقم الرسول الحكومة الإسلامية قبل أن يبنى المجتمع الاسلامى ، وإنما أقام المجتمع الاسلامى قبل اقامة الحكومة الاسلامية ، وإذا كان الاسلاميون يريدون أن يثبتوا حسن نواياهم الاسلامية، فعليهم توجيه جهودهم ونشاطهم للدعوة الإسلامية الحقة بدلا من توجيه هذه الجهود والنشاط لاقامة الحكومة الإسلامية. فهذا هو التحدى الحقيقى والمحك الحقيقى لمعرفتهم بالدين وتفقههم فيه واستيعابهم لسير وتطور الدعوة الاسلامية .

فقد لاحظت أن معظم من ينتمون للجماعات الاسلامية لا يستطيعون نطق آية قرآنية بدون خطأ أو لحن، كأنما هم خَوَاجات يتعلمون اللغة

العربية لأول مرة! مع أنى حفظت القرآن وعمرى احدى عشرة سنة دون أن ألحن فيه ، وحصلت على جائزتين متتاليتين من جمعيتين للمحافظة على القرآن الكريم، وقل فى جيلى من لم يحفظ جزءا أو عدة أجزاء من القرآن الكريم .

ولكن الجهل بالقرآن والأحاديث النبوية الصحيحة، فضلا عن الثقافة الدينية الضحلة، أصبحا يمثلان السمة المميزة لاسلاميى هذا الزمن الأغبر الذين يرغبون فى اقامة الحكومة الاسلامية ، بعد أن كانت السمة المميزة للمشتغلين بالدين هى العلم والتفقه فى الدين . ولكن هذا كان فى زمن العمالقة من أمثال الشيخ محمد عبده وطنطاوى جوهرى وعبد القادر المغربى ، ممن أفنوا حياتهم فى التوفيق بين الدين والدولة ، والمواءمة بين الدين وحاجات العصر ، ولكنا نعيش فى عصر الأقزام من المنسحبين من العصر !

بعد اغتيال فرج فودة : التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام (١) إعدام عبد المجيد حسن*

* الوفد فى ١٩٩٢/٦/١٥
فى الأصل : «هل الاغتيال من مبادىء الاسلام ؟ ».

سقط فارس من فرسان القلم والفكر ، لن تستطيع مصر تعويضه قبل قرن من الزمان، وهو الشهيد الدكتور فرج فوده الذى قاتل من أجل الوحدة الوطنية ، ثم قتلته يد الجهل الدينى الأعمى الذى نسى أبسط مبادىء الدين الاسلامى العظيم ، الذى يقوم على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتى أحسن ، وانطلق يتحاور مع الكلمة بالرصاص ومع الفكر بالمدافع الرشاشة !

لو كان رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم قد بدأ دعوته بالسيف لما كان اسلام ، ولا قام اسلام ، ولا انتشر اسلام ، ولماتت الدعوة فى مهدها ، ومن هنا كان أمر الله لرسوله بالدعوة لدينه بالحكمة والموعظة الحسنة . ولكنا وجدنا فى هذا الزمان الردىء من يتصدون للكلمة بالعنف ويدعون لما يعتقدون بالرصاص ينطلق من المدفع

الرشاش ، ويدّعون ـ مع ذلك ـ أنهم أكثر اسلاما وانهم أعرف بالاسلام من غيرهم.

هذا هو عصر الفوضى الفكرية التي يستبيح كل فرد لنفسه أن يفسر الإسلام كما يشاء ، ويبنى على هذا التفسير ما يشاء ، ويخطط لتنفيذ ما يقع فى ظنه كما يشاء ـ مهما كان حظ هذا الفرد من العلم بالاسلام ومبادئه ضئيلا أو كبيرا ، بعد أن كان احترام الاسلام فى الماضى يدعو المسلمين إلى تلقى مبادئه عن علمائه الراسخين فى علومه .

ومن هنا رأينا هذا الخليط الكبير من المفسرين الذين يتراوحون علما وجهلا ، والذين خرجوا علينا بنظريات ارهابية لا صلة لها بهذا الدين الذى يدعو إلى الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة ، والذين أخذ أتباعها ينفذون مبادئهم باراقة الدماء واستخدام الرصاص .

ومن سوء حظ هؤلاء الذين يستخدمون العنف فى الدعوة ، ويخالفون بذلك شريعة الاسلام ، أنهم لم يتعلموا ـ فيما تعلموا ـ درس التاريخ ، ولم يعرفوا أن الجريمة تنتقم من فاعلها ، وأن حكمة الله العلية قد اقتضت انه لا جريمة تتم بدون عقاب ، ولم يفلت فرد على مدى التاريخ كله من العقاب على جريمة ارتكبها ، مهما كانت دوافعه إليها ، لأن يد الله أعلى دائما من يد الشيطان .

ومن المحزن حقا أن الجرائم التى ارتكبت باسم الاسلام أكثر بكثير من الجرائم التى ارتكبت لأسباب سياسة أخرى ! وهى مفارقة غريبة ، فالاسلام هو دين الرحمة والسلام ، حتى إن تحية المسلم للمسلم تبدأ بالسلام عليكم ورحمة الله ، ومع ذلك فان الجماعات التى تدعى التطرف فى الايمان بالاسلام والغيرة عليه هى التى تبادر خصومها فى الرأى من المسلمين بالقتال بدلا من السلام ، وبالوحشية بدلا من الرحمة !

والمحزن أيضا أن الشباب المصرى يساق إلى ارتكاب هذه المجازر تحت فتاوى دينية تتخذ الإسلام سلما لتحقيق أغراض سياسية تخدم أصحابها ولا تخدم الوطن . ولا يفيق هذا الشباب إلى الحقيقة إلا بعد أن يكون قد ارتكب جريمته بالفعل ، ووقع تحت طائلة القانون ، ويفقد حياته فى مقابل حياة الضحايا ، بينما يظل المحرضون الكبار بعيدا عن العقاب ينعمون بنعمة الحياة .

وسوف نتناول فى هذا المقال قصة عبد المجيد حسن قاتل محمود فهمى النقراشى باشا ، وعضو التنظيم السرى للاخوان المسلمين . فقد قرر الالتحاق بالتنظيم الخاص بعد أن اقنعه أحمد حجازى بأن « الدعوة لا ينقصها لتصير شبيهة بالدعوة المحمدية إلا استعمال السلاح ! وان الاخوان لم ينسوا هذا الباب ، وسيقومون بتنفيذه » . وكانت فكرة استعمال السلاح منصرفة فى البداية إلى الانجليز وتحرير البلاد .

على أن هذه الفكرة لم تلبث أن أخذت تتحول تدريجيا إلى الداخل وإلى تصفية الخصوم . فقد ذكر عبد المجيد حسن أنه بينما كان يحضر أحد الاجتماعات فى بيت جمال فوزى ، « تلا علينا أوراقا مطبوعة على الآلة الكاتبة على ما أذكر ، تتضمن قصصا وروايات حدثت فى صدر الاسلام . ومما ذكره أن قتل المسلمين الذين يثبت أنهم يعاونون الأعداء ، مقرر فى الشريعة الاسلامية فى عهد سيدنا محمد . وقد كانت تلك أول مرة يشير فيها النظام الخاص إلى تبرير قتل أحد من المسلمين ، لأنه لم يكن معروفا لدى جميع الأفراد أن من تعاليم هذا النظام شيئا من ذلك، وكانت هذه أول مرة أسمع فيها مثل هذا الحديث، وبأن الإسلام يجيز قتل المسلم الخائن إذا ثبت ذلك » . ثم ذكر عبد المجيد حسن أن أقوى وسائل التأثير عليه كانت تتمثل فى «الدراسات الروحية ، والبيعة ، والاعتقاد بمشروعية الاعمال » .

ومن هنا حين تبين لعبد المجيد حسن العكس ، وأن مثل هذه الأعمال غير مشروعة ، وأن المرحوم حسن البنا بنفسه هو الذى أدان هذه الأعمال ـ اعترف بكل شىء بالتفصيل ، واختتمه بقوله :

« ومن هذا يتضح للمحكمة أننى كنت أعتقد بمشروعية جميع الحوادث التى ارتكبتها هذه الجمعية ، وبدأ التحقيق معى ، فأنكرت ـ حسب تعليمات هذا النظام ـ أن لى شركاء أو محرضين . ثم أطلعنى النائب العام فى أحد أيام التحقيق على بيان نشره الأستاذ البنا نفى فيه أنه يعلم شيئا عن هذه الجريمة ، وأنه يبرأ منها ومن مرتكبيها ، مستندا فى ذلك إلى أحاديث وآيات . فعجبت كل العجب !

« كما أنى علمت أن هيئة كبار العلماء قد أصدرت بيانا عن هذا الحادث ، فاطلعت عليه . وعقب ذلك قررت أن أعلن جميع أفراد النظام الخاص ، بانه قد غرر بنا جميعا ولست أنا وحدى ، وأن نفس التأثير الذى كان واقعا على كان أيضا واقعا عليهم . ولا أعلم ان كان هذا التاثير لا يزال عليهم إلى الآن أم لا ؟

« كما كنت أعتقد ـ بحسب تعاليم هذا النظام الخاص ـ أن كل أمر يكلف بارتكابه أفراد نظامنا لابد أن يوافق عليه حسن البنا شخصيا ، بصفته القائد لهذا النظام . فاعتقدت أن المسئول الأول عن جميع هذه الحوادث هو حسن البنا بشخصه ، ولكنى لا أملك عليه سوى أدلة سماعية فقط .

« وكان أن ذهبت إلى النائب العام ، وقلت له : إننى أريد أن أعترف ! وقصصت عليه القصة .. وكنت اقصد بذلك أن تذاع هذه القصة فيعلم بها النظام الخاص ، ويمتنعوا عن ارتكاب أى حادث آخر ، وذلك دون أن يقبض على أحد من هؤلاء الأفراد .

« وهنا علمت من النائب العام أن حادثا قد وقع أمس ، وهو محاولة نسف محكمة الاستئناف ! وعندئذ طلبت من النائب العام أن ينشر بيانا فى الصحف يقال فيه إن هناك من يغرر بالشباب عن طريق الدين ، حتى لا تقع حوادث أخرى » .

انتهى هذا الجزء من اعتراف عبد المجيد حسن ، ولكن التغرير بالشباب لم ينته ، وقد دفع عبد المجيد حسن الثمن ، وهو الحكم عليه بالاعدام شنقا .

ويهمنا هنا أن نوضح أن السبب الذى بنت عليه المحكمة هذا الحكم بالاعدام شنقا ينقسم إلى شقين : الأول هو مسئولية عبد المجيد حسن عما فعل . والثانى ، أنه ليس من المعقول أن يكون محمد بن الله صاحب دعوة للقتل . وفى ذلك قالت :

« ليس صحيحا أن المتهم الأول (عبد المجيد حسن) كان مسلوب الارادة ، فهو قد جاوز العشرين من عمره ، وقطع ثلاثة أعوام فى مرحلة التعليم العالى فى الجامعة ، ويعلم تماما أن ما أقدم عليه جريمة نكراء لا يمكن أن يقرها شرع أو دين ، مهما تكن البواعث والمؤثرات .

« كما أنه لن يستسيغ العقل أن يكون صاحب الدعوة المحمدية صاحب دعوة لسفك الدماء ، ولا أن يصدر من النبى أمر باغتيال عدو له ، فقد كانت دعوة النبى صريحة فى أن يكون الطريق إلى الاسلام هو الايمان والمحاجة بالتى هى أحسن ، لا بالسيف ولا الاغتيال . وقد ورد فى القرآن الكريم : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن » . وقد كان فى سن المتهم وتعليمه ما يملى عليه مناقشة ما ألقى عليه من تعاليم ، وما أفهم من مبادىء خاطئة ، حتى يتبين له وجه الحق منها » .

كذلك يهمنا هنا أن نورد فتوى الشيخ حسنين محمد مخلوف ، مفتى المملكة المصرية فى ذلك الحين ، فى شأن الحكم الصادر باعدام عبد المجيد أحمد حسين ، والذى أرسله إلي المحكمة ، وقد تضمنت الفتوى :

« إنه بعد الاطلاع على محاضر تحقيق النيابة ، وعلى محاضر جلسات المحكمة العسكرية ، تبين منها توافر الأدلة على أن المتهم عبد المجيد أحمد حسن قد ارتكب جريمة قتل المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا عامدا معتديا بغير حق، وأنه قد أقر بذلك صراحة في هذه المحاضر الرسمية، فضلا عن ثبوت اقترافه هذه الجريمة بشهادة الشهود الذين عاينوه فى أثناء ارتكابها . وإن حكم الشريعة الغراء فى هذه الحادثة يقتضى وجوب القصاص من المتهم بالموت تلقاء ارتكابه هذه الجريمة .

بعد اغتيال فرج فودة : التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام .

(٢) كان محمود عبد اللطيف أول من تقدم إلى المشنقة! *

* الوفد فى ١٩٩٢/٦/٢٢

بعد عرضنا لقصة عبد المجيد حسن ، قاتل النقراشى باشا ، نعرض لقضية محمود عبد اللطيف الذى قام بمحاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، وقد حكم عليه أيضا بالاعدام ونفذ فيه .

وتتشابه قصة محمود عبد اللطيف مع قصة عبد المجيد حسن فى أن القيادة السياسية للاخوان لم تكن موافقة على الاغتيال . فقد رأينا فى مقالنا السابق كيف أصدر المرحوم الشيخ حسن البنا بيانا يبرأ فيه من الجريمة ومن مرتكبها ، وكان هذا البيان من أسباب اعتراف عبد المجيد حسن بكل شىء . وقد حدث نفس الشىء فى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر ، فلم يكن المستشار حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة موافقا على الاغتيال ، وهذا ما أكده فى المحكمة ، فقد أبدى استنكاره للارهاب

قائلا : « أنا لا أقر الارهاب كوسيلة لأى شيء .. وأنا قلت كده : قلت إن الارهاب ضار بالجماعة وضار بالاسلام ، وضار بمصر . وحذرت أكثر من مرة ، ونشرت هذا الرأى بين الاخوان .

وقد اعترف يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السرى ، بذلك فقال إنه عندما حَمل إلى الهضيبى الخطة قال له : « اسمع يا فلان ، أنا نفسى تجزع من حكاية الاغتيالات . دى عملية تسىء لسمعتكم وسمعة الجماعة.. »

على أن اعتراض القيادة السياسية على الارهاب والاغتيال لم يصل إلى محمود عبد اللطيف ، الذى تلقى الأمر باغتيال عبد الناصر من التنظيم السرى، كما لم يصل إليه كلام المرشد العام بأن الارهاب ضار بالإسلام وضار بالجماعة . فقد ذكر هنداوى دوير أنه قبل الحادث بحوالى خمسة عشر يوما أو أكثر قليلا . « جاءنى إبراهيم الطيب ، وقال لى « إن النظام قرر أن يعتدى أولا على الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد ذلك يتخلص ـ بتحديد اللفظ ـ من الضباط الأحرار بأى صورة ، سواء بالاعتقال أو الخطف أو بالقتل » . فقلت له : هل حققتم المسائل إسلاميا؟ فقال لى : أيوه ! »

وقد كان بناء على ذلك أن عهد هنداوى دوير إلى محمود عبد اللطيف باغتيال عبد الناصر، كما طلب إليه أيضا دراسة بيت السادات لقتله، كذلك، وعندما سأل المدعي محمود عبد اللطيف : « ليه كنت عاوز تقتل الرئيس جمال عبد الناصر والقائمقام أنور السادات ؟ هم دول مش مسلمين ؟ ـ أجاب : مسلمين ، ولكن فهّمونا أنهم خارجين عن الاسلام ! . وهنا سألته المحكمة : « مين اللى فهموك ؟ » ، فأجاب : « هنداوى دوير »! وسألته لمحكمة : « القرآن مش بيقول إن القتل حرام ؟ » ، ورد المتهم : «أيوه ! ثم قال : ـ صحيح أنا اقدمت على العمل ده ، وقبل ما اقدم عليه ما كنتش شاعر بأى حاجة ، كانت حاجة طبيعية ! ولكن بعد أن أقدمت عليه شعرت بالندم ، وشعرت بانى خاطىء ، لأنه كان خلاف الإسلام فى الفهم اللى فهمته علشان قتل المسلم » !

على هذا النحو أدرك محمود عبد اللطيف خطاه فى حق الاسلام ، ولكن بعد فوات الأوان ، وبعد أن قام بمحاولة الاغتيال ، وحكم عليه بالإعدام شنقا . وكان أول من تقدم إلى المشنقة وهو يتلو آيات القرآن الكريم !

ويهمنا هنا أن نبين دور هنداوى دوير فى اثبات التهمة على محمود عبد اللطيف ، فقد نفى قيامه بالتأثير عليه ، وقال إنه أى محمود عبد اللطيف كان « متحمسا » لارتكاب الجريمة ! وإنه هو الذى اقترح عليه السفر إلى الاسكندرية ليقوم بهذه المهمة ، وكان الأصل أن يرتكب الحادث فى القاهرة . واستدل بذلك على أن محمود عبد اللطيف كان: «صاحب تفكير مستقل استقلالا كاملا ، لا سيما وأنا أعلم أنه صاحب شخصية ، ولا يتأثر بسرعة . وأنا بهذا لا أريد اتهامه ، وإنما هذه هى الحقيقة ، فهو شخص صاحب تفكير مستقل ، ويحفظ جزءا كبيرا من القرآن ، وكان متحمسا بالذات لهذا العمل ، وأكبر دليل على هذا أنه هو الذى اقترح على السفر إلى الاسكندرية » !

وقد اعترض محمود عبد اللطيف على كلام هنداوى دوير قائلا : إنه (هنداوى)» الرئيس بتاعى ، ولو أراد عدم ذهابى إلى الاسكندوية ما كنتش أقدر أعصى له الأمر ، علشان هو رئيسى ، فالحكاية مش حكاية تحمس » .

وهنا سأل الدفاع هنداوى دوير عما إذا كان يمكن لمحمود عبد اللطيف ، بوصفه عضوا فى النظام السرى ، أن يخالف الأمر الذى صدر إليه ؟ وقد رد هنداوى دوير قائلا :

ـ كان ممكن يا فندم . ودليلى على هذا ، وهو صادق ولو سألتموه حيقول لكم : إننى قلت له : « فكر وشوف اذا كنت توافق على الفكرة أولا، واقعد فكر ثلاث أيام ، وانت حر فى هذا ، ولك مطلق الحرية ، ومن حقك أن تقول لا ، ولا ضير عليك فى هذا ! ومع ذلك جانى وقال لى : « أنا

مطمئن لأى عمل يصدر إلى » ! وكان من الممكن أن يخالف ، وأن يرفض هذا الطلب » .

على أن الدفاع حين سأله قائلا :

ـ فى حالة رفضه ، هل كان سيستمر عضوا فى الجهاز السرى ؟

أجاب هنداوى : « ما افتكرش ! المعقول أن ينحى من الجهاز السرى، ويظل عضوا فى الاخوان » .

كذلك أدان إبراهيم الطيب ، وهو رئيس هنداوى دوير ، محمود عبد اللطيف أيضا ، على أساس أنه ارتكب محاولة الاغتيال مختارا ! فعندما سأله الدفاع : ما هو عقاب محمود عبد اللطيف بوصفك رجلا قانونيا ؟

أجاب : « هو فاعل أصيل » ! وعندما سأله مرة أخرى عما إذا كان من شأن الأجهزة السرية أن يحتفظ صغارها بإرادتهم كما يحددها القانون ؟ أجاب :

ـ الذى أعلمه فى هذا أن أى فرد لا يقوم بعمل ما إلا إذا كان متحمسا له ، وعارفا بتفاصيله ، ومقدرا لنتائجه !

وعندما سئل : « هل استُغل جهله فى ذلك ؟ (كان محمود عبد اللطيف سمكرى فى إمبابة وراسب إبتدائية)

أجاب : لا يافندم ! استُغل فى ذلك تشبعه بالعمل الذى سيقوم به !

ولكن عندما سأله الدفاع : هل كنت تقدم على ما أقدم عليه ؟

أجاب إبراهيم الطيب قائلا : لا !

على كل حال فلم يكن محمود عبد اللطيف وحده هو الذى دفع الثمن، بل دفعه أيضا محرضوه ، لقد حكم عليهم جميعا بالإعدام ، وكان التنفيذ فى جلسة واحدة بمعدل رأس كل نصف ساعة ! وقد أضافت إليهم المحكمة عبد القادرعودة ومحمد فرغلى رغم بعدهما عن التحريض على القتل .

بعد اغتيال فرج فودة : التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام . (٣) عندما قال الهضيبى : الارهاب ضار بالاسلام !*

أوردنا فى المقالين السابقين كيف يساق الشباب إلى ارتكاب جرائم الاغتيال باسم الاسلام ، فاذا أتم جريمته أفاق إلى الخطأ الذى ارتكبه ، وعرف أن ما اقترفه من جريمة ليس من الاسلام فى شىء ، ولكن بعد أن يكون السيف قد سبق العزل ، ويجد نفسه أمام حكم الاعدام شنقا ، ويدفع حياته ثمنا لجريمته . وقد قدمنا فى ذلك قصتى عبد المجيد حسن ، قاتل النقراشى باشا ، ومحمود عبد اللطيف الذى حاول اغتيال عبد الناصر .

على أننا نلاحظ فى قضية محاولة اغتيال عبد الناصر ان إفاقة هنداوى دوير ، رئيس محمود عبد اللطيف ومحرضه على القتل ، على الخطأ الذى ارتكبه كان أسرع مما كان متوقعا ! فلم يكد يعلم بفشل المحاولة ، حتى قرر تسليم نفسه للشرطة والاعتراف بكل

* الوفد فى ١٩٩٢/٦/٢٩

شيء ! وقد بدأ بالسفر بزوجته إلى المنيا فى نفس الليلة ، وعاد فى الصباح ليسلم نفسه لشرطة مركز امبابة . وقد روى الواقعة بأسلوب يستحق الدراسة ، فقال :

« من حمد الله أن الرئيس ما اعتُبيش عليه ، ونجا بحمد الله ! بعد كده أنا قدرت أنه سيقبض علىّ ، فأخذت الست بتاعتى الساعة ٣٠ر٩ ، ونزلنا بسرعة ، أخذنا قطار ١٥ر١٠ من الجيزة ، ورَوحتها المنيا ، ورجعت صباحا فى قطر التاسعة ، ونزلت إلى مركز امبابة ، وسلمت نفسى إلى البوليس .

« وبينما أنا جاى فى القطار ، قدرت عدة مسائل : منها ، ان زعماء الاخوان المسلمين منقسمين على أنفسهم ، وأن الدعوة فى هذه الفترة يسيطر عليها أناس غير مسئولين وغير معروفين للاخوان ، وأن الاتجاه الارهابى اتجاه صورته الطبيعية الواضحة البسيطة انه غير اسلامى ، وأن القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامى !

« قدرت هذا ، وقدرت أنه لو وقعت العمليات التى تحت يدى ، فسيكون فيها ارهاق للاخوان وارهاق للبلاد وعلى الأمن . واذا كانت المحاولة دى ما أصابتش ، يمكن حاجة تانية تصيب . وقررت لذلك أن أسلم نفسى للبوليس ، وأضع نفسى تحت تصرف المسئولين » .

وفى مرافعته عن نفسه نوه بما أداه « للعدالة » فى هذا الصدد ، فذكر أنه عندما سلم نفسه للسلطات المختصة ، وسلمها الأسلحة ، كان غرضه هو « أداء واجب علىّ لا أرضى له ثمنا ، وانما قمت به كواجب أشعر به شعورا تاما مطلقا لا يرد عليه قيد . وإلا كنت هربت ! ولا أريد أن أقتضى ثمنا لأنى سلمت نفسى وسلمت الأسلحة والناس وأعنت العدالة » .

ان المذهل فى هذه الاعترافات هو اعتراف هنداوى دوير ، بعد يوم واحد من المحاولة ، بأن « القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامى » !

مع أنه هو الذى سلم بنفسه المسدس لمحمود عبد اللطيف ليقتل به عبد الناصر ! بل انه أعرب عن أمله بأن « يكون هذا آخر عهد الاخوان المسلمين بالنظم السرية ، وأن تكون الطلقات الأخيرة آخر طلقات تسدد إلى صدر مصرى بهذه الصورة الأسيفة التى آسف عليها أشد الأسف»!

والمهم هو أن هذه الافاقة على عدم شرعية الجريمة لم تقتصر على هنداوى دوير ، ومن قبله محمود عبد اللطيف ، بل تعدتهما إلى الكثيرين من أعضاء التنظيم . فقد هاجم يحيى سعيد التنظيم ، بل هاجم الجماعة ، فقال انه بعد فترة من عمله فى الأسرة ، « عرفت أنها كلام فارغ ، وهذا زيف وخداع وغش ونفاق منهم ، والمقصود جذب الناس إليهم » .

وقد كان موقف حامد نويتو بليغا فى التبرؤ من التنظيم السرى ، فقد طلب من المحكمة أن يأتوا له بهنداوى دوير ليقتله ! جزاء خديعته له ولشقيقه على نويتو ! وكانت عبارته :

ـ جيبوا لى هنداوى لأقطعه بايدى ، لأنه غررينا ووداناً في داهية » !
وقد أبدى السيد حسين ابو سالم ندمه على ما اقدم عليه ، واعتذر بأنه فى ذلك الحين « لم يكن يبصر » ! وقال :

ـ ده كان عمل خاطىء منى ، وأنا نادم على التفكير فى هذا !

بل إن محمد عبد العزيز ، وكان يقوم بعمل رئيس منطقة شرق القاهرة ، اعتبر معارضة المرشد العام ومكتب الارشاد للاتفاقية التى عقدها عبد الناصر مع بريطانيا (اتفاقية الجلاء فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤) «تضليل للناس ! » وقد التقط جمال سالم رئيس المحكمة طرف هذا الخيط وسأله قائلا :

ـ كان تضليل ؟

محمد عبد المعز : أيوه !

جمال سالم : من مين ؟

محمد عبد المعز : من البيان الذى أصدره مكتب الارشاد !

جمال سالم : تضليل من مكتب الارشاد ؟

محمد عبد المعز : أيوه !

بل إن إبراهيم الطيب ، وهو رئيس مناطق القاهرة فى التنظيم السرى، اعترف بخطورة الجهاز السرى « على الجماعة وعلى الوطن » . فقد سأله الدفاع قائلا :

ـ ما هو تقديرك لخطر الجهاز السرى بعد أن بان على النحو الذى لم تكن تعرفه قبل أن يبين ؟

وقد رد بأن اندفاع الأفراد إلى ارتكاب أعمال بدون التزام بالخطط المتفق عليها من الرياسات ، يحدث « بلبلة واضطرابا » . وقد أعاد الدفاع سؤاله بطريقة أكثر تحديدا :

ـ الجهاز السرى ، هل بان لك أنه يحمل خطرا على الوطن ؟

فرد قائلا : على هذا النحو يعتبر خطرا على الجماعة وعلى الوطن !

ولم يتخلف المرشد العام حسن الهضيبى عن إدانة النظام السرى قبل توليه الارشاد العام ووصفه بالانحراف ، « بعد ما ثبت حسب قوله ـ أنه ارتكب جرائم قبل ذلك فى السنوات ١٩٤٦و١٩٤٧ و١٩٤٨ . وكل هذه الجرائم التى ارتكبت طبعا انحراف ، وخروج عن الغرض الأصلى » !

وعندما سأله جمال سالم :

ـ ايه رأيك فى الارهاب عامة ؟ أجاب :

ـ أنا لا أقر الارهاب كوسيلة لأى شىء . وأنا قلت كده ، قلت : إن الارهاب ضار بالجماعة ، وضار بالإسلام ، وضار بمصر ، وحذرت أكثر من مرة ، ونشرت هذا الرأى بين الاخوان .

مسلسل الارهاب المشئوم ! *

كان أول تعرفى بالاخوان المسلمين فى مدينة الجيزة حيث ولدت ونشأت فى حواريها . وعندما بلغت العاشرة تقريبا كان يفزعنى بلطجى يدعى « أبو هريرة» لا أكاد أراه قادما من طريق حتى أزوغ إلى طريق آخر ! وفى يوم من الأيام كنت اشترى بعض الحاجيات من بقال فى ميدان سوق الأحد ، ونظرت إلى من يقف إلى جوارى ، وإذا به « أبو هريرة» بشحمه ولحمه ! ووقف شعر رأسى رعبا وتسمرت قدماى حتى خرج من الحانوت . ورأى البقال - وكان صديقا لوالدى - حالتى وسألنى عما بى، وقلت له فى صراحة اننى كنت أخشى أن ينالنى بعض الأذى على يد أبو هريرة ! وإذا به يضحك وهو يطمئننى : «ده كان زمان ! إن أبو هريرة قد تحول إلى شخص آخر ، لقد هداه الله وأصبح يصلى ويفعل الخير ويساعد

* الوفد فى ١٩٩٢/٨/٣

الضعيف»! وسألته وأنا لا أكاد أصدق : وما الذى حوله من الشر إلى الخير ؟ فأجابنى قائلا فى اختصار : لقد إلتحق بجماعة الاخوان المسلمين !.

ومنذ ذلك الحين ارتسمت فى ذهنى صورة للاخوان المسلمين كجماعة تستطيع أن تهدى أعتى العصاة والبلطجية والمجرمين ! وأخذت أتردد على دارهم فى الجيزة مع صديق أثير من أصدقاء المدرسة ، لمجرد الفرجة والتطلع إلى الوجوه وسماع هتافهم : الله أكبر ولله الحمد . وحضرت مؤتمرا شعبيا من مؤتمراتهم دون أن أفقه شيئا كثيرا مما ألقيت فيه من كلمات، وشاهدت فى هذا المؤتمر الشيخ حسن البنا وسلمت عليه فيمن سلموا ، وما زالت صورته وقتذاك هى الصورة الوحيدة التى ترتسم فى ذهنى عنه ، فلم أره بعد ذلك إلا فى الصحف، ومع أنى لم ألتحق بالإخوان المسلمين إلا أن انطباعى السابق عنهم هو الذى ظل يحكم موقفى منهم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وعندما لجأ الاخوان المسلمون إلى العنف فى النصف الثانى من الأربعينات ، اهتززت اهتزازا شديدا ، فلم أتصور أن الجماعة التى تهدى الضال وتنزع الشر من نفوس الأشرار ترتكب أعمال العنف ! وشعرت بالأسى إذ كان تصورى مع كثيرين من أصدقائى فى ذلك الحين أن أمل المجتمع المصرى فى الانتقال إلى آداب الاسلام ومكارم الأخلاق وبناء الشخصية المصرية السوية إنما هو معقود بالدرجة الأولى علي الإخوان المسلمين، أما وقد اختار الاخوان طريق العنف فقد فرطوا فى أثمن ما لديهم ودفعوا بأنفسهم فى مغامرة محفوفة بالمخاطر لن يكونوا وحدهم ضحيتها بل ستكون البلاد أيضا .

وهذا هو الذي دعانى عندما قمت بدراسة حركة الاخوان المسلمين كفصل من فصول دراستي للدكتوراة التى نشرت تحت عنوان الحركة الوطنية فى مصر من١٩٣٧ ـ ١٩٤٥ ، إلى أن أختم هذا الفصل بهذه العبارات الحزينة :

« على كل حال ، فبنزول الشيخ حسن البنا إلى ميدان السياسة ، يكون قد ارتكب غلطته الفاحشة التى حذر منها رشيد رضا قبل سنين طويلة . وهذه الغلطة لم تكلفه وحده غاليا ، بل كلفت مصر إلى يومنا هذا. فالأمر الذى لا شك فيه أن ما كانت مصر فى حاجة إليه فى ذلك الحين لم تكن الحكومةالاسلامية ولم تكن الخلافة الاسلامية ، فهذه كلها خطط دنيوية صرفة لا شأن للدين بها ، وقد تركها لنا «لنرجع فيها إلى أفكار العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة » ـ على حد قول الشيخ على عبد الرازق ـ وإنما كانت مصر فى حاجة إلى الدين كخلق ، وكعقيدة تملأ جوانح الروح ، وكمبادىء سامية تصلح الفرد وتهديه سواء السبيل .

ولقد كانت جماعة الاخوان المسلمين قمينة بأن تحيى فى قلب هذه الأمة فضائل فردية واجتماعية ذرتها رياح التغريب دون أن تحل محلها شيئا ، وأن توفق بين أحكام الدين ومقتضيات الحياة العصرية الضرورية للحاق بركب التقدم الذى فات منذ مئات السنين . ولكن وا أسفاه ! لقد شغل حسن البنا عن كل هذا ، وجنح بزورقه الغالى الثمين إلى خضم السياسة المصرية المضطرب ، وأخذ يعد العدة لاقامة الحكومة الاسلامية عن طريق انشاء التشكيلات العسكرية وإقامة التنظيمات التحتية الارهابية، دون أن يعد الشعب الذى سيحكم بهذه الحكومة ، دينيا وخلقيا وروحيا ونفسيا ، حتى يقبل بهذا الحكم ، فأجهض دعوته ، وحكم على حركته بالفشل قبل أن تتحقق ، ولم تصبه الخسارة وحده ، وإنما أصابت مصر»!

هذا ما كتبته فى ختام الفصل الذى عقدته فى رسالتى للدكتوراة عن الاخوان المسلمين . ولم أر ما يغير موقفى منذ ذلك الحين ، فقد شاهدت العنف يلحق بالحركة الاسلامية من المصائب والكوارث ما لا يستطيع ألد أعدائها أن يلحق بها ، وبفضل العنف الذى مارسته الحركة الاسلامية لقى خير شباب مصر ممن اتجهوا بعملهم إلى الله ورسوله أشد ألوان التعذيب فى السجون ، وفقد بعضهم راسه على أعواد المشانق تنفيذا لأحكام الاعدام ، وظلت الصفوف تتلو الصفوف وهى تتجه إلى الدمار بدلا من أن تتجه بالبلاد إلى طريق الخير والصلاح !

وانقلب الحال عما شاهدته وأنا صبى صغير ، فلم تعد صورة الأخ المسلم ـ سواء انتمى للاخوان المسلمين أو الجماعة الاسلامية أو غيرها من الجماعات الاسلامية ـ هى صورة المسالمة والوداعة والرفق التى شاهدتها فى بلطجى الجيزة بعد أن التحق بصفوف الاخوان بل أصبحت صورة العنف وارهاب الآخرين !

وفى كثير من الأحيان أتساءل : ترى لو أن الاخوان المسلمين واجهوا بلطجى الجيزة الذى ذكرته بالعنف ، هل كان يهتدى إلى طريق الخير والصلاح ، أو كان يزداد بلطجة وعتوا وفسادا ؟ وهل يستطيع العنف أن يهدى مجتمعا بأسره إلى طريق الايمان والخير ؟ إن الاسلام لم ينتشر بالعنف ، ولم تجبر الجيوش الاسلامية أهالى البلاد التى فتحتها على اعتناق الاسلام !

وها نحن نرى المصادمة الخطيرة الحالية بين الجماعات الاسلامية والدولة ، وهى مصادمة لا أظن أن الجماعات الاسلامية قد استفادت منها شيئا ، كما أن البلاد لم تستفد شيئا أيضا ، فلم تغير حوادث العنف التى ارتكبتها الجماعات الاسلامية وتنظيم الجهاد ، نظام الحكم ولا سلوك المجتمع المصرى ، ولم تحقق غرضا واحدا مما استهدفه مرتكبو العنف ، وإنما أتاحت هذه الحوادث الفرصة للدولة لتزداد قوة وسيطرة ـ وهى دائما على مدى التاريخ فى المركز الأقوى ـ فقامت بحملاتها العسكرية على مواطن الصدام فى الصعيد ، واعتقلت زعماء الحركة ، وعززت قانون العقوبات بمواد تتيح لها السيطرة وإحكام الرقابة على الجماعات الإسلامية وأنشطتها ـ وكل ذلك كانت الجماعات التى ارتكبت العنف فى غنى عنه، لو حصرت مهمتها فى هداية العباد إلى الخير ، والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

فمتى ينتهى هذا المسلسل المشئوم الذى يستفيد منه أعداء الحركة الاسلامية الذين يريدون لها التصفية والخراب والدمار ؟

علـى هـامـش حـوادث إمـبـابـة: مساجدنا بين المصلحين والمفسدين !*

عندما طالب مفتى الجمهورية ، الدكتور طنطاوى ـ بمناسبة حوادث امبابة ـ بضم جميع المساجد فى مصر لوزارة الأوقاف ، كان يضع أصبعه على موضع داء خطير يسبب لمصر كل ما تعانيه حاليا من قلاقل وفتن طائفية وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم : «مساجد القطاع الخاص».

فمنذ أن أصدر سيد قطب كتابه الشهير « معالم فى الطريق » ، الذى أسس به عقيدة « التكفير » ، ومنذ أن دخل فى هذه العقيدة مئات الألوف من الشباب الاسلامى المضلل في دينه ، أصبح بناء المساجد الخاصة هو الوسيلة الرئيسية للدعوة للعقيدة الجديدة ، وأصبحت السيطرة على مساجد وزارة الأوقاف أحد المحاور الرئيسية للصراع !

* الوفد فى ١٩٩١/١٠/٤

ومن المعروف أن المسجد هو فى نهاية الأمر ، وقبل كل شىء ، منبر إعلامى ! وهو نفس الحال بالنسبة للكنيسة المسيحية والمعبد اليهودى . ولا تحتاج أية عقيدة جديدة لأكثر من منبر ، سواء كان هذا المنبر فى شكل جريدة يومية أو اسبوعية ، أو فى شكل برنامج اذاعى أو تليفزيونى، أو فى شكل منشورات . ويعتبر المسجد أخطر هذه المنابر ، واقواها تأثيرا ، وأعظمها فاعلية .

فرواد المسجد هم بالطبيعة مهيأون لاستقبال أي فكر دينى بقلب مفتوح ، لأنه فى المسجد فى حالة عبادة ، وفى حالة تَلقّي دينى ، مهما بلغ من مستواهم العلمى والثقافى والفكرى . فقد يكون الامام جاهلا - ومعظهم فى هذه الأيام جهلة ! - وقد يكون هذا الإمام أبعد ما يكون عن فهم رسالة الاسلام الصحيحة - ومعظهم فى هذه الأيام كذلك ! - ومع ذلك فان المصلى ، سواء كان مهندسا أو طبيبا أو محاميا أو محاسبا أو دكتورا فى علمه وفنه ، يقبل ما يدلى به هذا الإمام فى يسر ودون مقاومة، لأنه يفترض ، قبل دخوله المسجد ، أنه سوف يتلقى فيه موعظة حسنة من مختص وفقيه دينى ، ولأنه - بحكم تخصصه - بعيد عن الخوض فى مسائل الدين ، ولأن المشايخ - أكثر من ذلك - يلقون فى روع الناس أن مسائل الدين من التعقيد بحيث لا يفهمها إلا المتخصصون الراسخون فى العلم ، ويغرقون الناس بتفصيلات هامشية لا صلة لها بجوهر العقيدة ، ولكنها تبدو كذلك !

وهنا ينتهز دعاة التكفير الفرصة لبث رسالتهم التخريبية عن طريق الدخول بالمصلين فى دهاليز فكرية وأيديولوجية تتصل بصلب العقيدة ، ويتسللون إلى عقولهم بأفكار تخريبية أبعد ما تكون عن الدين الصحيح . وفى غياب الفكر الدينى الصحيح ، فان الغزو الفكرى التكفيرى يرسخ في ضمائر المصلين ، ويتحولون من مسلمين بسطاء إلى مسلمين عقائديين ! ومن طريق أهل السنة إلى طريق أهل « الجهاد » والحاكمية !

وهذا هو السبب فى أن أية دراسة لجماعة من جماعات التكفير فى مصر ، تقود الباحث إلى نقطة بداية واحدة لا تتغير ، وهى المسجد ! إنه

ليس المسجد العادى الذى تصلى فيه عامة المصلين ، وإنما المسجد العقائدي الذى يؤمه ويعظ فيه صاحب الدعوة الجديدة ، أو عضو بارز من أنصارها والمروجون لها . وهناك يحدث التجنيد على أوسع نطاق ، وتحدث التعبئة للفكر الجديد .

وهذا يحدث على بعد مرمى حجر واحد من أجهزة الشرطة ، دون أن ينتبه أحد إلى خطورة الفكر الذى يتردد فى هذا المسجد أو ذاك ، ودون أن يكون له أى تأثير ! فرجال الشرطة بعيدون كل البعد عن الاشتغال بالمسائل الفكرية ، وإنما اهتماماتهم مركزة على المسائل الأمنية - أى عندما ينتقل الفكر من مرحلة النظرية إلى مرحلة التطبيق .

وهو ما حدث فى مسألة اغتيال الرئيس السادات ، فلم تكن أجهزة الشرطة بعيدة عن المساجد التى تلقّى فيها الدعاة من جماعة الجهاد تعاليمهم التخريبية ، ولكنها لم تتحرك إلا عندما تحول اغتيال السادات إلى حقيقة واقعة ! وإلا عندما تحولت خطة الاستيلاء على أسيوط والمنيا إلى حقيقة واقعة ، وراح ضحيتها عشرات ومئات من الضباط ورجال الشرطة !

والطريف أن السادات فى ذلك الحين كان يستطيع أن يغلق باب أية جريدة يومية أو أسبوعية ، قد تتضمن خبرا لا يعبر عن سياسته الداخلية أو الخارجية ، ولكنه لا يستطيع أن يغلق مسجدا تسيطر عليه جماعات التكفير ! وعندما كان يحدث ذلك فى بعض المناطق ، مثل عين شمس والمطرية وغيرها ، فان القيامة تقوم ، وتحدث الثورة ، وتقع الصدامات الدموية بين رجال الشرطة وجماعات التكفير المسلحين .

ومعنى ذلك - فى وضوح - أن المساجد ، التى يَفترض فيها الناس أنها أماكن للدعوة إلى الله بالموعظة الحسنة، يمكن أن تتحول إلى أماكن للدعوة إلى الثورة وتكفير مجموع الشعب والنظام الحاكم ! وهو ما حدث بالفعل ، وليس احتمالا قائما فى الحسبان ! والفرق بين المسجد بالمعنى

الأول ، والمسجد بالمعنى الثاني ، ليس هو طراز البناء ، وليس طول المئذنة أو قصرها ، وليس اتساع المسجد أو ضيقه ، وإنما الفرق يكمن في الإمام !

نعم الفرق بين المسجد الذي يتلقى فيه المصلي الهداية والصلاح ، والمسجد الذي يتلقى فيه هذا المصلي الافساد ومبادىء التخريب ، هو الإمام ، وهو الداعية ! وهذا الداعية هو الذي يتصرف في رسالة المسجد كما يشاء ، ففي امكانه أن يضعه في الموضع الذي رسمه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وفي امكانه أن يضعه في الموضع الذي رسمه محمد عبد السلام فرج ، أو شكري مصطفى ، أو جماعة « الناجون من النار » ، أو قتلة المحجوب !

ومن هنا دعوة مفتي الجمهورية إلي ضرورة ضم جميع المساجد إلى وزارة الأوقاف ، لتخصيص هذه المساجد لأداء الرسالة التي رسمها محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، لا الرسالة التي رسمها محمد عبد السلام فرج أو الشيخ عمر عبد الرحمن ! فحين تتبع المساجد كلها وزارة الأوقاف ، فانها تكون مسئولة عما يدور فيها من فكر ، لأنها تكون مسئولة عمن فيها من الدعاة ، وتكون مسئولة عن نشر الدين الاسلامي الصحيح ، لا الدين الاسلامي الذي تصوره جماعات التكفير !

وحين يتم ذلك فسوف تختفي بالضرورة المهازل التي يقوم بها بعض الدعاة الكبار في الجوامع الكبرى ، يكتسبون من ورائها شهرة ، ويخربون بها العقول وأفهام الشباب ، ويضللون بها المصلين البسطاء بدلا من هدايتهم إلى الصواب !

وعندئذ ، فقد يكون لنا أن نأمل في أن أمثال حوادث امبابة سوف تقل تدريجيا حتى تختفي من حياتنا السياسية ، وتعود الوحدة الوطنية التي أرست أسسها ثورة ١٩١٩ ، وقام الوفد بحراستها على مدى ثلاثين عاما قبل ثورة يوليو « المجيدة » ، إلى الواقع المصري كحقيقة سياسية بارزة .

خطاب من « الجماعة الاسلامية »!*

كانت مفاجأة لى أن أتلقى هذا الخطاب من « الجماعة الاسلامية بمصر » ! وكانت المفاجأة الأكبر هى لهجة الخطاب المسالمة التى تبعد عن التطرف وتتغيا الحوار . ويمضى على النحو الآتى بعد السلام :

« نحن إذ نتشرف بتهنئة شخصكم الكريم بعيد الأضحى المبارك ، نستغل هذه الفرصة كى نبوح إليك ببعض ما يجيش فى صدورنا ، ذلك لأننا نعرف جيدا أنك من الذين لا يرضون بالظلم ، وأنك من العاملين على نصرة الحق ، والدفاع عن الحرية والعدل .

« ونحن نقول لك يا سيدى إننا دائما نكون الطرف المظلوم من معظم الأجهزة والجهات الرسمية وغير الرسمية، وذلك فى أغلب القضايا والأمور الخاصة بنا ، سواء من الناحية

* الوفد فى ١٩٩٢/٧/٦

الواقعية ، أو الناحية الاعلامية . والأمثلة على ذلك كثيرة ، ولكن لا مجال لذكرها الآن .

« لذا نطلب من سيادتكم التكرم بسماع رأينا فى أى موضوع تطرقونه يكون خاصا بنا ، ونحن على استعداد لأن نتشرف ونبلغكم بحقيقة الأمور بدون مواربة أو تزايد ، وبالأدلة والبراهين .

« وأملنا فى الله ، ثم فيكم ، كبير لأن تتفهم حقيقة قضيتنا والمأساة التى نعيشها داخل وخارج السجون ، وذلك لأنك اذا عرفت الحقيقة ولم تناصرنا ، فعلى الأقل لن تكون ضدنا . نحسبك كذلك ، ولا نزكى على الله أحدا .

« ونسأل الله لنا ولك العافية ،

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الامضاء

الجماعة الاسلامية بمصر

المعروفة اعلاميا بتنظيم الجهاد »

انتهى خطاب الجماعة الاسلامية بمصر ، وهو خطاب مكتوب باليد ، وبخط الرقعة ومرفق به كارت عليه شعار « الجماعة الاسلامية بمصر » ، وعبارة « المجاهدون خلف الأسوار » ، وواضح منه أنه صورة وليس أصلا ـ مما يعنى أنه إرسل إلى كتاب كثيرين غيرى.

ولا شك أنه اتجاه صائب من « الجماعة الاسلامية بمصر » الاتجاه إلى الحوار مع الكتاب بالحقائق والبراهين لكسبهم إلى قضاياهم ، بدلا من الحوار بالرصاص ! فالحوار بالكلام يستفيد منه الجميع ، والحوار بالرصاص يخسر منه الجميع . كما أن الحوار بالكلام يتفق مع الاسلام الذى أمر بالجدال بالتى هى أحسن، والحوار بالرصاص يتنافى مع الاسلام الذى امر بالدعوة إلى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة .

وبالنسبة لي ـ كمؤرخ درس الحركة الوطنية وحركة الاخوان المسلمين وحركة الجماعة الاسلامية بمصر وفروعها فى التجمعات الصغيرة والكبيرة ، كما درس حركات العنف ـ فقد كان يؤلمنى كثيرا ما تبين لى من أن محصلة كل العنف الذى ارتكبه الشباب المسلم فى مصر على مدى نصف القرن الماضى كان صفرا كبيرا ! فلم يتحقق أى هدف من الأهداف التى استخدم العنف من أجلها ، ولم يتغير نظام الحكم حتى عندما أفلح العنف فى اغتيال رئيس الدولة محمد أنور السادات !

ومعنى ذلك أن دماء الشباب المسلم الذى ارتكب هذا العنف ضاعت هباء وأهدرت بغير نتيجة ! وهى خسارة فادحة لمصر ، فمهما قيل فى هذا الشباب فانه شباب اختار طريق الله بدلا من طريق الشيطان ، واختلف بذلك اختلافا جذريا عن شباب المخدرات وخطف النساء والاعتداء على الأعراض ! ومن هنا فان حياة كل فرد من هذا الشباب المسلم تساوى حياة الألوف من حياة ذلك الشباب الضائع الذى ضل طريقه !

على أنه فى الوقت نفسه فإن سبيل الله الذى اختاره هذا الشباب الاسلامى لنفسه ، لا يتضمن الحوار بغير ما شرع الله فى كتابه الكريم وهو القرآن ـ أى لا يتضمن استخدام العنف فى الدعوة ، ولا يبيح دم المسلم بسبب الاختلاف فى الرأى إلا فى حالة الارتداد الصريح ، وفى هذه الحالة فقد نص الدين الحنيف على ضرورة استتابته قبل قتله ، فاذا تاب وعاد إلى الدين أصبح قتله محرما ، ومن ارتكب القتل يتحمل وزره أمام المولى تعالى يوم الحساب .

ومن هنا فقد كان المؤلم دائما أن يرتكب الشباب المسلم الذى نذر نفسه لله جريمة قتل مسلم بغير الطريق الذى شرعه الاسلام ، فيخسر دنياه على يد القانون ، ويخسر فى نفس الوقت آخرته ، التى هى خير وأبقى، لأنه قتل نفسا حرم الله قتلها إلا بالحق ! وهذه هى الخسارة الكبرى لأنها خسارة أبدية .

وهذا الموقف من العمل الاسلامى فى مصر هو موقف ثابت لى منذ وقت طويل ، وليس ابن اليوم ـ وهو موقف التفرقة بين العمل الاسلامى

الذى يدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، والعمل الاسلامى الذى يتبع طريق العنف . وبالنسبة للعمل السلمى فلا يوجد قلم من خارج الاخوان المسلمين دافع عنهم وعن حقهم فى ممارسة الحياة السياسية عندما كان الكلام عنهم يمثل مخاطرة شديدة كما دافع هذا القلم ، ومقالاتى فى هذا الشأن فى جريدة الجمهورية وغيرها فى ذلك الحين شاهد حى يمكن الرجوع إليه . ولكنى بالنسبة للعمل الاسلامى الذى يستخدم العنف كنت أدينه من نفس المنطق الذى يرى أن الإسلام لا يبيح قتل المسلم إلا بالحق ، وهو رأى أهل السنة بالاجماع .

وقد كنت أستند فى ذلك إلى التاريخ ـ تاريخ العمل الاسلامى فى مصر ـ فلم ينشر الشيخ حسن البنا دعوته التى ظهرت فى عام ١٩٢٨ بالعنف والانقلاب ، وإنما نشرها بالحكمة والموعظة الحسنة ، وقد استطاع بهذه الوسيلة أن يحدث تغييرا خطيرا فى المجتمع المصرى ، إذ نقل الدعوة الاسلامية من قلاعها الرئيسية فى مصر الممثلة فى الأزهر والطرق الصوفية ومدرسة المنار للشيخ رشيد رضا ، إلى معقل التفكير العلمانى وهى الجامعة المصرية ، ثم انتشرت الدعوة لتشمل جميع قطاعات الشعب المصرى .

ولو كان الشيخ حسن البنا استخدم أسلوب العنف والانقلاب فى دعوته لما خرجت هذه الدعوة من حيز مدينة الاسماعيلية ، ولقبرت في مهدها . ولكن الالتجاء إلى العنف منذ منتصف الأربعينيات هو الذى عرض الدعوة إلى مخاطر الحل والتصفية ، وعرض الاخوان المسلمين للسجون والتعذيب والشنق ، وحول جماعة الاخوان المسلمين من جماعة اعتبرت فى وقت من الأوقات كبرى الحركات الاسلامية فى الشرق ، إلى حركة محاصرة ومطاردة من أجهزة الأمن ، وأتاح الفرصة لظهور حركات أخرى تتعامل مع الدولة على هذا الأساس ، وتلقى من الدولة نفس المطاردات طبقا لمبدأ مقابلة العنف بالعنف .

وكل ذلك ليس فيه أية فائدة للحركة الاسلامية ، ولا للاسلاميين ، ولا للدولة ، ولا للمجتمع المصرى ، وهو اهدار للطاقة المصرية التى يأمرنا الاسلام بأن نستخدمها فى خدمة بلدنا لنواكب ركب التقدم الذى أصبح حكرا ـ للأسف الشديد ـ على الدول المسيحية فى الغرب ، والدول اللادينية فى الشرق، والدول البوذية فى الشرق الأقصى ، بينما نحن فى بلدنا نقتتل فيما بيننا ، ونتحاور بالرصاص بدلا من الحكمة والموعظة الحسنة .

ومن هنا ، فان خطاب « الجماعة الاسلامية بمصر » ، الذي يعرض الحوار بالكلمات ، والاقناع بالأدلة والبراهين ، هو خطاب لا يملك صاحب قلم [illegible] العمل الإسلامى لهذه الجماعة يحفظ للمجتمع المصرى أمنه واستقراره ، ويحقن دماء الشباب الاسلامى الذى [illegible] لدينا شيئا ، ولا يحقق لمجتمعه الاسلامى أية نتيجة ، ويصرف جهود الدولة الأمنية عن أغراضها الحقيقية ، وهى حماية المجتمع ، والضرب على يد الشباب المنحرف الذى يعتدى على الأموال والأعراض .

الإرهاب والحدث والجريمة!*

طرحت قضية الارهاب التى ينشغل بها المجتمع المصرى حاليا ، قضية أخرى لا تقل أهمية، وهى تعديل سن الحدث ليصبح ستة عشر بدلا من ثمانية عشر ، بعد أن اتضح استغلال جماعات الإرهاب ارتفاع سن الحدث فى تشريعنا الحالى للاستعانة بهم فى أداء المهام ، والافلات من العقوبة المقررة للكبار .

والقضية ـ كما هو واضح ـ أكبر من قضية الارهاب التى هى قضية عارضة فى مجتمعنا وسوف تنتهى بشكل أو بآخر ، وإنما هى قضية التفاعل بين البيئة والانسان ، أو قضية التفاعل بين المستوى الحضارى الذى وصل إليه المجتمع البشرى والفرد الذى يعيش فيه ، وما يتطلبه هذا التفاعل من تغيير يواكبه فى التشريع والقانون .

* الوفد فى ١٤/١٢/١٩٩٢

فمن الطبيعى أن الفرد لا يتغير من تلقاء نفسه ، وإنما يتغير وفقا للمحيط الاجتماعى الذى يعيش فيه. ففى العصر الاقطاعى لم تكن بالقن الذى يعيش عبدا للأرض من حاجة لتعلم القراءة ، لأن البيئة الزراعية لاتتطلب معرفة القراءة والكتابة ، ولكن العامل فى المجتمع الرأسمالى لايستطيع العمل بدون أن يعرف القراءة والكتابة وبدون ادراك لعمل الآلة التى يعمل عليها .

والعمر العقلى للطفل لا يحدده سنه ، وإنما تحدده العوامل الخارجية المحيطة به ، ومن هنا فلا يمكن مقارنة العمر العقلى لطفل يعيش فى البادية منعزلاً عن الحضارة ، بعمر طفل يعيش فى قرية نائية، ولا يمكن مقارنة العمر العقلى لهذين الطفلين بالعمر العقلى لطفل يعيش فى مدينة كبيرة ويركب وسائل المواصلات الحديثة ، ويشاهد الصندوق السحرى (التليفزيون) ليل نهار. بل انه حتى لا يمكن مقارنة العمر العقلى للطفل الأخير الذى يعيش فى بيئة فقيرة بالعمرالعقلى لطفل يعيش فى أسرة مثقفة ثرية يرى المكتبات تحيط به في بيته منذ الصغر ويستمع إلى الموسيقى الكلاسيكية الراقية والأصوات الأوبرالية !

وعلى وجه العموم فان طفل العصر الحديث يختلف عن طفل الجيل السابق والأجيال السابقة . فحين كنت صبيا كانت أداتى للمعرفة هى القراءة وحدها ، ثم اضيفت إليها الاذاعة ، وكنت أطلع على العالم الخارجى من خلال السينما وحدها ، سواء عن طريق الجريدة الناطقة أو عن طريق الأفلام السينمائية . ولم يكن فى وسعى بطبيعة الحال أن أذهب إلى السينما كل يوم ، وإنما كان قصارى ما يمكن عمله هو أن أذهب أسبوعيا أو كل أسبوعين .

ولم يكن ذلك متوفرا لى إلا منذ أن شببت بالفعل وصار فى امكانى الذهاب إلى السينما بمفردى - أى بعد أن بلغت الرابعة عشر أو الخامسة عشر. وصحيح أن والدى كان يرافقنى « إلى السينما حين كنت صغيرا ولكن ذلك كان يحدث على فترات متباعدة . وقد كانت تلك هى كل صلتى بالعالم الخارجى ، وكل وسيلتى لمشاهدة أوروبا وأمريكا وغيرها .

وقد كان حظى فى ذلك أفضل من حظ والدى فى صباه عندما كانت كل أداته للمعرفة الكتاب وحده . وفى ذلك لم يختلف والدى عن والده إلا فى المحيط الذى كان كل منهما يعيش فيه ، فقد كان والد جدى يعيش فى القرية بينما كان والدى يعيش فى المدينة ، وبالتالى كانت خبرة والدى أكبر من خبرة جدى .

واليوم، ونحن فى عصر التليفزيون الذى دخل كل قرية من قرى مصر، وأصبح منتشرا فى البيوت والمقاهى والحدائق العامة ، فان كم المعرفة الذى أتيح لطفل اليوم تضاعف عدةعشرات من المرات عما كان متاحا لطفل الأمس ، كما أن النضج العاطفى لطفل اليوم تضاعف بدرجة أكبر مع مشاهدته الأفلام السينمائية العاطفية ، كما أن صلته بالجريمة أصبحت أوثق بغير حدود .

فلقد كان مستحيلا على طفل الأجيال السابقة أن يشاهد مشهدا عاطفيا واحدا إلا بطريق الصدفة البحتة ، وهو مشهد ناقص بالضرورة ، ولكن طفل اليوم يرى مشاهد عاطفية كاملة ، ويسمع حوارات عاطفية تحيطه احاطة شبه كاملة بالحياة العاطفية بين الرجل والمرأة قبل الزواج وبعد الزواج . ومن هنا فلست أظن أنه يوجد من أطفال هذا الجيل من تبلغ به السذاجة الحد الذى وصلت إليه فى طفولتى حين كنت أنوى الزواج من أختى التى أحبها . فطفل اليوم يعرف على اليقين الفرق بين أخته وبنت الجيران !.

وكذلك الأمر بالنسبة للجريمة ، فقد كان مستحيلا على طفل الأجيال السابقة أن يرى مشهدا لجريمة إلا إذا قاده سوء حظه إلى رؤية هذا المشهد لظروف خاصة . ولكن طفل اليوم يشهد يوميا من مشاهد الجرائم والعنف ما يكفى ألف طفل من الأجيال السابقة ! والأمر كذلك بالنسبة للحروب فلم يكن متاحا لأى طفل من الأجيال السابقة أن يشهد أى مشهد لحرب إلا إذا كانت هناك حرب بالفعل ، أما اليوم فان الطفل يشاهد مشاهد الحرب بكل ما يستخدم فيها من أسلحة برية وبحرية

وجوية . وفى أثناء حرب الخليج كان كل طفل فى مصر يعرف اسم صاروخ سكود ، وفى أثناء حرب الاستنزاف كان الطفل المصرى يعرف اسم طائرة الفانتوم وصاروخ سام . وقد كان طفل الأجيال السابقة يرسم شجرة أو قطة أو بطة ، ولكن ابنى كان يرسم على الدوام طائرات ودبابات وصواريخ !

ومن هنا فان سن الادراك فى كل طفل لا يحدده عمره ، وإنما يحدده المستوى الحضارى الذى يعيش فيه ، ومستوى علاقات الانتاج التى وصلت إليه ، والعصر الذى يعيش فيه .

على أن بعض من تجمدوا على أفكارهم والعلوم التى درسوها فى الماضى ، ما زالوا يطبقون فى هذا الشأن المقاييس القديمة التى تحدد اكتمال النمو العقلى للشاب الذى يسمح بمحاسبته، ببلوغه سن الثامنة عشرة ! كأنما يتم هذا النمو فى أنبوبة أختبار ولا يتم فى بيئة تتغير من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر ؟ وهذا الفريق المتجمد فكريا يتمثل فى أساتذة القانون والتربية وعلم النفس . فما زال سن الثامنة عشرة فى نظرهم هو سن النضج ، وما قبله هو سن لا يسمح بمساءلة الشاب عما يفعل !.

وقد نسى هذا الفريق أن شاب السادسة عشرة حاليا فى هذا العصر هو أنضج مائة مرة من شاب الثامنة عشرة ، بل والخامسة والعشرين فى العصور الخالية ، وأن ادراكه للأمور التى يراها من صورها المختلفة بحكم التقدم الحضارى والكمبيوتر والتكنولوجيا هو أفضل بكثير من ادراك كل هؤلاء الأكبر منه سنا فى العصور الحالية .

وقد ترتب على هذا أن مثل هذا الشاب الناضج، المدرك بالضرورة لما يفعل، والذى هو مسئول ـ تبعا لذلك ـ عما يفعل ، يعتبر حدثا ! ويفلت من العقاب! لمجرد أن مشرعينا جامدون عندما استذكروه فى كتب القانون أو التربية منذ خمسين عاما .

وانى فى هذا المقال أسأل كل واحد منهم ، ترى لو حدث ـ لا قدر الله ـ أن تعرضت ابنة واحد منهم لاغتصاب من شاب سنه سبعة عشر عاما ، هل يتقبل هذه الجريمة النكراء على أنها وقعت من حدث قليل الادراك غير مسئول عن أعماله ؟ وإذا انتهت هذه الجريمة بالقتل هل يرى أن هذا المجرم لا يستحق الشنق لأنه غير كامل الادراك وغير مسئول مسئولية كاملة عن عمله ؟

بالله يا سادة .. لماذا تعزلون أنفسكم عن العصر وتتجاهلون حقائقه؟ ولماذا تتركون الجريمة ترعى على يد مجرمين حقيقيين ، مدركين لما يفعلون ، ومسئولين عما يفعلون ، ولكنكم ـ لأسباب غير مفهومة ـ لا تريدون محاسبتهم وتعتبرونهم أحداثا ؟ هل انسحبتم حقا من العصر ؟

الخلافة الفاطمية والتطبيق الاسلامى*

التاريخ هو أنصع سلاح لمحاربة التضليل والتزييف والتزوير ، وهو مصحح الأفكار والرؤى الخاطئة ، وهو بالنسبة للسياسى - الهادى من الضلال ، والمرشد إلى السياسة القويمة . وهذه هى إحدى فوائد علم التاريخ التى تهمنا فى هذا المقال .

فقد صدر منذ وقت قصير كتاب للدكتور أيمن فؤاد سيد ، عن « الدولة الفاطمية فى مصر ، تفسير جديد » ، يعد من أكثر الكتب التى صدرت عن الدولة الفاطمية شمولا ، إذ يتناولها من شتى مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، وقد تتبع فيه نشأة لفظ « فاطميين » الذى رأى أنه لا وجود له فى المصادر الفاطمية ، وإنما هو مصطلح تستخدمه كتب الفرق والعقائد، ويستخدمه المؤرخون الذين أطلقوا على هذه الدولة التى قامت فى

* الوفد فى ١٩٩٢/١١/٢٣

شمال أفريقيا فى أواخر القرن الثالث اسم « الدولة الفاطمية » ، أما كتب الدعوة نفسها والسجلات الرسمية فتطلق على الدعوة اسم « الدعوة الهادية » أو « دعوة الحق » . أما مصطلح الفاطميين فربما نشأ ابتداء من عهد الإمام عبد الله المهدى ، بقصد تأكيد انتسابهم أولا إلى السيدة فاطمة ابنة النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم إلى السيدة فاطمة زوجة الإمام جعفر الصادق وأم ولديه إسماعيل وعبد الله اللذين ينتسب إليهما الإسماعيليون.

وحين تقرأ الكتاب يتضح لك على الفور التناقض الذى وقعت فيه الدولة الفاطمية من ناحيتين : الناحية الأولى انها على الرغم من نشأتها الدينية ، وعلى الرغم من أنها حققت أكبر اتساع لها باسم الدين الاسلامى ، إلا أن ممارستها فى الحكم كانت أبعد ما تكون عن الشريعة الإسلامية أو ما يأمر به الدين الإسلامى الحنيف! .

لقد انتشرت الدولة الفاطمية حتى بلغ أقصى اتساع لها فى أوائل حكم المستنصر، ليضم كلا من مصر والشام وشمال افريقيا وصقلية والشاطىء الأفريقى للبحر الأحمر والحجاز (بما فيه مكة والمدينة) واليمن وعمان والبحرين والسند. وقد تم القسم الأكبر من هذا التوسع عن طريق الدعاة ولم يكن للقوات الفاطمية أي دور فيه .

على أن ممارسات الخلفاء الفاطميين لم تكن تتسم بعدل الاسلام وما أوصى به الرسول الكريم فى خطبة الوداع من حرمة المال ، فقد لجأت إلى مصادرة الأموال بدون وجه حق ، حتى أصبحت مصادرة أموال وممتلكات كبار رجال الدولة فى أعقاب عزلهم أو التخلص منهم موردا من موارد الدولة غير المنتظمة ! وإن كان من الصحيح ان الخلفاء الفاطميين لم يكونوا هم الذين ابتدعوا مصادرة الأموال ، إذ سبقهم إليها الاخشيديون الذين صادروا الكثير من عمالهم وولاتهم وخاصتهم بعد القبض عليهم ، وكان إذا افلت أحد من المصادرة حيا لم يسلم من أخذ ماله بعد وفاته ، وكذلك كانوا يفعلون مع التجار المياسير . كما سبقهم

إليها العباسيون حتى انشىء فى بغداد ديوان خاص لذلك باسم « ديوان المصادَرين » ! مهمته إدارة الأملاك المصادرة .

على أن التجاء الخلافة الفاطمية إلى مصادرة الأموال ، وهى التى نشأت على أساس عقائدى ، لا تفسير له إلا أن الخلافة الفاطمية فى ممارستها للحكم لم تكن تقيد نفسها بقيود الدين الاسلامى الحنيف . فيذكر الدكتور أيمن فؤاد أن أول من صودر هو الوزير يعقوب بن كلس ، فعندما فصله الخليفه العزيز من منصبه اعتقله وصادر من ماله نصف مليون دينار! . وفى الفترة التى انقلب فيها الخليفة الحاكم بأمر الله على معاونيه تخلصْ من بعضهم بالقتل ، وصادر عددا آخر منهم ، مثل الحسين بن جوهر وصهره عبد العزيز بن النعمان ! وقد بلغ من كثرة المصادرات أن استحدث الحاكم بأمر الله ديوانا جديدا سماه « الديوان المفرد » لتسجيل من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم !

وبعد أن تخلص الخليفة الآمر بأحكام الله من وزيره المأمون البطائحى واستعان بالراهب المعروف بأبى نجاح بن قنا ، كثرت المصادرات على يديه ، ولم يسلم منه جميع رؤساء الديار المصرية وقضاتها وكتابها وغيرهم . وبلغ الأمر أن صادر رجلا جمالا فأخذ له عشرين دينارا ثمن جمل ابتاعه لم يكن يملك سواه ! وكان يجلس فى قاعة الخطابة من جامع عمرو بن العاص ويستدعى الناس للمصادرة ، حتى قتل بأمر الخليفة الآمر سنة ١١٢٩ . ويشير ابن ظافر فى كتابه «أخبار الدول المنقطعة » إلى أن الوزير طلائع بن رزيك احتكر الغلات إلى أن غلت أسعارها ، وكان أشد الناس تطلعا إلى ما فى أيدى الناس من أموالهم ، وصادر أقواما لم يكن بينهم وبينه معاملة ولا سبب يوجب التعرض! .

ومن المحاولات الخطيرة والجريئة معا فى عهد الخلافة الفاطمية محاولة الحاكم بأمر الله نقل رفات النبى صلى الله عليه وسلم ، ورفات

أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، من المدينة إلى مصر ! لتحويل الحج من المدينة إلى مصر ، وتحوير الجغرافية الروحية والدينية للعالم الاسلامى عن طريق حرمان « المدينة » من أكثر رموزها تقديسا ، وتوجيه قوافل الحجاج إلى القاهرة . ومن أجل ذلك شيد الحاكم بأمر الله فى المنطقة الواقعة بين الفسطاط والقاهرة ثلاثة مشاهد لينقل اليها رفات الرسول الكريم وصاحبيه!.

وتفيد رواية ابن فهد والجزيرى أن الحاكم بأمر الله عهد إلى أمير مكة أبى الفتوح الحسن بن جعفر الحسنى بهذه المهمة ، فمضى إلى المدينة ، وأزال عنها إمرة بنى الحسين بحجة قدحهم فى نسب الفاطميين، وجلس فى مسجد المدينة واستحضر جماعة من أهلها ، وبلّغهم بما جاء من أجله ، فثار الحاضرون عليه وكادوا يفتكون به .

وتذكر رواية أخرى للبكرى أن الحاكم بذل أموالا لرجال من شيعته نجحوا فى حفر سرداب أسفل الدور المجاورة لمنزل الرسول صلى الله عليه وسلم مقابل القبر . غير أن أهل المدينة لم يلبثوا أن علموا بما فعلوا وبنيتهم ، فقتلوهم ومثلوا بهم ، ثم رصفوا تلك الحفرة بالحجارة وأفرغوا عليها الرصاص بحيث لا يطمع طامع فى الوصول إليها أبدا .

وربما كان أخطر هذه المحاولات جميعا هى محاولة تأليه الحاكم ! ففى سنة ١٠١٧ وصل إلى القاهرة فريق من الدعاة الفرس أعلنوا تأليه الحاكم ، وحاولوا فرض هذه العقيدة على أهل الفسطاط . وقد ترك الحاكم بأمر الله هؤلاء الدعاة يقومون بالدعوة إلى الدين الجديد ، ولم يمانع فى منح تعاطفه لحركة تحاول أن تجمع الدولة حول شخصه ، وتطلق على أتباعها اسم « الموحدين » ! وقد مد هؤلاء دعوتهم إلى داخل جامع عمرو نفسه مركز المقاومة السنية ، الأمر الذى أدى إلى سلسلة من المصادمات والاغتيالات والقتل فى الفترة من ١٠١٧ إلى ١٠١٩ . وقد أدت هذه المحاولة إلى نهب مدينة الفسطاط وحرقها فى سنة ١٠١٩ .

ولا شك أن مثل هذه الدراسات الحديثة فى التاريخ الاسلامى مما يثرى المعرفة الإنسانية ويضيف إلى المكتبة العربية ما هى بحاجة إليه من الكتب الجادة التى تبغى وجه الحقيقة التاريخية وتميط اللثام عن فترات خصبة من تاريخ مصر . ومن هنا فاننا نحيى هذا الكتاب الجديد ، ونحيى باحثه الجاد على مجهوده القيم .

البطولة بين علي خاطر وسليمان خاطر !

يجمع بينهما الاسم ، وتفرقهما البطولة . الأول هو الشهيد النقيب على خاطر ، والثانى هو المجند فى قوات الأمن المركزى سليمان خاطر . وكلاهما ضحية بطريقة مختلفة لنفس العناصر السياسية التى تلعب حاليا بمقدرات هذا الوطن ، وتعبث فى مستقبله ، مستغلة مناخ حرية الرأى التى يطلقها نظامنا السياسى بدون ضوابط وبدون حساب، وبدون عقاب .

ومن هنا كان من الضرورى عقد هذه المقارنة بين الرجلين الضحيتين ، إيقاظا للضمائر الخرية التى أودت بحياتهما من جهة ، وتنبيها لجماهيرنا المصرية العريقة التى يعيث فيها المخربون والمضللون فسادا ، ويحاولون خلط معايير البطولة فى مفاهيمها وضميرها الوطنى ، لكى يصلوا من ذلك إلى تحقيق غاياتهم الأثيمة فى

* اكتوبر فى ١٩٩٢/١٢/١٣

السيطرة على مقدرات هذا البلد واخراجها من العصر والقذف بها فى هوة النسيان .

ففى يوم ٥/١٠/١٩٨٥ ، أطلق المجند سليمان خاطر الرصاص على اثنى عشر من السياح الأجانب ، فقتل سبعة أشخاص وأصاب طفلتين . وكانت المنطقة التى جرى بها الحادث هى منطقة مصيف على الحدود المصرية الاسرائيلية ، يدخلها المصيفون من جميع الجنسيات بشكل شرعى ، وبجانبها نقطة مراقبة فوق تبة يحرسها الأمن المركزى محظور الصعود إليها ، وكان بعض الذين أطلق عليهم النار قد صعدوا إلى هذه التبة قبل الحادث بيوم ، وفقا لشهادة الشهود ، دون أن يتعرضوا لاطلاق النار عليهم . بالاضافة إلى أن المجنى عليهم لم يكونوا يمثلون خطرا على النقطة ، لأنهم سياح بملابس الاستحمام ، وبينهم نساء وأطفال .

وقد أقر المجند سليمان خاطر بنفسه بأنه لم يصدر من هؤلاء السياح أى استفزاز له أو لبلده ، وأن السلاح الذى يحمله إنما هو للدفاع عن النفس ليلا ضد الحيوانات الشرسة ، كما اقر بأن السياح القتلى سبق لهم أن تسلقوا التبة قبل الحادث بيوم واحد ولم يطلق النار عليهم . وقد اقر تصوير الواقعة على هذا النحو زملاء سليمان خاطر فى نقطة الحراسة ، كما تأيد بباقى أقوال شهود الواقعة وشهود الضبط .

وقد شهد قائد الأمن المركزى أيضا بأن التعليمات لا تمنع وجود الأجانب فى هذه المنطقة ، وأن أفراد الحراسة على علم بذلك ، وأن السياح الذين يحضرون عادة إلى هذه المنطقة يتكونون من جنسيات مختلفة من الأجانب ، ومنهم الاسرائيليون ، حيث يحضر الجميع عبر منفذ طابا بتصريح من السلطات ، وقد سبق للأجانب صعود هذه التبة ، وهذا الصعود لا يمثل شبهة تستدعى اطلاق النيران عليهم ، وأن تعليماته كانت تقضى بعدم اتخاذ أى اجراء قبلهم .

مع ذلك فقد انتظر المجند سليمان خاطر صعود هؤلاء العزل من السلاح إلى التبة ، حتى أصبحوا على مقربة منه بما يصعب معه الفكاك، وصاروا فى وضع لا يمكنهم معه إلا أن تصيبهم الطلقات النارية ، وكان تسعة منهم من الأطفال ، وقد حضروا بغية اللعب واللهو غير مؤهلين للدفاع عن أنفسهم ، ثم قام سليمان خاطر باطلاق وابل من النيران عليهم، بلغ تسعا وأربعين طلقة قام خلالها بإعادة تعمير سلاحه ، وظل في موقعه أعلى التبة حاملا سلاحه المعمر فترة توفى خلالها المجنى عليهم ، بدون اسعافهم من المسئولين الذين خشوا من الصعود لهذا الغموض [illegible]

هذا هو ما فعله المجند سليمان خاطر نسوقه من واقع حيثيات الحكم الذى صدر ضده من المحكمة العسكرية العليا ، والذى قضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ، بعد ما ثبت من أن تصرفاته قبل الحادث وبعده ووقت وقوعه كانت تشير جميعها إلى ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل،وبعد ما ثبت من تقرير اللجنة المشكلة من كبار الاخصائيين، واجراء فحوصات وملاحظة وجلسات مناظرة ورسم مخ ، أنه ليس به مرض عقلى أو تخلف أو صرع .

ومع ذلك ، ولأنه تصادف أن كان هؤلاء القتلى من الاسرائيليين ، فقد التقطت القوى السياسة الرديئة فى المجتمع المصرى هذا المجند لتجعل منه بطلا وحاميا للديار المصرية ، رغم أنه لم يكن مسلحا للدفاع عن البلاد ضد الأعداء ، وإنما كان مسلحا لحماية نفسه من الحيوانات الشرسة ليلا باعترافه نفسه ، ورغم أنه لم يكن ينتمى لقوات الجيش المصرى المكلف بالدفاع عن حدود البلاد ، وإنما كان من قوات الأمن المركزى ، بل رغم أنه كان مستحيلا عليه أن يعرف أن المجنى عليهم من الاسرائيليين لأنهم جميعا كانوا فى ملابس الاستحمام .فلم يكد يحدث الحادث حتى قادت جريدة « الشعب » حملة تضليل واسعة النطاق ، زعمت فيها أن سليمان خاطر قتل هؤلاء العزل من السلاح دفاعا عن البلاد ! .

وفى يوم ١٧ ديسمبر ، وقبل صدور الحكم عليه ، دعت إلى مؤتمر للتضامن مع سليمان خاطر ، وزعمت أنه « يستحق التقدير والتبجيل بصفته جنديا مؤمنا وشجاعا ومنضبطا » ـ رغم أنه قتل دون أن يطلب منه أحد أن يقتل ، ورغم أن التعليمات لديه لا تمنع وجود الأجانب فى المنطقة، وتقضى بعدم اتخاذ أى اجراء قبلهم ، ورغم أنهم كانوا عزلا من السلاح ولا يشكلون أى تهديد لموقعه ، ورغم أنهم باعترافه لم يوجهوا له أى استفزاز ، وقد سبق لهم تسلق التبة قبل الحادث بيوم واحد ولم يعترض لهم ، ورغم أن تسعة منهم كانوا من الأطفال ! وأكثر من ذلك أن الجريدة اعتبرت سليمان خاطر ـ قاتل العزل والأطفال ـ « رمزا لأمتنا وشبابها » ! وهو ما يشكل اهانة بالغة للشعب المصرى .

والطريف أنها اعتبرت سليمان خاطر بطلا رغم أنفه ، فلم يزعم فى حديثه الذى ادلى به للجريدة ونشرته فى نفس اليوم ، أنه خرج مناضلا فى سبيل الوطن ، أو أنه خاض معركة بطولية ضد جيش يفوقه عددا وعدة ، بل إنه أعترف بأنه لم يكن يبيت أية نية لاطلاق النار ! وعلى حد قوله فى هذا الحديث : « فى كل يوم طوال عشرين شهرا ، وفي نفس المكان ، حاول بعضهم أن يصعد إلى موقعى ، فى كل مرة كنت أنفذ التعليمات وأخبرهم بأن ذلك ممنوع ، وكانوا يمتثلون للأمر ، هذه المرة أصروا على أن يقتربوا من النقطة ، ورفضوا كل أمر بعدم الصعود ، فحدث ما حدث » .

وقد استطعت جريدة الشعب عن طريق هذه المغالطات والتلفيقات والأكاذيب أن تقنع عددا كبيرا من قراء عناوين الصحف والجهلة فى مصر وفى العالم العربى ببطولة سليمان خاطر ، وبأنه مناضل كبير ضد العدو الاسرائيلى ، بل نسبت إلى الجندى المسكين رسالة على صفحتها الأولى يزعم فيها أن زملاءه قالوا له : « علمتنا كيف نحرس الحدود » ! مع أنه لا ينتمى لقوات الجيش المصرى المكلف بحراسة الحدود ، وإنما كان ينتمى لقوات الأمن المركزى المنوط بها داخل الحدود لا خارج

الحدود، ولم تكن حدود مصر محل اعتداء وهجوم من جانب اسرائيل ليعلّم فيها زملاءه حراسة الحدود ، وكان الأعداء المزعومون الذين أشار إليهم فى حديثه الملفق هم مجموعة من المستحمين الذين لا يعرف جنسياتهم ، ومعظهم من الأطفال . ولكى تخفى جريدة الشعب كذبتها الكبيرة ولا يطالبها أحد بنشر هذه الرسالة المزعومة ، ذكرت أنها «مضمون دقيق لكلماته » و « تسجيل حى لمعانيها » !

والمهم أن الكثيرين وقعوا فى هذا الفخ الجهنمى ، خصوصا فى الجامعات بين الشباب حتى كاد الأمر يصل إلى حد الثورة ! فعلى حد ما نشرته الجريدة ذاتها فان مدينة الزقازيق شهدت على مدى يومين متتالين مظاهرات عارمة ضمت عددا كبيرا من طلاب الجامعة والمدارس الثانوية . كما شملت المظاهرات القاهرة والمنصورة والقناة وعين شمس والأزهر ، وتألفت لجنة قومية سمت نفسها « اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر » ! قررت أن تعقد مؤتمرا سياسيا فى المقر الرئيسى لحزب التجمع يحييها الشيخ إمام ! كما قررت أن يتوجه وفد من قيادات القوى الوطنية إلى القصر الجمهورى بعابدين لتسليم كشوف بمئات الآلاف من التوقيعات التى تطالب رئيس الجمهورية بالإفراج عن سليمان خاطر ! - أى توقيعات مثل تلك التوقيعات على التوكيلات التى وكلت الوفد المصرى فى أول ثورة ١٩١٩ بالدفاع عن القضية الوطنية !

وقد انساق فى هذه الفتنة الغريبة - التى لم يسبق لها مثيل فى مصر أو فى أى بلد - سياسيون ومناضلون حقيقيون ، أدلوا بتصريحات مضحكة ، لعلهم ندموا عليها بعد أن نشرت المحكمة العسكرية حيثيات حكمها يوم ١٩٨٥/١٢/٢٩ ! إذ أعلن خالد محيى الدين فى المؤتمر أن «محاكمة سليمان خاطر هى محاكمة للرأى الحر » و « قضية الدفاع عنه هى دفاع عن قضية الوطن والضمير المصرى والاسلامى » ! واعتبر المناضل الكبير نبيل الهلالى سليمان خاطر « رمز الشجاعة والبطولة ، وأقول له : يا أخى فى الشدائد والمحن ، لا تدهش ولا تتعجب لأنك أديت

الواجب وعلمت كل مواطن كيف يصبح جديرا بوطنيته » ! ونسى نبيل الهلالى أن المصرى لا يكون جديرا بوطنيته عن طريق قتل مجموعة من العزل من السلاح وأغلبهم من الأطفال ! وقد سقط فى الفخ أيضا الفريق أول محمد صادق الذى صور سليمان خاطر فى صورة البطولة ! وصرح ضياء الدين داود ممثل الحزب الناصرى تحت التأسيس بأن « سليمان خاطر أمانة فى أعناقنا جميعا ، والدفاع عنه فرض عين على كل مسلم »! ولن أتحدث عن تصريحات أقطاب حزب العمل حتى لا أثير غثيان القارىء !

وعلى هذا النحو جرت أغرب مهزلة سياسية فى تاريخ الحياة الحزبية وتاريخ مصر السياسى ، وهي التى بلغت ذروتها عندما أقنع المضللون السيدة الفاضلة المرحومة حرم الرئيس جمال عبد الناصر بالاجتماع مع السيدة والدة سليمان خاطر لتلتقط صورة لحرم البطل عبد الناصر ووالدة البطل سليمان خاطر! وقد شاهدت بعينى رأسى إحدى الصحف العربية الشهيرة التى صدقت هذا الدجل السياسى وهى تدبج افتتاحيتها عن سليمان خاطر تحت عنوان : البطل سليمان خاطر !

ولما كان الله تعالى فى كتابه العزيز قد وعد بأن الزبد يذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض ، فقد انتحر الجندى المسكين فى سجنه تحت وطأة كل الضغوط السالفة الذكر ، ونسى الناس قصته وبطولته المزعومة ، حتى جاء النقيب على خاطر بعد سبع سنوات ليطرح أمام المصريين صورة البطولة الحقيقية التى تعتبر ـ بالفعل وليس بالتضليل ـ رمزا للبطولة المصرية التى عرفها شعبنا على مدى تاريخه الطويل ـ أى البطولة التى تختلط فيها الشجاعة بالإنسانية .

فلم يكن النقيب على خاطر يواجه مجموعة من المستحمين غالبيتهم من الأطفال ليفرغ فيهم رصاصاته ، وإنما كان أمام متهم مسلح يحمى نفسه بحائط من أطفاله ونسائه ! ولم يكن النقيب على خاطر متبرعا بمهمة لم تسند إليه ، أو متطوعا باطلاق النار رغم التعليمات التى تقضى

بعدم اطلاق النار ، وإنما كان يؤدى واجبه فى مهمة تتطلب منه اطلاق النار عند اللزوم . ولقد جردت رؤية الأطفال على خاطر من سلاحه لتتيح الفرصة للمجرم لاستخدام سلاحه ضده وقتله . ولكن رؤية الأطفال لم تمنع سليمان خاطر من اطلاق ٤٩ رصاصة عليهم واعادة تعمير بندقيته ! ولقد كان فى وسع النقيب على خاطر الأخذ بالأحوط حرصا على حياته والمبادرة باطلاق النار على المجرم ، ولكن عاطفته الإنسانية غلبت حرصه على حياته ، إذ لم يتصور أن يحترم نفسه ويعيش مطمئن الضمير إذا أصابت رصاصته أحد أطفال المجرم فسقط قتيلا .

وهذا ما كان يعتمد عليه المجرم ، إذ كان يثق فى أن الضابط المصرى الأصيل لن يطلق الرصاص على طفل صغير ، ولكنه لم يتخذ ذلك وسيلة لتسليم نفسه بدون مقاومة ، والخضوع لمحاكمة عادلة ، وإنما اتخذه وسيلة لقتل الضابط المصرى الانسان جزاء وفاقا لتغلب الانسانية عليه ، أو لعله كان يأمل فى أن يقتل الضابط ابنا من أبنائه فتستخدم جماعته هذه الواقعة فى ادانةالشرطة المصرية وممارساتها أمام الرأى العام المصرى والعربى والعالمى !

ولكن وطنية النقيب على خاطر فوتت هذا الغرض وجنبت وطنه مصر هذه الادانة . فقد رفض أن يعطى المجرم هذا السلاح ليطعن به وطنه ، ويصور مصر فى الصورة التى يقتل فيها البوليس المصرى الأطفال أو يصل فيها إلى المجرمين عبر جثث أطفالهم ! وآثر أن يدفع حياته فداء لمصر وسمعة شرطتها وحضارتها .

هذه - اذن - هى البطولة الحقيقية التى تميز بها نضال الشعب المصرى عبر تاريخه ، وهذا هو المازق الذى انتهت إليه جماعات القتل والارهاب ، مازق العزلة عن المجتمع الذى وجدت نفسها فيه بعد ممارستها الدامية التى تهدد اقتصاد البلاد ، فلم يعد أحد فى هذا البلد يصدق للحظة واحدة أن هذه الجماعات ترتكب هذه الجرائم باسم الاسلام ، أو لمصلحة الاسلام !

بل إن انصار الحركة الاسلامية الطبيعيين وجدناهم يندبون بجريمة قتل النقيب على خاطر ، ففى مقال محمد عبد القدوس تحت عنوان : «أى إسلام يا هذا ؟ » يخاطب المجرم القاتل قائلا : « أى إسلام هذا الذى دفع الارهابى الذى أطلق النار أن يحتمى باولاده فى مواجهة البوليس ! ما هذا ياهذا ؟ الاسلام برىء من تصرفاتك . كيف تقبل على نفسك أن تلقى بفلذات أكبادك فى معركتك مع الشرطة ؟ كان من الأفضل لك أن تموت واقفا على قدميك ، ما دمت معتقدا انك تدافع عن رسالة عادلة ولو خالفك فى رأيك غيرك» .

وهذا الموقف الذى وقفه محمد عبد القدوس افضل من موقف إبراهيم شكرى ، الذى رفض أن يدين جريمة المجرم أو يوجه له أى لوم، واكتفى بتحية الموقف الانسانى المشرف للنقيب على خاطر، الذى خاطر بحياته فى سبيل انقاذ أطفال وزوجة المتهم المطلوب القبض عليه بعد أن احتمى بهم خلال عملية القبض عليه . بل انه رفض أن يصفه بوصف الارهابى كما وصفه محمد عبد القدوس ، اكتفاء بوصفه بوصف « المتهم » !

ولم يستغرق الكلام عن بطولة النقيب على خاطر فى جريدة الشعب أكثر من ٢١ سطرا .. بينما استغرق الكلام عن بطولة سليمان خاطر أعدادا مطولة من الجريدة ، وعُقدت لذلك المؤتمرات والمسيرات والمظاهرات. ولم نر كاتبا من كتابها ـ فيما عدا محمد عبد القدوس ـ يسجل ادانته للعمل الجبان الذى قام به المجرم ، أو يعلن مدى ابتعاده عن تعاليم الدين الاسلامى الصحيح ، بل شغلوا بالدفاع عن ايران والسودان، ومحاولة اقناع شعبنا بأن ما يذاع عنهما مجرد « أكاذيب لفقتها أمريكا واسرائيل » ! ونسوا أن اسرائيل كانت تسلح ايران فى حربها مع العراق ! كما لم نر مظاهرات ومسيرات ومؤتمرات ينظمها حزب العمل تندد بالعمل الجبان !

والمهم هو أن حادثة اغتيال الشهيد على خاطر توضح أكثر من أى شىء آخر مدى التدهور الذى أصاب حياتنا الحزبية ، والمستقبل المظلم

الذى تتجه إليه ديمقراطيتنا الكسيحة ، والأغلال التى يجد نظامنا السياسى نفسه مكبلا بها فى مواجهة قوى سياسية تتربص بمستقبل مصر وحضارتها ومستقبل الاستنارة فيها .

ولا يدرى أحد كيف ينتهى الصراع الحالى ، ولكن القاعدة التى يعرفها التاريخ هى أن الديمقراطية حتى فى أعرق الدول الرأسمالية الديمقراطية لا تعنى الفوضى ، وأن على كل نظام أن يدافع عن نفسه إذا أراد البقاء ، وإذا أراد تفادى مصير جمهورية فايمار Weimar الألمانية الديمقراطية على يد النازيين ، بقيادة هتلر جديد يكون ملتحيا هذه المرة !.

العمل الاسلامى بين جمهورية زفتى وجمهورية إمبابة

اكتوبر فى ١٩٩٢/١٢/٢٠

فى تغطية جريدة « الوفد » لمداهمة رجال الأمن أوكار الإرهابيين الذين يتلفحون بعباءة الدين فى حى إمبابة يوم الثلاثاء ٨ ديسمبر ١٩٩٢ ، وصفت الجريدة هذه الحملة بأنها : حملة «لتحرير جمهورية إمبابة» من العناصر المتطرفة! وكانت الجريدة تعنى بهذا الوصف أن حى إمبابة كان قد خضع تماما لحكم المتطرفين ، وانفصل تماما عن حكم جمهورية مصر العربية لدرجة جعلته من الناحية الفعلية بمثابة « جمهورية » مستقلة .

ولم تكن الجريدة بعيدة عن الواقع فى هذا الوصف ، بعد أن اختفت سلطة الحكومة تماما من حى إمبابة، ولم يعد فى وسع جندى واحد من جنود الأمن دخول حواريها وأزقتها المتلاصقة وشوارعها الضيقة ، كما لم يعد فى وسع سلطات الأمن منع مؤتمراتها

الاسبوعية العلنية التى يجتمع فيها الألوف ، وتعلن العصيان على الحكومة وتكفيرها وتقطيع رقاب أعضائها وكبار المسئولين فيها ، أو اجراء الحوارات مع شبكات التليفزيون والصحافة العالمية ، أو إذاعة نشرات الأخبار الخاصة التى تحمل رؤية الجماعات للأحداث العالمية والمحلية ـ وكل ذلك مما يعطى وصف جريدة الوفد لحى إمبابة بأنه « جمهورية إمبابة » مسحة من الواقع .

ولست ـ شخصيا ـ ضد سيطرة أية جماعة ترفع علم الاسلام على أى حى من أحياء القاهرة أو المدن المصرية ، بشرط أن تطبق هذه الجماعة مبادىء الاسلام التى عرفتها الأمة الاسلامية على مدى التاريخ ، والتى قفزت بالمسلمين من شبه الجزيرة العربية إلى مشارق الأرض ومغاربها : من شاطىء الأطلنطى غربا ، إلى بحر الصين شرقا ، واستولت على البحر الأبيض المتوسط بشواطئه وجزره ، ودقت أبواب القسطنطينية وروما ، وإنساحت فى جنوب فرنسا وسويسرا وإيطاليا ـ وهو ما وضحته فى كتابى الصادر من دار المعارف عن « الصراع بين العرب وأوربا من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية » .

نعم لست ضد سيطرة مبادىء الاسلام على أى حى من أحياء القاهرة أو حتى على مدن جمهورية مصر العربية ، بشرط أن تكون هذه المبادىء هى المبادىء الصحيحة التى تتفق مع روح الدين و فلسفته وتفسيراته وشروحه التى أجمع عليها أهل السنة النبوية الشريفة ، وبشرط أن يتبدى أثر سيطرة هذه المبادىء ايجابيا على أحوال المجتمع الصغير أو الكبير الذى تطبق فيه ، وتظهر على سلوك الفرد المسلم الذى يعيش فى هذه المجتمعات ، وبشرط أن تسفر هذه السيطرة الاسلامية عن ظهور أنموذج لمجتمع مسلم نظيف يجتذب إليه المجتمعات المصرية فى الأحياء الأخرى التى لا تخضع للسيطرة الاسلامية ، فتسير على دربه ، وتحذو حذوه وتنهج نهجه ـ تلقائيا واختياريا وبدون ضغط أو إرهاب .

على أن ما وصل إلينا من أخبار « جمهورية إمبابة » لا يحمل أى دليل على أن سيطرة الجماعات الاسلامية قد قدمت لنا هذا النموذج

النظيف الراقى الذى تتمنى الأحياء الأخرى فى القاهرة أو غيرها أن تطبقه فى حياتها الاجتماعية أو الاقتصادية !

ففيما عدا المظهر الاسلامى المتمثل في الجلباب والحجاب ، فإن الأحوال المتربية فى الحى - أو فى هذه « الجمهورية » - قد أوضحت أن نشاط الجماعات الاسلامية قد اتجه إلى كل نشاط إلا النشاط الاسلامى الصحيح ، وانها وجهت عمل الأهالى إلى كل شىء إلا العمل الإسلامى الصحيح. لقد وجهتهم إلى القشور الاسلامية وابتعدت بهم عن جوهر الاسلام .

ولتوضيح هذا الكلام فإنه بعد أن تمت استعادة « جمهورية إمبابة » إلى حظيرة جمهورية مصر العربية ، قامت سلطات محافظة الجيزة بإزالة حوالى ١٢٠ ألف طن من الأتربة والقمامة ، التى كانت تعترض الطرق المؤدية إلى شوارع المنيرة الغربية والبصراوى والأقصر ، والتى لجأ إليها المتطرفون لعرقلة رجال الأمن إليهم . كما تقرر غرس الأشجار ووضع أحواض الزينة فى الميادين واضاءتها .

ولم أستطع أن أفهم - ولا غيرى أيضا - أن تسفر سيطرة هذه الجماعات التى ترفع شعار الاسلام على حى إمبابة عن ١٢٠ ألف طن من الأتربة والقمامة ! بدلا من أن تسفر عن تنظيف هذا الحى على نحو يرفعه فوق مستوى حى الزمالك أو جاردن سيتى أو غير ذلك من الأحياء الخاضعة لسيطرة الكفرة المزعومين !.

ترى لو كانت جهود هذه الجماعات قد انصرفت إلى الأخذ بيد الأهالي وتعليمهم الحديث النبوى الشريف : « النظافة من الايمان » ، وضربوا المثل لهم عن طريق التطوع بتنظيف الطرق والحوارى والأزقة من القمامة ، وزرعها بالزهور ، ليقتدوا بهم ويحذوا حذوهم ، لكى يكون هذا الحى الاسلامى أنظف الأحياء فى القاهرة ، وليتعلم المسلمون فى الأحياء الأخرى كيف تكون الأحياء الاسلامية - الا يكون هذا العمل أجدى وأنفع للاسلام والمسلمين من ١٢٠ ألف طن قمامة ؟

وحين تسود مبادىء العدل والرحمة والسلوك الاسلامى الصحيح حى إمبابة ، وحين تسود القدوة الحسنة في هذا الحى بدلا من القهر والإرهاب ، الا يكون ذلك خير دعاية لهذه الجماعات أمام جماهير الشعب المصرى ، تصور لهم مستقبل المجتمع المصرى حين يخرج من سيطرة الكفرة المارقين ويقع تحت سيطرة الاسلاميين المؤمنين ؟ أليس العمل - وليس الكلام - هو خير اعلام وخير دعاية لأى نشاط إسلامى ؟

لقد كان تصورى أن شباب الجماعات الاسلامية هم على أى حال خير من شباب المخدرات والجنس والاغتصاب والسرقة والسطو وقطع الطريق ، ولكن بشرط أن يصوروا الاسلام فى صورته الوضاءة الحقيقية بعملهم وسلوكهم ، وليس بالكلمات البعيدة عن أفهامهم ، والشروح التى تخالف رأى أهل السنة النبوية الشريفة ، وأعمال الاعتداء على المواطنين ورجال الأمن ، وإلقاء العبوات الناسفة والحارقة والقنابل اليدوية وإطلاق الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة ، أو استخدام السيوف والجنازير والأسلحة البيضاء والسلاسل .

والیس من المخجل ان يدخل المسلم حوارى وأزقة إمبابة التى تقع تحت حكم الجماعات الاسلامية، فيصطدم بصره بقمامة تبلغ ١٢٠ الف طن! ويدخل حوارى وأزقة المدن والقرى الأوربية ، فيصطدم بصره بالزهور فى الأزقة الضيقة تملأ أصص وأحواض الزهور ، أو تتسلق حوائط البيوت الخارجية ؟

فقد تعودت عندما كنت أعيش في لندن منذ عشر سنوات أن أقوم برحلات أسبوعية إلى منطقة « ساوث ديفون » فى جنوب غرب الجزيرة البريطانية ، حيث ينقلنى الأوتوبيس السياحى بين عديد من القرى التى تملأ المنطقة ، وكان الكمد يقتلنى كلما مررت بزقاق من الأزقة الصغيرة المغلقة فى القري فأرى أحواض الزهور أمام كل بيت ، والنظافة تشع وتتلألأ فى الزقاق الضيق الصغير ، إذ كان السؤال الذى يتردد فى ذهنى : ألسنا خير أمة أخرجت للناس ؟ ألم يعلمنا ديننا أن النظافة من الإيمان؟

فكيف إذن امتلأت قرانا ومدننا بالقذارة والقمامة وكل ما يصطدم بالعين وينفر النفس ؟

كان ظني في ذلك الحين أن نظافة مدننا وقرانا متعلقة بأن يفهم الناس الدين الصحيح ، ويهضموا مبادئه السليمة التي تدعو إلى النظافة في كل شيء : في الخلق والعمل ، وفي القرى والمدن .

ثم جاءت تجربة « جمهورية إمبابة » بقمامتها التي تبلغ ١٢٠ ألف طن ، لتقلب فكرتي رأسا على عقب ، فليس كافيا أن يكون حي من أحياء القاهرة تحت سيطرة الاسلاميين ، وإنما من الضروري أن يكون هؤلاء الاسلاميون إسلاميين فعلا ، يعرفون أوليات المبادئ الاسلامية السامية النظيفة ، ولا يحتمون وراء ١٢٠ ألف طن من القمامة تعترض الطرق المؤدية إلى شوارع المنيرة الغربية والبصراوي والأقصر وغيرها لعرقلة وصول رجال الأمن إليهم .

بل إنه لم يكن ثمة حاجة أصلا إلى تدخل رجال الأمن مع الجماعات الاسلامية لو كانت مهمتهم تدور في الدائرة الاسلامية التي أشرت إليها ، والتي تسعى لتجعل من هذا الحي أنموذجا لحي اسلامي تقتدي به الأحياء الأخرى في القاهرة وغيرها ، عن طريق الجهود الذاتية والعمل الشعبي الفعال ، وجهد السكان المسلمين تحت قيادة هذه الجماعات الاسلامية ، وبالاستعانة بالجهد الحكومي ، الذي لم يكن ليدخر جهدا في مساعدة الأهالي على الإرتقاء بحيهم إلى أحسن المستويات ، فصحيح أن الحي يسكنه فقراء ، ولكن الفقر شيء والقذارة شيء آخر ، فهناك في أوربا فقراء ، ولكن النظافة تخفي مظاهر الفقر !

فأذكر أنني كتبت مرة أروي تجربة لي في هذا الشأن حين كنت أعيش في لندن ، عندما دعتني صحفية انجليزية صديقة لزيارة أفقر أحياء لندن ، لأشاهد بنفسي مظاهر الفقر - وكانت الصحفية اشتراكية - وقد ركبت عربتها وأخذت تطوف بي بعض الأحياء لبعض الوقت ، ولما كنت مرتبطا بموعد ، فقد طلبت منها أن تريني الأحياء الفقيرة بسرعة

حتى اتمكن من اللحاق بموعدى ، وإذا بها تنظر إلى فى ذهول وتقول : إنك يا صديقى فى قلب هذه الأحياء بالفعل ، ونحن ندور فيها طول الوقت!.

ولم يكن ذهولى باقل من ذهولها ، وسألتها : اين هى مظاهر الفقر ؟ فلقد كانت مظاهر الفقر في ذهنى حتى تلك الحين مرتبطة بالقذارة والقمامة ! ولم تكن الأحياء التى مررنا بها - وهى فى شرق لندن - بها أى مظهر من مظاهر القذارة ، ولذلك لم أدرك أنها أحياء فقيرة ، مع أنها كانت بالفعل أحياء فقيرة كما تأكد لى فيما بعد .

وقد أدركت منذ تلك الحين أن الفقر لا يعنى بالضرورة القذارة ، بل من الضرورى أن يحفز على مزيد من النظافة لاخفاء مظاهر الفقر ، وهذا ما تفعله الشعوب التى تعدها الجماعات الاسلامية شعوبا كافرة لا تطبق الشريعة الاسلامية !

القضية - إذن - ليست فى التشدق باسم الإسلام مع الابتعاد فى الوقت نفسه عن العمل بمبادئه ، وإنما القضية هنا - أو مربط الفرس كما يقولون - فى الإقلال من التشدق بالاسلام والاكثار من العمل بالاسلام ! وهو ما كان ينبغى أن يكون محل اهتمام وتركيز الجماعة الاسلامية إذا كانت جادة فى خدمة الاسلام .

فمن المحقق أن الكثيرين من أفراد المجتمع المصرى قد انحرفوا عن جوهر الدين الصحيح ، وفقدوا الكثير من الفضائل الاسلامية ، الأمر الذى أثر على الانتاج وزاد من فاقده بعد أن هجروا العمل بالحديث النبوى الشريف « ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملا ان يتقنه » - وهو ما تراجع بمصر خاصة، وبالمسلمين عامة، فى حقل الانتاج العالمى إلى الوراء، وجعل أربع دول أسيوية تصدر من انتاجها ما يزيد على ما تصدره ٤٤ دولة إسلامية يسكنها ٩٠٠ مليون مسلم ! وهو أمر يسىء إلى الاسلام ولا يخدمه .

وبالتالى فهناك عمل كثير فى الحقل الاسلامى كان يجب على الجماعات الاسلامية أن تتجه إليه لرفعة شأن الدين ، بدلا من أن تعمل على الاضرار باقتصاد دولة اسلامية ، هى مصر ، بحجة أنها دولة كافرة لأنها تحكم بقوانين وضعية ـ مع أنها تعرف أن هذه القوانين مستقاة ، أو هى لا تتناقض مع الشريعة الاسلامية .

ومن هنا فإن تجربة تحويل حى إمبابة إلى « جمهورية إسلامية » مستقلة تحت حكم هذه الجماعات ، لم تسفر عن شىء يخدم الاسلام ! فكما قلت ، فإنها لم تقدم من هذا الحى أنموذجا تقتدى به الأحياء الأخرى ، بل قدمت أنموذجا تنفر منه الأحياء الأخرى ، سواء بالنسبة لما يسوده من فقر ، أو ما يمتلىء به من قمامة ، أو بالنسبة لما يسوده من عنصر التهديد والارهاب والاضطراب والخطر .

وهنا من واجبى ـ كمؤرخ ـ أن أقدم للقارىء أنموذجا « لجمهورية » مصرية أخرى قامت فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، وهى ما عرفت تاريخيا باسم « جمهورية زفتى » ! وهى مدينة من مدن مديرية الغربية تقع فى مواجهة مدينة « ميت غمر » ، وقعت تحت سيطرة الوطنيين الثوار بقيادة يوسف الجندى ، بعد أن تمزقت مواصلات البلاد وخطوط السكك الحديدية فيها بفعل جماهير الفلاحين المصريين ، لمنع وصول قوات القمع البريطانية إلى مواقع الثورة .

اننا نكتفى هنا بأن نعرض ما تم على يد تلك المجموعة من الوطنيين الثوريين ، التى تسلمت زمام الأمور فى المدينة ، لكى نوضح الفرق بين النشاط الحقيقى ، القائم على العمل البناء الجاد ، والنشاط المظهرى القائم على الكلام والخطب ، أو بين النشاط الوطنى الذى يقوم على التعاون الاختيارى بين القيادة والجماهير ، والنشاط الذى يقوم على الارهاب والارغام .

فلم يتخلف عن حكم لجنة الثورة فى « جمهورية زفتى » ١٢٠ الف طن من القمامة ، كما حدث فى « جمهورية إمبابة » ، وإنما كان أول عمل للجنة هو جمع التبرعات من الأعيان ، واستخدام الأموال المتجمعة فى

ردم البرك والمستنقعات التى تحيط بالبلدة ، واصلاح الشوارع والجسور القريبة . كما جندت اللجنة كل التلاميذ والمتعلمين فى المدينة وقسمتهم إلى فرق : فرقة تقوم بدوريات مستمرة لحفظ الأمن ، وفرقة تراقب الحدود لتمنع تسرب مواد التموين ، وفرقة تشرف على عمليات الرى وتزويد الأرض بالمياه . كما ألفت اللجنة لجانا فرعية إحداها للمحافظة على الأمن ، وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق ، وذلك لكى توجد عملا للأيدى الكثيرة التى تعطلت لظروف الثورة ، خوفا من تحولها إلى السرقة والنهب .

وبمعنى اخر أن اللجنة لم تتخذ سيطرتها وسيلة لاشاعة الفوضى والارهاب فى البلدة ، بل اتخذتها وسيلة للقيام بالأعمال التى تقوم بها أية حكومة متمدنة ، وهى حفظ الأمن ، وتشغيل المتعطلين ، والقيام بعمليات الاصلاح المفيدة فى الطرق والحقول التى تفيد الانتاج ، ولم ترهب المواطنين بالسنج والسيوف والجنازير بل رغبتهم فى العمل الوطنى بالقدوة الحسنة والعمل الجاد وتحمل المسئولية .

وما فعلته هذه اللجنة الثورية فى « جمهورية زفتى » ، فعلت مثله اللجنة الثورية فى مدينة المنيا التى استولت على السلطة ، فقد أعادت النظام فى المدينة ، وقامت بحماية ممتلكات الأجانب وأرواحهم ، وكفلت انتظام دولاب العمل الحكومى المحلى . بل انها ساعدت الفلاحين فى نقل محصولهم من قصب السكر إلى مصنع التكرير، واكتتبت بمبلغ من المال وزع على موظفى السكك الحديدية الذين نضبت مواردهم بسبب قطع خطوط السكك الحديدية .

وعلى الرغم من اشتعال الثورة وامتلاء النفوس بالغضب ، فقد كان هناك حرص دائم من جانب اللجنة الوطنية فى المنيا على حماية الأجانب في المدينة ، كما رافقتهم إلى الباخرة التى وصلت يوم ٢٢ مارس ١٩١٩ لنقلهم إلى القاهرة . ولم تفعل كما فعلت جماعات الارهاب التى ترفع شعار الاسلام ، من الاعتداء على السائحين الأجانب الذين وفدوا على مصر لزيادة دخلها ثلاثة مليارات من الدولارات !.

هذه المقارنة بين جمهورية إمبابة التى سقطت فى يد الجماعات الارهابية التى ترفع شعار الاسلام زورا ، وبين جمهورية زفتى والجمهوريات الأخرى فى ثورة ١٩١٩ ، التى سقطت فى يد السلطة الشعبية الوطنية ، لس الغرض منها فقط ابراز الفرق بين العمل الهدام والعمل البناء ، وإنما الغرض منها إرشاد الجماعات الاسلامية إلى العمل الوطنى الصحيح الذى ينتفع به الوطن وترتفع به راية الاسلام . وعلى هذه الجماعات التى تتستر بالدين الاسلامى أن تقرأ الآية الكريمة : « لا إكراه فى الدين » ! أو أمر الله لنبيه الكريم : « فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » !

حوارات مع التيار الاسلامى !*

الاسلاميون وحوارات حول المستقبل ، كتاب صدر مؤخرا للدكتور عمرو عبد السميع ، يثير قضايا هامة حول موقف التيار الاسلامى من التطرف والارهاب والاعتدال والنظم السياسية التى تحيط بنا ، ويظهر منه تباين المواقف داخل هذا التيار ، وعدم اتفاقه على شىء محدد ، ولكن الكثير مما يقال يستحق المناقشة .

وعلى سبيل المثال ، ففى حديث الأستاذ محمد الغزالى يبدى أسفه لأن جبهة الإنقاذ فى الجزائر لم تُترك لتجنى مرارة أخطائها - إذا كانت لها أخطاء - وكما جاءت عن طريق التصويت الحر تنسحب من المجتمع بطريق التصويت الحر أيضا .

وهو كلام سهل قوله ، صعب تنفيذه لسببين :

* الوفد فى ١٩٩٣/٢/١

الأول ، أن أخطاء جبهة الانقاذ ، إذا كانت لها أخطاء ، لن تجنى هى مرارتها، وإنما سيجنى الشعب الجزائرى مرارته بالدرجة الأولى ! والمثال على ذلك أن أخطاء الجبهة القومية الاسلامية فى السودان - وهى أخطاء لا خلاف عليها بين الاسلاميين الذين جرى الحوار معهم - لم تجن هى مرارتها ، بل نعمت وما زالت تنعم بها ! وجنى مرارتها الشعب السودانى! بل والشعب المصرى أيضا !.

أما السبب الثانى فهو ان التجارب التاريخية المعاصرة أثبتت أن الحركات الدينية لا تصل إلى الحكم لكى تتركه طوعا عن طريق صناديق الانتخابات ، وإنما للبقاء فيه إلى الأبد ! وأن الأساس فى حكمها هو تصفية الخصوم تصفية جسدية وتطهير المجتمع من وجودهم ، كما حدث فى ايران ، حيث تخلصت الثورة الايرانية من كل من عاونوها على الحكم من خارجها . وهذا هو ما يبعث الفزع فى النفوس من وصول هؤلاء إلى الحكم .

وللإنصاف فإن الجماعات الدينية ليست وحدها فى هذا المضمار ، بل وكل الجماعات العقائدية - وعلى رأسها الجماعات الشيوعية - فأساس الحكم عندها هو تصفية جسدية واقتصادية ! وليس هذا هو ما تصبو إليه الجماهير ، وهو ما فعلته الفاشية العسكرية الناصرية بعد وصولها إلى الحكم ، فقد تخلصت من خصومها ، وزجت بهم في السجون ، وأنزلت بهم انتقامها وعذابها . وهو أيضا ما سبقت إليه النازية فى ألمانيا ، والفاشية فى إيطاليا ، والشيوعية في الاتحاد السوفييتى وشرق أوروبا . ومن هنا فنحن ضد وصول أية جماعة عقائدية إلى الحكم ، لأنها إذا وصلت لن تتركه عن طريق صناديق الانتخاب ، وإنما ستتركه عن طريق برك الدماء !.

أما القضية الثانية التى تستحق النقاش ، فهى التماس الاسلاميين العذر للجبهة القومية الاسلامية فى السودان فى تحولها عن حكم الشورى الصحيح إلى الحكم العسكرى . ففى حديث الأستاذ محمد الغزالى نراه يلتمس لها العذر بحجة أنها كانت تواجه حكما عسكريا آخر

قادما من الجنوب بنزعة دينية سيئة ! ثم يخفف هذا القول بأن هذا العذر « عذر مؤقت »! وهو تعبير غريب ، لأنه يبيح للجبهة الحكم العسكرى لفترةترك لها أن تحددها : قد تستمر لمدة عام أو عشرة أعوام، أو حتى يتم انقلاب آخر تخرج به من الحكم ؟

كذلك يلتمس إبراهيم شكرى العذر للجبهة القومية الاسلامية في السودان ! فهو ينسب إلى حكم البشير الوصول إلى « نتائج طيبة جدا » في تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب ، وأقاموا صناعات تصديرية للسكر ، وساووا بين المسئول وغير المسئول في توزيع المواد التموينية مما وفر لهم كميات كبيرة من السلع للتصدير ، وسيطروا على المناطق التى تمكنهم من انجاز مشروع قناة جونجلى الذى سننعم بنتائجه في مصر ، يعنى خطواتهم كانت لصالح الناس» !.

يقول ذلك إبراهيم شكرى وهو يعلم تماما الحالة الاقتصادية المتردية في السودان ، والمعاناة الاقتصادية التى يعانيها الشعب السودانى ، وهو ما لا يختلف عليه كل من زار السودان ، هذا فضلا عن القمع الذى يمارسه النظام العسكرى في السودان .

وعندما يذكره الدكتور عمرو عبد السميع بقضية الدكتاتورية فى السودان ، يرد عليه إبراهيم شكرى قائلا : « عندما يكون هناك نظام ديمقراطى فى مصر ، سأذهب لأحارب في سبيل حقوق الإنسان فى السودان » !

ويرد عليه الدكتور عمرو عبد السميع مذكرا بأن « فى مصر تعددية حزبية تتسع يوما وراء يوم بأحكام القضاء وليس بالقرار الرئاسى ، وتسمح بأن يكون لك حزب ، وأن تكون لك جريدة تنشر ما تشاء من دون مصادرة ، وتسمح لك بأن تعقد الندوات والمؤتمرات وتخطب فيها ما وسعتك الخطابة ، وتسمح لك بأن تساند النظام فى السودان كيفما تشاء ـ لماذا لا تفعل مثلما قلت وتذهب إلى السودان للدفاع عن حقوق الإنسان ؟

ويرد عليه إبراهيم شكرى قائلا : « سأذهب حينما نحصل على حقوقنا كاملة فى مصر ، وحين ننتقل من مرحلة الصورة التعددية إلى السماح لنا باقتطاف ثمار هذا التعددية ! والسودان له ظروفه التى تفرض عليه أداء معينا تجاه الديمقراطية ، وهو ليس أسوأ البلاد العربية فى مجال حقوق الإنسان » !

فهل قرأ القارىء المصرى أسوأ من هذا التبرير ، وهل رأى تخبطا من جانب رئيس حزب يزعم الدفاع عن حقوق الانسان أكثر من هذا التخبط ؟ فاذا كانت التعددية الحزبية بشكلها الراهن فى مصر ليست كافية فى رأى إبراهيم شكرى ، فكيف يتعلل بظروف السودان لتبرير دكتاتوريته ، وبأن هذه الظروف « تفرض عليه أداء معينا تجاه الديمقراطية » ؟ ترى لو اتخذ النظام السياسى في مصر الظروف الحالية التى تمر بها مصر بعد قتل السياح ومحاولة ضرب الاقتصاد المصرى ذريعة لضرب التعددية الحزبية بشكلها الحالى ، ووجد إبراهيم شكرى نفسه في الوضع الذى تعامل به المعارضة السودانية من النظام العسكرى فى السودان ! هل يستمر على هذا الرأى ؟ ألا يرى القارىء أن هؤلاء الناس قد أفلسوا فكريا بشكل يثير الرثاء ؟

والطريف أن إبراهيم شكرى يزودنا فى حديثه بما نفهم منه أن التخبط الحالى في سياسة حزبه إنما هو تراث وسمة مميزة للحزب تاريخيا ! فهو يقول إنه قبل ثورة يوليو « تغير اسم حزب مصر الفتاة إلى « حزب مصر الاسلامى » ، وبقينا على هذا الاسم أكثر من عام ونصف العام ، فرجعنا إلى اسمنا ، ثم ظهرنا باسم « حزب مصر الاشتراكى » قبيل الثورة عام ١٩٤٩ ، ثم أصبح اسم الحزب بعد عودة التعددية «حزب العمل الاشتراكى» ثم تخلى الحزب عن كلمة « الاشتراكى » ، فاصبح اسمه « حزب العمل » فقط ـ كما هو مدون على جريدته . فهل رأى القارىء فى تاريخ الحياة الحزبية لأى بلد حزبا يتلون على هذا النحو الغريب ؟

ونلاحظ أن التماس العذر للحكم العسكرى الدكتاتورى فى السودان هو أمر شائع بين أقطاب التيار الاسلامى ، فالمستشار مأمون الهضيبى يقول : « ربما وجد السودانيون أن الأسلوب الديمقراطى لا يستطيع مواجهة الوضع فى بلدهم ، وبخاصة أن لبلدهم هذا ظروفا معقدة ووثنية، وميولا سياسية متنوعة ما بين شيوعية وقومية وغيرها ، بما فرض تجاهل الديمقراطية فى الفترة الأولى !.

ان هذا الكلام عن ظروف تفرض تجاهل الديموقراطية والحكم العسكرى فى أى بلد، هو كلام مخيف من جانب رموز التيار الاسلامى ، لأنه بمثابة قبول صريح بفرض الدكتاتورية فى المرحلة الأولى من جانب اية حركة تصل إلى الحكم . خصوصا وقد علمنا التاريخ أن المرحلة الأولى تجر عادة إلى الثانية فالثالثة فالرابعة . إلى آخره !

ويقول المستشار مأمون الهضيبى عن موقف الاخوان المسلمين من الحكم العسكرى فى السودان : « إننا لا نؤيدهم تأييدا مطلقا ، ولا نعاديهم » ! ـ ولست أدرى لماذا لا يعادونه ؟ خصوصا وقد أوضح أن الاخوان المسلمين لا يعتبرون التجربة السودانية ناجحة ؟

والطريف ما أورده المستشار الهضيبى من أن الاخوان المسلمين فى السودان « يتمايزون عن خط الترابى ، ويسيرون على خط الاخوان وهو الاسلام » ! فاذا كان خط الاخوان هو الاسلام ، فهل يكون خط الترابى شيئا آخر ؟ ويشرح الهضيبى ذلك فيقول : كان بيننا وبين الترابى خلاف، فهو رجل يهتم بالجماهير أكثر من تربية واعداد الأفراد . والترابى يريد الوصول للحكم بسرعة . وعندما أعدم البشير ٢٨ من أفراد الجيش في يوم واحد ، كتبت فى صحيفة اللواء الاسلامى المصرية معترضا على ذلك . اذن نحن ننصح عند الضرورة !

ـ أى أن الاخوان المسلمين ينصحون ، ولكنهم لا يعارضون حكما يعدم ٢٨ من أفراد الجيش فى يوم واحد !

وبعد ذلك هل يقدم التيار الاسلامى المعتدل بهذه المواقف بديلا للنظام الحالى ؟ وهل يقدم التيار الاسلامى المتطرف الذى يلجأ إلى الرصاص والارهاب هذا البديل ؟ أليس من الصحيح أن قوة الحزب الوطنى الحاكم إنما تكمن فى ضعف البديل المتاح ؟

الدين ونواب الكيف وظواهر أخرى*!

قد يظنني بعض القراء معتوها وأنا أسوق هذا الكلام ، ولكني ـ بصراحة ـ لم أستطع ابدا أن أفهم ، وأنا اقرأ عن نواب الكيف ، لماذا لجأ هذا النفر من البشر إلى كسب المال عن طريق قتل البشر ؟ ولماذا لم يفطن هؤلاء وغيرهم ممن يكسبون المال من حرام ، إلى أنهم لن يستفيدوا من هذا المال شيئا ، وأنهم يدفعون فى مقابله ما هو أغلى منه بكثير : راحة البال ، واطمئنان الضمير، والشعور بالرضا ، واحترام النفس ، والشرف ، والصلة بالله .

ان هؤلاء وغيرهم يجب عليهم أن يعلموا أن المرء لن يستفيد إلا مما كسبه من حلال ، ومما تعب فيه وبذل فيه العرق ، وماعدا ذلك من مال فان دور المرء فيه هو دور البعير ، يحمله ولا يستمتع به ، وكلما زاد حمله شقى به !

* الوفد فى ٢ / ١٢ / ١٩٩١

وهذا الكلام الذى أقوله ليس نوعا من الدروشة الفارغة ، وإنما هو كلام علمى أصيل . ولكنه مبنى على الحالة الايمانية للمرء : هل يؤمن بوجود إله أو لا يؤمن ؟ فإذا كان يؤمن بوجود الله فكيف يتصور أنه يستطيع أن يكسب من حرام ، ومما نهى الله عنه ، ثم يتركه تعالى يستمتع به ، ولا يعاقبه به ؟

إن الحمقى فقط هم الذين يتوهمون أنهم يستطيعون خداع الله تعالى، فيحلون ما حرم الله ويرتكبون المنكرات ، ويعتدون على الناس ، ويبغون فى الأرض ، ثم يدعهم المولى طويلا يستمتعون بما جنته أيديهم! وإنما هو ـ تعالى ـ يمهلهم إلى يوم يندمون فيه حيث لا ينفع الندم ، ويأخذهم أخذ عزيز مقتدر .

والشواهد كلها تؤيد كلامى . فهل أفلت واحد من هؤلاء من الفضيحة ؟ وهل تركته يد العدالة ؟ وحتى الذين أفلتوا من قبضة العدالة هل أفلتوا من ضمائرهم ؟ وهل يستطيعون النوم بلا قلق وخوف وترقب ؟ وهل يتمتعون بصحة جيدة أو تركبهم الأمراض وتحرمهم من هناء العيش؟ وهل يطمئنون إلى الدار الآخرة ، بل هل يطمئنون إلى الدنيا ؟

وأولئك الذين تاجروا بالدين وأطالوا ذقونهم وجلاليبهم وخدعوا الملايين باسم شركات توظيف الأموال ، أين هم الآن ؟ أين إمبراطورية الريان ؟ : واحد فى القبر ، والآخر فى السجن ! واللعنات تلاحقهم من الضحايا ويتابعهم صراخهم فى يقظتهم ومنامهم . وأين الآخرون ؟ هل يستطيعون النوم بدون أرق ، أو اليقظة بدون هم ؟ وماذا أفادت الأموال التى تحت أيديهم والتى جنوها من عرق الكادحين ؟ هل أعطتهم السعادة التى كانوا يطمعون فيها ، أم حرمتهم من هناءة الحياة ؟

والشىء المحير فى هؤلاء أنهم لم يفطنوا للحظة واحدة إلى أن الحياة مهما طالت فهى قصيرة ، وأنه لا يستطيع أى امرىء أن يضمن حياته دقيقة واحدة ؟ وبالتالى فلا ضمان أبدا لأن ينفقوا مليما واحدا مما

يكسبونه من حرام ، إذ يمكن أن تفيض روح الفرد منهم فى اللحظة التالية فيكون قد خسر دنياه وآخرته ؟ وإذا كان المرء لا يستطيع أن يضمن استمرار حياته حتى ينفق ما كسبه من حرام ، ترى لماذا يقدم على الكسب الحرام ؟

ان الله تعالى لم يحرم الكسب بلا حدود ، ولكنه وضع ضوابط لمصلحة الفرد ولمصلحة المجتمع ، حتى لا يدمر المرء نفسه ويدمر المجتمع . وفى الوقت نفسه ، ولأن الله ـ بحكم كونه إلهاً واحداً ـ يسيطر على الكون ، ويقيم فيه شريعته ، فانه لا يمكن أن يسمح لفرد بأن يخالف هذه الشريعة ، ويخرب ويبغى فى الأرض ، ثم يفلت من العقاب ! بل هو ينزل به عقابه فى الدنيا والآخرة .

وما ينال نواب الكيف من فضيحة بعد شرف ، ومن ضعة بعد رفعة ، ومن مهانة بعد مكانة ، إنما هو القسط الأول من العقاب ، وهو أبسط قسط لأنه عقاب الدنيا ، وعقاب الاخرة أكبر وأعظم ! وهذا أمر طبيعى ومنطقى ، فاذا لم يقبل هؤلاء تطبيق شريعة الله ، فان الله يطبق شريعته عليهم .

ولكن المشكلة تبقى أوسع من ذلك كله وأكبر ، انها مشكلة المجتمع المصرى الذى طرأ عليه فى الفترة الأخيرة نمط من السلوك غريب عنه ، وهو نمط يشمل شرائح عديدة من الشعب المصرى لم يعد يعنيها كثيرا طرق الكسب ، وإنما يعنيها فقط مقدار ما تكسب ! ولأنها تظن أنها سوف تنتفع مما تكسب ، مهما كانت كيفية الكسب ، فلم تعد تبالى بأية طريقة للكسب !

ويدخل فى هذه الشرائح تلك الفئة التى تبالغ فى تقدير أتعابها باستغلال حاجة الناس إليها ، فهى لن تنتفع إلا مما استحقته بعرقها ، والباقى يضيع فى بالوعة الصرف فى أحسن الأحوال ! وفى أحوال أخرى يضر !

وقد تعودت أن أحذر الفرد من هذه الفئة من المغالاة ، ثم أدفع له إذا اصر على مغالاته ، وأنا على يقين بأنه لن يكسب شيئا ، ولن أخسر شيئا! فهو لن يكسب مما ناله مني بغير وجه ، وسوف يعوضني الله تعالى عما أخذ مني بغير وجه حق !

وقد أكرمني الله تعالى بأن أراني شواهد لا حصر لها لصدق هذه النظرية . ومنها أن أحد الحرفيين في أحد الأيام قام بعمل سلك مانع للذباب والناموس على نوافذ الشقة ، ثم طلب مني مبلغا يفوق ما يستحقه، وكان ملتحيا يدعي الايمان والصلاح والتقوى ! فحذرته من المغالاة ، وأبديت استعدادي لأن أعطيه كل ما يطلب ، فأخذته العزة بالاثم، وحصل على ما طلب ! ثم علمت بعد ذلك بأنه سقط من فوق موتوسيكله ، وأصيب في رأسه وقدمه ، وظل متعطلا بضعة أشهر .

وعندما كنت عميدا لكلية التربية حذرت أستاذا من المغالاة في سعر كتبه ، وعندما أصر أحلته إلى مجلس تأديب ، وعلمت فيما بعد أن سيارته انقلبت به وأصيب وكسرت قدمه وشلت حركته فترة طويلة !

وهذه الأمثلة الظاهرة ليست كل شيء ، فما يحصل عليه الفرد بدون وجه حق يصيبه في صحته وأولاده وحياته العائلية وعمله وكل ما تلمسه يداه ، ولا ينتفع منه بأقل نفع !

وكثيرون يربون ثروات طائلة من حرام لتأمين أولادهم بعد مماتهم ، فتكون هذه الثروات وبالا على الأولاد ، فالمال يفسد بقدر ما يصلح ، والأولاد يصلحون بالمال الصالح ، ويفسدون بالمال الفاسد !

ومعذرة للقارئ الذي لم يتعود مني قراءة هذا الكلام، فأنا مؤرخ وكاتب سياسي ولست واعظا، ولكن ما كتبته في هذا المقال ليس وعظا ، فلست مؤهلا لذلك ، وإنما هو كلام علمي بحت مبعثه الايمان الراسخ بوجود إله مهيمن على الكون ، ومنظم لشئونه ، ومراقب لعباده . ومبعثه أيضا الشواهد الثابتة التي ذكرتها على طول المقال ، وهي شواهد مادية، بل هي عظة لأولي الألباب !

بين الوعظ بالعلم والوعظ بالخطب !*

ربما كنت اكثر الناس ايمانا بأن ما يعانيه مجتمعنا المصرى من أوجه الخلل والوان الفساد وخراب الذمم وفساد المعاملات إنما يرجع إلى أمرين يكملان بعضهما بعضا : الأول ، الافتقار إلى الدين ، كأسلوب للحياة ومنهج للتفكير السليم ، والثانى ، الابتعاد عن العلم كوسيلة للتقدم والتطور واكتشاف غوامض الكون .

وبالنسبة للأمر الأول ، فان من يؤمن بالله واليوم الآخر يعرف جيدا انه سوف يحاسب حسابا عسيرا على ما قدمت يداه ، ويعرف اكثر من ذلك انه لن يستطيع أن يخدع المولى سبحانه وتعالى ببعض المظاهر الاسلامية وأداء بعض الطقوس الدينية ، ويترك لجشعه وطمعه العنان للاثراء على حساب الناس ، والاضرار بمصالح العباد ، وارتكاب ما حرم الله ، وأن الله تعالى

* الوفد فى ١٩٩٣/٢/٨

سوف يأخذ بناصيته يوم القيامة . ولن يكون وضعه مع ما يجمعه من مال حرام إلا وضع الدابة التى تحمل أثقالا ، فلن يستفيد منه شيئا ـ لا هو ولا أحد من ذويه ـ وأكثر من ذلك سوف يدفع ثمنه غاليا من صحته وراحة باله وسعادته ، وسيتلطخ به إلى يوم الدين .

ويكفى لادراك ذلك أن يقرأ المرء الصحف اليومية ، ويعرف عن الفضائح التى تكشفها لأناس ظنوا أنهم سوف يخدعون الله ببعض مظاهر الدين ، بينما ابتعدوا عنه فى باطن سلوكهم ومعاملاتهم ، فاذا بساعتهم تحين ، وإذا بهم يُفضحون بعد أن ظنوا أنهم سوف يكونون مستورين ، وإذا بكل ما معهم يتبخر ، وإذا بهم مطاردون .

أما الأمر الثانى ، وهو الخاص بالابتعاد عن العلم ،والأخذ بأسبابه، فربما كان يتمثل أكثر في شعارات « الاسلام هو الحل » الذى ترفعه الفرق السياسية التى تتاجر بالدين ، فى مواجهة « العلم هو الحل » الذى أخذت به الدول التى تسود العالم حاليا ، وتستعمر المسلمين ، وتنزل نكالها وعذابها بالمسلمين . ففى الوقت الذى تغرقنا فيه هذه الفرق بهذا الشعار الأول ، وتؤخر تقدمنا وتعوق مسيرتنا ، إذا بالدول التى أخذت بالشعار الثانى ، وهى ما عرفت بالنمور الخمسة فى جنوب شرقى آسيا ـ وهى دول لا تؤمن في معظمها بدين سماوى ـ تتقدم وتحاول اللحاق بصف الدول العظمى ، وتصدر إلى العالم ما يزيد علي ما تصدره ٤٤ دولة اسلامية! .

هذه الفرق السياسية التى تتاجر بالدين وتخدع الشباب ، كانت تستطيع أن تخدم أمتها الاسلامية أكثر من ذلك بكثير لو أنها اتجهت بجهودها إلى ما اتجهت إليه الفرق الاسلامية المستنيرة فى أوائل هذا القرن من التوفيق بين الاسلام والعلم . وبدلا من دفعها شباب الجامعات إلى ترك العلم والاشتغال بالمظاهرات والمسيرات أو ارتكاب جرائم الاغتيالات لخدمة أغراضها ، حثته على اكتساب العلم ، والمواظبة عليه ، والاهتمام بشئونه ، وعلمته أنه لا يوجد تعارض بين الاسلام والعلم ، وأن

تحصيل العلم هو الوسيلة الأولى لتقدم المسلمين ، وليس ضرب الخصوم بالجنازير ، والاعتداء على الأفراح ، ومنع الفنون ، وأن مسلما عالما أفضل عند الله من الشيخ جابر الجاهل ، فالأول يستطيع أن يرفع لواء الاسلام ، والآخر يسيء إلى الاسلام ، والأول يستطيع أن يعلن للعالم أن الاسلام يستطيع أن ينجب علماء ينافسون علماء الأمم الأخرى ، والآخر يستطيع فقط أن يجتذب وسائل الاعلام الغربية الاستعمارية لكي تضرب به المثل على ما فيه المسلمون من تخلف وتأخرا .

أنظر إلى جهود هذه الفرق السياسية التى تتاجر حاليا بالدين ، وتشتت جهود شبابنا وشعبنا ، وقارن بينها وبين جهود مدرسة الشيخ محمد عبده في التوفيق بين العلم والمدنية . فبعد قرون من تخلف المسلمين بسبب فصلهم ما بين العلم والاسلام ظهر الشيخ محمد عبده ليبين أنه لا تعارض بين الدين والعلم ، فكلاهما ـ على حد قوله ـ يعتمد على العقل ، ويدرس إلى حد ما نفس الظواهر ، ولكل منهما غاية خاصة يتجه إليها. وقد حث على وجوب اكتساب العلوم التى برزت فيها أمم الغرب ، على اعتبار أنه لم يجد سببا فى رأيه «لرقيهم فى الثروة والقوة ، إلا ارتقاء المعارف والعلوم فيما بينهم . فأول واجب علينا هو السعى لكل جهد واجتهاد فى نشرهما فى أوطاننا ». وقد بين أن دراسة ما فى الكون يؤدى إلى معرفة الله أكثر مما يؤديه الجدل والكلام .

وفى هذا المجال قدم الشيخ طنطاوى جوهرى ، أستاذ الأدب بمدرسة دار العلوم ، محاولته للتوفيق بين الاسلام ومذهب داروين في التطور ، بل رد هذا المذهب إلى علماء المسلمين . وقد اعتبر أن قراءة التشريح والطبيعة والكيمياء وسائر العلوم المصرية ، ودراسة الحيوان والنبات والإنسان ، أجل عبادة ، وهى أفضل من صلاة النافلة والاحسان للفقراء.

ومن المحقق أن ما يقدمه الدكتور مصطفى محمود فى برنامج العلم والايمان أفضل بكثير من أبلغ الخطب الدينية التى يلقيها وعاظنا فى

صلاة الجمعة وغيرها فى برامج التليفزيون ، فى تعميق الايمان بالله تعالى وقدرته ، وفى ردع المسلم المخطىء والخاطىء عن الخطأ والخطيئة. فمن يعرف أن هناك فى الكون إلها بديع الصنع على هذا النحو الفائق، يدرك أن هذا الإله يملك القدرة على المحاسبة يوم القيامة ، وانه لم يخلق الكون عبثا ، وانما لحكمة يعرفها ، ولن يترك العابث يعبث بدون حساب.

وعندما أهدانى الصديق الدكتور على الفيومى ، نائب رئيس جامعة المنوفية ، مؤلفه عن « الماء .. المعجزة »، استقبلته باعتباره عملا يجمع بين العلم والدين . فهو تفسير علمى - وليس تفسيرا فقهيا - للآية الكريمة : «وجعلنا من الماء كل شيء حى » ، وهو يوضح الصفات الأساسية المجتمعة فى الماء والتى جعلته افضل السوائل على الاطلاق ليختاره الله تعالى ، ويكوّن منه حياة الانسان والنبات والحيوان ، وليكوّن السائل الرابط والناقل والمذيب والوسط الملائم لجميع التفاعلات الكيمائية داخل جسم الانسان ، والمهيمن على حركة الاتزان الديناميكى الكيميائى فى الجسم.

فقد أوضح أن جسم الانسان يتكون من عديد من الأجهزة التى تعمل في تناسق رائع ، مثل الجهاز الهضمى والتنفسى والبولى والتناسلى ، وهذه الأجهزة تتكامل في عملها حتى تجعل كل الأعضاء تقوم بعملها بأكبر كفاءة ، ويكون العائد فى النهاية اطلاق الطاقة الحيوية داخل الجسم ، وتوزيعها على جميع الخلايا لتقوم بعملها ، واخراج الزائد عن حاجة الجسم ، حتي لا يكون تجمعه بداخل الجسم عاملا ضارا .

وبين أن كل عضو من أعضاء جسم الانسان يتكون من مجموعة من الأنسجة ، وكل نسيج له وظيفة يكمل بها عمل النسيج الآخر ، وكل نسيج يتكون من ملايين من الخلايا ، وهى الوحدة البنائية فى جسم الانسان ، وكفاءة هذه الخلايا هى التى يتوقف عليها كفاءة عمل الجهاز . ولكى تؤدى الخلية عملها بكفاءة عالية فهى في حاجة إلى الغذاء ، والاكسجين ،

والتخلص من نواتج التفاعلات الكيمائية التى لا يحتاجها الجسم والفضلات الزائدة عن حاجته ، والأنزيمات اللازمة لقيام الخلايا بالتفاعلات الكيميائية الحيوية ، وأن تكون على صلة بالخلايا الأخرى المجاورة تأخذ منها وتعطيها ، وحدوث حالة من الاتزان الكيميائى الديناميكى بين جميع الخلايا الأخرى المجاورة تأخذ منها وتعطيها ، وحدوث حالة من الاتزان الكيميائى الديناميكى بين جميع الخلايا ، وأن يكون لها وسط ملائم لتتم فيه التفاعلات الكيميائية المختلفة . وهذا يتطلب وجود سائل له سرعة وحرية الحركة ، وأن تقبله كافة الخلايا ، ويكون وسيلة رابطة وناقلة ومتحكمة .

وهذا السائل هو الماء الذى أوجد الله تعالى فيه كل هذه الصفات ، فهو سائل قادر على إذابة العديد من المواد الغذائية ، وكذلك الزائدة عن حاجة الجسم ، وهو سائل غير لزج ، ولديه القدرة على الانتشار عبر أغشية الخلايا ، وله قدرة على تفكيك الأملاح ، وعلى الانسياب بامكانية كبيرة ويسر عبر الشعيرات الدموية الدقيقة دون أن يعلق فى جدرانها ، وهو سائل غير موصل ولديه قدرة عزل كبيرة ، ولديه امكانية توزيع الحرارة، كما أنه سائل عديم اللون والطعم والرائحة ، وبدون الماء لا تتم عملية التمثيل الكلوروفيلى فى النبات ، وبالتالى لا يتم تكوين المواد الغذائية الأساسية فى حياة النبات والحيوان والانسان .

لهذه الأسباب جعل الله تعالى من الماء كل شىء حى ! أفليس العلم أبلغ من جميع الخطب المنبرية ، وأقوى تأثيرا من جميع الشعارات ؟.

أمن الدولة ووزراء الداخلية *

الأمن فى الدولة الحديثة أصبح يحتل مركز الصدارة ، لصلته الوثيقة باستقرار النظام السياسى أو اهتزازه ، وببقائه أو انتهائه . ومن هنا لم تعد النظم السياسية تتردد فى الاستعانة بخبرة ودعم الدول الكبرى التى تدور فى فلكها أو تتفق مصلحتها معها .

ومن هنا أهمية الكتاب الذى صدر عن دار « أخبار اليوم » تحت عنوان : «كنت وزيرا للداخلية» للأستاذ محمد مصطفى ، الذى يتضمن محاضر لقاءاته مع أربعة من وزراء الداخلية في مصر ، هم : اللواء نبوى إسماعيل ، واللواء حسن أبو باشا ، واللواء أحمد رشدى ، واللواء زكى بدر .

ومن هنا فالكتاب يدخل فى إطار الوثائق السياسية ولا يدخل فى باب التأليف ، ومن هنا أيضا أهميته -

* الوفد فى ١٩٩٢/١١/٩

خصوصا أنه يعد أحد أهم كتب صدرت فى الفترة الأخيرة ، تتضمن حوارات ولقاءات مع كثيرين من المسئولين السابقين ، تكشف الستار عن جوانب خافية عن الجمهور المصرى والباحثين فى حقل التاريخ ، ومنها كتب الصديق محمود فوزى .

ومثل هذه اللقاءات مع المسئولين تتطلب نوعية خاصة من الصحفيين الذين يديرون الحوار ، نوعية ناضجة قارئة وذكية تستطيع استخلاص الحقائق من المسئولين ودفعهم إلى الكلام وكشف الأسرار ، وقد كان الكاتب الصحفى محمد مصطفى واحدا ممن تنطبق عليهم هذه الصفات، ومن هنا فالكتاب يزخر بمعلومات هامة للغاية تفيد فى اعادة تركيب الصورة التاريخية ، ويخدم بها الكاتب المؤرخين خدمة جليلة .

وربما كان من أهم الأسرار التى كشفها الكتاب ما يتعلق باغتيال السادات وموقف الأمن منه ، وقد كشفها اللواء حسن أبو باشا ، الذى تولى وزارة الداخلية فى أعقاب الاغتيال ، وكان يشغل حتى ذلك الحين منصب مساعد وزير الداخلية للأمن الجنائى . وللواء حسن أبو باشا كتاب أصدرته دار الهلال تحت عنوان «مذكرات حسن أبو باشا» استفاد منه محمد مصطفى فى تعميق الحوار وتوسيع مجالاته بحيث يعد الحديث الذى أجراه معه تكملة له .

ولا يملك المؤرخ وهو يقرأ هذا الحديث إلا أن يتعجب لقصور جهاز الأمن في تلك الفترة الحاسمة في تاريخ مصر ، التى اهتز فيها الأمن وانتشرت الجماعات الاسلامية ووقعت الفتن الطائفية بينما كان رئيس الدولة يخوض أعنف مفاوضات مع اسرائيل للجلاء عن سيناء ، وكانت اسرائيل تتلكأ فى الجلاء عن الأرض انتظارا لما يسفر عنه الصراع الداخلى فى مصر .

بل من المفارقات الغريبة أنه عندما تحرك الأمن لاعتقال عناصر الفتنة ، وأصدر قرارات سبتمبر ١٩٨١ التى شملت ـ على حد قول حسن

أبو باشا : « الشامى على المغربى ، واليمينى على اليسارى ، والمسلم على المسيحى ، والمفكرين والكتاب والصحفيين ـ لم تمس هذه القرارات ٩٠ فى المائة من العناصر القيادية والقاعدية التى قامت بأحداث أكتوبر !

ومن هذه المفارقات أيضا أنه بعد أن صدرت هذه القرارات ، وتم القبض على ١٣٥٦ معتقلا ، عقد وزير الداخلية النبوى إسماعيل اجتماعا لمساعديه ، لمناقشة تأثير صدور هذه القرارات ، وكان من بين الأسئلة التى طرحها حسن أبو باشا واللواء فاروق الحينى على وزير الداخلية : هل توجد تنظيمات سرية مسلحة فى البلاد يمكن أن تستغل المناخ الذى ترتب على صدور هذه القرارات وتنشط في هذه الفترة ؟ وقد أحال وزير الداخلية هذا السؤال على عليوة زاهر مدير مباحث أمن الدولة للاجابة ، وكانت اجابته أنه لا توجد تنظيمات !

ومعنى هذا الكلام أن مباحث أمن الدولة لم تكن تعرف حتى يوم ٧ سبتمبر ١٩٨١ بوجود تنظيم الجهاد ـ أى حتى قبيل اغتيال السادات بـ ٢٨ يوما فقط ـ حسب كلام اللواء حسن أبو باشا .

ولو كان هذا الاغتيال مفاجأة لجاز التماس العذر لجهاز مباحث أمن الدولة ، ولكن كان هناك قبل ذلك مباشرة تصاعد العمليات الارهابية ، وتصاعد العمليات الطائفية المتجسدة فى أحداث الزاوية الحمراء ، وسرقات محلات الأسلحة ، ومحلات الصاغة ، والعثور على بعض القنابل فى الطريق ، والقاء قنابل فى الطريق ، والقاء قنابل على الكنائس ، وخطف الطلبة المسيحيين ، واحتجازهم فى جامعة المنيا ، وسرقة أسلحة من رجال الشرطة ، وسرقة خزن حديدية ! ورغم كل هذه المؤشرات ، كان جهاز مباحث أمن الدولة ينظر إليها باعتبارها حوادث فردية لا تجمعها روابط ، وليس لها أى بعد سياسى يوحى بأن وراءها تنظيما سريا يخطط لها !

والأمر المذهل هو أن وزير الداخلية اللواء نبوى إسماعيل قد سلم بهذه الاجابة واقتنع بها ، مع أن عمله ليس مجرد تلقى المعلومات وإنما

تمحيصها وتحليلها والربط بينها والتدقيق فيها . ولكن اللواء نبوى إسماعيل كان بحكم تكوينه العقلي بعيدا عن الشك فى الجماعات الاسلامية ، على الرغم من أن الجماعات الاسلامية كانت تملأ الساحة السياسية فى ذلك الحين بدرجة لم تحدث فى تاريخ مصر الحديث ، وإنما كان شكه فى القوى اليسارية والعلمانية . وقد تمثل ذلك فى قبوله قائمة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التى عرضها عليه جهاز الأمن السياسى الفاشل، رغم أنها كانت مجموعة هامشية لا تمثل قلب تنظيم الجهاد الذى قام بعملية أكتوبر .

ومع ذلك فقد زعم في حديثه لمحمد مصطفى أن أجهزة الأمن في عهده « عزفت سيمفونية رائعة من الجهد الخارق والحماس منقطع النظير» فى تتبع التنظيمات السرية ، « واستمر الحال على ذلك حتى نوفمبر ١٩٨١ حيث اطمأنت تماما إلى أن ذيول التنظيم قد تم تصفيتها »!

ونسى أن هذه التصفية لم تتم إلا بعد اغتيال رئيس الدولة ـ الذى كان من واجبه الأسمى الدفاع عن حياته وحمايته ـ والا بعد أحداث أسيوط الخطيرة التى وصل فيها عدد القتلى إلى أكثر من ١٠٦ بين ضابط وجندى ، وحوالى ١٥٠ جريحا . فيالها من سيمفونية رائعة !

كما ينسى أنه إذا كانت هناك سيمفونية أمنية قد عزفت فلم يعزفها هو ، ولم يكن ممكنا أن يعزفها هو ، بعد أن انهار الأمن في عهده إلى حد اغتيال رئيس الدولة والاستيلاء على مديرية أسيوط وسقوط ٢٥٦ من رجال الشرطة بين قتيل وجريح ، وإنما عزفها غيره بعد أن تولى حسن أبو باشا مسئولية أمن الدولة بعد اغتيال السادات بأيام قلائل .

بل ينسى حقيقة أخرى كانت خافية حتى أظهرتها المحاكمات ، وهى أن تنظيم الجهاد لم يكن مستعدا وقتذاك للاستيلاء على الحكم فى البلاد !

ليست دروشة صائم !

* الوفد فى ١٩٨٩/٤/٢٤

مما يدل على غلبة شكلية الدين فى مجتمعنا على روحه وجوهره، أن التعامل مع المولى جل وعلا شبه مفقود، مع أن جوهر الدين يقوم على أن التعامل مع العباد يكون من خلال التعامل مع خالق العباد . فأنت لا تستطيع في تعاملك مع العباد أن تغفل كل القواعد والأسس والنظم التى رسمها الخالق لك لكى تتعامل تعاملا أسلاميا صحيحا مع مجتمعك ـ أفرادا وجماعة ـ وإلا فأنت لا تتعامل تعاملا تعاملا أسلاميا ، وإذا كنت لا تتعامل تعاملا اسلاميا ، فانك لا تتعامل مع الخالق ، وإنما تتعامل مع العباد . ومن هنا حديث الرسول الكريم : الدين المعاملة ، وحديثه الآخر « أحسن ما يدخل الناس الجنة ، تقوى الله وحسن الخلق » .

ومن هنا يظن الكثيرون أن جمع المال من أى طريق يمكن أن ينفع ويفيد،

وانهم يستطيعون أن ينتفعوا مما كدسوه من ثروات ، مع انهم لن ينتفعوا إلا مما كسبوه من حلال ، وما عداه فدورهم فيه لا يعدو دور البعير ـ أى انهم يحملونه فقط ويحفظونه ، ويسلمونه إلى يد من يشاء الله تسليمه له.

وإذا اشتد غضب المولى على جامع المال الحرام ، فانه يكويه به كما يكتوى الجسد بالنار ، فيفقد صحته ، بل يفقد عقله ، ثم يفقد حياته ، ويفقد فى النهاية آخرته . وان من يتذكر نهايات بعض أصحاب شركات توظيف الأموال ممن استغلوا اسم الاسلام فى جمع المال ، وكيف تراوحت بين الموت والسجن والمرض يعرف أننا لا ننطلق فى قولنا من فراغ .

أما الذين هربوا بما جمعوا ، وظنوا أنهم أفلتوا من قصاص العدل الدنيوى ، فانهم واقعون لا محالة فى قبضة العدل الالهى ! وكيف يفرون منه ؟! ان الانسان حبيس عقله ، بمعنى انه لا يستطيع أن يفر من عقله ، فهو معه أينما تحرك أو سكن ، والعقل يمكن أن يكون جنة يعيش فيها الانسان ، ويمكن أن يكون جحيما يتعذب فيه الانسان ، ولا شأن لذلك اطلاقا بثروة الانسان أو مركزه أو جاهه وسطوته . وحين يتحول العقل إلى جحيم فان الانسان لا يشعر اطلاقا بما يحيط به ، وقد يكون فى حفلة مرح صاخبة ، أو في قصر موفور الرياش ، أو يجلس على مكتب يتحكم منه فى أرزاق العباد ـ ولكنه يعيش فقط فى داخل جحيمه الذى سلطه الله عليه !

وعلى العكس من ذلك حين يكون العقل جنة يعيش فيها الانسان ، فانه لا يشعر بما يحيط به من ظروف شاقة قد تدفع غيره إلى الشقاء .

ولست أظن أن انسانا ظلم العباد يمكن أن يعيش فى سلام مع نفسه، لأن طرق القصاص التى يملكها المولى جل وعلا لا تحصى ولا تعد، وصرخات المظلومين سوف تنادى بالثأر منه ، وسوف تصل إلى أذنه مهما اصمها ، وسوف تحيل حياته إلى جحيم .

فضلا عن ذلك سيطرة الانسان على حياته انما هى سيطرة محدودة للغاية ، فهو لا يستطيع أن يضمن أن ما يتناوله من طعام سوف يستفيد منه جسده كل الفائدة ، بل قد يتحول إلى سم يصيب بدنه بداء عضال ! وهو لا يستطيع أن يضمن النجاح والتوفيق فى عمله ، بل ان عمله قد ينقلب وبالا عليه ! ولم يكن مبالغا ذلك الصوفى الذى قال هذا البيت من الشعر :

« إذا لم يكن عـــون من الله للفـــتى

فـــأول مـــا يجنى عليـــه اجـتـــهـــاده » !

والانسان لا يستطيع أن يضمن السلامة لنفسه فى الطريق ، لأن وصوله إلى بيته سالما لا يتوقف فقط على حسن تصرفه في الطريق ، وإنما على حسن تصرف كل من يقابلهم فى الطريق أيضا ، فلا تصطدم به سيارة تصيب جسده بأضرار بالغة ! وهو لا يستطيع أن يضمن أن ثروته قد سوف تفيد أولاده ، إذ قد يضيعها حمق وطيش بعض هولاء الأولاد ! وهو أيضا لا يستطيع أن يضمن شفاء ولد من أولاده إذا هو ذهب به إلى طبيب مشهور ، إذ قد يرفض جسده الدواء أو يتفاعل معه تفاعلا يزيد الضرر !!

وكل ذلك يبرهن على عجز الانسان عن أن يحقق لنفسه كل ما يريد . فاذا ظن انسان انه بظلمه للعباد قد حقق شيئا ، وكسب شيئا ، فانه يكون واهما ، لأنه يكون قد خسر نفسه ، وخسارة الناس اهون كثيرا من خسارة النفس . وقد كان السيد المسيح هو الذى قال ما معناه : « ماذا يستفيد الانسان إذا كسب العالم كله وخسر نفسه ؟ » .

اننى أعرف أن بعض القراء الذين يتابعوننى سوف يظنون اننى أصبت « بدروشة » مفاجئة بسبب شهر رمضان . وأؤكد أننى أتكلم كلاما علميا تثبته وقائع الحياة ، فلا تناقض بين الدين والعلم ، وكلاهما يثبت انه لا يستطيع أن يفلت انسان بجرمه ، وان الجريمة تنتقم من

فاعلها ، وانه لا فائدة من شعارات ترفع ، ولحى تطلق ، وجلاليب ترسل ، وحجاب يسدل ، إذا لم تكن القلوب عامرة بالدين الصحيح وتخشع باسم الله . وان الذين يثقلون على شعبنا باستغلالهم وطمعهم وجشعهم إنما يظلمون جماهيرنا الفقيرة ظلما بيّنا ، ولن يفلتوا بجرمهم ، ولن يبارك الله فى أرزاقهم ، وسوف تتحول أموالهم إلى نار تحرقهم وتحرق كل من يلمسها من أولادهم وذريتهم .

فهل من سميع ؟ وهل من مجيب ؟ وهل يمكن أن نتحول من مجتمع مسلم شكلا إلى مجتمع مسلم جوهرا ؟ وهل يمكن أن نتفادى القارعة القادمة .

ظاهرة حركات الأصوليين فى العالم!

*أكتوبر فى ١٩٩٠/١/٢٨

شيكاغو اسم يقترن فى ذهن القارئ بالعصابات المسلحة التى تستبيح متاجرها وشوارعها وبيوت المال فيها ، وتتصارع فيما بينها ، وتلهم مخرجى السينما أروع الروايات البوليسية .

وقد عرفت اسمها فى شبابى حين تخرج صديق حميم لى فى الجامعة ، وعين مدرسا فى أبنوب الحمام ، وهى القرية القريبة من أسيوط ، وكتب لى خطابات مليئة بالذعر والفزع لما يسود فيها من أعمال الثأر وطلقات الرصاص فى شوارعها ليل نهار ! وعندما شككت في كلامه ، أكد لى ذلك بإحصائية قرأها تقول إن أبنوب الحمام يقع ترتيبها الثالث فى قائمة أكثر المدن إجراما فى العالم ، بعد شيكاغو التى تتصدر القائمة ، ونابولى التى تأتى بعدها !

ولا أعرف إن كانت كذبة ضخمة أو أنه كانت هناك إحصائية بالفعل، ولكن شعرت بشيء من الزهو أن عندنا في مصر مدينة تحتل المرتبة الثالثة في العالم في أي شيء !

وعندما حصلت على قسط أكبر من الثقافة ، عرفت اسم شيكاغو من جانب آخر بعيد كل البعد عن الجانب الاجرامي ! وهو جانب الموسيقى الرفيعة ! فهي المدينة التي أفرزت أوركسترا من أشهر أوركسترات العالم ، وهي « أوركسترا شيكاغو السيمفوني » ، وفيها جامعة من أشهر جامعات العالم وهي جامعة شيكاغو ، كما أنها مدينة المتاحف العظيمة والمعارض العظيمة للفنون ، والمكتبات العامة ، والصناعات الكبرى .

وهكذا يتغلب الخير على الشر دائما ويتغلب البناء على الهدم ـ أو على الأقل يتواجدان معا جانبا إلى جنب . ففي كل عواصم العالم تقريبا رأيت الفضيلة تتواجد جنبا إلى جنب مع الرذيلة ، ويتواجد الدين إلى جانب الفسق ، وتتواجد الكنائس الكبرى إلى جانب أحياء الدعارة ! فإلى جانب كنيسة الساكركير (القلب المقدس) في باريس يوجد حي بيجال المعروف بغوانيه ، وإلى جانب أكبر كنيسة في أمستردام يوجد أكبر حي للدعارة في العالم ! وفي هامبورج يلتصق حي الدعارة بأكبر كنيسة فيها ! بل إن حي الدعارة في تونس يقع على بعد خطوات من جامع الزيتونة ! وهكذا .

والمهم هو أن شيكاغو كانت هي المدينة التي استضافتني جامعتها لأقدم في مؤتمر علمي نتائج الدراسة التي كلفت باجرائها عن «الأصوليين في مصر » ولألقي فيها محاضرتين : الأولى عن « مدارس كتابة تاريخ مصر الحديث في مصر » والثانية عن : الحركة الوطنية في مصر المعاصرة » .

والدراسة الأولى عن « الأصوليين في مصر » قد كلفت بها من «الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم » بجامعة شيكاغو ، ضمن مشروع

ضخم - لعله أضخم المشروعات حتى الآن - لدراسة حركات الأصوليين في العالم أجمع .

واعترف أنني حتى تلقيت الدعوة للقيام بهذه الدراسة كنت أعتقد أن حركات الأصوليين مقصورة على العالم الاسلامى ، ولكنى بعد الدخول فى المشروع تبينت أن هذه الحركات تشمل كافة أنحاء العالم ، وأنها تمتد فى العالم المسيحى أيضا كما تمتد فى العالم اليهودى ، بل تمتد فى العالم البوذى والعالم الهندوسى !

نعم ، فإن إحدى ظواهر العصر الحديثة هى حركات « الانبعاث الدينى » أو « اليقظة الدينية » ، أو الإحياء الدينى » - وهى ما كنا نطلق عليها فى مصر والعالم العربى إسم « الحركات السلفية » ، التى اتخذت أشكالا عديدة ولعبت دورا خطيرا فى حياة مصر السياسية وصل إلى حد اغتيال رئيس الدولة فى وسط عرينه بينما هو يستعرض جيشه !

هذه الحركات لم تقتصر على مصر ، وإنما انتشرت فى كافة إنحاء العالم : فى الولايات المتحدة ، وأيرلندا ، واليابان وأمريكا اللاتينية والهند وتركيا وإيران وأوغندا وغيرها ، وتحولت إلى ظاهرة مؤثرة فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد ، مع تفاوت فى الأهمية هنا وهناك ، ولكن دراستها أصبحت تفرض نفسها على ساسة كل بلد وعلى علمائه ومفكريه وكتابه .

وقد كنا فى مصر مدركين لأهمية هذه الحركات منذ زمن بعيد ، بعد أن فرضت نفسها على حياتنا السياسية والفكرية . وفى البداية لم يكن فى وسع اقسام التاريخ بالجامعات المصرية الاقتراب من هذه الحركات بالدراسة نظرا لان هذه الأقسام كانت واقعة تحت فكرة تعذر إمكان دراسة الحدث التاريخى قبل مرور خمسين عاما من وقوعه ! بحجة أنه قبل مرور هذه الفترة لا تكون وثائق هذا الحدث قد توافرت بما يكفى لدراسته ! ولكن بفضل أستاذ شجاع ، هو المرحوم الدكتور محمد أنيس،

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة ، أمكن تحطيم هذا الحاجز .

ففى ذلك الحين حين كنت أعد رسالتى للماجستير تحت إشرافه ، وعندما اخترت موضوع « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٦ أبلغنى بتعذر الحصول على موافقة مجلس الكلية عند عرض الموضوع عليه طلبا لموافقته .

وكانت نظريتى بسيطة كل البساطة ، فقد قلت له إن العبرة هى بتوافر وثائق الحدث التاريخى ، وليس بالمدة الزمنية التى تنقضى بين وقوع الحدث ودراسته . فقد تتوافر وثائق الحدث التاريخى بعد أسبوع واحد من وقوعه وقد لا تتوافر بعد إنقضاء مئات السنين من وقوعه! ودللت على وجهة نظرى بأن هناك أحداثا فى التاريخ لم نستطع أن ندرسها حتى الان رغم انقضاء ألوف السنين ، لأن وثائقها ضاعت واختفت ، ولم تفد كل تلك السنين فى ظهورها . كما قلت إن إمكانية دراسة الحدث المعاصر وأبطاله أحياء أفضل من إمكانية دراسته وهم أموات ! وأن ذلك أشبه بوكيل النيابة الذى يحقق جريمة من الجرائم بعد وفاة كل الأبطال والشهود ، وذلك الذى يحقق الجريمة وأبطالها وشهودها أحياء ، فان فرصة الثانى أفضل فى إماطة اللثام عنها من فرصة الأول .

وبالفعل ، فقد استطاع الدكتور محمد أنيس ـ بعد أن اقتنع بهذه الحجة التى أدليت بها له ـ الحصول على موافقة مجلس الكلية على إمكانية دراسة أى فترة زمنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما دامت أصبحت تمثل وحدة زمنية ومرحلة تاريخية مستقلة بذاتها . وبذلك فتح الباب أمام الدراسة التاريخية المعاصرة فى جامعات مصر .

وقد كانت تلك هى الفرصة لدراسة حركة الاخوان المسلمين ، باعتبارها حركة سلفية ، وهو ما فعلته بعد ذلك فى رسالتى للدكتوراة ،

ولكنى توقفت فى دراستها عند أوائل الحرب العالمية الثانية ، لأن رسالتى للدكتوراة لم تمتد لتشمل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ثم حدث أن نظم الدكتور محمد أحمد خليفه رئيس المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فى عام ١٩٧٩ ـ أى فى أعقاب اغتيال الشيخ الذهبى على يد جماعة التكفير والهجرة ـ حلقة علمية مغلقة ، دعا إليها عددا محدودا جدا من علماء الاجتماع والتاريخ والقانون والدين ، لمناقشة ما بدا فى ذلك الوقت أنه أخطر قضية تطل برأسها ، وهى قضية التطرف الدينى ، وكان صاحب هذا القلم أحد أعضاء هذه الحلقة . وقد دارت فيها مناقشات على جانب كبير من الخصوصية والأهمية ، ومن سوء الحظ أن الصفة السرية القصوى للحلقة فرضت عدم تسجيل مناقشاتها بالوسائل العلمية الحديثة ، ومنعت ـ بالتالى ـ نشرها على الجماهير .

على أن المحصلة التى انتهت إليها هذه الحلقة هى أن العنف الصادر من الجماعات الدينية المتطرفة ، سوف يلعب دورا رئيسيا في تشكيل الأحداث فى بلادنا فى المستقبل القريب ، ما لم تتخذ الاحتياطات لتوقى حدوثه ، سواء من جانب السلطات الدينية والجماعات الدينية المعتدلة ، أو من جانب السلطات الرسمية . ولم يخطر ببال أشد المتشائمين فى هذه الحلقة ، وكنت أحدهم ، أن هذا العنف سوف يؤدى بحياة رئيس الدولة نفسه ، الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، وهو ما لم يحدث فى طول التاريخ المصرى وعرضه .

على أن هذه الحلقة دفعتنى إلى توسيع الدراسة التى قدمتها لها عن الاخوان المسلمين . ومد آفاقها ، والتوفر على تحقيق المزيد من تفصيلاتها ـ ليس على أساس أن هذه الجماعة تدخل فى سلك الجماعات الدينية المتطرفة ، بعد أن وعت قياداتها درس العنف جيدا على يد عبد الناصر ، فتحطم تنظيمها السرى مرتين : الأولى فى عام ١٩٥٤ ، والثانية فى عام ١٩٦٥ ـ وإنما على أساس ما توقعته فى مقال لى نشر بجريدة « اللوموند ديبلوماتيك » الفرنسية ونشر فى عدد أغسطس ١٩٧٧ ، من

حتمية حدوث مواجهة بين الإخوان المسلمين والسلطة فى أقرب فرصة ، ما لم تعترف السلطة بوجودهم الشرعى وتسمح لهم بتكوين حزب سياسى .

والمهم هو أن هذه الدراسة أسفرت عن صدور كتابى : « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » الذى نشر فى عام ١٩٨٢ عن دار « روز اليوسف » ، وهو غير موجود حاليا إذ نفذت طبعته ولم أفكر بعد فى إعادة طبعه . ولكن هذا الكتاب هو الذى رشحنى لدى الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم فى جامعة شيكاغو للقيام بدراسة عن «الأصوليين فى مصر » .

على أن هذا الترشيح لم يأت عفوا . وإنما سبقه ما يمكن تسميته بمعركة سلمية بين الغرفة التجارية المصرية بشيكاغو ، التى يرأسها الدكتور شريف بسيونى ، أستاذ القانون الدولى بجامعة بول فى شيكاغو، بالاشتراك مع القنصلية المصرية فى شيكاغو تحت القنصل المصرى العام الأستاذ إسماعيل حافظ ، وبين الأكاديمية الأمريكية التى تتولى المشروع ، حول ضرورة إسناد مهمة الكتابة عن « الأصوليين فى مصر » إلى أستاذ مصرى .

وكما قالت لى السيدة وفاء الحديدى ، القنصل المصرى المساعد فى شيكاغو ، فإن الأكاديمية كانت قد دعت ، فى الجزء الأول من مشروعها المتعدد المراحل ، أستاذا أمريكيا قدم دراسة عن الأصوليين فى مصر والسودان ، وأتت بمعلق إسرائيلى ليعلق على الدراسة ، الأمر الذى دعا كلا من الغرفة التجارية والقنصلية إلى مكاتبة الأكاديمية احتجاجا على ذلك ، وطلبا تلافى ذلك فى المرحلة الثانية من المشروع . وساند هذا الطلب الأساتذة المصريون والعرب فى مركز دراسات الشرق الأوسط فى جامعة شيكاغو ، وعلى رأسهم الأستاذان فاروق عبد الوهاب وحميد أنصارى . وقد تنبهت الأكاديمية بسرعة إلى ذلك ، وسارعت بالاتصال بى لاجراء هذه الدراسة .

وفى الوقت نفسه ، ونظرا لخطورة المشروع ، كان أساتذة كلية الهندسة بجامعة عين شمس ، يكاتبون الأكاديمية الأمريكية والعلوم فى

٢٠ يونية ١٩٨٩ ، حول هذا الموضوع محتجين ومطالبين بضرورة تقديم دراسات متوازنة عن الأصوليين فى مصر ، والبعد عن الانحياز لوجهات نظر غربية أو إسرائيلية .

وقد رد البروفسور سكوت أبلبى Scott Appleby على الأستاذ الدكتور عادل حلمى سالم ، عميد كلية هندسة عين شمس ، برسالة فى يوم ١٢ يولية ١٩٨٩ ، يقول إنه بعد أن تسلم مع البروفسور مارتين مارتى رسالته، يود أن يؤكد له ولزملائه فى الكلية أن « الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم » ومديرى المشروع والمساهمين فيه ملتزمون بتقديم دراسة عن الأصوليين فى مصر تكون متوازنة وعادلة ، وأنه فى هذا الصدد قد يهمكم أن تعلموا أننا قد أسندنا إلى أحد مواطنيك ، وهو المؤرخ الذائع الصيت عبد العظيم رمضان من جامعة المنوفية ، أن يؤلف لنا دراسة مطولة عن الإخوان المسلمين فى مصر . وسوف يقدم البروفسور رمضان بحثه خلال مؤتمر عام مقرر عقده فى ٣٠ و ٣١ أكتوبر و١ نوفمبر ١٩٨٩، فى جامعة شيكاغو . وسوف يُنشر بحثه فى مجلد ينشر فى عام ١٩٩١..» إلى آخره .

والمهم هو أننى حين قبلت الاشتراك فى المشروع بهذه الدراسة لم أكن أعلم بهذه الأمور، وكنت ميالا إلى رفض المهمة ، ولذا أبلغت البروفسور سكوت أبلبى بموافقتى المبدئية إلى حين تصلنى التفصيلات ، ولكنى لم أكد أدرس التفصيلات حتى قررت القبول .

فالأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم هى مؤسسة علمية عريقة ، تأسست منذ مائتى عام - أى فى عام ١٧٨٠ - وهى تتكون من ٢٩٠٠ أكاديمى بالإضافة إلى ٥٠٠ عضو شرف يمثلون العالم الأكاديمى . وتهتم دراستها بالمواضيع التى تجمع بين الصفة العلمية والصفة العامة ، مثل مواضيع الصراع العرقى والصراع بين الأجناس ، وتصدر نتائج أبحاثها فى مجلة فصلية ، كما تصدر فى مجلدات مستقلة . ويقع مقرها فى مدينة كمبردج بولاية ماساشوستس ، وهى التى تقع فيها جامعة هارفارد. ويتبعها مركزان إقليميان فى كل من جامعة شيكاغو وجامعة كاليفورنيا فى « إيرفين » .

وكعادة المؤسسات العلمية فى الغرب عامة ، وفى الولايات المتحدة خاصة ، حيث لا تقوم الدولة بتمويل المشروعات العلمية ـ كما هو الحال فى مصر ـ وإنما تقوم بها المؤسسات الخيرية التى يوقف فيها الأغنياء ،أصحاب الملايين أموالهم على أعمال البر والخير والعلم ـ كما كان الحال عندنا أيام الأوقاف فى العصر الرأسمالى وشبه الاقطاعى ـ فقد قبلت تمويل مشروع دراسة حركات الأصوليين فى العالم مؤسسة جون وكاثرين ماك آرثر الأمريكية ، وتقرر أن يستغرق خمس سنوات . ويستهدف دراسة ظاهرة حركات الأصوليين فى العالم من كافة جوانبها ، أى دراسة مضمونها التاريخى والمعاصر ، وطبيعتها الاجتماعية والدينية والنتائج التى يمكن أن تترتب عليها إذا تمكنت من الوصول إلى الحكم فى بلادها، وأثرها على الحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية .

وقد تقرر أن يصدر فى كل عام من الأعوام الخمسة مجلد يضم الأبحاث والدراسات التى تتناول كل جانب من جوانب الموضوع . وأن تصبح هذه المجلدات بمثابة بنك كبير للمعلومات عن هذه الحركات ، يرجع إليه العلماء والهيئات التى تتناول الأصوليين ، وخبراء السياسة العامة والإدارة ، والرأى العام .

وقد أسندت إدارة المشروع الكبير إلى البروفسور مارتين مارتى Martin Marti والبروفسور سكوت أبلبى Scott Appleby على رأس الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم ، وقد كونا لجنة تنفيذية للمشروع تتكون من خمسة عشر عضواً (أصبحت ستة عشر بعد أن ضُم إليها صاحب هذا القلم) وتضم أساتذة من جامعة ستانفورد ، وجامعة أيمورى ، وجامعة اكسفورد ، وجامعة شيكاغو ، وجامعة كولومبيا ، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ، ومعهد التنمية الاقتصادية بدلهى ، وجامعة هارفارد .

ويعد ضم صاحب هذا القلم إلى اللجنة التنفيذية للمشروع تكريما كبيرا لمصر، لأن أعضاء اللجنة من الأساتذة ينتمون كلهم إلى جامعات أمريكية أو إنجليزية ، عدا أستاذ واحد من دلهى ، فيكون صاحب هذا القلم هو المصرى والعربى الوحيد فى اللجنة التنفيذية .

المهم هو أن هذا المشروع كان بمثابة فتح أحشاء حركات الأصوليين فى العالم أجمع بواسطة أكبر العلماء المتخصصين فى كل بلد، وهو ما نعرض له فى المقال القادم .

هل نتعامل مع الحركات الدينية على أساسات علمية أو بوليسية؟* (٢)

لا بد من الاعتراف بأن تفوق الغرب العلمى علينا يستند إلى أمرين : الإمكانات المادية ، والخبرات المتراكمة عبر سنوات التقدم فى الغرب فى العصور الحديثة . وبالنسبة للإمكانات المادية فلا شىء يسير فى الغرب بدون مادة ، فهى الوقود الذى يدير محرك كل تقدم ، ولا يوجد فى الغرب ما يوجد لدينا من فجوة بين العمل والأجر ، فالأجر يواكب العمل ويتناسب معه طردا ، والمشروعات العلمية تحركها المادة بنفس الدرجة التى تحرك المادة المشروعات التجارية والمشروعات الصناعية وكل المشروعات الاستثمارية. وليس معنى ذلك أن كل المشروعات العلمية لديها مصادرها الذاتية من المادة ، وإنما معناه أنه على كل المشروعات العلمية أن توجد لنفسها مصادرها من المادة !

* اكتوبر فى ١٩٩٠/٢/٤

وربما كانت القصة التالية تصور هذه المسألة خير تصوير . فحين كنت أستاذا زائرا بجامعة لندن فى عامى ١٩٨٠/١٩٨١ فاجأنى صديقى البروفسور فاتيكيوتيس بأن مذكرات الزعيم مصطفى النحاس معروضة على الجامعة للبيع ، وبالذات على مدرسة الدراسات الأفريقية والشرقية، وطلب منى التحقق معه من مصداقيتها ، وقد تبين لى من الفحص أنها مذكرات حقيقية وليست مزورة ، وعندما سألته عن الثمن المطلوب لها ، أخبرنى بأنه مبلغ كبير يبلغ عدة عشرات من ألوف الجنيهات ، وسألته فى دهشة : وكيف يمكن للكلية الحصول عليها وهى تعانى من متاعب مالية معقدة ؟ فأجاب ببساطة : ومن قال إن الكلية سوف تدفع شيئا ؟ إننا سوف نطلب من أحد اللوردات الأثرياء أن يشترى المذكرات ثم يهديها للمدرسة (وكلمة « المدرسة » هنا هو الاسم القديم للكلية ، والانجليز يفضلون إبقاءه كما هو ، وفقا لعاداتهم فى التمسك بالأسماء القديمة) .

ولكننا فى مصر نفتقد إلى هذه الروح ، والدولة عندنا تمول كل شىء، ولا تستطيع أية هيئة علمية أن تطلب من أحد الأثرياء تمويل مشروع علمى لأنه سوف يسخر منها ويضحك عليها ويظنها تنصب عليه! كما لا توجد مؤسسات خيرية باسم فرد أو أسرة توقف أموالها على المشروعات العلمية أو المشروعات النافعة . وقد كان عندنا الأوقاف ، ولكن نظار الأوقاف أوقفوا أموالها على أنفسهم وعلى أسرهم ونهبوها!! ولن نجد مرة أخرى مثل الأميرة فاطمة الزهراء ، ابنة الخديو إسماعيل، التى وهبت من مالها الخاص ما يساوي عشرة ملايين جنيه بعملة هذه الأيام ، لبناء الجامعة المصرية ، أو أحمد المنشاوى باشا الذى كان على استعداد لأن يوقف عشرة آلاف فدان على بناء الجامعة ونفقاتها! - وإنما عندنا الدولة تتولى كل شىء ، وتبنى كل شىء ، وتصرف على كل شىء ، والأفراد يكسبون ، ولا يدفعون الضرائب التى يدفعها أمثالهم فى الغرب ، ولا ربعها ولا عشرها ، وكثيرون لا يدفعون أصلا !

ولكن فى الغرب توجد المؤسسات الخيرية التى يوقف فيها الأغنياء مئات الملايين من الجنيهات للإنفاق على المشروعات العلمية وغيرها ، ومنها مؤسسة جون وكاثرين ماك آرثر التى مولت مشروع دراسة حركات الأصوليين فى العالم ، الذى تقوم بتنفيذه الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم بجامعة شيكاغو ، والذى أشرنا إليه فى مقالنا السابق ، ويستغرق خمس سنوات .

هذا عن الإمكانات المادية التى يتميز بها الغرب علينا ، أما الخبرات المتراكمة عبر سنوات العصر الحديث ، فمنشؤها أن بلادنا فى تلك السنوات كانت تعيش تحت ظلام الحكم العثمانى ، الذى عزل مصر والعالم العربى عن الغرب لمدة ثلاثة قرون ، حتى أتت الحملة الفرنسية على مصر فى عام ١٧٩٨ لتفتح عيون المصريين على الغرب وتقدمه . ومنذ ذلك الحين كان تقدمنا بطيئا ، يسير أحيانا خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف ، ويدفعنا إلى اللحاق بالغرب مرة ، ويحجز تقدمنا مرات !.

والمهم أن خبراتنا فى المشروعات العلمية أصبحت قاصرة، ولم تتأصل فينا روح الفريق فى العمل . فأذكر أن الأستاذ محمد حسنين هيكل كلف المرحوم الدكتور محمد أنيس بإدارة مجموعة بحث لدراسة تاريخ مصر فى الحرب العالمية الثانية على ضوء الوثائق البريطانية ، وكنت أحد أفراد هذه المجموعة ، فلم يقدم أحد البحث المطلوب منه غيرى وغير الدكتور محمد جمال الدين المسدى ، ولم يتيسر للدكتور محمد أنيس نفسه كتابة بحثه ، واضطررنا إلى الاستعانة ببحث للدكتور يونان لبيب رزق – رغم أنه لم يكن فى المجموعة أصلا ! – حتى يتسنى إصدار الكتاب الذى صدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام تحت عنوان : « مصر والحرب العالمية الثانية » .

وقصارى ما يمكن عمله عندنا من مشروعات علمية هو الذى يتمثل فى الندوات والمؤتمرات العلمية التى تقوم بها الجامعات والمراكز العلمية ،

وهى فى العادة محلية الطابع ، بمعنى أنها تقتصر على مصر ، وقد تشمل البلاد العربية ، ولكنها لا تمتد ببصرها إلى العالم الخارجي ، كأن العالم الخارجى لا يهمنا وليس له تأثير على مصالحنا ! .

وهذا يوضح اهمية مشروع مثل مشروع حركات الأصوليين فى العالم . فهو لا يقتصر على أمريكا ، وفيها أصوليون ، أو على أوروبا ، وفيها أصوليون ، وإنما يمتد ليشمل اليابان والهند وأمريكا اللاتينية ومصر وغيرها ، لأن العالم كله أصبح عالما صغيرا ، ولأن حركات الأصوليين تمثل ظاهرة عالمية ، فلا معنى لدراستها فى إطار محلى ، ولأن حركات الأصوليين تؤثر على سياسات الولايات المتحدة سلبا أو ايجابا . ومن هنا يصبح من الضرورى فهمها فهما صحيحا بدلا من اساءة فهمها والتصرف على اساس سوء هذا الفهم .

وهذا يوضح ارتباط التاريخ بالسياسة ، فلا يمكن لحكومة ما أن ترسم سياستها بدون فهم للتاريخ وحركته ، وبدون فهم الحركات الاجتماعية والدينية والسياسية التى تؤثر على هذه السياسة . وإذا كان هذا الفهم مطلوبا بالنسبة للحركات التى تجرى فى العالم الخارجى ، فإنه مطلوب أكثر بالنسبة للحركات التى تجرى داخل البلد ذاته .

ومن هنا يبدو الفرق بين دولة تريد أن تتعامل مع هذه الحركات على أساس علمى ، ودولة تتعامل معها على أساس بوليسى ، دون فهم لمضامينها واتجاهاتها !

ولقد سبق لمعهد القادة لضباط الشرطة فى مصر أن عقد مؤتمرا عن « قضايا الساعة الأمنية تحت المجهر » فى الفترة من ١٠ ـ ١٢ أغسطس ١٩٨٧ ، وقدمت فيه أبحاث هامة ، وكنت أحد المشاركين فى هذا المؤتمر ، كما دارت فيه مناقشات على جانب كبير من الخطورة حول التطرف الدينى ، ومع ذلك أزعم أن أحدا فى الحكومة لم يهتم بقراءة هذه الأبحاث ، ولم تنظر وزارة الداخلية إلى هذه الحركات إلا من زاوية واحدة هى زاوية الأمن ، لا من زاوية الفهم! .

والأمر يختلف بالنسبة للولايات المتحدة ، حيث أبدى الكونجرس اهتماما بالغا بظاهرة الأصولية الإسلامية ، وعقد عدة جلسات طويلة فى يونية ١٩٨٥ ، استمع خلالها إلى شهادات خبراء أكاديميين وسياسيين حول هذه الحركات ، ثم نشر هذه الشهادات فى كتاب ضخم يشتمل على ٤٤٣ صفحة يضم محصلة هذه الشهادات والمناقشات التى دارت خلال تلك الجلسات . ولا يعنى ذلك بالضرورة أن هذه الشهادات تصور هذه الحركات تصويرا سليما ، لأن هذا التصوير السليم يرتبط بقدرة الباحث على التغلغل فى فكر هذه الجماعات ، وفهم بواعثها وأهدافها ، ودراسة نشاطها ، كما يرتبط بقدرته على التوصل إلى المصادر الأساسية ، واستنطاقها ـ ولكن هذه الصور تقرب إلى حد كبير فهم هذه الحركات .

وربما كان بسبب هذا القصور فى الاحاطة بأبعاد هذه الحركات ، واقتصارها على الأصولية الاسلامية دون بقية الحركات الأصولية في العالم ، أن نشأت الحاجة لهذا المشروع الشامل للأكاديمية الأمريكية للآداب والفنون ، الذى يعد أكبر مشروع من نوعه .

ويلاحظ على هذا المشروع إنه أكثر المشروعات تطبيقا للأساليب العلمية السليمة ، حتى انه يعد في حد ذاته مدرسة تتعلم فيها المؤسسات العلمية أساليب تنفيذ مثل هذه الدراسات الكبيرة التى تمتد على مساحة العالم أجمع ، والتى تتطلب عددا هائلا من أساتذة من كافة التخصصات وأرفع المستويات ، كما تتطلب إمكانات غير عادية لتحديد أماكن تواجد هؤلاء الأساتذة ، وعناوينهم ، بل وأرقام تليفوناتهم ، وطرق الاتصال بهم .

وعلى سبيل المثال فقد كان الاتصال بى شخصيا عن طريق التليفون من شيكاغو ، عندما اتصل بى البروفسور « سكوت أبلبى » ليخاطبنى فى عمل دراسة تاريخية للأكاديمية الأمريكية ، كما أن المراسلات والمطبوعات تصلنى بالبريد المستعجل الذى يصل فى خلال ثمان وأربعين ساعة ، وعند الحاجة يتم الاتصال التليفونى بى .

وصحيح أن بعض رؤساء المؤسسات فى مصر يملكون خطوطا مباشرة بالخارج ، ولكن استخدام هذه الخطوط يتم لأسباب شخصية

غالبا ! وللاطمئنان على الأولاد الذين يتلقون تعليمهم فى الخارج ! أو للتوصية على المشتريات وغيرها ! ـ وليس من أجل مشاريع هامة مما تتطلبها هذه الخطوط المباشرة !

ويتمثل هذا التطبيق العلمى أيضا فى التقسيم الزمنى الذى أعدته الأكاديمية الأمريكية لتنفيذ المشروع ، فقد تقرر له خمس سنوات ، يجرى فى خلالها إصدار مجلد فى كل عام ، ويتولى هذا المجلد مجموعة مختلفة من الأساتذة الأكاديميين ، ويختص كل مجلد ببحث جانب من جوانب الموضوع . كذلك فان إدارة المشروع ، التى يرأسها البروفسور مارتين مارتى والبروفسور سكوت أبلبى ، ألفت لجنة لإدارة وقيادة وتوجيه المشروع Steering Committee ، ولجنة تنفيذية ، ومستشارين .

وفى الوقت نفسه يعد المشروع أيضا مدرسة فى طريقة وأسلوب العمل العلمى الجماعى ، فهو مقسم إلى مجموعات بحث ، وكل مجموعة بحث تجتمع على حدة لمناقشة نقاط بحث كل باحث قبل كتابته ، ثم تجتمع مرة أخرى لمناقشة ما كتبه ، ونقده ، وتقديم ما يلزم من النصح بالحذف أو الإضافة أو التعديل .

وعلى سبيل المثال فقد كان على أستاذة أمريكية فى مجموعتى أن تقوم بدراسة للأصوليين فى إيران وباكستان والسودان . وقد اقترحت أن تضيف إليها المملكة العربية السعودية ، على أساس أن الدول الأربع هى دول تطبق بالفعل الشريعة الاسلامية ، وليس من المناسب دراسة ثلاث منها وترك الرابعة . وقد استجابت الأستاذة على الفور ، لأن الروح العلمية ، وروح الفريق لا تشوبها الحساسيات والمكابرة ، وإنما تسودها الموضوعية .

كذلك فان لكل مجموعة مشرف مهمته التنسيق بين عملها ، ومتابعتها ، وتقديم تقرير عن عملها وما أنجزته. ومن مهامه دراسة الأبحاث، وابداء ملاحظاته عما يستحق الاستيضاح، وما يستحق

إضافته، وهو الذى يقدم فى الاجتماعات العامة ـ سواء التى يحضرها كل الأساتذة المشتركين فى المشروع فقط ، أو يحضرها الجمهور أيضا ـ عرضا شاملا للدراسات التى قدمها أعضاء مجموعته .

وأكثر من ذلك ، ولضمان تحرير الدراسات من السلبيات ، فان المشروع لا يكتفى بما يقدمه أساتذة كل مجموعة من نقد لأعمال بعضهم البعض فى اجتماعاتهم الفرعية ، أو فى الاجتماعات الكبيرة التى تضمهم جميعا ، بل عملت إدارة المشروع على عقد مؤتمر عام ، يحضره العلماء والجمهور من خارج المشروع ، ويلقى كل أستاذ عرضا لنتائج بحثه يكون شاملا ومستوفيا ، ثم يتلقى النقد من العلماء والجمهور . ويعد هذا المؤتمر ، اخر خطوات المشروع قبل الشروع فى طبع المجلد ، إذ بعدها يقوم الأساتذة بإعادة كتابة أبحاثهم فى ضوء ما قدم لهم من نقد خاص وعام ، إذا وجدوا حاجة لذلك .

وعلى هذا النحو يضمن المشروع صدور الدراسات على المستوى العلمى المطلوب ، بعد أن تكون قد تعرضت للنقد والمراجعة على مستويات عديدة !

وذلك هو ما يتميز به الغرب علينا : إمكانات ، وخبرة ، ونفس طويل ، وروح الفريق ، وتواضع العلماء ، وعلى رأس ذلك كله : الجدية ! ومن هنا تكون نتائجهم أفضل ، لأنهم يدفعون من جيبهم كل شىء ، ونحن ندفع من جيب الحكومة ! ولأنه لا يبرز عندهم إلا المتفوقون فى العمل ، ولا يبرز عندنا إلا المتفوقون فى الدعاية لأنفسهم !

ولست أنوى فى الوقت الراهن أن أتعرض للأبحاث التى قدمت ، فقد يكون هذا مجال مقال آخر أو أكثر ، وإنما أريد أن أنوه إلى أنه كان فى وسعى ، ولدى كتاب عن الإخوان المسلمين يقع فى أكثر من خمسمائة صفحة ، أن ألخص هذا الكتاب فى أربعين صفحة ، أقدمها للمشروع كما هو مطلوب ـ حيث أن الاتصال بى كان من أجل إجراء دراسة عن الإخوان المسلمين فقط ـ ولكنى نبهت إدارة المشروع إلى أن الإخوان

المسلمين لم يعودوا فى الوقت الحاضر يمثلون ذلك النوع من الأصوليين الذى يسود العالم ، وإنما تحولوا إلى جماعة برلمانية تسعى لتحقيق أهدافها بالوسائل السياسية دون استخدام العنف . وأن الأصوليين فى مصر حاليا هم الجماعات الإسلامية التى خرجت من تحت عباءة التكفير، ومن الضرورى ـ لذلك ـ مد نطاق الدراسة لتشمل هؤلاء .

وكان غرضى من ذلك أمرين : الأول ، عدم تكرار نفسى فى دراسة مضت عليها خمس سنوات ، وإنما تجديد نفسى من خلال دراسة جديدة تفيدني علميا بقدر ما تفيد المشروع ، وتمضى بدراسة الأصوليين فى مصر إلى الوقت الحاضر . وأعتقد أن النتائج التى توصلت إليها سوف يكون لها صداها إذا نشرت باللغة العربية ، وهى ـ على كل حال ـ نتائج لم تتوصل إليها أية دراسة غربية حتى الآن . أما الأمر الثانى ، فهو أن تحترم إدارة المشروع المؤرخ المصرى وتحترم أمانته وتحترم علمه . وأعتقد أن ضم اسمى إلى اللجنة التنفيذية للمشروع يعبر عن تحقيق هذا الهدف . وقد أصبح عنوان دراستى ، التى تضاعف حجمها نحو ثلاث مرات ! : « الأصوليون فى مصر : الاخوان المسلمون والجماعات الإسلامية » . وما زلت استكملها حتى الآن .

والمهم أن المؤتمر العام الذى القيت فيه نتائج بحثى كان هو الفرصة التى أتاحت لى رؤية شيكاغو ، وأعرف لأول مرة أن فيها أعلى عمارة فى العالم ، هى عمارة « سيرزتاور » ! وهى أعلى من « الامبايرستيت » فى نيويورك . وقد صعدت إليها مع الأستاذ سمير الغندور ، من الخارجية المصرية ، وشاهدت من شرفتها الزجاجية العمارات العملاقة المجاورة ، التى تصل ادوارها إلى الستين والثمانين ، وهى تبدو تحتها كالأقزام او الاكواخ الصغيرة !

وعندما دعانى القنصل المصرى العام إسماعيل حافظ إلى مأدبة غداء فى مسكنه ، الذى يطل على بحيرة متشيجان ، كان المنظر من شرفة بيته إلى العمارات القريبة والبعيدة يوحى للمرء بأنه فوق كوكب

آخر غير كوكب الأرض ! وهذا الإحساس يحس به المرء فى أمريكا ، حتى بالمقارنة لأوربا ! فالولايات المتحدة هى غير أوروبا على وجه التحقيق ، على الرغم من انتمائها للعالم الغربى . إن اختراع ناطحات السحاب هو اختراع رهيب ليس له من مبرر إلا استعراض القوة ! لأن مساحة الولايات المتحدة الهائلة لا يمكن أن توحى بمثل هذا الامتداد العمرانى الراسى على هذا النحو الذى يخترق السحاب ، والذى يجعل المرء يشعر بأنه يعيش فى عالم خيالى مما افرزه الخيال العلمى ، وليس عالما حقيقيا .

وقد كان مما أسعدنى حقا أن أرى أعلام مصر ترفرف فى شوارع شيكاغو ! وفى اللقاء الذى جمعنى في بيت القنصل المصرى العام بالأستاذ الدكتور شريف بسيونى والقنصل المساعد وفاء الحديدى والسيد سمير الغندور ، عرفت أن السبب فى هذه الأعلام هو افتتاح جناح مصرى فى متحف التاريخ الطبيعى فى شيكاغو يتضمن مصطبة مصرية كاملة بما فيها من مومياوات وآثار أخرى . وقد زرت هذا الجناح مع السيد سمير الغندور وشاهدت بنفسى مدى إقبال الأمريكيين عليه ، ومدى انبهارهم به .

وقد دفعنى هذا إلى التساؤل عما إذا كان من الأصلح لمصر طرح جزء من ثروتها المتحفية للعرض فى مدن العالم بدلا من اخفائها فى المخازن ؟ أم أننى سوف أجد نفسى متهما من قبل بعض المتعصبين بأنى أريد أن أبيع مصر ؟

ولكن هذا الموضوع يتطلب معالجة خاصة ، خصوصا بعد أن عرضته على لجنة التراث الحضارى التى أنا عضو فيها ـ وقد أتمكن من مناقشة ذلك فى الوقت القريب .

الأصوليون بين الشيخ محمد عبده وقتلة المحجوب!

عندما ظهرت جماعة التكفير والهجرة بقيادة شكرى مصطفى فى مصر، استقبلها الناس باعتبارها ترجمة عربية أو إسلامية لجماعات الهيبيز فى أوروبا ! وهذا كان تفسيرهم لعودة شباب هذه الجماعة إلى لبس الجلباب ، وإطلاق اللحى ، والعيش فى الكهوف والمغارات ، وتصرفاتهم الشاذة التى تخالف تصرفات شباب أية جماعة إسلامية سبقتها ، سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين أو جماعة شباب محمد ، أو شباب الجمعية الشرعية ، أو حتى مجانيب سيدنا الحسين أو السيدة زينب . ولم يفق المصريون على حقيقة جماعة التكفير والهجرة إلا على صوت طلقة الرصاص التى أطلقتها الجماعة فى قلب عالم دينى له مكانته التى بوأته منصب وزير الأوقاف ، بينما كان يسجد لله على سجادة الصلاة ، بحجة أنه كافرا.

* اكتوبر فى ١٩٩١/١/٦

ومنذ ذلك الحين ظهر فى الحياة السياسية المصرية ما عرفه الغرب باسم ظاهرة « الأصوليين »، وعرفته مصر باسم ظاهرة الجماعات الارهابية ، التى أصبحت عنوانا على حركة كاسحة تموج بمختلف الأيديولوجيات والتشكيلات والتنظيمات والأهداف والتكتيكات والاستراتيجيات والأنشطة السرية والعلنية ، وبلغ من تأثيرها السياسى فى مصر أن قتلت رئيس الدولة فى وسط عرينه ، وفى قلب جيشه المعبود الذى خاض به حرب أكتوبر وحقق به أول وأعظم نصر فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى - فسجلت فى تاريخ مصر الطويل مصرع أول فرعون، منذ قيام الدولة القديمة بفراعينها العظام الذين بنوا الأهرام ، حتى العصر الحاضر . وكان أحدث انجازاتها اغتيال الدكتور رفعت المحجوب !

هذه الحركة العارمة بأيديولوجياتها وتنظيماتها وأنشطتها كانت هى التى استولت على اهتمامى ونشاطى العلمى على مدى السنتين الأخيرتين، بعد أن طلبت منى « الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم » فى شيكاغو الاشتراك فى مشروعها العظيم عن حركات الأصوليين فى العالم ، والذى خططت لتنفيذه على مدى خمس سنوات على أن تصدر دراساته فى خمسة مجلدات .

لم يكن فى مخطط الأكاديمية أن أقوم بهذه الدراسة الشاملة ، بل كان مطلبها إعداد بحث عن الاخوان المسلمين فى أربعين صفحة ، وكان فى إمكانى كما كتبت فى مقال سابق تلخيص كتابى : « الاخوان المسلمين والتنظيم السرى » فى أربعين صفحة وارساله إليها ، ولكنى أردت تجديد نفسى ، وتجديد فكرى، وتجديد معلوماتى التاريخية المعاصرة ، فأبلغت الأكاديمية أن تعريف « الأصوليين » بمعناه المعاصر لم يعد ينطبق على جماعة الاخوان المسلمين ، التى تحولت إلى جماعة برلمانية تؤمن بالأساليب الديمقراطية فى تحقيق أهدافها ، وأننى سوف أقوم طواعية بعمل دراسة طويلة عن «الأصوليين » فى مصر ، الذين

ينطبق عليهم تعريف « الأصوليين » الحديث . ولم أشترط زيادة فى المكافأة المقررة للدراسة . وإنما اشترطت « الصبر الجميل » علىّ حتى انتهى من هذه الدراسة .

وقد رحبت الأكاديمية بهذا العمل الفدائى التطوعى ، وقررت أن تنشره فى كتاب ، مع انتقاء أحد فصوله للصدور فى مجلدات المشروع . ورحبت بالفكرة ، وكادت الدراسة تنتهى بالفعل لولا اجتياح النظام العراقى للكويت ، الذى أثقل على ضميرى القومى والوطنى ، وهزنى هزا ، فوجدت نفسى متورطا فى المعركة الخطيرة التى سوف تحسم مستقبل هذه الأمة العربية المبتلية بالطغام من الحكام ، وتوقفت مؤقتا عن إتمام دراسة حركة الأصوليين فى مصر .

وهكذا عندما سافرت إلى شيكاغو فى أوائل نوفمبر الماضى لم أكن أحمل معى الفصل الباقى من الدراسة ، وإنما كنت أحمل كتابى عن «الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى »! ولكنى كنت أحمل ـ فى الوقت نفسه ـ رغبة متجددة فى إكمال الدراسة عن الأصوليين .

فقبل يومين من السفر كانت سلطات الأمن قد تمكنت ، بفضل بركات شيخ العرب اللواء محمد عبد الحليم موسى ، وبفضل تعاويذه التى أنقذته من الاغتيال ، من ضبط قتلة المحجوب ، الذين ثبت انتماؤهم لتنظيم «أصولى» جديد ، يعتمد العنف الفردى والاعتداء والاغتيال للوصول إلى هدفه .

وقد كان خبر ضبط القتلة ، وثبوت انتمائهم إلى تنظيم « أصولى » هو الخبر الذى فاجأت به لجنة العلماء التى اجتمعت للتخطيط للجزء الرابع من الموسوعة ، واستعراض مقترحات الأعضاء بخصوص ما يدرس من جوانب هذا الموضوع المتشعب الكبير ـ فلم يكن أحد قد عرف بعد بأن التنظيم القاتل هو تنظيم أصولى ، وإنما كان الاعتقاد أنه تنظيم من خارج مصر .

وهكذا أعاد اغتيال المحجوب على يد هذا التنظيم الأصولى إلىّ الاهتمام الذى انصرف إلى أحداث أزمة الخليج ، وأصبح الأمر يتوقف

على توفير الوقت اللازم وسط أعبائى العلمية المتزايدة للانتهاء من هذه الدراسة عن الأصوليين فى مصر .

والمهم هو أن المناسبة التى أنهيت فيها إلى لجنة التخطيط بخبر هوية قتلة المحجوب ، كانت اقتراحا قدمه أحد الأعضاء ، باستدعاء أصوليين للمؤتمر للادلاء بشهاداتهم ورؤيتهم . وقد أدهشنى الاقتراح ، وتساءلت عن الصورة التى يحملها الأعضاء فى أذهانهم عن الأصوليين؟ وقلت إن الأصوليين ينقسمون إلى فريقين : فريق يعتمدالدعوة الحسنة والأساليب الديمقراطية فى الحوار ، وفريق يعتمد العنف والاغتيال فى الوصول إلى أهدافه ، فأى الفريقين ينوى المؤتمر دعوته لسماع شهادته ورؤيته ؟

وعلى سبيل المثال هل يمكن للمؤتمر دعوة قتلة الدكتور المحجوب للادلاء بشهادتهم وبياناتهم ؟

وقد اكتشفت على الفور مدى اهتمام العالم بمصر وما يجرى فيها ، فقد كان العلماء الموجودون يعتقدون أن قتلة المحجوب من جماعة أبو نضال الفلسطينية ، وأنهم وفدوا من خارج مصر ـ وهو الاعتقاد الذى كان سائدا لدى المصريين أنفسهم ـ ولذا كان الخبر الذى أنهيته إليهم جديدا بالنسبة لهم ، ولكنه أشعل الاهتمام بحركة الأصوليين فى مصر وخطورتها على الأوضاع السياسية .

وفي الحقيقة أن حركة الأصوليين فى مصر ـ إذا نحن اعتمدنا هذا التعريف الغربى ، الذى يساوى السلفيين فيما مضى ، ولكنه الآن يساوى حركة جماعات التكفير الارهابية بفرقها المختلفة ـ هى أخطر الحركات الاسلامية فى العالم العربى وفى العالم أجمع . بل هى أكثر هذه الحركات تأثيرا على المجتمع .

ففى كل أنحاء العالم ينحصر تأثير الأصوليين فى مساحات صغيرة من المجتمع ، ويمثلون نسبة ضئيلة شبه منعزلة من سكانه ، ولكن فى مصر تتسع هذه القاعدة لتشمل معظم المجتمع أحيانا، كا حدث بالنسبة

للاخوان المسلمين في الأربعينيات والخمسينيات ، حين كان ينطبق عليهم تماما وصف « الأصوليين » ، ويتفاقم خطر هذه الجماعات أحيانا إلى حد اغتيال رئيس الدولة فى وسط جيشه .

كما انها حركة متجددة دائما أبدا ، إلى حد أن اعتقد الناس ، وعلى راسهم أجهزة الأمن للأسف ، أنها تنتمى إلى تنظيم واحد هو تنظيم الجهاد ، رغم استحالة ذلك !

ومن هنا يختلف الكلام عن الأصوليين في مصر عنه فى أى بلد آخر، فمصر هى ايران العالم السنى ، وإذا سيطر الأصوليون السنيون فى مصر ، فى الوقت الذى يسيطر فيه الأصوليون الشيعيون فى ايران، فمعنى ذلك أن العالم الاسلامى بقسميه السنى والشيعى قد وقع تحت سيطرة الأصوليين ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار فادحة على حركة التقدم الحضارى وفرصة اللحاق بالغرب .

فالأصوليون الجدد على وجه التحقيق ليسوا هم أفضل العناصر فى الأمة ، إن لم يكونوا أسوأ هذه العناصر ، فهم جهلاء متعصبون ، محرفون للدين ، وعدوانيون دمويون ورجعيون . وهم فى ذلك يختلفون اختلافا جذريا عن السلفيين في أوائل هذا القرن ، الذين كانوا يهدفون إلى تنقية الدين من الشوائب الدخيلة عليه من الاسرائيليات وغيرها على مدى العصور ، وتحرير إرادة المسلم من عقيدة الجبر ، التى سلبت همته وعزيمته متخفية تحت عقيدة القضاء والقدر ، وكان على رأس هؤلاء الشيخ محمد عبده ، والشيخ على عبد الرازق ، ورشيد رضا والشيخ عبد القادر المغربى ، بل أن الشيخ طنطاوى جوهرى ، حاول التوفيق بين الاسلام ومذهب داروين في التطور ، بل رد هذا المذهب إلى علماء المسلمين !

على كل حال ، يبدو أن فكرة استدعاء قتلة المحجوب للادلاء بشهاداتهم أمام مؤتمر الأصوليين قد أقنعت أعضاء لجنة التخطيط لمجلد الرابع بالتخلى عن فكرة استدعاء الأصوليين أمامها ، لأنه لو تم

استدعاء الفريق الذى يتبع الأساليب الديمقراطية فى الدعوة وحده ، فإن الصورة لا تكون قد أصبحت كاملة ، لأنها تكون قد أغفلت فريق العنف !

مع ذلك فإن مناقشة أوضاع الأصوليين في العالم قد أفرزت أمام اللجنة ما اعتبره البعض أصولية جديدة برزت فى العالم بعد التغيرات التى حدثت فى الاتحاد السوفييتى وشرق أوروبا بفضل سياسة البريسترويكا .

فقد ظهر فى الاتحاد السوفييتى والعالم الشيوعى فريق ينادى بالعودة للينينية ، ويدعو للتمسك بالأوضاع التى كانت سائدة قبل البريسترويكا ، والتى حفظت وحدة الاتحاد السوفييتى ، ونقلته من دولة اقطاعية وشبه رأسمالية ليكون الدولة الأعظم في العالم إلى جانب الولايات المتحدة، هذه الأصولية الجديدة رأى بعض العلماء فى اللجنة تسميتها بالأصولية العلمانية ، واقترح إدراج بحثها ضمن أبحاث المجلد الرابع .

على أنى اوضحت وجهة نظرى بأن الأصولية فى العالم إنما هى مقترنة بالدين ، وأن الناس حين يسمعون كلمة الأصولية يتجه فكرهم على الفور إلى الدين ، سواء كان دينا سماويا ، كالاسلام أو المسيحية أو اليهودية ، أو دينا وضعيا كالبوذية . ومن هنا فليس من المستحب توسيع نطاق هذا المصطلح ليشمل ما يسمى بالأصولية العلمانية ، لأنه لا توجد سوى أصولية واحدة هى الأصولية الدينية .

على كل حال ، فقد كانت هذه بعض مواضيع النقاش فى لجنة التخطيط للمجلد الرابع من موسوعة الأصوليين فى العالم ، التى تدعم مشروعها ماليا مؤسسة جون وكاثرين ماك ارثر The John D . and Catherine T . Mac Arther Foundation ، وبدون هذه المساعدة ما كان يمكن لهذا المشروع العظيم أن يظهر إلى الوجود . وهو يوضح كيف تنفق مثل هذه المؤسسات أموالها على المشروعات العلمية النافعة التى تقدم فروع العلم إلى الأمام .

وهذه المشروعات يتم التخطيط لها بواسطة متخصصين مشهود لهم بالكفاءة والعلم، فمدير مشروع الأصوليين هو البروفيسور مارتين مارتى Martin Mrty أستاذ تاريخ المسيحية الحديثة فى جامعة شيكاغو، أما المدير المساعد فهو البروفسور سكوت آبلبى Scott Appelby ، رئيس قسم الدراسات الدينية بكلية سانت زافيير بجامعة شيكاغو ، وتقوم على الجهاز الإدارى باربارة لوكوود Barbara Lockwood ، وهى من أكفأ الكوادر المتخصصة فى هذه المشروعات .

ويختص المجلد الأول باستكشاف حركات الأصوليين فى العالم ، وابرازها للدراسة ، وتتبع أصولها والظروف الدينية والاجتماعية والسياسية التى أدت إلى ظهورها ، ومعرفة نظمها واستراتيجيتها لتحقيق أهدافها . أما المجلد الثانى فيختص بتأثير الأصوليين على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مجتمعاتهم ، وهو بعنوان : «إعادة بناء العالم » ، ويتناول الخيارات التى يقدمها الأصوليون بديلا عن نظم المجتمعات الحالية ، وما يمكن أن يترتب من نتائج فى العالم إذا وصل الأصوليون إلى السلطة .

أما المجلد الثالث فيختص بالتعليل لظاهرة الأصوليين ودراسة طبيعة حركاتها الديناميكية . ويتناول الخصائص التنظيمية لحركات الأصوليين، وتكويناتها المختلفة وأحجامها وتركيبها الاجتماعى ، وأساليبها فى تجنيد أعضائها ، وأنماط اتخاذ القرار ، وتعبئة الموارد . وغير ذلك .

وقد كانت أبحاث هذا المجلد هى محل مناقشة المؤتمر الأخير الذى حضرته فى شيكاغو . وقد قسمت إلى أربعة أقسام : أبحاث تتناول الأصوليين الاسلاميين ، وأبحاث تتناول الأصوليين اليهود ، وثالثة تتناول الأصوليين المسيحيين ، ورابعة تتناول الأصوليين فى جنوب آسيا ، وتشمل الهندوس والسيخ والبوذيين بالاضافة إلى المسلمين والمسيحيين .

وربما كانت نظرة على عناوين بعض هذه الأبحاث توضح للقارىء أهمية الموضوعات التى ناقشها المؤتمر . وعلى سبيل المثال فقد فوجئت بدراسة عن « حركة السلفيين فى شمال غرب الصين » ! وقد سألت

البروفسور جلادنى من مركز الدراسات المتقدمة فى جامعة برنستون عن سبب استخدامه مصطلح « السلفيين » في الحديث عن حركة الأصوليين فى الصين ، فقال إنهم يستخدمون هذا المصطلح : السلفيين » ! رغم أنه مصطلح عربى لا صينى ! كذلك هذا البحث بعنوان : « الجذور الاجتماعية للأصولية فى جنوب آسيا ، وإعادةتكوين الشخصية الاسلامية .

وفى الموضوعات عن الأصوليين الاسلاميين ، كانت هناك هذه البحوث عن « حركات الشيعة في العراق ، من الراديكالية إلى البراجماتية » ، و« التغيير الحضرى والاصلاح الدينى فى شمال نيجيريا» . و« حركة المقاومة الاسلامية فى الضفة الغربية وغزة » .و «السلطة الكهنوتية والاسلام فى الاتحاد السوفييتى» ، وقيام الحركة الإسلامية فى الجزائر فى المحيط المغربى » .

وليس معنى ذلك أن جميع الدراسات التى تقدم للمشروع تقبل وتنشر ، فالمقصود من هذه المؤتمرات عرض هذه الدراسات ومناقشتها بواسطة المختصين والعلماء ، واستبعاد ما يثبت عدم صلاحيته ، أو مطالبة صاحبه باعادة كتابته أو كتابة الأجزاء غير الصالحة منه.

وقد تبين لى عدم صلاحية أحد البحوث المقدمة من باحث وتختص بمصر ، فطلبت عدم نشره، أو مطالبة كاتبه بإعادة كتابته على أسس علمية . وأجبت إلى طلبى .

وهذا هو الفرق بين الأبحاث التى تقدم للمؤتمرات فى مصر وما يقدم فى الخارج . وإن كنا هنا فى مصر قد أخذنا مؤخرا فى استبعاد ما يستحق الاستبعاد من البحوث غير الصالحة عند طبع أعمال الندوات أو المؤتمرات . وقد فعل المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ذلك مرة بالنسبة لأحد الأبحاث الساقطة ، واضطر صاحبه إلى نشره منفردا على حسابه الخاص . كذلك فقد استبعدت من أبحاث ندوة ثورة يوليو والعالم العربى التى عقدتها فى هيئة الكتاب باسم مركز وثائق وتاريخ مصر

المعاصر فى مارس الماضى بحثا تغلبت عليه الصفة الخطابية والحماسية وافتقر إلى النظرة العلمية الشاملة ، ولن ينشر فى أعمال الندوة .

والمهم فى كل ذلك أن هذه المؤسسات العلمية هى مؤسسات تعتمد على نفسها وجهودها الذاتية فى التمويل ، ولا تعتمد على الدولة . بل انها تعد من مصادر الدخل للجامعات التى تعمل فى إطارها ، فقد تأسست الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم فى عام ١٧٨٠ ـ أى منذ مائتى عام ـ على نحو ما تأسست الجامعة الأهلية المصرية تحولت فى مصر سنة ١٩٠٨ ـ أى بجهود ذاتية دون أن يكون للدولة دور فى هذا التأسيس . وظلت تعتمد على نفسها فى التمويل الى يومنا هذا. ولكن الجامعة الأهلية المصرية تحولت إلى ملكية الحكومة وأصبح اسمها جامعة فؤاد الأول ، ثم جامعة القاهرة، وأصبحت عالة على الدولة منذ ذلك الحين ـ هى وغيرها من الجامعات ! ولست أدرى متى تصبح جامعاتنا مصدرا لدخل الدولة عن طريق المشروعات العلمية النافعة المدرة للربح ، التى تجذب لها الاعانات من المؤسسات الخيرية ؟ ولكن هذا يتطلب فى البداية أن تكون هناك في مصر مثل تلك المؤسسات الخيرية الثرية كما فى أمريكا ! وقديما كانت هناك في مصر الأوقاف التى توقف على دور العلم عندما كان مجتمعنا مجتمعا رأسماليا ، ولكن بعد أن أصبح مجتمعا اشتراكيا أصبح العبء كله على ميزانية الدولة .. المثقلة بالأعباء !

إيمان الزلزال وزلزال الإيمان !*

الزلزال الذى هز مصر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ م لم يكن مجرد زلزال أرضى ، وإنما كان زلزالا نفسيا هز نفوس الملايين من أبناء الشعب المصرى، واختبارا شخصيا خاضه كل فرد وهو يتأرجح بين الموت والحياة . وقد نجح فيه البعض وسقط البعض الآخر .

ففى حين استقبل البعض قضاء الله بصبر جميل ، وتسليم بما كتبه الله فى سابق علمه ، فان البعض الآخر تملكه الذعر والهلع ، وفقد عقله ووعيه ، وانطلق على غير هدى بحثا عن النجاة من الموت ، فإذا به يسعى بظلفه إلى حتفه! وفى حين كان يتصور أن الموت فى المكان الذى يقف فيه ، إذا بالموت ينتظره فى المكان الذى يتجه إليه !

وقد صدقتْ فى ذلك القصة الرمزية التى تتحدث عن زيارة قام بها

* أكتوبر فى ١٩٩٢/١١/١٦

ملاك الموت لنبى الله سليمان ، وكانت زيارة ودية! وكان في حضرته رجل، ما أن عرف أن الزائر هو ملاك الموت حتى تملكه الهلع ، وتوسل إلى نبى الله سليمان أن ينقله بقدرة الله من ذلك المكان إلى مكان آخر فى آخر الأرض ، ولكنه لم يكد يصل هناك حتى كان عزرائيل فى عقبه حيث قبض روحه ! وفى عودة عزرائيل ، زار سليمان ليقول له إنه عندما زاره زيارته الأولى دهش إذ وجد ذلك الشخص عنده ! لأن التعليمات لديه أن يقبض روحه فى مكان آخر! (وهو الذى توسل إلى سليمان أن ينقله إليه) ولكنه عندما ذهب إلى هذا المكان وجد الرجل قد سبقه إليه ، فقبض روحه !

وبطبيعة الحال فهذه قصة رمزية تشير إلى أن الإنسان لا يدرى بأى أرض يموت ، ومقصود بها ألا يفقد الناس عقولهم فى لحظات الكوارث ، وأن يملكوا زمام أنفسهم ، ويحسنوا التصرف رابطى الجاش ، ويلتمسوا النجاة باستخدام عقولهم !

ولا يظن أحد أننا ندعو إلى عقيدة الجبر التى تزعم أن الإنسان مضطر فى جميع أعماله اضطرارا لا يشوبه اختيار ، وإنما ندعو إلى عقيدة القضاء والقدر المقرونة بالإرادة والاختيار ، وقد شرح الشيخ محمد عبده فضيلة عقيدة القضاء والقدر قائلا : « إن الاعتقاد بالقضاء والقدر ، إذا تجرد من شناعة الجبر ، يتبعه صفة الجرأة والاقدام ، وخُلُق الشجاعة والبسالة ، ويبعث على اقتحام المهالك . فالذى يعتقد بأن الأجل محدود ، والرزق مكفول ، والأشياء بيد الله يصرفها كما يشاء ، كيف يرهب الموت فى الدفاع عن حقه وإعلاء كلمة أمته ووطنه !

ثم بين الشيخ محمد عبده أن الاعتقاد فى القضاء والقدر هو الذى دفع المسلمين الأولين إلى الممالك والأقطار يفتحونها ، حتى امتدت سلطتهم من أسبانيا إلى جدران الصين . « فنعم الاعتقاد الذى يطهر النفوس الإنسانية من رذيلة الجبن ! . » .

لقد شهد زلزال الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ مظاهر مؤلمة من ضعف الإيمان لدى الكثيرين ، ترتب عليها فقد أرواح مئات كانت جديرة بالحياة لو حل الإيمان محل الهلع . وإذا كان هذا الضعف مفهوما بالنسبة للتلاميذ الصغار الذين لم يتأسس الإيمان بعد فى قلوبهم ، فإنه غير مفهوم فى الكبار الذين كانوا أسرع من الصغار فى الهرب ! ولا تفسير له إلا أن الإيمان قد تزلزل فى قلوبهم ، ولم تتزلزل الأرض وحدها !

إن الفرق بين الخوف والهلع هو أن الخوف فضيلة، إذا كان له أسبابه المادية الحقيقية . فقد زرعه الله فى قلب الإنسان لحماية حياته . فلولا الخوف لمات الألوف تحت عجلات السيارات ، واحترق الكثيرون بالنار ، وفقد الكثيرون حياتهم لأنهم لم يلزموا جانب الحذر .

أما الهلع فهو رذيلة ، لأنه يعنى الخوف المميت الذى يفقد الإنسان عقله ، ويشل تفكيره ، ويمنعه من التصرف السليم لحماية حياته . فهو أقصر طريق إلى الموت ، وليس وسيلة للنجاة من الموت . وقد رأينا من حوادث الزلزال ذلك الذى قذف بنفسه من الدور الرابع هربا من الموت ، فكان الموت فى انتظاره على رصيف المنزل ! كما رأينا التى قذفت بنفسها من نافذة الدور الثانى فكسرت ساقاها وحوضها وأصبحت طريحة الفراش فى المستشفى . كما رأينا الوفا نجوا من الموت لمجرد أنهم تمالكوا أنفسهم وتمسكوا بحبل الله المتين، واستسلموا لقضاء الله وقدره.

ولقد كان فى قصة عمارة هليوبوليس المنكوبة عظة وعبرة لمن لا يعتبر، وحوادث لا يمكن تفسيرها إلا فى ضوء الإيمان بالله وقضائه وقدره . فكيف يمكن للمرء تفسير نجاة الشاب أكثم بعد ٨٢ ساعة تحت الأنقاض ؟ وكيف يمكن تفسير نجاة شقيقته التى كانت تقطن فوقه بستة أدوار ؟ وموت ٧٢ آخرين ؟ نعم ، كيف يمكن تفسير فقد المال والولد بالنسبة للبعض ، واحتفاظ البعض الآخر بما يملك من مال وولد ؟ وكيف يمكن للمرء الذى فقد ، أن يعيش ويواصل مسيرة حياته دون إيمان بالله وقضائه وقدره ؟

واليست كلمة « الفقد » في حد ذاته تعبيرا مجازيا ؟ لأن الإنسان ـ فى الحقيقة ـ لا يفقد شيئا كتبه الله تعالى له ! فاذا كان الله تعالى قد كتب للإنسان أن يرزق بمال أو ولد فانه يرزقه ولا يستطيع مخلوق أن ينتزعه منه ، وإذا كان قدر أن يسلب منه مالا أو ولدا فان ما بقى له يكون هو نصيبه ! ومعنى ذلك أن ما يرزقه المرء من مال وولد هو رهن المشيئة الإلهية ، إذا شاء أبقى وإذا شاء سلب ، ولكن ما بقى بعد السلب يكون وضعه هو نفس وضع المال والولد قبل السلب ، فهو رزق من الله ونصيبه من الحياة . وحتى أزيد الأمر ايضاحا فان الإنسان لا يفقد شيئا فى الحقيقة ، لأن ما يظن أنه فقده لا يكون أصلا من رزقه ونصيبه منذ الأزل!

وعلى المرء أن يدرك ان ما بيده من مال وولد بعضه باق باذن الله ، وبعضه زائل باذن الله، وعليه أن يحمد الله فى كلتا الحالتين ، لإنه لا يدرك الحكمة من العطاء والسلب ! وقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يدعو الله بقوله : « اللهم إنا نعوذ بك من السلب بعد العطاء ، لأنه يعرف أن السلب بعد العطاء مؤلم للنفس ، ولكن الإيمان والتسليم كفيل بشفاء النفس من جروح السلب .

وعلى المرء أن يدرك أن ما يتبقى له ، هو فى كل الأحوال أكثر مما سلب منه ! ودروس الزلزال شاهدة على ذلك . فقد فقد الشاب أكثم والده ووالدته وزوجته وابنته ، ولكن بقيت له نفسه التى تمسك بها رغم كل شيء ، وجاهد لانقاذها رغم كل ظروف اليأس التى عاشها تحت التراب والركام ، ولكنه يخسر نفسه أيضا إذا خسر إيمانه بالله وبقضائه وقدره.

وكما قلت فى بداية هذا المقال فان الايمان بالله هو لصالح الفرد ، وهو مثبت العقل ، وهادى الإنسان إلى طريق النجاة وهو الطريق الوحيد إلى راحة النفس وارتفاع المرء فوق الكوارث والمحن .

الفصل الثانى

نظام مبارك

صحة
لرئيس..
وصحة الحكم!

اكتوبر فى ١٩٨٨/٦/٥ .

ربما جاء هذا المقال متأخراً بعض الشيء . فهو احتفال بعيد ميلاد بعد فوات يوم عيد الميلاد! ولكنى تعمدت ذلك لأن عيد الميلاد الذى أعنيه هو عيد ميلاد بمرور ستين عاما ، وهو عيد ميلاد مميز فى حياة الفرد ، إذ تواضع المشرعون على اعتباره نهاية مرحلة وبداية مرحلة ، وذلك دون أى سبب مقنع ، اللهم إلا اعتبار أن ستين عاما من العمل المجهد فى حياة الفرد العادى كافية لإراحته من هذا العمل ، ولو بالقوة ! ، وهو مايطلقون عليه اسم «الإحالة إلى المعاش» بالعربية ، وفى الانجليزية «الإحالة إلى التقاعد» ! .

على أن هذا إذا جاز بالنسبة لمن يعملون بأيديهم ، فإنه لا يجوز بالنسبة لمن يعملون بعقولهم ، فالجسد إذا عمل طويلا يصيبه الإنهاك بالضرورة ، ويصيبه العجز فى النهاية ، ولكن العقل إذا عمل طويلا فإنه يزداد نضجا

وحكمة وخبرة وتألقا ، وإذا ازداد علما فإنه يصبح قيمة إنسانية عظيمة ليس فقط بالنسبة لوطنه ، وإنما للعالم وللبشرية جمعاء . ومن هنا فـفى حين تنتهى حياة صاحب العمل اليدوى عند سن الستين ، فان حياة صاحب العمل العقلى تبدأ من سن الستين!.

وقد رأيت البرتو مورافيا فى لقاء معرض الكتاب الدولى بالقاهرة الأخير ، وشاهدت عظمة العقل البشرى وهو يعمل فى سن الثمانين ! . وقد كان الأستاذ الدكتور المرحوم أحمد عزت عبد الكريم فى نهاية حياته عبارة عن هيكل عظمى تقريبا يتساند على عكازين ، ولكن عقله كان يشع بطاقة تفوق طاقته قبل الستين! . وكان صفاء ذهنه ولمعان تحليله التاريخى فى أثناء مناقشات الرسائل العلمية ، التى اشتركت معه فيها ، من الأمور التى تثير الابهار !

وقد كنا فى العام الماضى فى انتظار السيد رئيس الجمهورية فى مكتب الدكتور سمير سرحان عند زيارته لهيئة الكتاب ، وكان الحاضرون من المفكرين الذين تجاوز معظمهم سن الستين، ومنهم نجيب محفوظ واحسان عبد القدوس وزكى نجيب محمود وكان الحديث يتناول أمورا شتى من حياتنا الفكرية والسياسية بتحليلات ثاقبة وآراء مبدعة .

وهذا هو الذى دعا المفكر الكبير أنيس منصور ، حين سألته إحدى المذيعات بعد بلوغه سن الستين ، أن يصور شعوره عندما تجاوز هذه السن ، إلى الاجابة قائلا : «لم أشعر بشىء مطلقا ، فحياتى قبل الستين هى نفس حياتى بعد الستين» . ثم ألقى بهذه العبارة التى تصور الموقف فى عبقرية حقيقية فقال : «إننى أنتمى لطبقة من الناس لا عمر لها» ! .

وقد تذكرت هذه العبارة عندما قابلت الرئيس محمد حسنى مبارك فى قصر الغورى فى أواخر شهر رمضان الماضى ، وكان اليوم يصادف عيد ميلاده الستين ، فلم أهنئه بالعبارة التقليدية : كل سنة وأنت طيب ، لأننى أعلم أنه ينتمى لطبقة من الناس لا عمر لها» ! .

وإنما كنت سعيدا بمشاهدة مظاهر الحيوية والنشاط تشع من وجهه، وتفيض من قامته المشدودة إلى أعلى دائما كما تعود فى حياته العسكرية، وكنت حريصا على أن أطمئن إلى أن سنوات الحكم الست

الماضية لم تضف إلى ملامحه بما يعكس فداحة عبئها وما تخللها من أحداث جسام.

ذلك أننى على اقتناع بأن الحالة الصحية لرئيس البلاد يمكن أن تنعكس - سلبا أو ايجابا - على صحة الحكم ، وأن الحالة النفسية لرئيس البلاد يمكن أن تنعكس - سلبا أو ايجابا - على نفسية الشعب ! . ولدينا المثل على ذلك فى تونس الشقيقة ، حين تدهورت صحة الرئيس السابق بورقيبة ، فتدهورت صحة الحكم تبعا لذلك ، بل تدهورت صحة أسرة الرئيس نفسه ، فطلق زوجته السيدة وسيلة ! . وأزعم أن كثيرا من الأسباب فى استقرار هذا النصيب الكبير من الديمقراطية الذى يتمتع به المصريون ، يرجع إلى تمتع الرئيس مبارك بصحة جيدة ولياقة بدنية ممتازة ، وبالتالى بلياقة ذهنية تامة وأعصاب من حديد .

ولذلك فإنى أسعد كلما عرفت أن الرئيس مبارك يواظب على تمريناته الرياضية اليومية ! ، كما يدخل الاطمئنان قلبى كلما شاهدته فى التليفزيون أثناء جولاته التفتيشية والرقابية، وزياراته لمواقع الانتاج ، وهو يبدو فى موفور الصحة والعافية ، لأنى أستطيع أن أستنتج أن أعصاب الرئيس سوف تستمر فى تحملها كل هذا التهريج الذى يصدر عن بعض أحزاب المعارضة تحت اسم الديمقراطية وحرية الرأى ، بينما هو يبعد عنها بعد السماء عن الأرض ! .

نعم تستطيع أعصاب الرئيس أن تتحمل اسفاف بعض أحزاب المعارضة عندما تجعل من جندى مسكين قتل بعض الأجانب ، (تصادف أنهم اسرائيليون) ، بطلا يشار إليه بالبنان ، وتشعل به فتنة تهدد أمن البلاد ، وتندلع بها المظاهرات فى الشوارع والجامعات ! . وتستطيع أعصاب الرئيس أن تتحمل مانشيت جريدة معارضة تصف فيه أحسن خطاب جماهيرى للرئيس فى عيد العمال بأنه أسوأ خطاب للرئيس ! ، وتستطيع أن تتحمل مزايدات بعض أحزاب المعارضة على وطنية الرئيس فى القضية الوطنية والقضية الفلسطينية ، فإذا جاء الجد هرعوا ليترامو

على أعتاب معمر القذافى وحافظ الأسد ، طلبا للبركات والرضاء السامى، وليسمعوا أقذع ألوان الهجوم على مصر ، ثم يعودوا يتحدثون عن «الزعيمين العربيين الكبيرين» ! ، ويتناسون أن هذين الزعيمين العربيين الكبيرين يحاربان مصر فى المحافل الدولية ، ويبعثان إليها بالجواسيس والمخربين لتدمير أمنها واستقرارها !.

أو تستطيع أعصاب الرئيس أن تتحمل وصف قتلة الدبلوماسيين فى القاهرة ، الذين يتلقون تمويلهم من أنظمة عربية تناصب مصر أشد ألوان العداء ، بأنهم أبطال وطنيون ! ، وأن نظام مبارك الذى اعتقل هؤلاء القتلة وقدمهم للمحاكمة هو نظام غير وطنى لأنه يعتقل الوطنيين ! أو تتحمل أعصاب الرئيس التنديد باجراءات الحكومة فى مواجهة الجماعات الدينية المتطرفة التى تستخدم القوة والارهاب لفرض رأيها وقتل خصومها السياسيين ، بدلا من شكر الحكومة على نجاحهافى فرض الأمن والنظام .

أو تتحمل أعصاب الرئيس تباكى بعض فرق المعارضة على طابا ، ورمى النظام بالتهاون ، فى الوقت الذى عارضت فيه تحرير سيناء قبل تحرير الضفة الغربية وغزة والجولان ! واعتبرت تحرير سيناء عارا تستقبله بالحزن والصمت المريب .

أو تتحمل أعصاب الرئيس ذلك التناقض الغريب داخل المعسكر القومى – وبمعنى أدق المعسكر الذى يزعم أنه معسكر قومى ! – حين يبدى التشدد فى الصراع العربى الاسرائيلى تحت ذريعة الدفاع عن الفلسطينيين ، فإذا جاء إلى الصراع الإيرانى العراقى ، انتقل إلى الجانب الإيرانى بأساليب صريحة أو ملتوية ، وتجاهل الشعب العراقى كلية كأنه شعب صينى أو مكسيكى★! .

★ كتب هذا المقال قبل الغزو العراقى الاجرامى للكويت، عندما كان الخط الوطنى السليم يقف الى جانب العراق ضد ايران، ويقف المنحرفون المصريون الى جانب ايران.

فإذا انتقلنا إلى معسكر النظام نفسه، فإن تمتع الرئيس مبارك بصحة جيدة يمكنه من تحمل عجز كتاب حزبه عن مواجهة أخطاء المعارضة وكشفها أمام الرأى العام ، والتجاء البعض منهم إلى اللعب على الحبلين وكسب الفريقين ، بل فى بعض الأحيان توجيه الحراب ضد معسكر النظام نفسه !. كأن لسان حال هؤلاء الكتاب يقول : إن النظام ليس فى حاجة إلى أصوات الشعب فى الانتخابات ، كما أنه ليس فى حاجة للمدافعين عنه ، مادام يحظى بدفاع كمبيوتر وزارة الداخلية !

وينسى هؤلاء أن قليلا من حسن الدفاع عن سياسة الحكومة ، وقليلا من حسن الرد على اتهامات المعارضة ، وقليلا من كشف أخطاء بعض أحزاب المعارضة وتوضيح مقدار ما تلحقه بالبلاد من خطر أو تخريب ، يكفى لانحياز غالبية معقولة من الشعب إلى جانب الحزب الوطنى فى أية انتخابات قادمة ـ ليس لأنه الحزب النموذجى ، ولكن لأن ممارساته الديمقراطية ـ على كثرة المآخذ عليها ـ تعد أفضل من ممارسات الأحزاب الأخرى التى تتراوح ـ فيما عدا الوفد ـ بين أحزاب ذات نشأة فاشية لاتؤمن بالديمقراطية ، أو أحزاب شيوعية تقوم على الدكتاتورية ، أو أحزاب دينية متطرفة تعتمد الأساليب الارهابية فى الصراع مع خصومها فى الرأى ، أو حزب الناصريين الذى يجمع حول قميص عبد الناصر كل الذين يبحثون عن دور جديد فى السلطة ، أو الذين يشجعون قتل الدبلوماسيين عندما يكونون خارج الحكم ، فإذا كانوا داخله سلموهم لزبانية التعذيب!. وهذه الأحزاب تتاجر بالديموقراطية للقفز إلى الحكم ، فإذا وصلت فرضت دكتاتوريتها على الشعب وأذاقته النكال .

من حسن حظ مصر أن الرئيس محمد حسنى مبارك يصل إلى سن الستين ، وهو يبدو فى الخمسين ! . وأنه يتمتع بقدر موفور من الصحة يعينه على تحمل مسئوليات عهد من أخطر العهود التى مرت بمصر ، ففيه تشتد التناقضات الاجتماعية بشكل ينذر بالخطر ، وتشتد التناقضات السياسية إلى حد يقسم وحدة البلاد الوطنية ، وتختلط

المعايير والمفاهيم ـ تبعا لذلك ـ حول الوطنية والقومية والاشتراكية والراسمالية والخيانة والبطولة إلى حد يضلل غالبية الشعب ويزيف وعيها ـ وكل ذلك تعكسه حرية رأى لم تتوافر للشعب المصرى على طوال عهوده، اللهم إلا فى خلال ثوراته أو فى عهود حكومات حزب الوفد ، بل إنه فى خلال عهود حكومات حزب الوفد كان المعارضون حين يتجاوزون حدودهم يحال أمرهم إلى النيابة للتحقيق ، ولكن فى عهد مبارك لم يحل أمر معارض للنيابة رغم كثرة التجاوزات .

وهذا أمر إذا أنكره الفاشيون والشيوعيون والناصريون والارهابيون، فلا ينكره أى منصف يعيش على أرض الكنانة ، فقد أتيح لى حضور الحفل الذى اقامه السفير حسين حمامى ، سفير الأردن ، احتفالا بعيد الاستقلال يوم ٢٥ مايو الماضى ، وسمعت من أفواه كثيرين من السفراء العرب اعترافا وتقديرا لحرية الراى التى يتمتع بها المصريون فى مصر ! وبعضهم وصفها بأنها حرية كاملة لم يعرفها شعب عربى من الخليج إلى المحيط ، بل بعضهم أبدى ضيقه لتجاوز كثير من صحف المعارضة حرية النقد إلى حرية الإسفاف . لأن هذا التجاوز يؤثر سلبا على الأنظمة الحاكمة الأخرى فى البلاد العربية ، فكثير منها ممن يريد أن يتبع طريق النظام السياسى فى مصر ، يخشى من انقلاب الأمر عليها كما يحدث فى مصر ، فتظهر فيها معارضة تستخدم لغة الحوار الحالية فى مصر ، مما يقلب الغرض من الديموقراطية !.

وبطبيعة الحال فحين نتكلم عن «ديمقراطية» فلا نعنى بها ديموقراطية مطلقة ، وإنما نتكلم عن نوع الديموقراطية الذى يتناسب مع علاقات الانتاج ، فنوع الديموقراطية التى يفرزها نظام يسيطر على وسائل الانتاج يختلف ـ بالضرورة ـ عن نوع الديموقراطية التى يفرزها نظام سياسى لايسيطر على وسائل الانتاج ، أو يسيطر على بعضها ويسيطر القطاع الخاص على البعض الآخر !.

والمشكلة بيننا وبين أدعياء الديموقراطية والمتاجرين بشعاراتها من الفاشيين والشيوعيين والناصريين والارهابيين ، أننا نتكلم عن

ديموقراطية بالمعنى العلمى - أى المعنى الذى يتفق مع علاقات الانتاج - وهم يتكلمون عن ديموقراطية نظام رأسمالى بحت لايتوافر فى مصر ! ، بينما هم فى نفس الوقت يطالبون بتشديد قبضة الدولة على وسائل الانتاج ، ويغضبون إذا خففت قبضتها ! ، وبعضهم - خصوصا الشيوعيين - يعرفون أنهم لو وصلوا إلى الحكم لما سمحوا بحرية الرأى أو بأى قسط من الحرية التى يطالبون بها.

وهنا نصل إلى الضمانات التى يوفرها وجود مبارك فى الحكم ، والتى تجعلنا نحرص عليه ، ونسعد لأنه يبدو فى الخمسين من عمره عندما بلغ الستين ! ، وأكتفى فى هذا الصدد بما سمعته من مصدرين : احدهما سفير عربى ، والثانى يسارى مصرى .

وبالنسبة للسفير العربى ، وهو سفير دولة عربية صديقة على علاقات وثيقة مع مصر ، ففى أثناء لقاء طويل معه ، تناولنا فيه شتى الموضوعات ، وتنقلنا بين قضايا العروبة ابتداء من الصراع العربى الاسرائيلى إلى الصراع العراقى الايرانى - أقسم السفير أن مواقف مبارك من هذه القضايا أفضل من مواقف كثير من أحزاب المعارضة ، وأكثر منها وطنية ، وأشد منها قومية ، وأخذ يضرب لى الأمثال بمواقف بعض صحف المعارضة من عدد من القضايا العربية ، ويقارن بينها وبين موقف مبارك ، وانتهى إلى أن وجود مبارك فى الحكم ضمان لكل العرب بأن قضاياهم تقف فى المقام الأول من اهتمام الرئيس ، وأن سياسة الرئيس العربية هى أفضل من سياسة بعض الأحزاب التى تكثر من الحديث عن العروبة ، بينما هى تدعم النظم العربية التى تضرب العروبة فى الصميم ، حتى إنها تسلح ايران لضرب الشعب العراقى الشقيق!.

وقد رددت عليه بأن كلامه يمثل مفارقة لم ينتبه إليها أحد عن الأوضاع السياسية فى مصر . فمنذ أن اصطدم السادات بالقوى الوطنية فى مصر حول قضايا الديموقراطية والاشتراكية والقومية ، واصطدم بالعرب حول قضية الصراع العربى الاسرائيلى بمبادرة القدس ،

واضطر الكثير من الكتاب المصريين إلى الهجرة إلى خارج مصر بأفكارهم وآرائهم ، درج الكثيرون من التقدميين فى النظم العربية المختلفة، عند الكلام عن القوى السياسية فى مصر ، على التفرقة بين النظام الحاكم - المدان فى نظرهم بسبب ما عرف باسم سياسة كامب ديفيد - وبين قوى المعارضة فى مصر ، التى أطلق عليها البعض اسم «الحركة الوطنية فى مصر » ! .

وقد استمرت هذه التفرقة بقوة القصور الذاتى ، دون أن يلتفت أحد إلى المتغيرات الجديدة التى طرأت : سواء على جانب النظام الحاكم فى عهد مبارك ، أو على جانب المعارضة - والتى تبادل فيها الفريقان كثيرا من المواقع ! .

فعلى جانب النظام الحاكم ، فبعد تنفيذ الشق المصرى من اتفاقيات كامب ديفيد ، بانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء واقامة علاقات سلم بين مصر واسرائيل ، أسقط النظام المصرى الشق الفلسطينى الذى يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية خاصة ، والمهجر الفلسطينى عامة ، وأخذت مصر تدعو إلى اقامة دولة فلسطينية، معترفة بالمنظمة ممثلا شرعيا للفلسطينيين . وفى الوقت نفسه وفيما يتصل بالصراع العراقى الايرانى فان النظام فى مصر لم يتردد فى الوقوف بكل قوته إلى جانب العراق ودول الخليج ضد الخطر الإيرانى تأكيدا لهويته العربية ، التى أخذ يؤكدها فى بقية القضايا العربية .

أما بالنسبة للمعارضة ، فان انحياز ثلاثة أحزاب منها إلى جانب ليبيا وسوريا ، اللتين تدعمان النظام الايرانى ضد العراق ، وترويجها للنظامين السياسيين فيهما رغم نفور الشعب المصرى ، واندفاع هذه الأحزاب إلى حد دفاع بعضها عن النظام الإيرانى والسعى لتبييض وجهه على صفحات الصحف التى تصدرها ، فضلا عن العلاقات الودية التى تربط بين رؤساء هذه الأحزاب والرئيس معمر القذافى وحافظ الأسد والزيارات التى تحدث من حين لآخر لليبيا وسوريا تحت شعار العروبة -

كل ذلك كشف زيف المتاجرة من جانب هذه الأحزاب بالقضية الفلسطينية المتمثل فى موقفها المتشدد من اسرائيل ، والذى تتبنى فيه موقف الرئيسين الليبى والسورى ، كما أحدث - بالتالى - تغييراً فى التركيبة الوطنية والقومية للقوى السياسية فى مصر .

ومن هنا فحين اتخذت الدورة الأخيرة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، التى انعقدت فى العام الماضى فى الجزائر ، قرارها بتأكيد قرار سابق كان المجلس الوطنى الفلسطينى قد اتخذه سنة ١٩٨٣ ، بتقييد العلاقات مع النظام الحاكم فى مصر ، والتركيز على التعامل مع ما يسمى «بالحركة الوطنية المصرية » ، كانت ترتكب جريمة لا تغتفر - جريمة الجهل المطبق بما يدور فى مصر على الساحة السياسية ، والعزلة التامة عن المتغيرات التى طرأت على التركيبة الوطنية والقومية للقوى السياسية فى مصر .

لقد أحدثت ست سنوات من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك كل هذا التغيير فى الساحة السياسية فى مصر ، فقد سقط مصطلح «الحركة الوطنية المصرية » التى كان يطلق على قوى المعارضة فى مصر، وتحول من مصطلح سياسى إلى مصطلح تاريخى ! ، وانتقل زمام الحركة الوطنية المصرية إلى يد مبارك الذى أصبح يمثلها ، كما كان الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر يمثل الحركة الوطنية المصرية . وهذا الانجاز سوف يثبت التاريخ أنه أهم انجازات الرئيس مبارك .

هذا - على كل حال - فيما يتصل بالضمان الأول الذى يوفره وجود مبارك فى الحكم ، أما الضمان الثانى ، وقد سمعته من يسارى مصرى مؤخرا ، هو الأستاذ أسعد حليم ، فى سرادق عزاء حرم الصديق العزيز الأستاذ عبد الستار الطويلة ، وقد سمعه بدوره من يسارى آخر ، فهو يحدد موقع الرئيس مبارك فى نظام الحكم .

ومن المعروف أن اليساريين يحبون التعريفات والمصطلحات ، ورسم الخرائط السياسية والاجتماعية ، وتقسيم القوى السياسية إلى يمين

ووسط ويسار ، وتحديد موقع كل فرد فى هذه التقسيمات . وكان رأى اليسارى المصرى عن الرئيس مبارك فيما يشبه الفزورة ! وهو أنه يقف إلى يسار اليسار فى نظام الحكم ! ـ أى أنه يقف إلى يسار الحكومة ، التى تقف بدورها إلى يسار مجلس الشعب ! .. وكلمة «يسار» هنا تعنى الأكثر تقدمية .

وهذا تحليل صائب ، لأن وجود الرئيس على رأس الحكم ضمان للديمقراطية فى شكلها الحالى الذى يتفق مع علاقات الانتاج ، فلا تنهار لتعيدنا إلى الحكم الدكتاتورى من جديد ! . وضمان لوجود القطاع العام وتطويره ودعمه وتقويته باستمرار ، فلا ينهار لحساب القطاع الخاص ! .

وهو أيضا ضمان للقوى التقدمية داخل نظام الحكم ، لتغليب مشروعاتها فى خدمة تقدم البلاد ، فلا تنهار لحساب القوى الرجعية داخل النظام، التى تريد أن تغلب مشروعاتها الرجعية ! . وهو ضمان للقوى الوطنية التى تعمل على احتفاظ مصر بحرية اصدار القرار وتريد أن تصون لمصر استقلالها وشخصيتها الدولية ، فلا تنسحق إلى ما انسحقت إليه دول أخرى لم تعد تملك من أمر نفسها شيئا أمام القوى الأمبريالية التى تحكم العالم من على بعد بالـ «ريموت كونترول» ! .

وهو ضمان لتيار الاستنارة فى مصر ، فلا ينهار لحساب التيار الرجعى المتطرف الذى يريد أن يلغى مائة عام من تطورنا على طريق الحضارة العصرية والتمدن، ويريد أن نعود إلى العصر العثمانى من جديد ! .

من هنا الصلة بين صحة الرئيس مبارك وصحة الحكم ، ومن هنا فنحن نشفق أن يصيب الرئيس عطسة زكام ، فتصيب هذه العطسة الحكم ! ، ويضطر المصريون إلى أن يعطسوا ويعطسوا ويعطسوا كما تعودوا أن يعطسوا طوال تاريخهم كلما عطس الحكام ! ، ومن هنا أيضا فنحن نتمنى للرئيس مبارك عاما سعيدا بعد بلوغه الستين ، على الرغم من أنه ينتمى إلى طبقة من الناس لا عمر لها ! ، ونقول له : « كل سنة وأنت طيب يا ريس » ! .

فلما كان عيد الميلاد الثانى والستون !

قلبى مع الرئيس محمد حسنى مبارك فى عيد ميلاده الثانى والستين ، يذرع الأرض جيئة وذهابا من أجل مصر ، ولتعزيز مكانة مصر الدولية ، ولحل مشاكل مصر الاقتصادية ، وسعيا وراء السلام الغائب فى هذه المنطقة من العالم ، ولا يدخر جهدا لتخفيف المعاناة عن شعب مصر - وهى معاناة لم يكن له يد فى صنعها وانما شاء قدره أن يتحمل وزرها ، ويبوء بعواقبها ، ويجنى مرها وحصرمها !

وهى حالة تكاد فريدة فى التاريخ . ففى كل بلاد الدنيا ، التى تقع أمورها فى أيدى بنيها ، يتولى الناس أمور حياتهم، وأقصد بالناس هنا الناس الذين تقع فى أيديهم وسائل الانتاج - فيتولى الاقطاعيون فى المجتمع الاقطاعى شئون بلادهم ، ويتولى الرأسماليون فى النظم الرأسمالية شئون مجتمعاتهم ، ومن هنا تمضى

اكتوبر فى ١٩٩٠/٥/٢٠ .

عملية البناء بشكل منتظم يوما بعد يوم ، وعاما بعد عام ، وقرنا بعد قرن. وقد تطرأ ظروف حروب أو غيرها تعطل المسيرة وقتا ولكنها لا تلبث أن تمضى بعد أن تصلح ما فسد .

وقد كان الحال كذلك فى مصر ، حيث كان النشاط الاقتصادى كله فى يد الأفراد ، ولم يكن فى يد الدولة غير ولايات : القضاء والبوليس والجيش ، ولم تكن الدولة مطالبة بشىء أكثر من ذلك ، ولم يكن الحاكم - بالتالى - مطالبا بأكثر من ذلك . وحتى حين وقعت مصر تحت الوصاية الدولية ، وتحولت الوصاية الدولية إلى الاحتلال البريطانى ، لم يكن الحاكم مطالبا بأكثر من الولاء لمصر وشعب مصر ، وبألا يكون عونا مع الاستعمار على بلده . وأن يملك ولا يحكم ، بل يترك الحكم لشعبه .

ثم شاء حظ مصر أن تقوم ثورة يوليو ، ويتولى حفنة من الضباط عديمى الخبرة حكم مصر ، ويتأثرون بالأفكار الاصلاحية والثورية التى أفرزتها الظروف الاجتماعية والسياسية قبل الثورة ، ويقومون بتغيير البناء التحتى للمجتمع المتمثل فى علاقات إنتاجه ، بقوانين الاصلاح الزراعى أولا ، ثم بقوانين التأميم ثانيا ، لينقلوا إلى أيديهم السيطرة على وسائل الانتاج من أرض ومصانع وشركات وغيرها ، ويعتبرونها عزبة خاصة بهم يعينون فيها ذوى القربى والصحاب والرفاق وغيرهم من أهل الثقة . وفى الوقت نفسه يتولون أمور الحرب والسلام ، فتخوض مصر فى عهدهم ثلاث حروب خاسرة : حرب العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، وتنتهى بوصول اسرائيل إلى البحر الأحمر ، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، وتنتهى باحتلال اسرائيل لسيناء والضفة الغربية والجولان ، وحرب الاستنزاف ، وتنتهى بتدمير مدن القناة وبناء خط بارليف الذى تطلب بناء حائط الصواريخ بتضحيات مادية وبشرية جسيمة ، ثم تستعد مصر لحرب أكتوبر ١٩٧٣ - وكل ذلك يأكل الأخضر واليابس فى مصر ، ويترك الاقتصاد المصرى فى حالة الإفلاس .

ثم يأتى حسنى مبارك ليرث هذه التركة الثقيلة : اقتصاد منهار ، وأرض محتلة ،وعلاقات عربية متهرئة ، وبناء تحتى انتهى عمره

الافتراضى منذ عشرات السنين ، وانفتاح استهلاكى ضرب الطبقات الشعبية ضربات أليمة ، وديون طائلة تثقل كاهل أى شعب من الشعوب وأى نظام حكم من الأنظمة . ويحاول أن يصلح ما أفسدة الدهر ، ويقيم ما انهار ويعيد بناء ما دمر ، ويدفع بعجلة مصر مرة أخرى فى طريق التقدم الذى تخلف عنه طويلا .

أفليست هذه حالة فريدة فى التاريخ فعلا ؟! إن ألمانيا النازية عندما هزمت ودمرت فى الحرب العالمية الثانية أعاد الشعب الألمانى بناءها، وعندما هزمت اليابان وضربت بالقنابل الذرية أعاد الشعب اليابانى بناءها، لأن النظام الاقتصادى فى البلدين كان هو النظام الرأسمالى الذى يضع عملية البناء فى يد الشعب - أى القطاع الخاص - و يضع على عاتق الطبقة الراسمالية فى البلدين اختيار البناء أو الخراب.

ولكن فى مصر فان مبارك هو المسئول عن البناء أو الخراب، لأن الهياكل الرئيسية للانتاج فى يد الدولة، والطبقة الرأسمالية المصرية طبقة ضعيفة يغلب عليها الطابع الطفيلى، ويتخطفها الخوف والطمع: الخوف من الانقلابات الآتية من الجماعات الاسلامية، والطمع فى تعويض رأس المال ومضاعفة الربح قبل أن يحدث شىء! والقطاع العام يدار ادارة فاسدة وعاجزة، ويسوده التسيب وعدم المبالاة، ويتساوى لديه الربح والخسارة! وهكذا يتحول الحكم إلى معاناة حقيقية يتحمل فيها الحاكم مسئوليات تنوء بحملها الجبال .

ومن هنا ، فلعل الوقت قد حان لكى يتحمل الشعب جزءا من هذه المسئوليات، عن طريق توسيع قاعدة المسئولية الحكومية، واشتراك المعارضة فى الحكم حسب أحجام أحزابها.

أقول ذلك لأن حجم أحزاب المعارضة فى الشارع المصرى، حتى لو أجريت انتخابات حرة مائة فى المائة ولا تتدخل فيها السلطة بأى حال - لن يسمح لحزب واحد منها بتأليف حكومة بمفرده، أو حتى بائتلاف مع

الأحزاب المعارضة الأخرى! واستمرار تحمل الحزب الوطنى وحده مسئولية الحكم فى هذه الظروف الاقتصادية، التى يضطر فيها إلى اتخاذ اجراءات رفع الأسعار بهذا الشكل المتتابع، ينزل بشعبيته ـ إذا كانت له أية شعبية! ـ إلى الحضيض، ويتيح لأحزاب المعارضة المزايدة عليه، والتشنيع على الاجراءات التى يتخذها، والظهور أمام الجماهير فى مظهر المدافع عن حقوقها. ومن هنا يظلم الحزب الوطنى نفسه إذا انفرد باتخاذ اجراءات الاصلاح الاقتصادى وحده، مع مرارتها وتأثيرها السلبى على الجماهير.

ومن هنا أيضا، أعتقد أن انتخابات مجلس الشعب القادمة يمكن أن تكون مناسبة لاتخاذ هذا الاجراء عن طريق توفير قدر من الحرية فيها يسمح بمعرفة الحجم الحقيقى لأحزاب المعارضة فى الشارع المصرى، ويتيح الفرصة لتوسيع قاعدة المسئولية الوزارية لتشمل الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة .

أما الطريق الثانى، فهو اصلاح القطاع العام اصلاحا جذريا ، باعتباره الأساس الحقيقى المضمون للتنمية الحقيقية، بسبب سيطرته على الهياكل الرئيسية لوسائل الانتاج .

وفى هذا الصدد أعتقد أن قضية بيع القطاع العام قد انحرفت انحرافا خطيرا عن مسارها الأساسى الذى انطلقت منه . فقد بدأت هذه القضية فى شكل بيع القطاع العام الخاسر، وانتهت إلى قضية بيع القطاع العام الرابح! وهو مايعنى الضحك على نقن الجماهير واستغفالها!

وليس أدل على ذلك من الدعوة إلى بيع الفنادق الكبرى الرابحة، وعرض بعضها بما يساوى ما يربحه فى أربع سنوات! أليس هذا هو الهزل فى موضع الجد؟ وأليست هذه دعوة إلى بيع مصر بدون ثمن تقريبا !.

إنه ما دامت الدولة قد نقلت إلى يدها وسائل الانتاج، فمن واجبها أن تستبقى الرابح، وتصلح الخاسر، وتبيع الفاسد الذى لا أمل فى اصلاحه. ولست ممن يرون التخلى عن المشروعات الصغيرة. فما دامت تكسب، أو يمكن إصلاحها فيجب اللجوء إلى ذلك، بل من واجب الدولة أن تقيم مشروعات أخرى صغيرة أو كبيرة بغرض الربح مادامت توفر لهذه المشروعات الظروف التى تحقق هذا الربح .

والغريب أن إصلاح القطاع العام لا يدخل فى باب المعضلات التى لا يوجد لها حل. والغريب أكثر أن بعض هذا الحل يقدمه الوزير الذى يدعو إلى بيع القطاع العام الرابح وهو الوزير فؤاد سلطان. ففى خطابه إلى إبراهيم سعدة رئيس تحرير أخبار اليوم المنشور فى عدد ١٩٩٠/٤/٢٨ يقول:

« إن تحرير القطاع العام لا يكون من خلال إقامة مزيد من المؤسسات القابضة وإنما من خلال إخضاع شركات القطاع العام تدريجا إلى قانون الشركات المساهمة، بعد تصويب هياكلها التمويلية، وفصل موازناتها الاستثمارية عن الموازنة العامة للدولة. وبالتالى اطلاق يد الإدارة فى تدبير احتياجاتها التمويلية من سوق ـ المال، سواء بالاقتراض من الجهاز المصرفى، أو إصدار سندات أو تدوير محفظة استثماراتها من خلال بيع وحدات أو طرح أسهم فى السوق ـ أى باختصار شديد إخضاع إدارة هذه الشركات للنظام المالى السليم الذى تفرضه سوق المال مع محاسبة الأدارة بالأهداف من خلال جمعية عمومية قوية التشكيل» .

وقد سبق لنا أن كتبنا مرارا بضرورة إصلاح القطاع العام اصلاحا جذريا عن طريق إخضاعه لنظم وإدارة رأسمالية، تستبقى منه الصالح وتستأصل منه الطالح. وتنهى فيه حالة التسيب التى لا مثيل لها فى أى نظام اقتصادى، وتستعيد له الالتزام الضرورى للانتاج ، وتطلق للادارة فيه حرية الحركة بعد دعمها بعناصر إدارية قوية، ومتابعتها ومحاسبتها أولا بأول، وتغيير نظام الحوافز والأجور والعقاب بما يضمن العملية

الانتـاجـيـة . وبمعنى آخـر أننا طالبنا بأن يدار القطاع العـام إدارة رأسمالية، لا أكثر من ذلك ولا أقل !.

وفيما يبدو أن تنفيذ هذا الاصلاح بعد معضلة من المعضلات ، وأسهل منه بكثير بيع القطاع العام الناجح واستبقاء القطاع العام الفاشل! ليفرح القطاع الخاص بالأرباح التي كانت تكسبها الدولة، وتبوء الدولة بالخسران! وكأن المشكلة الاقتصادية فى مصر هى قضية القطاع العام الرابح وليست قضية القطاع الخاسر! وهو أمر يبعث على البكاء أكثر مما يبعث على الضحك.

وهكذا يتضاعف العبء على الرئيس محمد حسنى مبارك مع كل الضغوط التى يتعرض لها للانحراف عن المسار الحقيقى للاصلاح، وإلقاء وسائل الانتاج فى مصر فى هوة ليس لها قرار، وإلى كارثة حقيقية لا يستفيد من ورائها سوى حفنة قليلة من رجال الأعمال المصريين والأجانب ، ويخسر الشعب وسائل انتاجه.

وهذا يدفعنى إلى الكلام عن الرقابة والمتابعة، وهى الرقابة المنعدمة والمتابعة المفقودة ! ولست أجد تعبيرا عن ذلك أبلغ من الرسالة التى وصلتنى من السيد رفعت مطاوع، نائب الأمين العام لمجلس الشورى، والتى يوجه فيها الحديث إلى الرئيس محمد حسنى مبارك، بعد مقدمة يهنئه فيها بعيد ميلاده، وفيها يقول:

«أتابع دائما ماتقومون به سيادتكم من زيارات ميدانية لجميع القطاعات والمجالات فى مصرنا الحبيبة، وأستطيع أن ألمس مدى الفرحة على وجوه العاملين بهذه القطاعات لهذه الزيارات، التى تعتبر منهجا سليما لدفع عجلة الانتاج فى مصر.

« ولكنى أسأل نفسى: ما هى نتائج هذه الزيارات ؟. ولا أقصد هنا أنها بلا فائدة، ولكنى أود القول بأن هذا الجهد الذى تبذله سيادتكم جسمانيا وذهنيا وفكريا ونفسيا لابد أن تكون نتيجته سريعة وعاجلة.

فاى رئيس مصنع أو مشرف على قطاع لابد أن تكون هذه الزيارة أفقا جديدا له يسير عليه، ويضع الخطط العاجلة والآجلة لتنفيذ توجيهات سيادتكم» .

« وهنا نقف لنسأل: من يتابع ذلك حتى لا تفاجأ سيادتكم بأنه لم يتم شيء عند زيارتكم التالية لأى موقع من المواقع؟. وعلى ذلك لابد أن يوجد مكتب للمتابعة . وليس هذا بغريب، ففى وقت من الأوقات كانت هناك وزارة للمتابعة تولاها علماء أفاضل. أمثال الأساتذة : عبد الفتاح إبراهيم، وعلى السلمى، وعيسى شاهين. وأيضا فى وقت رئاسة الدكتور على لطفى للوزارة انشأ مكتبا للمتابعة يتبع سيادته مباشرة، وقد شرفت بإدارة هذا المكتب، وكنت سعيدا جدا بهذا العمل الذى كان يتم يوميا ـ بل احيانا كل ساعة بمتابعة تليفونية ـ وعلى سبيل المثال للموضوعات التى تمت متابعتها منذ البداية وهى:

١ ـ مشروع الصرف الصحى العاجل بالاسكندرية، الذى كان يتابع يوميا أكثر من مرة.

٢ ـ مشروعات الصرف الصحى لبعض مدن مصر.

٣ ـ المشروعات السياحية ، مثل مشكلة قرية آمون السياحية بأسوان.

٤ ـ مشروع انشاء ٢٢ محطة توليد كهرباء بالمحافظات قيمتها ملايين الجنيهات، ظلت داخل الصناديق لعدم الاتفاق على مناقصة انشاء مبانى المحطات!

٥ ـ مشروع انشاء المكاتب النموذجية للشهر العقارى والمرور والبريد، بالاشتراك مع الوزارات المعنية والجهاز المركزى للتنظيم والأدارة ـ هذا إلى جانب عشرات المشروعات والموضوعات .

«ولا أطيل على سيادتكم فى السرد، ولكن كل ما أستطيع قوله هو أنه كانت تتم متابعة يومية، وتعرض نتائج هذه المتابعة على السيد رئيس

الوزراء بتقارير متابعة متضمنة ماتم إنجازه ومالم يتم، والأسباب والمقترحات .

« اخيرا، أدعو من قلبى أن يعرف كل مواطن فى مصر ، وفى أى موقع كان أنه إذا كان السيد رئيس الجمهورية يقوم بنفسه بالزيارات الميدانية، فلا أقل من أن نجعل ذلك مثلا يحتذى وقدوة للجميع. وأنه بقدر ما نصفق لسيادته عند زيارته الأولى لأى موقع، نود أن يصفق هو للعاملين فى الموقع عند زيارته الثانية، تعبيرا عما تم من إنجازات فى الموقع بناء على التوجيهات التى أصدرها سيادته قبلا».

انتهى خطاب السيد رفعت مطاوع، الذى يثير فيه قضية المتابعة التى يعد افتقادها من أهم أسباب التسيب وروح اللامبالاة فى القطاع العام والحكومى .

وهذا ينقلنا إلى الطريق الثالث للاصلاح وهو تخفيض النفقات وتقليل الفاقد. إن المتتبع لما يجرى فى حياتنا العامة يلاحظ أن الدولة تنفق بسفه شديد على كل ماتقيمه، كما لو كانت تملك مال قارون! والمسئولون فيها قد نسوا تماما تلك الحسبة البسيطة وهى أن الدولة مدينة بأكثر من خمسين مليارا من الجنيهات! فالقضية عندهم قضية اعتمادات لابد أن يستنفدوها بأى شكل من الأشكال، دونما رعاية لما إذا كانت الضرورة تقتضيها أولا !.

ويكفى النظر لأعمال رصف الطرق لنرى السفه الشديد فى الأنفاق فيما لا يجدى! فالجهة المسئولة تحرص على إقامة رصيف فى وسط الطريق يتكلف غاليا، دونما حاجة إلى هذا الرصيف! وكثيرا ما تقيمه فى الطرق الضيقة فيزيد من ضيقها، ويعيق سيولة المرور فيها، ويعطل مصالح المواطنين!.

وقد كان آخر ما شاهدت من هذه الأرصفة الوسطية المكلفة ما أقامته محافظة الجيزة فى الطالبية بعد رصف شارعها الرئيسى، وهو شارع

ضيق للغاية. ثم الرصيف الذى أقيم - منذ زمن - فى مصر الجديدة ليقسم شارع عثمان بن عفان إلى طريقين ضيقين، وليقسم مصر الجديدة إلى مدينتين ايضا ،ويجعل من إنتقال عربة المطافى - مثلا- لاطفاء حريق عملا صعبا للغاية تضطر فيه العربة إلى قطع الطريق ذهابا وجيئة وسط عشرات العربات المتراكمة فى الطريق الضيق !.

بل لقد كان من أغرب ما رأيت حين وجدت محافظة الجيزة تغلق الجمعية التعاونية الوحيدة فى شارع الهرم، لكى تقيم بدلا منها - كما قيل - نافورة للزينة! - وهو ما يتطلب تحقيقا - فكأن مصر قد سددت كل ديونها ولم يبق إلا تزيين طرقها بالنافورات على حساب اغلاق الجمعيات التعاونية! وفى الوقت نفسه نجد الأساسيات تهمل، مثل رصف نفق دير النحاس الذى لم يرصف منذ العصر الملوكي! أو رصف حفرة تقع فيها عجلة سيارة!

إن هذه مجرد أمثلة للسفه فى الإنفاق على أرصفة وسطية مكلفة لا حاجة بنا إليها، ونافورات زينة فى بلد مدين بألوف الملايين من الجنيهات - لمجرد وجود اعتمادات تبيح ذلك - بدلا من إستخدامها فى رصف الطرق التى تعيش حالة العصور الوسطى!

وهكذا نصل إلى فداحة العبء الملقى على الرئيس محمد حسنى مبارك، والذى يتطلب إعادة النظر فى الجهاز الإدارى للقطاع العام والحكومى بشكل جذرى من جانب، وإعادة النظر فى النظام السياسى - من جانب آخر - بما يكفل تعبئة كافة القوى الوطنية وراء الرئيس فى معركة الاصلاح وإعادة البناء الكبرى، حتى يمكن وضع مصر على الطريق الصحيح للتقدم. وينهى المعاناة القاسية التى تخضع لها الجماهير الكادحة .

وكل سنة وأنت طيب ياريس !

(١) التركة التى ورثها مبارك!

إذا أردنا أن نحدد متى بدأت متاعب الرئيس مبارك الاقتصادية فى الحكم، فإننا لا نرجع ذلك إلى بداية نشأة الديون المصرية، التى هى فى حقيقة الأمر بداية متاعب مصر الاقتصادية، التى نشأت بدورها نتيجة لتضحيات مصر القومية فى سبيل أمتها العربية وفى سبيل القضية الفلسطينية ـ وإنما بدأت هذه المتاعب الاقتصادية للرئيس مبارك منذ قيام ثورة يوليو !.

قبل ثورة يوليو كانت تحكم مصر طبقة، هى الطبقة الإقطاعية وشبه الرأسمالية، التى ملكها محمد على الأراضى ملكية تامة لأول مرة فى تاريخ مصر، وأصبحت منذ ذلك الحين حتى قيام ثورة يوليو هى المسئولة عن التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر بحكم وقوع ثروة البلاد فى يدها،

اكتوبر فى ١٩٩١/٦/٢٣ .

وهى المسئولة أيضا عن التحرر السياسى من قبضة الاحتلال البريطانى الذى يغل يدها عن توجيه الثروة التى فى يدها لمصالحها، ومسئولة أيضا عن تطوير الاقتصاد المصرى من اقتصاد زراعى بحت إلى اقتصاد صناعى ومالى، بإنشاء بنك مصر فى ظروف الثورة الوطنية سنة ١٩١٩، وإنشاء شركاته الصناعية التى كانت أساس نهضة مصر الاقتصادية الحديثة.

وليس معنى أن هذه الطبقة كانت تحكم مصر هو أن مصر لم تكن فيها حكومة. وإنما معناه أن الحكومة فى مصر كانت - إلى حد كبير - عبارة عن مجلس ادارة لهذه الطبقة، مع كل التحفظات التاريخية الضرورية الخاصة بالصراع بين حكم القصر وحكم الشعب، أو ما نسميه بالصراع بين العرش والوفد، فهذه قضية لها شرح طويل ليس هنا مجاله، وإنما المقصود أن هذا الصراع لا يقلل من الحقيقة التى ذكرناها، وهى أن الحكومة فى مصر، سواء كانت حكومة وفدية أو حكومة قصر، كانت عبارة عن مجلس إدارة لهذه الطبقة!.

وهذا ما أوضَحه - بصعوبة وبجرأة بالغة أيضا! - عبد العزيز فهمى باشا قطب الأحرار الدستوريين، فى عام ١٩٤١، عندما اشترط مصطفى النحاس باشا حل مجلس النواب المزور الذى يمثل أحزاب الأقلية ، وإجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلى الأمة، فقد رفض عبد العزيز فهمى شرط النحاس باشا على أساس أن مجلس نواب الأقلية يعتبر ممثلا للبلاد تمام التمثيل ! وكانت حجته أن أعضاء هذا المجلس جميعا من أعيان البلاد، أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم ، وهم على هذا النحو «إخوة، أو أولاد عم، أو أنداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ فى الانتخابات سنة ١٩٣٨ (يقصد الوفديين) وأنت إذا أخذت الموجودين واحدا واحدا، فلا تخرج من المقارنة إلا صفر اليدين، لتساويهم فى الكفاءة والمؤهلات»!.

هذه العبارة لعبد العزيز فهمى باشا توضح بأسلوب بليغ ما سقته فى بداية هذا المقال، وهو أن الحكومة فى مصر كانت عبارة عن مجلس

إدارة لتلك الطبقة التى كانت تحكم مصر، وهى الطبقة شبه الأقطاعية وشبه الرأسمالية.

ومن هنا فقد انحصرت مهمة هذه الحكومة فى تسهيل الإجراءات للطبقة التى تمثلها لكى تقود التقدم الاقتصادى بطريقتها الخاصة، وإفساح المجال أمامها لكى تقوم بالتنمية الاقتصادية والاستثمارات الصناعية والمالية بأموالها الخاصة، وإقامة مشاريعها وشركاتها ومزارعها كما تشاء، وإزالة كل عقبة تقف فى وجه هذا التقدم الاقتصادى عن طريق سن التشريعات اللازمة .

ولكن لم يكن من مهمة هذه الحكومة أن تقوم بذلك بنفسها! بمعنى أنه لم يكن من مهمة هذه الحكومة أن تنشىء الشركات الصناعية وتفتح البنوك وتقوم بعمليات الاستيراد والتصدير، وتقوم بتشغيل العاطلين،و تعيين رؤساء ومجالس إدارة شركات الصناعة والتجارة وغير ذلك، ويحملها الشعب مسئولية الكبوة الاقتصادية أو النهوض الاقتصادى إلى آخره، لسبب بسيط هو أن الحكومة لم تكن تملك شيئا، فلم يكن فى يدها أى وسيلة من وسائل الإنتاج، وإنما كانت وسائل الإنتاج كلها فى يد الطبقة التى تمثلها، وهى الطبقة شبه الإقطاعية وشبه الرأسمالية التى أشرنا إليها، والتى عرفها أبناء الشعب حاليا باسم طبقة الباشوات والبكوات.

نعم لم يكن فى يد هذه الحكومة أى شىء من وسائل الإنتاج، وكانت مهامها بسيطة هى مهام الحكومة الرأسمالية فى العالم الرأسمالى، وهى: الدفاع عن الأمن فى الداخل، والدفاع عن حدود البلاد، وتحقيق العدل بين الناس عن طريق القضاء، أما وسائل الإنتاج فكانت فى يد الطبقة المذكورة، وبالتالى كان يقع على عاتقها كل مهام التنمية والتقدم.

وقد انقلب الأمر منذ قيام ثورة يوليو، وإصدارها قانون الإصلاح الزراعى. فقد نقل هذا القانون والقوانين المكملة له أكبر وسيلة من وسائل الإنتاج فى مصر، وهى الأرض، من يد الطبقة شبه الإقطاعية وشبه

الرأسمالية إلى يد الإدارة الحكومية من جانب، وإلى يد طبقة الفلاحين المعدمة التى لم تكن تملك أية إمكانيات لزيادة الثروة الحيوانية أو الزراعية، أو تحسين المحصول ورتب القطن وغير ذلك مما كانت تملك إمكانياته طبقة كبار الملاك، ومنذ ذلك الحين أخذت ثورة البلاد الزراعية فى التدهور والضعف، وانتقلت إلى يد الدولة المهمة التى كانت تقوم بها تلك الطبقة فى زيادة ثروة البلاد الزراعية والحيوانية، وزيادة كفاءتها، وأخذت الدولة تنفذ هذه المهمة الجسيمة بواسطة بيروقراطية فاشلة لا أنتماء لها للأرض، وإنما كان انتماؤها لوظائفها التى لم تكن تستطيع الاحتفاظ بها عن طريق الكفاءة، وإنما عن طريق اكتساب ثقة الثورة.

وفى يوليو ١٩٦١ انتقلت إلى يد الدولة وسائل الإنتاج الأخرى من مصانع ومتاجر ومناجم وبنوك وغيرها، فاستكملت بذلك سيطرتها على وسائل الإنتاج. وبسيطرتها على وسائل الإنتاج أصبحت تسيطر على الحكم سيطرة تامة على نحو ما كانت تسيطر الطبقة شبه الاقطاعية وشبه الرأسمالية السابقة على قيام الثورة.

ومنذ ذلك الحين انتقلت إلى يد الدولة كامل المسئولية عن تقدم البلاد الاقتصادى وازدهارها، وألقيت على عاتقها مهمة إنشاء المشروعات الصناعية والتجارية والمالية، كما صارت مسئولة عن تشغيل الناس والخريجين بحكم ملكيتها لكافة وسائل الإنتاج.

ومن سوء الحظ حقا أن ذلك تم فى وقت كانت فيه مصر مشغولة بالصراع العربى الاسرائيلى، وتتزعم النضال ضد الإمبريالية والصهيونية، وتخوض حربين كبيرتين احتلت فيهما اسرائيل أراضيها: وهما حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧، ولم يكن أمام عبد الناصر مفر من توجيه كامل مكاسب التحول الاشتراكى وتسخيرها فى هذا الصراع، خصوصا بعد أن أسفرت حرب ١٩٦٧ - أو النكسة - عن احتلال اسرائيل لكامل سيناء، بالإضافة إلى الضفة الغربية، وغزة، والجولان، وكانت مصيبة فظيعة، استكملها عبد الناصر بحرب الاستنزاف التى

دمرت الاقتصاد الوطنى على مدى ثلاث سنوات، وخربت مدن القناة الثلاث، وتسببت فى بناء خط بارليف. وعند قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان المجهود الحربى المصرى قد استهلك ما يتراوح بين ثمانية آلاف وتسعة آلاف مليون دولار، وتخريب البنية التحتية الممثلة فى المرافق العامة من طرق ومواصلات وغيرها، وأصبح الاقتصاد المصرى عند مستوى الصفر!

كانت هذه هى التركة التى ورثتها مصر بعد حرب أكتوبر، وهى التى ضغطت على يد السادات للقيام بمبادرة القدس. فمع أن البلاد العربية البترولية ـ ومنها العراق ـ كانت هى الدول التى استفادت من حرب أكتوبر، فإنها تركت مصر فى هوة الإفلاس ، فى الوقت الذى كانت ترتفع فيه ثرواتها إلى أرقام فلكية، وأخذت الفوارق الاجتماعية المذهلة بين مصر والبلاد العربية تتسع لأول مرة إلى درجة دفعت الشعب المصرى إلى التشكيك فى قضية العروبة والقومية العربية، خصوصا عندما أخذت أصوات التطرف تصدر عن هذه الدول التى لا تحارب وإنما تجنى فقط ثمار حرب أكتوبر، تتشدق بقومية المعركة ، وعلى رأسها العراق تحت حكم البعث بزعامة صدام .

فى ذلك الحين كنت أحد كتاب روز اليوسف ، وقد قدنا حملة لاقناع الدول العربية بالتعبير عن قومية المعركة بطريقة سليمة غير الشعارات ، فكتب صلاح حافظ ، وكتب عبد الرحمن الشرقاوى ، وكتب عبد الستار الطويلة ، مقالات فى هذا الشأن ، وكتبت أنا مقالا قبل إعلان السادات مبادرته بأشهر قليلة، تنبأت فيه بهذه المبادرة إذا لم تنتبه الدول العربية إلى وضع مفهوم قومية المعركة فى موضعه الصحيح . وفى هذا المقال ، وهو بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٧ (أى قبل المبادرة بعشرة شهور) قلت فيه بالحرف الواحد :

« لم يكن أحد فى مصر يتصور ، بعد أكثر من ربع قرن من قيادة مصر لحركة القومية العربية ، أنه سوف يأتى يوم يعود فيه الشعب

المصرى ليطرح على نفسه هذه الأسئلة الحائرة : هل هو شعب عربى أو هو شعب مصرى فقط ؟ وإذا كان شعبا عربيا ، فلماذا تعامله بقية الشعوب العربية على أنه شعب مصرى فقط ؟ وإذا كان شعبا مصريا فقط فلماذا يتحمل «مسئولياته كشعب عربى ؟ وإذا كان يتحمل مسئولياته كشعب عربى ، فلماذا لا تعترف الشعوب العربية الأخرى بقومية المعركة؟ وإذا كانت الشعوب العربية لا تعترف بقومية المعركة، فلماذا لا يعترف هو بمصرية المعركة وقبول الحل المنفرد ؟ إلى آخر هذه الأسئلة الخطيرة التى لم تشهد بلادنا مثيلا لها منذ أكثر من ربع قرن مضى » إلى آخره .

وفى هذا المقال ـ الذى قد يعده المؤرخون فيما بعد الأساس النظرى لمبادرة القدس ـ حذرت الدول العربية من التخلى عن مصر ، حتى لا يتعرض المد القومى العربى لما تعرض له بعد حرب فلسطين الأولى سنة ١٩٤٨ من نكسة أليمة ، عندما تخلت بعض الدول العربية عن مصر وهى تواجه العدو الإسرائيلى . وقلت إن الشعب المصرى لم يتحمل صدمة تخلى بعض الجيوش العربية عن مواقعها من تلقاء نفسها ، وإفساحها المجال أمام الجيش الاسرائيلى لاحتلال هذه المناطق احتلالا سهلا وتهديد الجيش المصرى ، فأخذ إيمانه بالقومية والوحدة العربية يهتز اهتزازا خطيرا ، بل ارتد إلى حالة القومية المصرية الأولى .

واستشهدت فى هذا المقال بتلك الدعوة الانعزالية التى أطلقها إسماعيل صدقى باشا فى ذلك الحين ، حين دعا إلى التعاون مع الصهيونيين ، لأنهم حسب قوله : « أنفع لمصر ، وأقرب عاطفة من العرب» ! وكانت حجته أن إسرائيل من الصغر بحيث لا تشكل خطرا على مصر ، ولذلك دعا فى تصريحه لوكالة الأسوشيتدبرس في أبريل عام ١٩٥٠ ، إلى الشروع فى مباحثات مع اليهود لعقد اتفاق صلح، وأخذ يطالب منذ أوائل عام ١٩٥٢ بالصلح مع اسرائيل ، مطالبا مصر بالاعتراف بها كما اصطلحت فرنسا مع ألمانيا .

وفى هذا المقال شبهتُ انسحاب بعض الجيوش العربية فى حرب ١٩٤٨ من مواقعها طواعية لتفسح المجال للجيش الاسرائيلى لاحتلالها

وتهديد الجيش المصرى ، بانسحاب الأموال العربية انسحاباً كليا من الميدان فى مصر ، تاركة الاقتصاد المصرى يواجه مصيره فريسة فى يد المؤسسات الرأسمالية الغربية . التى تقرض مصر قروضا قصيرة الأجل بفوائد غير إنسانية ، بينما الأموال العربية تعمر البنوك الغربية وتساعد فى بناء اقتصاد شعوبها . وقلت إن ذلك الانسحاب للأموال العربية يهدد الشعور القومى العربى فى مصر ، لأن الاقتصاد المصرى تكبد أربعين ملياراً من الجنيهات الاسترلينية فى حروب ثلاث خاضها ضد إسرائيل ، وفى مساعدة الثورات الوطنية التحررية العربية بالمال والعتاد ، وفى الدفاع عن أمن الأمة العربية وسلامتها ، مما أحبط الكثير من خطط التنمية الاقتصادية ، وعاق انطلاق الإنتاج بمعدلات تتفق مع زيادة السكان ، وزج بالبلاد فى أزمة اقتصادية طاحنة لم تكن تخطر ببال أشد المتشائمين .

هذا ما كتبته فى مجلة روز اليوسف فى يوم ٣١ يناير ١٩٧٧ . وبعد عشرة أشهر فقط كان الرئيس الراحل السادات يعلن مبادرة القدس ، التى حولت مصير هذه المنطقة العربية تحولا جذريا ، وقلبت فيها كافة الموازين ، بل كانت بداية عصر جديد .

وهذه المبادرة لا يعادلها فى تأثيرها سوى مبادرة الرئيس محمد حسنى مبارك من الاجتياح العراقى للكويت ، وهى المبادرة التى أعطت الشرعية العربية لقوات التحالف التى أرسلتها الأمم المتحدة ، وبدون هذه المبادرة كان من المستحيل على هذه القوات أن تطأ بأقدامها المنطقة العربية .

وهذا درس لمن يقللون من شأن الدور المصرى ! فمصر هي ميزان هذه المنطقة العربية ، وما تقرره يقرر مصير هذه المنطقة ، ومن يتحداها يدفع الثمن غالياً . وهذا الكلام لا ينطبق فقط على الفترة المعاصرة ، فحين رفضت الولايات المتحدة تزويد مصر بالسلاح ، راح عبد الناصر يعقد صفقة الأسلحة الروسية التى نقلت المنطقة العربية إلى عصر جديد!

وحين رفض البنك الدولى تمويل مشروع السد العالى ، أمم عبد الناصر شركة قناة السويس ، التى قادت حركة تأميم المصالح الأوربية الغربية فى المنطقة ! وحين خاضت إنجلترا وفرنسا حرب العدوان الثلاثى على مصر كانت تلك الحرب هى المسمار الأخير في نعش الاستعمار البريطانى الفرنسى فى المنطقة ! وحين زودت الولايات المتحدة اسرائيل بطائرات الفانتوم فى أثناء حرب الاستنزاف ، جلب عبد الناصر القوات السوفيتية إلى المنطقة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ! وحين امتنعت الدول العربية عن مد العون الاقتصادى لمصر بعد حرب أكتوبر ، لم يتردد السادات في إعلان مبادرة القدس بكل تأثيراتها الهائلة على الصراع العربى الاسرائيلى ! وحين تحدى صدام حسين زعامةمصر بمؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ ، وتجاوز حدوده بغزوه للكويت ، وأراد إقامة امبراطورية عراقية على حدود مصر الشرقية على امتداد البحر الأحمر ، لم تتردد مصر فى ضرب الأطماع العراقية فى الصميم ، وتقليص الزعامة العراقية الموهومة ، وإعطاء الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى ، بل إرسال القوات المصرية خارج الحدود المصرية لأول مرة منذ حرب اليمن ، لتحرير الكويت .

والمهم هو أنه إذا كانت مبادرة السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ هى بداية الاجتياح العراقى للكويت ، فإن مبادرة مبارك فى ٨ أغسطس ١٩٩٠ هى بداية انهائه ! فقد كانت مبادرة السادات في نوفمبر ١٩٧٧ هى الفرصة التى انتهزها صدام حسين لخلع مصر من زعامة الأمة العربية ، وتنصيب العراق مكانها ، وتنصيب نفسه زعيما متحكما فى مصير العرب . ومن هنا كان حرصه على أن تكون بغداد هى المكان الذى تطرد فيه مصر من جامعة الدول العربية حتى تظل هى الرمز للزعامة العربية الجديدة البازغة فى بغداد . ومنذ ذلك الحين أخذ يعمل على تحويل الزعامة العراقية الإسمية إلى زعامة فعلية عن طريق بناء القوة العسكرية العراقية الجبارة التى تمكنه من تحقيق طموحه . وعندما قامت الثورة الإيرانية ظن

أن الفرصة قد سنحت للتخلص من الخطر الايرانى على حدوده الشرقية لكى يتفرغ لالتهام العالم العربى ، وعندما خاب ظنه ، واستغرقت الحرب الايرانية العراقية ثمانى سنوات ، لم يصرفه ذلك عن أحلام الزعامة والامبراطورية العراقية ، فخرج من الحرب بفضل الأموال العربية وهو يملك أحسن وأفضل بنية تحتية فى البلاد العربية ، كما خرج بأكبر قوة عسكرية في المنطقة ، ولم تكد تمر سنتان حتى كان يقفز لتحقيق أحلامه بغزو الكويت ، تمهيدا لغزو بقية شبه الجزيرة بما فيها من دول وإمارات .

ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس مبارك فى ٨ أغسطس ١٩٩٠ بالدعوة إلى قمة عربية للوقوف فى وجه الخطر العراقى بداية تحطيم الزعامة العراقية الموهومة . وحين تبين للرئيس مبارك أن القمة العربية انقسمت بفعل التآمر العراقى ، ولم يعد فى وسع الدول العربية مواجهة الخطر العراقي ، لم يتردد فى أن يمنح مباركته للتدخل الدولى من خلال الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال العراقى للكويت . ولكى يعطى الشرعية لهذا التدخل ، لم يتردد فى إرسال القوات المصرية إلى السعودية والخليج للاشتراك مع الجهود الدولية فى إنهاء الخطر العراقى وتحرير الكويت . وهكذا استردت مصر زمام الأمور فى يدها التى انتزعها منها صدام حسين فى مؤتمر بغداد فى ٣ ـ ٥ نوفمبر ١٩٧٨ .

(٢) التركة .. التى ورثها مبارك !

اكتوبر فى ٣٠ / ٦/ ١٩٩١ .

فى مقالنا السابق تتبعنا أصول الأزمة الاقتصادية التى تعانيها مصر ، وحددنا جملة معالم : المعلم الأول ، انتقال وسائل الإنتاج إلى يد الدولة بعد قيام ثورة يوليو ، بصدور قوانين الإصلاح الزراعى أولاً ، وصدور قوانين التأمين ثانياً ، وانتقال مسئولية التنمية الاقتصادية ـ بالتالى ـ من يد الطبقة شبه الإقطاعية وشبه الراسمالية التى كانت تحكم مصر قبل الثورة إلى يد الدولة ، تقودها بواسطة بيروقراطية كسيحة لا انتماء لها لوسائل الإنتاج ، وإنما انتماؤها إلى وظائفها التى لم تكن تستطيع اكتسابها بطريق الخبرة ، وإنما بطريق ثقة الثورة بها .

أما المعلم الثانى ، فهو تحول مكاسب التحول الاشتراكى وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج إلى خدمة الصراع العربى الإسرائيلى ، وإلى

مساعدة ودعم حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى والدفاع عن أمن الأمة الغربية وسلامتها ، مما أحبط الكثير من خطط التنمية الاقتصادية ، وعاق انطلاق الإنتاج بمعدلات تتفق مع زيادة السكان ، وأهمل تجديد البنية التحتية على نحو أدى إلى انهيارها انهياراً كليا ، وأصبح الاقتصاد المصرى عند مستوى درجة الصفر عند قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما المعلم الثالث فهو تخلى الأموال العربية البترولية ، التى تضاعفت بفضل حرب أكتوبر مرات ومرات ، عن مساعدة الاقتصاد المصرى ومعاونته علي النهوض فى سنوات ما بعد الحرب ، مما أوجد - لأول مرة فى تاريخ مصر - تلك الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين مصر والبلاد العربية ، بعد أن كانت هذه الفوارق قبل الحرب لصالح الاقتصاد المصرى، وتسبب فى الأزمة الاقتصادية التى تفاقمت منذ ذلك الحين حتى وصلت إلى مرحلتها الحالية .

وهذه القضية الأخيرة تحتاج منا إلى عناية خاصة ، ما دمنا بسبيل التأريخ للأزمة الاقتصادية المصرية الراهنة ، لأن التاريخ قد أثبت أن مصر لم تدفع وحدها ثمن تخلى الدول العربية البترولية عنها وتركها تسقط فى هوة الدين ، وإنما دفعت هذه الدول ثمنا أكبر مما دفعته مصر كما سوف نوضح .

فلقد كان من أسباب تخلى الدول العربية عن مصر هو إسقاط الزعامة المصرية بعد أن أدارت الثروات البترولية الجديدة رءوس قادة العرب وأشعرتهم بالتفوق وبحقهم فى الزعامة ، خصوصا بعد أن توفى عبد الناصر وأعلن السادات أنه لا يسعى إلى زعامة . ولما كانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة تأخذ بخناق مصر ، فقد كان فى ذلك ما سهل لبعض زعماء تلك الدول الطريق إلى الزعامة ، ولهذا لم يكن من مصلحة هؤلاء مساعدة مصر على التغلب على أزمتها الاقتصادية ، وإعادة بناء اقتصادها القومى ، ولو من أجل المعركة ، لأن انتعاش الاقتصاد المصرى

معناه مصر القوية ، ومصر القوية معناها الزعامة ، والزعامة هى التى يصبو إليها الجميع !

وهذا يفسر أن نصيب مصر من مجموع قروض هذه الدول العربية البترولية ومساعدتها لدول العالم لم تتجاوز فى ذلك الحين ٦ فى المائة ، وفقا للتقرير السنوى للأمم المتحدة عام ١٩٧٦ . وفى الوقت نفسه، ولإهدار الزعامة المصرية بدأت ظاهرة المعاملة المتعالية التى أخذ يتلقاها المصريون فى جميع البلاد العربية الثرية من أشقائهم العرب ، والتفرقة الغريبة بينهم وبين غيرهم من الجنسيات الأخرى ، بل بينهم وبين أشقائهم العرب الذين ينتمون لدول عربية أخرى ، بل بينهم وبين إخوانهم الفلسطينيين الذين لا وطن لهم !، حتى باتت هذه التفرقة قريبة من التفرقة العنصرية بين البيض والسود فى روديسيا . وهذا لم يحدث فى طول علاقات مصر التاريخية بشقيقاتها العربيات على مدى التاريخ .

وقد كان هذا ما كتبته فى مقال صريح لى بمجلة روز اليوسف يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٨ . وفيه اتهمت الدول العربية الشقيقة بأنها تريد لمصر أن تتخبط فى أزمتها الاقتصادية، ليس جريا فقط وراء الزعامة ، وإنما لأن تزايد أزمة مصر الاقتصادية، معناه - من الناحية الاقتصادية - حركة طرد دائمة للعمالة المصرية من داخل مصر إلى البلاد العربية . والعمالة المصرية هى أرخص وأحسن عمالة تحصل عليها هذه البلاد فى هذه الفترة لبناء اقتصادها القومى. و لو انتعشت مصر اقتصاديا فسوف تتغلب على المصريين نزعتهم الموروثة فى الالتصاق بأرض الوطن وعدم مغادرته مهما كانت الأسباب ، وهذا يكلف البلاد العربية البترولية أضعاف ما تتكلفه فى عملية البناء .

ثم فضحت الدول العربية ، التى كان يدفع بها صدام حسين وقتذاك إلى بغداد لاتخاذ مقررات طرد مصر من جامعة الدول العربية بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ، متسائلا : « هل كان الأشقاء العرب يجهلون أنه لا يمكن لمصر أن تحارب واقتصادها منهار ، وشعبها يقضى معظم وقته فى

طوابير الجمعيات التعاونية ؟ هل كانوا يجهلون أنه لا يمكن لأى بلد فى العالم أن يحارب وخطوط مواصلاته مقطعة ، وتليفوناته منهارة ، وطرقه ممزقة ، وشوارعه تسبح فيها مياه المجارى ، ومواسير مياه الشرب فيه تضرب وتنفجر كل يوم ؟ لا ! إن الأشقاء العرب يعرفون ذلك جيدا ، ولكنهم يتعمدون بقاء هذه الأوضاع ، حتى يحملوا مصر مسئولية النكوص وعدم الحرب ، ويظهروا هم بمظهر التطرف والإقدام . وبذلك تنهار زعامة مصر ، وتعلو زعامة الأشقاء العرب ، وتعيش مصر في التبعية الاقتصادية والسياسية ! إن خراب مصر قد أصبح مصلحة عربية وقومية عليا ! » .

هذا ما كتبته يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٨ فى مجلة روز اليوسف . وقد أثبتت الأيام صحة الاتهام الذى وجهته للدول العربية بخصوص الربط بين إبقاء مصر تتخبط فى أزمتها الاقتصادية وحركة الطرد للعمالة المصرية من داخل مصر إلى البلاد العربية .

وقد كانت أكبر دولة عربية استفادت من حركة الطرد هذه هى العراق بالذات ، التى كان رئيسها صدام حسين يقف على رأس أعداء مصر المطالبين بطردها من جامعة الدول العربية فى مؤتمر بغداد . فقد كانت هذه العمالة المصرية هى التى مكنت العراق من الصمود فى وجه ايران على مدى ثمانى سنوات بعد أن حلت محل العمالة العراقية التى كانت تغذى جبهة القتال ، وكانت هذه العمالة هى التى عملت فى مواقع الإنتاج المختلفة : فى الأرض وفى المصنع ، بل دفع بها إلى ميدان القتال . ولولا الأزمة الاقتصادية فى مصر لما ترك مصرى وطنه ، ولما ترك الفلاح المصرى أرضه ليزرع أرض العراق ، وليعود خاوى الوفاض ، أو منقولا فى نعش طائر !

كانت المؤامرة تستهدف تركيع مصر ، وتحويل شعبها إلي بروليتاريا للبلاد العربية ، ولم تكن مجرد غضب زعماء متطرفين لانسحاب مصر من المعركة ضد اسرائيل ، لأن هؤلاء الزعماء المتطرفين أنفسهم لم يبادروا

بحرب ضد اسرائيل ، ولم يعرف عنهم خطة قومية لمعركة شاملة تسخر فيها موارد البلاد العربية الجديدة المتضاعفة بعد حرب أكتوبر ضد اسرائيل .

وقد اتضحت أبعاد هذه المؤامرة في بغداد فى المقررات التى صدرت عن قمتها فى ٣ ـ ٥ نوفمبر ١٩٧٨ ، فقد تضمنت هذه المقررات شن حرب اقتصادية ضد مصر ، وتوقيع عقوبات اقتصادية عليها على نحو ما تطبق على اسرائيل! وكل ذلك لزيادة محنة مصر الاقتصادية ، والقضاء عليها قضاء مبرما تحت اسم القضية الفلسطينية التى استغلها الجميع وتاجروا باسمها ، وقبضوا باسمها ـ وعلى رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية ـ فى حين كان نصيب مصر دفع فاتورة الحساب !

ولعلى كنت أول كاتب تنبأ بالنتائج الفادحة التى سوف تتكلفها الأمة العربية نتيجة سياسة إفقار مصر بعد حرب أكتوبر ، وبدقه تشبه لحد كبير دقة العمليات الحسابية كما سوف يرى القارىء. ويكفى أن أنقل هنا ماكتبته فى هذا الشأن فى تلك الفترة المبكرة (٦ نوفمبر ١٩٧٨) ليكتشف القارىء كيف تحققت هذه النتائج كاملة بدون تغيير . فقد كتبت أقول :

« والآن ، فإن العالم العربى مقبل على مأزق لم يسبق له مثيل للأسباب الآتية :

أولا : لم يعد فى وسع الدول الرافضة تحرير الأراضى المحتلة بطريق القوة . فى حين كان ذلك متاحا قبل كامب ديفيد ، لو أعطيت مصر الدعم الكافى الاقتصادى والعسكرى . وسوف يبرىء التاريخ مصر من هذه المسئولية ، ويلقيها على عاتق دول الصمود والتصدى ولقد كان الغزو الاسرائيلى الأخير للبنان امتحانا قاسيا لهذه الدول ، سقطت فيه سقوطاً محزنا .

ثانيا : لن يعود فى وسع الدول العربية المنتجة للبترول رفع أسعاره كما تشاء ، حتى تعوض الخسائر اليومية التى تتحملها بسبب

انخفاضات الدولار ، أو ارتفاع أسعار السلع الغربية المصدرة . إن قدرة الدول العربية على رفع أسعار البترول ، وهى التى امتلكتها في حرب أكتوبر ، سوف تتراجع إلى ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر ، بعد أن انسحبت القوة العربية الرئيسية التى كانت تقف فى وجه الإمبريالية والصهيونية . ويمكن التنبؤ بأن الدول الامبريالية سوف تسترد ما حققته الدول العربية المنتجة للبترول من أرباح بسبب حرب أكتوبر فى السنوات القليلة الآتية بوسائلها الخاصة ، دون أن تملك هذه الدول المقاومة أو الرد» .

هذا ما كتبته فى ٦ نوفمبر ١٩٧٨ وقد تحقق بحذافيره ! والدليل على ذلك أزمة الخليج ، التى توقعت تقديرات الاقتصاديين في بدايتها أن أسعار البترول سوف ترتفع إلى ٦٠ دولاراً للبرميل إذا قامت الحرب ، ثم قامت الحرب ، ولم تزد هذه الأسعار دولاراً واحداً ، بل نقصت عما كانت عليه قبل الحرب !

وفى الوقت نفسه، فقد تحقق ما توقعته من أن الدول العربية سوف تكون عاجزة عن تحرير الأراضى المحتلة بالقوة . فها نحن أولاء في عام ١٩٩١ ولم يحرر شبر واحد من هذه الأراضى بالقوة !

على أن ما لم أتوقعه ، لأنه كان غائبا فى ضمير الغيب، هو أن تدفع الدول العربية ذلك الثمن الباهظ الذى دفعته فى حرب الخليج ، وهى الحرب التى نشبت بسبب رعونة الزعامة العراقية التى بنت نفسها فى قمة بغداد على حساب الزعامة المصرية ، وعلى حساب تكريس أزمة مصر الاقتصادية .

فقد بلغ حجم خسارة العراق فى هذه الحرب ١٢٠ ألف مليون دولار، وخسارة الكويت ٢٤٠ ألف مليون دولار ، وخسارة السعودية ٦٤ ألف مليون دولار ، هذا فضلا عن فقد نحو ١٠٠ ألف جندى عراقى فى حرب الخليج ، بالإضافة إلى ٧ آلاف مدنى فى القصف الجوى ، وقدر عدد ضحايا ثورة الأكراد والشيعة بحوالى مائة ألف قتيل . وكان إجمالى ما خسرته الدول العربية فى حرب الخليج ٤٣٨ ألف مليون دولار !

وإذا تذكرنا أن إنعاش الاقتصاد المصرى بعد حرب أكتوبر لم يكن يحتاج لأكثر من بضع مئات من ملايين الدولارات ، قد تصل إلى مليار واحد على الأكثر ، فان العالم العربى يكون قد خسر بسبب عدم دفع هذا المليار ٤٣٨ ملياراً، فضلا عن دفع حياة مئات الألوف من الضحايا من القتلى والجرحى !

ولست أدرى هل كان العالم العربى فى حاجة إلى دفع ٤٣٨ مليارا من الدولارات ليعود إلى الزعامة المصرية ، وليعرف أن هذه الزعامة لم تكن ابدا زعامة استبداد وتسلط ، وإنما كانت زعامة رعاية وحماية ؟

وفى الحقيقة أن مصر لم تسع ابدا إلى هذه الزعامة ، وإنما سعت إليها هذه الزعامة منذ العشرينات من هذا القرن ، وكانت مصر عنها غافلة ، بل عازفة . ولعل الشعب المصرى لم يندم فى حياته على شىء قدر ندمه على تقبله هذه الزعامة ، فقد دفع موارده كلها على مدى عشرين عاما فى سبيل تحرير الأمة العربية ودعمها وحمايتها ، بدلا من أن يوجهها لخدمة مصر ، وانتهى به الأمر إلى أن أصبح أفقر شعب عربى بعد أن كان أغنى شعب !

والمهم هو أن تلك كانت الصورة عندما تولى الرئيس مبارك الحكم فى أكتوبر ١٩٨١ بعد اغتيال الشهيد السادات ، وتلك هى التركة الاقتصادية التى ورثها . فلم تكن مصر التى تولى مبارك أمورها هى مصر التى تولاها عبد الناصر عند قيام ثورة يوليو ، والتى تكبدت أربعين مليارا من الجنيهات الإسترلينية فى حروب ثلاث خاضتها ضد إسرائيل، وفى مساعدة الثورات الوطنية التحررية العربية ، وفى الدفاع عن أمن الأمة العربية وسلامتها . وانما كانت هى مصر التى تخلت عنها البلاد بعد أن تسببت فى مضاعفة ثرواتها بانتصارها التاريخى المجيد فى عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف . وكانت هى مصر التى كانت الدول العربية تشن عليها حربا اقتصادية شرسة منذ مؤتمر بغداد المشئوم تحت زعامة صدام حسين . وكانت هى مصر التى انهار اقتصادها تحت

أعباء نضالها ، وشعبها يقضى معظم وقته فى طوابير الجمعيات التعاونية ، وخطوط مواصلاته مقطعة ، وتليفوناته منهارة ، وطرقه ممزقة ، وشوارعه تسبح فيها مياه المجارى ، واتهامات الخيانة للأمة العربية تلاحقها من الزعماء النصابين الذين لم يحاربوا ، وإنما تاجروا ، والذين كانوا يبيتون لخراب الأمة العربية بليل ، ويسعون لاقامة امبراطورية تسيطر على كل مخزون البترول فى شبه الجزيرة العربية .

وتلك هى نقطة البداية فى محاسبة حكم مبارك ، وليس قبل ذلك كما يريد المضللون الذين يتاجرون بآلام هذا الشعب ، والذين يضعون انفسهم فى مقام المحاسبة فى حين يفتقرون إلى علم الحساب ، وأكثر من ذلك يفتقرون إلى علم التاريخ . فالسياسة عند هؤلاء المضللين سداح مداح ، وهبل يختلط بالشيطنة ، وطبل أجوف يدقون عليه الحانهم القبيحة ، وستار كثيف من الظلام يريدون أن يخفوا به كل الإنجازات التى تحققت على مدى السنوات العشر السابقة و فى أصعب الظروف التى يمر بها شعب ، ويمر بها حاكم .

ولكن أهم من ذلك كله هو انه يجب أن يدخل فى محاسبة مبارك ، الأدوات التى يعمل بها ، ووسائل الإنتاج التى ورثها فى التركة الاقتصادية الثقيلة . فهذه الوسائل الإنتاجية كانت قد أصبحت فى يد الدولة منذ قرارات التأميم التى أصدرها عبد الناصر فى يولية ١٩٦١ ، وبها أضيف عبء التنمية الاقتصادية على عاتق الدولة ، وارتفع هذا العبء عن كاهل رأس المال الخاص . صحيح أن رأس المال الخاص قد أطلق له حرية العمل ، ولكن من خلال وصاية بيروقراطية ثقيلة ، وفاسدة غالبا ! دفعت برءوس الأموال دفعا إلى المجالات السهلة التى تحقق فيها العائد السريع المضمون، وأهمها مجالات البناء التى تركزت فيها معظم الاستثمارات ، وتجمدت فيها أيضا ! فى حين كان من الواجب أن تتجه إلى مجال الصناعة التى تنهض بثروة البلاد كما فعلت رءوس الأموال فى اليابان ، وفى دول جنوب شرق آسيا التى اصطلح على تسميتها بالنمور الخمسة .

وفى الوقت نفسه فإن القطاع العام الذى ورثه مبارك كان قد أثقل بالمحسوبيات وتعيين أهل الثقة ، وتكبلت أقدامه بالقوانين التى تضع الربح وتحقيق أهداف الخطة فى آخر قواعد التعيين والمحاسبة ! فى حين أنها فى أى بلد متحضر تقع فى رأس هذه القائمة .

ومع ذلك ففى ظل هذه القيود كلها تمت كل الإنجازات التى تحققت على مدى السنوات العشر السابقة ، والتى عملت على تجديد البنية التحتية الخربة ، وكانت هذه الإنجازات جديرة بأن تتضاعف عدة مرات لو أمكن تحرير الاقتصاد المصرى من هذه القيود ، فترفع القيود التى تعوق القطاع العام عن تحقيق الربح ، ويتحرر القطاع الخاص من وصاية البيروقراطية الفاسدة ، وتقصر الدولة جهودها فى توفير المناخ الاقتصادى الضرورى لانطلاق كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى طريق الإنتاج الحقيقى ، الذى يرفع مصر من كبوتها الاقتصادية ، وينقلها إلى دور النقاهة ، ثم إلى دور الشفاء الكامل والصحة الاقتصادية التى يتطلع إليها شعب مصر .

الــــرئـيــــس

أكتوبر فى ١٩٩١/١٠/١٣ .

قليل من المراقبين السياسيين من كان يتصور ، بعد حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، أن مصر يمكن أن تكون على ما هى عليه حاليا من الاستقرار السياسى بعد عشر سنوات ، ناهيك عن تصور هذا الاستقرار السياسى بعد عشرة أشهر أو عشرة أسابيع ! ولكن هذا ما حدث بعد أن تولى الرئيس مبارك الحكم ، وهذا هو انجازه الأعظم!

كنت فى ميناء « أوستند » فى بلجيكا عندما سمعت لأول مرة باغتيال الرئيس الراحل السادات ، وكنت فى طريقى أجوب أوروبا فى رحلة تستغرق اسبوعين تقريبا . ومع الصدمة الكبيرة التى أصبت بها إلا أننى لم أجد حاجةلأقطع هذه الرحلة وأعود إلى مصر ، بل شعرت بأننى على أبواب رحلة أطول قد تستغرق سنوات ! فقد صورت الإذاعات هذا الاغتيال فى شكل

انقلاب قامت به ليبيا ، بسبب المظاهرات العارمة التى خرجت فى شوارعها ، تحتفل باغتيال بطل حرب أكتوبر ، ومحقق أول إنتصار عسكرى فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى كله ، وآخره أيضا ! وقد تأكد هذا الانطباع عندى عندما شاهدت على شاشة التليفزيون البلجيكى، فى غرفتى بالفندق فى بروكسل ، الفريق سعد الدين الشاذلى وهو يوحى فى حديثه بأنه صاحب ومخطط الاغتيال والانقلاب والفوضى التى حدثت فى سرادق الاحتفال ، وشعرت بأن هذه الفوضى سوف تنتقل من مكان الإحتفال إلى كل بقعة فى مصر ! وكانت أزمة نفسية رهيبة استعرضت فيها تاريخ مصر السياسى كله كأنما أودع تاريخ أقدم مدنية ظهرت على وجه الأرض .

كان محمد حسنى مبارك حتى ذلك الحين نائب رئيس الجمهورية ، ولم يكن هذا المنصب يضفى عليه كثيرا فى نظر الشعب ، لأن رصيده الباقى على الزمن هو أنه صاحب أول ضربة جوية فى حرب أكتوبر ضد القوات الاسرائيلية ، وبطل من أبرز أبطال حرب أكتوبر . وعلى الرغم من أن الرئيس الراحل السادات كان قد كلفه ببعض المهام السياسية الدقيقة، فإن الأضواء كلها كانت مسلطة على السادات بحكم نرجسيته الشديدة من جهة ، وبحكم أن أضواء الاعلام فى مصر عادة تتركز حول الرئيس دون سواه ، من جهة أخرى .

وهذا ما حدث مع السادات نفسه! فقد تولى السادات نيابة رئيس الجمهورية ثلاث مرات ، ولم يشعر به أحد فى مصر ، ولم يتنبأ له أحد فيها بشىء فى ظل شخصية عبد الناصر الطاغية . ثم برز بعد وفاة عبد الناصر كرئيس للجمهورية ، وفرعون من أكبر فراعين مصر ، لتتركز حوله أبصار العالم كله فى حدثين من أكبر أحداث التاريخ المعاصر ، وهما حرب أكتوبر ومبادرة القدس، حتى إذا ما اغتيل فى يوم ٦ أكتوبر١٩٨١ كان قد أصبح أشهر شخصية معاصرة بلا منازع .

وكذلك الحال بالنسبة للرئيس محمد حسنى مبارك ، ولكن مع اختلاف غير كبير ، فلم يتعرض فى أثناء نيابته لما تعرض له السادات من

تجاهل من زملائه وأقرانه من ضباط ثورة يوليو ، الذين كانوا يشعرون بأنهم أحق منه بوراثة عبد الناصر ، وأخذوا يتآمرون عليه حتى مايو ١٩٧١ ، حين ظنوا أنهم نجحوا في التخلص منه ، فإذا به هو الذى تخلص منهم ، لحسن حظ مصر !

نعم ، لم يتعرض الرئيس محمد حسنى مبارك لما تعرض له السادات من محاربة وتجاهل ، فإن رصيده العسكرى كان يبوئه مكانة أفضل ، ولكن مواهبه وامكاناته كرجل دولة لم تكن قد برزت بعد ، لأن السادات كان يستحوذ على كل الأضواء ، وكان لسان حاله هو نفس لسان حال لويس الرابع عشر : الدولة هى أنا ! ومن هنا كان اعتقاده بأن كل من يهاجمه إنما يهاجم مصر !

ومن الغريب أن تاريخ أوروبا يفرز لنا نماذج كثيرة مماثلة ، وعلى سبيل المثال فريدريك الأكبر ، ملك بروسيا من ١٧٤٠ إلى ١٧٨٦ . فقد كان وهو ولى عهد لا ينبىء عن شيء ، وكان منصرفا بكامل حواسه إلى الفن ، فتتلمذ على يد هايدن ، ولعب الفلوت ، ولحن كونشيرتوات معروفة. وقد أثر هذا على العلاقة بينه وبين والده فريدريك وليم الثانى إلى الحد الذى جعله يسيء معامله ولده ، مما اضطره إلى الهرب ، ولكنه قبض عليه ، وسجن ، وأجبر على مشاهدة إعدام أحد أصدقائه ! ولم يتصور أحد فى ذلك الحين أن هذا الأمير الفاشل سوف يبرز ـ بعد توليه العرش ـ كأعظم ملوك بروسيا ، وكفاتح من اكبر فاتحيها ، حتى إنه فى نهاية حكمه كانت مساحة بروسيا قد تضاعفت مرتين ، وتركها وهى أكثر ثروة وأعظم قوة !

على كل حال فعندما تولى الرئيس مبارك حكم مصر منذ عشر سنوات ، لم يكن أحد يتصور أن مصر سوف تنتقل فى عهده من الاضطراب إلى النظام ، ومن الفوضى إلى الاستقرار . لقد كانت السنة الأخيرة من حكم الرئيس الراحل السادات سنة غليان ، اضطرمت فيها الفتنة الطائفية ، وتنامت فيها جماعات التكفير الاسلامية ، واشتدت فيها

المعارضة بالنقد ، وتعرضت فيها المعاهدة المصرية الاسرائيلية لرياح عاتية أخذت تهدد باستمرار الاحتلال الاسرائيلى لسيناء ، وانتهت هذه السنة السوداء بأحداث ٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، التى جمع فيها السادات خصومه السياسيين جميعا ، من اقصى اليسار إلى اقصى اليمين ، لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر ، ووضعهم فى السجون ـ الأمر الذى يوضح أن السادات ونظام حكمه أصبحا فى جانب ، ومصر بيسارها ويمينها ووسطها فى جانب آخر ، وأنه لا تلاقى بين الجانبين ـ وهو ما يبين عمق أزمة الثقة ، والطريق المسدود الذى وصلت إليه .

وقد كانت تلك هى مصر التى تسلمها مبارك من السادات ، فالوطنيون فى السجون ، ونظام الحكم يستعد لضربات أخرى، وهناك من رجال الحكم من يروج لهذا الوضع المأساوى ، ويحاول أن يصور للشعب المصرى أنه أمام ثورة تصحيح أخرى ! دون أن يدرى أن تصحيح الديمقراطية يكون بمزيد من الديموقراطية ، ولا يكون بانقلاب على الديمقراطية !

ومن هنا ، وفى هذا المناخ الدكتاتورى وجو القمع ، وبعد اغتيال رئيس الدولة وسط جيشه . كانت الأمور تنذر بمزيد من القمع والقسوة ، خصوصا بعد عمليات جماعات التكفير الحربية فى أسيوط ومدن الصعيد التى كانت تستهدف القفز إلى الحكم استكمالا لخطة اغتيال السادات .

وهذا ما كان يتنبأ به أشد المتفائلين ، أما المتشائمون ، وكنت أحدهم، فأذكر أننى وأنا فى مقعدى فى الأوتوبيس الذى كان يقلنى من «أوستند » إلى بروكسل ، اعتصر قلبى الحزن لجهود السادات التى ذهبت سدى لتحرير سيناء ، إذ كان متوقعا أن تكون أول خطوة يتخذها زعماء الانقلاب ، إلغاء كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه ! ولما كنت أحد مؤيدى المبادرة ، ودفعت الثمن غاليا باعلان مكتب مقاطعة اسرائيل فى دمشق مقاطعتى ومقاطعة كل من أيد المبادرة من المفكرين المصريين ، وعلى رأسهم نجيب محفوظ وتوفيق

الحكيم وأنيس منصور ، فقد شعرت بأن كل التضحيات ذهبت سدى ، وأن الجيش الاسرائيلى سوف يبقى فى سيناء حتى تقوم حرب خامسة بقيادة جبهة الصمود والتصدى الأشاوس ، قد تحدث بعد عشرين عاما أو خمسين أو لا تحدث على الإطلاق. وأخذت أضرب كفا على كف وأنا أقول فى ذهول : ضاعت سيناء ! ولا حول ولا قوة إلا بالله!

ومن هنا ، ومن هذه الصورة الصادقة لمصر التى تسلمها محمد حسنى مبارك ، يمكن للشعب المصرى تقييم الانجازات التى تحققت على مدى سنوات حكمه العشر ، والتى ترسم صورة مصر فى عام ١٩٩١ .

فلقد أمضى الرئيس مبارك السنوات الأولى من حكمه ، وليس أمامه من هدف إلا إعادة ترتيب البيت ، وإعادة مصر المبعثرة إلى ما كانت عليه، وبناء جسور الثقة بين نظام الحكم والوطنيين ، لانهاء الازدواجية التى ظهرت فى سنوات السادات الأخيرة ، ودفعت بكثير من الوطنيين إلى الهجرة خارج مصر هربا بمبادئهم .

لقد كان هدف مبارك أن يثبت أن مصر ـ الأم الرءوم ـ يسع صدرها الجميع ، ويستطيع أن يعيش فيها المؤيدون والمعارضون متعاونين ، مهما اختلفت آراؤهم ، وتباعدت أيديولوجياتهم ومشاريعهم السياسية .

ولكى يحقق هذا الهدف الأسمى الذى كان يؤمن به فى قرارة نفسه ، أخرج المعارضين السياسيين من السجون والمعتقلات ، ليستقبلهم فى القصر الجمهورى ! وهو ما لم يسبق له مثيل فى طول التاريخ وعرضه ، اللهم إلا فى حالة واحدة فقط ، هى حالة حدوث انقلاب على نظام الحكم، أو ثورة شعبية تطلق سراح المعارضين ! ومع ذلك فحتى القوى الانقلابية أو الثورية لا تفعل ما فعله مبارك !

وعلى سبيل المثال ، فقد قامت ثورة يوليو انقلابا على الحكم الملكى السابق ، وكانت سجون مصر مليئة بالمعتقلين ، وقد أطلقت الثورة سراحهم ، ولكن عبد الناصر لم يستقبلهم في قصر الحكم ، وللأمانة

التاريخية فإنه سرعان ما أعادهم مرة أخرى إلى السجون والمعتقلات التى أتوا منها ، بعد أن أضاف إليها السجن الحربى ! وعين مزيدا من الجلادين الذين لم تعرف مصر مثلهم فى الوحشية والشذوذ والانحراف!

ولكن مبارك أطلق سراح المعتقلين السياسيين ليظلوا مطلقى السراح إلى يومنا هذا ! واستقبلهم فى قصره الجمهورى، ليستقبلهم بعد ذلك فى كافة المناسبات السياسية والثقافية والأعياد الإعلامية ! ففى عيد الإعلاميين الأخير - على سبيل المثال - كانت القاعةالكبرى غاصة بالمثقفين والمفكرين السياسيين من كافة الاتجاهات الحزبية ، وكذلك كان الأمر فى مناسبات افتتاح معرض الكتاب حيث يُدعى المؤيدون والمعارضون سواء بسواء .

بل إننى فى المجلس الأعلى للصحافة مؤخرا ، رأيت بين الأعضاء رؤساء تحرير بعض صحف المعارضة لم اتصور وجودهم ! فقد كانوا فى معركة تحرير الكويت ، المصيرية بالنسبة لمصر ولمستقبل العالم العربى ، يقفون إلى جانب صدام حسين ضد مبارك ، ويعبرون عن مصالح النظام العراقى على حساب مصالح مصر ، بل كانوا يجردون نظام مبارك والشعب المصرى بأسره من الوطنية والدين ، ويسبغون الدين والوطنية والبطولة على الرئيس العراقى الفاشى !

ولأن أرض مصر تسع جميع أبنائها ، حتى الضالين ! فقد كان مبارك أيضا حريصا على أن يعود إليها من أطلق البعض عليهم تجاوزا اسم : « الطيور المهاجرة » ! من الناصريين والشيوعيين ، مع أن الكثيرين منهم كانوا من الغربان المهاجرة الذين باعوا أنفسهم لخصوم السادات - خصوصا البعث العراقى بقيادة صدام حسين - الذى كان يسعى جاهدا لتنحية مصر عن مركزها الزعامى فى المنطقة العربية ، لأسباب عراقية بحتة لا صلة لها بالمصالح العربية أو الفلسطينية .

وقد كانت عودة هذه الطيور المهاجرة من أعظم انجازات مبارك الإنسانية ، فكثير منهم كان قد أدرك مبكرا أنهم هاجروا من مصر

بمبادئهم ، لا ليمارسوا حريتهم فى نشرها فى الصحف ومحطات الإذاعة التى يعملون فيها ، وإنما لينفذوا تعليمات رؤساء تحرير تلك الصحف ورؤساء محطات الإذاعة التى تعمل بتوجيهات من الدول الممولة . وكان كثيرون يريدون العودة إلى مصر بعد أن فهموا اللعبة السياسية القذرة ضد مصر ، ولكن معتقلات السادات كانت فى انتظارهم ، ولما كانت مقاومة الأوامر فى الخارج تعنى الموت جوعا ، فقد شعروا بأنهم هاجروا من سجن مصرى الى سجن عراقى أو ليبى أو سورى أو غيره .

وقد كنت فى لندن فى ذلك الحين كأستاذ زائر فى جامعة لندن ، وعايشت هذه الحالات ، وشعرت بعمق المأساة ، وتحول كثير من الطيور المهاجرة إلى غربان مهاجرة . وقد حدثت فى أواخر مدة اقامتى هذه الاتهامات أن حضر المرحوم صلاح جلال ، نقيب الصحفيين ، مندوبا من الرئيس السادات ليعمل على اعادة هذه الطيور أو الغربان ، وعقدنا اجتماعا فى جريدة العرب بلندن - حسبما تعى ذاكرتى - وكان الجميع يرحبون بالعودة إلى مصر ، ولكن الخوف كان يتملكهم من أن يكون هناك فخ يدبر لهم للزج بهم في المعتقلات والسجون . وعندما سألنى البعض ، أجبت بأنه لا يوجد أى ضمان ، فالمعركة فى مصر محتدمة، واليسار بصفة خاصة مضروب ، وجماعات التكفير تسيطر على الساحة السياسية وعلى الجامعات ، والفتنة الطائفية على أشدها ، والسادات يريد تخليص سيناء من يد الاحتلال الاسرائيلى بأى ثمن ، حتى ولو ادخل المعارضين لكامب ديفيد كلهم فى السجون .

ولم يرجع أحد مع صلاح جلال ، وكانوا على حق ، لأن السادات لم يلبث أن قام باعتقالات ٣ - ٥ سبتمبر التى شملت - كما قلت - المعارضين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وكان من المعقول أن يكون هؤلاء العائدون فى مقدمة المعتقلين ، ولا أعلم - حتى الآن - هل كان المرحوم السادات يريد بإيفاد صلاح جلال لإعادة المهاجرين اعتقالهم أو كان يريد منحهم فرصة المصالحة مع النظام ؟

وعلى كل حال ، فان هذا يوضح الجانب الانسانى الكبير في عودة المهاجرين إلى مصر ، بعد أن جعل الرئيس مبارك من مصر ساحة ديمقراطية كبيرة ، دون أن يترتب على ذلك أن يجد المخالف أو المعارض نفسه مسوقا إلى السجن أو المعتقل فى اليوم التالى !

وقد ترتب على ذلك انتهاء الازدواجية المصطنعة بين النظام السياسى والوطنية المصرية وهى الازدواجية التى اختلقها المهاجرون ، الذين صوروا السادات ونظامه فى صورة الخيانة ، وصوروا أنفسهم فى صورة الوطنية ! مع أن السادات كان أكثر وطنية منهم على وجه التحقيق، لسببين :

الأول ، أنه صاحب قرار حرب أكتوبر وصاحب أول نصر فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى.

والثانى، لأنه وضع أساس تحرير التراب الوطنى فى سيناء من الاحتلال الاسرائيلى باتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، ولو خضع السادات لمنطقهم ومعارضتهم وصخبهم وضجيجهم ، لكان وضع سيناء اليوم هو وضع الجولان والضفة الغربية وغزة ـ أى لكانت تحت الاحتلال الاسرائيلى !

والمهم هو أن هذه الازدواجية المصطنعة انتهت ، فلم يعد وطنى مصرى يحترم نفسه وفكره يستطيع أن يصور النظام السياسى الذى يرأسه مبارك ، إلا فى صورة الوطنية الأمينة المحافظة على مصالح مصر، والتى تعمل من أجل مصر . وبالتالى اصبحت وطنية الأفراد تقاس بموقفهم من نظام حكم مبارك وولائهم له ، بعد أن كانت هذه الوطنية تقاس بولاء الأفراد لأحد الأنظمة العربية الأخرى فى جبهة الصمود والتصدى المزعومة !

ولطالما سمعت أننى من محطة مصر العروبة فى بغداد اتهامات الخيانة والعمالة توجه إلى الكتاب والمفكرين الذين أيدوا مبادرة السادات ـ ومنهم صاحب هذا القلم ـ كما كانت توجه إلى السادات نفسه . ولو حدثت هذه الاتهامات اليوم ، فإن أوصاف الخيانة والعمالة ترتد إلى أصحابها على الفور ، ولا يختلف على ذلك أحد !

وفى كثير من المعارك الفكرية التى جرت بين صاحب هذا القلم ورافضى كامب ديفيد ، كان بعضهم يتفاخر بموقفه المعارض لهذه الاتفاقية ! ولكن أحدا منهم حاليا لم يعد يملك جرأة التفاخر ، بعد أن أصبحت المعاهدة المصرية الاسرائيلية جزءا لا يتجزأ من السياسة الوطنية لنظام حكم مبارك ، وتبين للجميع أن تطبيقها الحرفى لم يحل دون انتهاج مبارك سياسة عربية قومية تستهدف تحقيق المصالح العربية العليا ، كان آخرها ما حدث فى أزمة الخليج ، التى فرزت أصحاب الولاء لنظام مبارك الوطنى، من أصحاب الولاء لنظام صدام الفاشى ، ووضعت كلا فى موضعه !

وقد أثبتت الغالبية الساحقة للشعب ولاءها لمبارك وسياسته ، ورؤيته الثاقبة للمصلحة المصرية الخالصة ، وللمصلحة العربية القومية العليا التى تتفق مع الشرعية والقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ، وتقف فى وجه كل عدوان غاشم بالكلمة والسلاح .

فتحية للرئيس وهو يتم العام العاشر من حكمه الوطنى الأصيل ، ولعل الله يمد فى عمرنا لنحييه وهو يتم العام العشرين !

بين التغيير الوزارى والتغيير السياسى

أصبحت قضية التغيير الوزارى محل « لت وعجن » فى الصحف القومية والصحف المعارضة ، والتكهنات فيها محل اجتهاد من الكبير ومن الصغير . وتسابق الكثيرون لتصفية الحسابات . فالصحفى الذى لا يعجبه وزير بسبب صعوبة التعامل معه، يسارع إلى دس ما يرى أنه يعجل بخروج هذا الوزير ! والكاتب الذى تعجبه شخصية عامة تربطه بها مصالح معينة ، يسارع إلى تلميعه والاهتمام بتتبع أخباره ، معتبرا ذلك أقصر طريق لتنصيبه وزيرا ! والصحيفة الحزبية التى ناصبت وزيرا العداء ، أخذت تشدد من هجومها لكى تثبت للرأى العام أن حزبها هو الذى يسقط الوزراء!

ورئيس الدولة يقرأ كل ذلك ويضحك فى سره ، لسببين : الأول ، أنه يعرف أنه لم يكاشف أحدا بتفاصيل

اكتوبر فى ١٩٩١/٥/٥ .

مثل التغيير، كما أنه لم يكاشف أحدا بترشيحاته لهذا المنصب أو ذاك ، وإنما هو يستكشف بطريقته الخاصة فى السرية والسكون ، وبالتالى فإن كل ما ينشر من أخبار التغيير الوزارى هو ضرب أخماس فى أسداس .

وأذكر فى هذا الصدد أننى حضرت موقفا في القصر الجمهورى ، حاصر فيه رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة الرئيس مبارك بالأسئلة حول التغيير الوزارى، حين طرح لأول مرة في الساحة السياسية، وحاولوا بكل طرق التحايل الصحفى التى برعوا فيها أن يستخلصوا من سيادته شيئا ، ولكنه كان يحاورهم بمهارة ويتلقى منهم الكرة ثم يزوغ بها إلى مجاهل الملعب ، وهو يبتسم . وقلت لهم فى ثقة : لن تستطيعوا استخلاص شئ ! وضحك الرئيس وقال لى : دعهم يحاولوا ! وانتهى الحصار بدون أن يحرز الصحفيون أية نقطة !

وعذر الرئيس فى ذلك واضح ، وهو الا تهتز الوزارات التى يزمع اجراء التغيير فيها ، الاستقرار مطلوب لآخر لحظة ،ثانيا ، الا يبنى البعض امالا قد تخيب ، فمن حق الرئيس ، ومن واجبه ، أن يختار الأفضل دائما، ولكن ليس مطلوبا منه أن يصادر بنفسه على حقه وواجبه فى ذلك، عن طريق الكشف عن اسم هذا المرشح أو ذاك .

أما السبب الثانى ، فهو أن اسم « التغيير الوزارى » قد فقد معناه القديم ، وأصبح له معنى آخر مختلف تماما. فالتغيير الوزارى فى الماضى كان مطلوبا قبل أن يستقر النظام السياسى فى مصر هذا الاستقرار الكبير ، وقبل أن تتطور الأحداث العالمية والمحلية هذا التطور المذهل الذى جعل رئيس الدولة ـ أراد أم لم يرد ـ هو المحور الرئيسى للأحداث ، وهو القائد الذى لا غنى عنه فى اتخاذ القرار ، بكل ما ترتب على ذلك من زيادة أعبائه بدرجة لم يسبق لها مثيل .

وعلى سبيل المثال ، فهل كان يمكن معالجة أزمةالاجتياح العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ بدون قيادة الرئيس مبارك وحكمته وحنكته؟ وهل كان يمكن ترك معالجة هذا الأمر للخارجية المصرية وحدها

مع كل ما يترتب عليه من نتائج خطيرة غيرت وجه العالم ، أو أنه كان على الرئيس مبارك أن يمسك في يده بزمام كل الأمور ، ويقود السفينة ، حتى يخرجها من العاصفة الرهيبة التى هبت على المنطقة العربية بأمان ؟

إن زيادة تعقيدات الأحداث ، وزيادة الحاجة ـ بالتالى ـ لقرارات الرئيس مبارك شخصيا ، وتدخله شخصيا ، سواء بالنسبة للأمور الخارجية ، أو الأمور الداخلية ، مثل طرق الخروج من الأزمة الاقتصادية مع حماية أصحاب الدخول الصغيرة من غوائلها ، كل ذلك أضاف إلى أعباء الرئيس مبارك بشكل ربما كان لا يتوقعه شخصيا .

وفى هذا الصدد أذكر أن الرئيس مبارك كان يستطيع منذ بضع سنوات أن يجد الوقت لاستدعاء مفكر ممن يثق فى فكره وأمانته ووطنيته، ويدير معه حوارا فكريا قد يصل إلى ساعتين من الزمان ، أو يتصل بهذا المفكر تليفونيا ليدلى بملاحظاته فى مقالاته ، ولكنه الآن ، فى خضم هذا العجاج الهائل من الأحداث أصبح بالكاد يستطيع توفير الوقت الكافى لادارة شئون الدولة .

وهذا ـ على كل حال ـ من خصائص النظام الرئاسى الذى أقامه دستورنا ، فرئيس الجمهورية ليس هو الملك فى نظام ما قبل ثورة يوليو ، أى يملك ولا يحكم ، وإنما هو الرئيس الفعلى للحكومة بحكم الدستور ، فهو الذى « يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء ، السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها » . وهو الذي « يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويعفيهم من مناصبهم » ، و« له حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد ، وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها ، وله حق طلب تقارير من الوزراء » . وهو الذى « يصدر اللوائح لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل أو تعديل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى اصدارها » ، وهو « القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب » . كذلك هو القائد الأعلى لهيئة الشرطة ، وهو الذى « يبرم المعاهدات

ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وله أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا » . وهو - قبل كل شىء - « رئيس الدولة ورئيس الجمهورية الذى يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى » .

وفى كلمة موجزة فإن رئيس الجمهورية هو رأس النظام السياسى ، وهو الذى يجسد النظام السياسى فى مصر . وبالتالى يجب التفرقة بين التغيير الوزارى والتغيير السياسى ، فالتغيير الوزارى لا يعنى بحال التغيير السياسى ، لأن التغيير السياسى يقوم به رئيس الدولة دونما حاجة لإحداث تغيير وزارى .

وعلى سبيل المثال ، فحين غير رئيس الدولة سياسة الدولة من سياسة التحالف والتعاون مع دول ما عرف باسم « مجلس التعاون العربى » بعد احتلال العراق للكويت ، وأقام علاقات تحالف جديدة لم تكن موجودة بين مصر ودول الخليج العربى والسعودية وسوريا ، لم يكن فى حاجة إلى تغيير الوزارة أو إحداث تغيير وزارى ، وإنما قام بهذا التغيير بواسطة نفس الوزارة ، وهى وزارة الدكتور عاطف صدقى . وحين أخذ يدخل تغييرات جذرية على السياسة الاقتصادية ويقود عملية الإصلاح الاقتصادى ، لم يغير وزراء الاقتصاد ، وإنما قام بكل ذلك بنفس وزراء المجموعة الاقتصادية .

ومن هنا نلاحظ أن الرئيس محمد حسنى مبارك لم يحدث فى السنوات الأخيرة تغييرات وزارية إلا للضرورة القصوى ، وإلا حين يصبح هذا التغيير لا مندوحة عنه . وهناك وزراء فى وزارة الدكتور عاطف صدقى كانوا وزراء من قبل الدكتور عاطف صدقى بعشر سنوات، وهم : المهندس سليمان متولى ، والمهندس حسب الله الكفراوى ، والدكتورة آمال عثمان ، والدكتور بطرس غالى ، والدكتور ماهر أباظة ، وغيرهم آخرون بعدد أقل ، مثل صفوت الشريف .

وهذا يوضح أن الرئيس محمد حسنى مبارك ليس من نوع الرؤساء الذين يحاولون إلهاء شعوبهم عن طريق التغييرات الوزارية ، التى تصرف أنظارهم عن مشاكلهم الداخلية بضعة أشهر ، ثم يعودون من جديد إلى هذه المشاكل بعد أن تتفاقم وتتعثر ، لأن الوزير الجديد يحتاج إلى وقت كى يلم بمشاكل وزارته ، ويعمل علي تذليلها ، بينما الوزير القديم يمكن توجيهه ومراقبته وتصحيح مساره مع الاستفادة بكل خبراته التى اكتسبها مدة بقائه فى منصبه .

والطريف أن بعض القوى السياسية المعارضة تفهم العكس ، فهم يتصورون أن بقاء الوزارة معناه بقاء المشاكل بدون حل، وأن تغيير الوزارة معناه حل المشاكل ، مع أن السياسة لن تتغير فى كلتا الحالتين ، فالنظام السياسى لم يتغير ، ورئيس الدولة ، الذى هو الرئيس الفعلى للوزارة لم يتغير ، والمشاكل الموجودة تعمل الوزارة القائمة على حلها بكفاءة أكبر من كفاءة أية وزارة جديدة لم تتمرس بعد بالعمل ، فالوزارة القديمة تمرست بالعمل والوزارة الجديدة لم تتمرس بعد بالعمل .

وواضح أن هذه القوى السياسية تتصور نموذج الوزارة الجديدة فى شكل النموذج الأمريكى أو النموذج الإنجليزى أو الفرنسى أو الألمانى ، وهذه القوى المعارضة يكون لها الحق في هذا التفكير لو أن الوزارة الجديدة سوف تكون وزارة وفدية ، أو وزارة يؤلفها حزب التجمع أو العمل أو الخضر او الصفر أو الحمر ! فمن الطبيعى أن تنتهج الوزارة الوفدية سياسة مخالفة لسياسة الحزب الوطنى، وكذلك الحال بالنسبة لأية وزارة حزبية أخرى .

أما وأحزاب المعارضة ليست فى وضع يسمح لها بتأليف الوزارة ، بعد أن قاطع « الوفد » و « العمل » الانتخابات البرلمانية ، ولم يزعم حزب التجمع فى يوم ما أنه يملك أغلبية تمكنه من الاستئثار بتأليف وزارة تجمعية . وأما - أيضا والوزارة الجديدة سوف تنفذ سياسة الحزب الوطنى ، الذى يرأسه الرئيس محمد حسنى مبارك ، ولم تفعل الوزارة

القديمة أقل من ذلك ولا أكثر ، وهو تنفيذ سياسة الحزب الوطني ورئيسه مبارك ـ فإن إحداث تغيير وزارى يشمل كل الوزارات أصبح غير ذى موضوع ، ويصبح أى تغيير وزارى مرهونا بمعالجة أوضاع تترتب إما على نقل وزير إلى منصب آخر ، كما هو الحال بالنسبة للدكتور عصمت عبد المجيد ، الذى سوف يعين أمينا عاما لجامعة الدول العربية ، أو نقل وزير التربية إلي منصب رئيس مجلس الشعب ، أو فشل أحد الوزراء على نحو ترتب عليه عدم تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من وزارته ، وضرورة دفع عجلة العمل فى هذه الوزارة عن طريق وزير آخر أكثر كفاءة ، أو غير ذلك من الأسباب . وكلها لن تحدث سوى تغيير وزارى محدود للغاية ، لخدمة دولاب العمل وكفاءته ، وليس لخدمة سياسة أخرى غير السياسة التى تنفذها الوزارة الحالية .

هذا ما يجب أن يستقر فى أذهان من يضربون أخماسا فى أسداس بشأن التغيير الوزارى ، فالاستقرار الوزارى هو عنصر من عناصر النجاح فى حل مشاكل الجماهير ، والتغيير الوزارى يرتبط بتغيير السياسات ، وتغيير السياسات يرتبط بتغيير الأحزاب التى تتولى الحكم وما دام أن الحزب لم يتغير ، فإن التغيير الوزارى يحدث فى حالة واحدة هى حدوث انقسام حول سياسة من السياسات يترتب عليه خروج وزراء لعدم موافقتهم على سياسة الحزب، أو إخراج وزراء لإحداث التجانس المطلوب فى هيئة الوزارة .

وفى هذا الصدد فمن الملاحظ أن أنجح وزارات فى مصر هى الوزارات التى استقرت فى يد وزير واحد مدة طويلة ، فهى تتحول إلى مؤسسة لها تقاليدها وخبراتها واجتهاداتها الناجحة فى خدمة البلاد .

أما الوزارات التى يتعاقب عليها وزراء كثيرون فهى تترنح بين أساليب مختلفة من العمل ، بعضها قد يكون ناجحاً والبعض الآخر قد يكون فاشلاً ، ويتعذر تأسيس تقاليد فيها . وهذا هو السبب فى أن

الرئيس مبارك لا يغير وزيراً إلا إذا كان أداؤه لا يحقق لوزارته النجاح المطلوب .

وفى الحقيقة أن المشكلة الحقيقية التى تواجهها الدولة ليست هى السياسة ، التى يملك زمامها بكفاءة الرئيس مبارك بالاشتراك مع مجلس الوزراء وفقاً للدستور، وإنما المشكلة هى فى الإدارة ـ إدارة مؤسسات القطاع العام والمصالح الحكومية . فهذه الإدارة عاجزة بالفعل عن تنفيذ أية سياسة مهما كانت على درجة عالية من المهارة .

والخلل الإدارى فى بلدنا منشؤه جهل شنيع وقع فيه المشرع الذى وضع قانون العاملين ، ترتب عليه عدم الربط بين الحقوق والواجبات ، أو ربطها على نحو شكلى ترتب عليه انفصام الصلة بين العمل والنتيجة ، وبالتالى التسيب الرهيب الموجود حاليا . فيمكن لأى موظف أن يخطىء ويهمل ويتسيب ، ولا يملك رئيسه إلا تحويله إلى التحقيقات !

ومعظم إدارات التحقيقات فى القطاع العام هى أسوأ إدارات فى العالم . والتحقيقات فيها تحقيقات صورية يستطيع فيها كل موظف مهمل ـ إذا أتقن ربط صلاته بموظفى الإدارة ـ أن يرتكب ما يشاء ، وتكون النتيجة هى إدانة رئيسه وليس إدانته شخصيا ! والعكس بالعكس، وعندى تجارب فى هذا الصدد فى إحدى الهيئات جعلتنى أحجم عن إحالة أى مهمل إلى التحقيق ، ما دامت النتيجة معروفة !

وقد أفادتنى هذه التجربة عندما كنت عميداً لكلية التربية ، فلم أحل موظفاً مهملاً إلى التحقيق أبداً ، وإنما كنت أتحقق بنفسى من وقوع المخالفة ، وأستخدم حقى فى إنزال عقوبة خصم ثلاثة أيام من مرتبه دون تحقيق . وكانت النتيجة باهرة ، فلم أضطر إلى إنزال العقوبة بغير ثلاثة موظفين ، وانتظم العمل فى الكلية انتظاما غير مسبوق، لأن فوضى التحقيقات انتهت !

إنه بدون أن يكون لرئيس العمل الحق فى معاقبة المخالف عقاباً فوريا ومؤثراً فى المخالفات التى لاتتجاوز عقوبتها ثلاثة أيام فسوف

يستمر التسيب على ما هو عليه ، لأن هذا التسيب منشؤه الحقيقى ا
رئيس العمل أصبح مغلول اليدين ، وأصبح المرءوس مطلق اليدين !

كذلك فإن هناك بعض الموظفين المتسيبين الذين لا يكادون ينالو
عقوبة على مخالفة ارتكبوها ، حتى يسارعوا إلى دور صحف المعارضة
للتشهير برئيس العمل الأدنى والأعلى ! وقد ترتب على ذلك أن رؤسـ
الهيئات الذين يؤمنون بأن تشهير الموظفين المخالفين بهم فى الصحف ه
أقرب طريق لخلعهم من مناصبهم - يعملون على إسترضائهم . ولو كا
لرؤساء الهيئات السلطة لفصل هؤلاء المشهرين لما فكر فرد منهم فى
التوجه إلى دور صحف المعارضة للانتقام لما نزل به من عقوبة ، لأ
يعرف أنه سوف يفقد عمله .

كذلك فإن تعيين الرؤساء بالأقدمية قد أخل بالعمل فى القطاع العا
والحكومى إخلالاً كبيراً . إن الأقدمية مطلوبة ، ولكن بشرط أن تسبقه
الكفاءة ! وإلا فيكفى الموظف أنه ينال مرتبه وعلاواته بانتظام ، ولا ضرور
للسماح له بتخريب ركن ركين من أركان العمل بعجزه وقلة كفاءته !

إن حماية حق العامل أو الموظف فى العمل يجب أن ترتبط إرتباط
وثيقاً بقدرته على الإنتاج ، فإذا تقاعس أو أهمل وتسيب ، فقد حقه في
العمل ، وعليه أن يبحث عن حقه فى جهة أخرى .

إن البعض سوف يثير قضية الأهواء الشخصية للرؤساء ، ولكنا نرد
على ذلك بأن الضمان هو ربط بقاء الرئيس فى عمله بنجاحه في هذا
العمل وتحقيقه الأهداف المطلوبة منه ، فإذا فشل عزل عنه . إن هذا الربط
هو صمام الأمان ليكون اختيار الرئيس لمرءوسيه اختياراً سليماً قائماً
على تحقيق المصلحة العامة ، لأن مصيره مرتبط بهؤلاء المرءوسين .

وهذا هو الأمر القائم فى المجتمع الرأسمالى . فإن كل رئيس عمل
مطالب بتحقيق أهداف معينة ، وله كل الحرية فى اختيار من يساعده فى
هذا العمل ، وله الحرية التامة فى محاسبتهم ومكافأتهم ومعاقبتهم

وفصلهم . أما أن يكون هذا الرئيس مشلولاً باللوائح والقوانين وليس له الحق فى أى شىء ، وإذا مارس حقوقه التى كفلها له القانون فوجىء بالتمرد والتشهير ، كما هو الحال فى مصرنا العزيزة ، وعلى ذلك، فيمكن لرئيس الدولة أن يغير الوزارة عشرات ومئات المرات ، وفى استطاعته أن يغير الوزراء ويستبدلهم كما يشاء ، ولكنه لن يستطيع أبداً دفع عجلة الإنتاج بجهاز إدارى كسيح ، مشلول بقانون للعاملين لا يصلح إلا لأمة من الكسالى والتنابلة والأرزقية والبلطجية ، ولكنه لا يصلح أبداً لأمة منتجة تريد أن تجد لها مكاناً تحت الشمس !

التغيير الوزارى والتغيير السياسى مرة أخرى *.

* اكتوبر فى ١٩٩١/٦/٢ .

الكتابة السياسية فى بلدنا فى هذا العصر أصبحت فى يد كل من هب ودب ! وقيادة الرأى العام لم تعد تتطلب من صاحبها أكثر من قشور الثقافة ، والتظاهر بالمعرفة . وأحيانا « التفلسف» - أى فلسفة الأمور بجهل وغشم ! ومساحة فى إحدى الصحف ، وربما عمود أو باب يسوده كل يوم أو أسبوع، وبعد ذلك يصبح صاحب القلم كاتبا أو رئيس حزب معارض ، يوجه جماهيرنا إلى ما فيه مصلحتها ، ويرشد الحكومة إلى ما ينبغى عليها عمله !

والدليل على ذلك أن ما يكتبه الكثيرون ويطالبون به الدولة اليوم في مجال اصلاح السياسة الخارجية أو الاقتصادية أو الداخلية ، ليس له من معنى إلا أنهم يرددون مطالب لا يعرفون كم هو مستحيل

تحقيقها ، سواء لأنها تخضع لقوانين حاكمة لا يمكن التملص منها أو لأنها تتجاهل طبيعة النظام السياسى فى بلدنا وتتعامل معه كما لو كان هو نفسه النظام السائد فى أوروبا الغربية أو أمريكا !

وعلى سبيل المثال : المطالبة بمنتهى الديمقراطية ومنتهى الاشتراكية في نفس الوقت ! كيف يقول بذلك دارس أو فاهم للفكر الاقتصادى السياسى ؟ إن منتهى الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل نظام رأسمالى حر يكون الفرد فيه هو الأساس ، ويكون القطاع الخاص فيه هو المسيطر وهو كل شيء . ومنتهى الاشتراكية معناها سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ، مع الانعكاس الحتمى لهذه السيطرة على الحياة السياسية ، حيث تتجمع السلطة في يد الدولة أرادت أم لم ترد !

وقد رأينا كيف أنه عندما نسى جورباتشوف هذه الحقيقة ، وأراد تطبيق الديمقراطية الغربية ، تفكك الاتحاد السوفييتى ، وأصبحت كل ولاية تريد الانفصال ! وفى الوقت نفسه نسيت الطبقة العاملة السوفييتية قضية الانتاج ، وأخذت فى ممارسة الديمقراطية فى المظاهرات بالملايين ، تاركة المصانع تنعى من بناها !

بل قرأنا مؤخرا عن عامل مناجم « أهبل» يسجل اسمه ضمن المرشحين لرئاسة جمهورية روسيا ، وإسمه رومان كلانين ، يقدم برنامجا يعتمد على إطلاق الحريات العامة والشخصية على مصراعيها حيث يستطيع أى شخص أن يغير جنسيته من ذكر إلى أنثى أو العكس لو أراد! وتقول الصحف السوفييتية إن كلانين هذا يكتسب كل يوم معجبين جددا خاصة من الشباب ، مع أنه لو كان كارل ماركس حيا لضربه بالحذاء ، لأنه بعد أربعين عاما من العمر لم يفهم حرفا واحدا من الفلسفة التى أقامت ـ لأول مرة فى التاريخ ـ حكم الطبقة العاملة !

والمهم أن جورباتشوف لم يستطع أن يحقق شيئا حتى الآن ، فلا هو حقق الديمقراطية الغربية ، ولا هو حقق الاشتراكية الماركسية! وكان الانجاز الوحيد له هو تحويل الاتحاد السوفييتى من قوة عظمى إلى قوة

تابعة ، ومن دولة قوية موحدة إلى دولة ضعيفة مفككة . وكل ذلك لأنه لم يذاكر جيدا الفلسفة الماركسية .

وعلى سبيل المثال أيضا مطالبة بعض أحزابنا ، وعلى رأسهم حزب التجمع ، بإباحة الاضراب للعمال ، على اعتقاد أن ذلك هو منتهى الديمقراطية ، مع أنه منتهى الخراب والفوضى . ان إباحة الاضراب هو حق مقترن بالمجتمعات الرأسمالية وحدها ، حيث تكون المصانع ملكا للأفراد أو للقطاع الخاص . وهو سلاح ضرورى للطبقة العاملة فى صراعها الطبقى الحر مع طبقة رجال الأعمال الرأسماليين لتحسين أوضاعها المادية والفيزيقية ، ولوجود تناقض حقيقى بين طبقة البروليتاريا والطبقة الرأسمالية .

ولكن إعطاء هذا الحق فى مجتمع يمتلك وسائل الانتاج عن طريق التأميم أو غيره ، وتسوده قوانين تحمى الطبقة العاملة من استغلال الطبقة الرأسمالية ، معناه افتراض عداء بين الطبقة العاملة والمجتمع - أو الدولة التى تحمى هذه الطبقة - لا يمكن حله إلا بالإضراب ! وهو افتراض غير قائم ، فالكل فى القطاع العام عامل ، من أول الخفير فى المصنع إلى رئيس مجلس الإدارة ، وإذا كان هناك تناقض بين الطبقة العاملة والبيروقراطية فإن الدولة تحل هذا التناقض بسهولة عن طريق تغيير مجلس الإدارة، وتحسين الإدارة ، ولن تحتاج فى ذلك لأكثر من اعداد قرار واصداره ، بعد التحقق من سوء ادارة مجلس الادارة وضرورة تغييره . فإذا هى أباحت حق الإضراب فإنها تكون قد أباحت حق التخريب والفوضى ، لأن نتائج الاضراب سوف تقع على عاتقها ، وهى المسئولة أمام المواطنين عن كل شىء .

وعلى سبيل المثال أيضا افتراض أن القطاع العام هو قطاع حقوق فقط دون واجبات ! وشل يد الادارة عن التعامل مع الطبقة العاملة بالحرية الكافية لتحقيق الانتاج المطلوب الذى يحقق الربح ! إن من المعروف - علميا - أن علم الادارة هو علم محايد ، بمعنى أنه إما أن تكون هناك إدارة ، وعندئذ يكون هناك ربح ، وإما ألا تكون هناك إدارة ،

وعندئذ يكون هناك خسارة وخراب ! ولكنا درجنا على أن نطلق على الادارة الناجحة التى تحقق الربح اسم الادارة الرأسمالية ، من باب التسهيل والتيسير ، ولا بأس بذلك ، وأن نطلق على الادارة الفاشلة التى تحقق الخسارة اسم الادارة الاشتراكية ! وكل ذلك لا يطابق الحقيقة فى شىء.

فلا يوجد فى قاموس الفلسفة الاشتراكية شىء اسمه الإدارة التى تحقق الخسارة ، لأن الفلسفة الماركسية تفترض قيام المرحلة الاشتراكية بعد استيفاء المرحلة الرأسمالية حظها من التطور والتقدم . ومعناه أن الإدارة فى الفلسفة الماركسية معناها الإدارة الناجحة التى تحقق للمجتمع الاشتراكى تقدما يفوق تقدم المجتمع الرأسمالى . ومثل هذه الإدارة لا يمكن أن تقوم على أساس توفير الحقوق دون المطالبة بالواجبات ، وإنما معناه اقتران الحقوق فى هذه الإدارة بالواجبات ، فلا توجد حقوق بلا واجبات .

وعندما طبقت هذه الإدارة فى الاتحاد السوفييتى فى ظل النظام الحديدى للينين وستالين ومن خلفهما ، تقدم الاتحاد السوفييتى من دولة شبه اقطاعية وشبه رأسمالية إلى دولة عظمى تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة ، وتسبقها فى مجال علوم الفضاء ، فكان أول قمر أطلقه الإنسان فى الفضاء قمرا سوفيتيا . وقد استطاع الاتحاد السوفييتى أن يحقق انتصارا عظيما على ألمانيا الهتلرية الرأسمالية الفاشية بفضل صلابة الطبقة العاملة السوفييتية المنضبطة ، كما استطاع أيضا أن يساعد حركات التقدم الوطنى فى العالم الثالث إلى درجة التحرر الكامل من الدول الرأسمالية الإمبريالية ، ولم يكتف بذلك بل وساعد المجتمعات الجديدة المتحررة على تصنيع نفسها حتى تستغنى عن الصناعات الرأسمالية التى تأتيها من الدول الإمبريالية ، وضرب هذه الدول فى صميم اقتصادها . وكانت مصر إحدى الدول التى ساعدها الاتحاد السوفييتى على بناء اقتصادها ، ونشر المصانع فى أرضها من الاسكندرية إلى أسوان ، وتزويدها بالسلاح لمحاربة الإمبريالية والصهيونية .

وعندما تحولت الادارة فى الاتحاد السوفييتى إلى إدارة حقوق بدون واجبات ، تحولت الاشتراكية فيه إلى بيروقراطية ـ وهو ما حذر منه لينين كل التحذير ـ وفقدت الدولة السيطرة على الطبقة العاملة ، وفسدت الادارة كما فسدت النقابات وتراجع الانتاج فى الاتحاد السوفييتى إلى هذا الحد المخيف الذى نشاهده حاليا ، والذى اضطر جورباتشوف إلى طلب المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان . واقفرت الأسواق السوفيتية من البضائع ، فى الوقت الذى تركت فيه الطبقة العاملة المصانع لتتظاهر في الميدان الأحمر مطالبة بمزيد من الديمقراطية وتوفير السلع، مع أن توفير السلع فى يدها هى وليس فى يد جورباتشوف ، وكل ما عليها هو أن تعمل وتنتج كما كانت تعمل وتنتج فى أيام لينين وستالين !

بل رأينا الطبقة العاملة فى ألمانيا الشرقية تخون الاشتراكية وحكم الطبقة العاملة ، وتطالب بالوحدة مع ألمانيا الاتحادية الرأسمالية ، وتخضع للنظام الرأسمالى بعد أن استهوتها مظاهر الرخاء الرأسمالى ، فلا تلبث بعد أقل من عام على الوحدة مع ألمانيا الرأسمالية أن تجد أكثر من مليونين منها بلا عمل ويعانون من البطالة بعد أن كان النظام الاشتراكى يحميهم من هذه البطالة .

وكل ذلك بسبب خطأ جسيم فى التحليل ، فقد كان سبب تخلف ألمانيا الشرقية هو تقاعس الطبقة العاملة نفسها فيها عن الانتاج بمثل ما تنتج الطبقة العاملة فى ألمانيا الرأسمالية الاتحادية ، وتقاعس الدولة فيها عن توفير الإدارة الصحيحة التى تتوافر فى ألمانيا الاتحادية ، والتى تقرن الحقوق بالواجبات .

وهكذا ضاعت الدولة الاشتراكية . وضاعت الطبقة العاملة فى الدولة الاشتراكية . وها هو ذا المستقبل يدخر لهذه الطبقة التى خانت الاشتراكية ، ثورة اشتراكية أخرى تتحرر بها من سيطرة الطبقة الرأسمالية ، ولكن بعد أن تعانى على يدها المزيد من البطالة ، وبعد أن

تكتشف أنه فى المجتمع الرأسمالى لا بقاء إلا للعامل الكفء النشط الذى يقدم كل ما يملك من جهد وطاقة ، أو يجد نفسه فى الشارع متعطلا بدون مأوى ، وأنه لو بذلت هذه الطاقة باخلاص فى ألمانيا الاشتراكية لوفرت لنفسها من الرفاهية ما يغنيها عن العودة مختارة إلى ربقة الرأسمالية !

والمهم في هذا الكلام هو أن افتراض حل الأزمة الاقتصادية فى مصر ببيع القطاع العام ، هو افتراض خاطىء ! فالعيب ليس في الملكية، وإنما فى الإدارة ، فإذا توافرت الادارة السليمة ، تحقق الربح بدلا من الخسارة . بدليل أن القطاع الخاص ليس كله قطاعا يحقق الربح، فهناك كثير من الشركات الخاصة التى أفلست ، لأن إدارتها لم تستطع أن تحقق لها الربح المطلوب ، ولم توفر لها الدولة مناخ النجاح .

وبطبيعة الحال فلست أقصد بالإدارة السليمة مجرد الأشخاص ، وإنما النظم والقوانين أيضا . فماذا يفعل أكفأ رئيس مجلس إدارة فى مصر إذا كانت اللوائح التى يعمل بها تكبل يده وتشلها عن الاستغناء عن العناصر المتسيبة التى تفتقر إلى الكفاءة ! وإذا كانت هذه اللوائح والقوانين ايضا تحمى العناصر المتسيبة بقدر ما تحمى العناصر القادرة؟ إن تغيير هذه اللوائح والنظم هو الخطوة الأولى ، لأنها الأساس الذى يحكم القضاء المصرى بمقتضاه . فكثيرا ما تستغنى الإدارة عن متسيب أو عنصر معطل للإنتاج ، ولكن القضاء يعيده إلى عمله لأن فصله جاء مخالفا للقانون واللوائح !

ولكن الدولة ـ كما هو واضح ـ غافلة تماما عن هذه القضية الخطيرة ، أو هى تتصور أنها قضية ثانوية ، بل ربما تتصور أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان ! مع أن خسائر القطاع العام ـ التى تتزايد عاما بعد عام ـ كافية لدق أجراس توقظ الموتى إلى حقيقة أنه لا أمل فى أى اصلاح اقتصادى بدون اصلاح لوائح وقوانين القطاع العام ، وبدون

روح جديدة تدب فيه ، وإلا فإن ديوننا سوف تتراكم من جديد ، وسيفقد العالم ثقته فينا .

والأمر لا يتطلب من الحكومة أكثر من استيراد اللوائح والقوانين التى تعمل بها شركات الغرب الرأسمالية فى المجالات الانتاجية المختلفة ، وتطبيقها فى مصر ! ويمكن - على سبيل المثال - انتداب مدير شركة ألبان فى انجلترا ، لإدارة شركة مصر للألبان وأفادتنا برأيه فى العوائق التى تعوق الانتاج وتكلف الشركة خسائر بعشرات الملايين من الجنيهات، ثم إزالة هذه العوائق وتغيير اللوائح تبعا لذلك .

وهذا يعود بنا إلى عنوان هذا المقال عن التغيير الوزارى والتغيير السياسى ، بمناسبة التغيير الوزارى المحدود الأخير . لقد قرأت التعليقات التى وردت بصحف المعارضة وبعض الصحف القومية حول هذا التعديل ، ومعظمها تبدى خيبة أملها من أن التعديل الوزارى كان محدودا ولم يكن شاملا ! وبعضها وصف هذا التغيير بأنه « ترقيع » ! إلى آخر هذه التعليقات .

ولم يكن هذا النقد كله إلا نتيجة عدم إدراك الفرق بين التغيير الوزارى والتغيير السياسى . فالتغيير الوزارى الشامل يرتبط بتغيير السياسات ، وبمعنى أدق : بفلسفة الحكم . وتغيير فلسفة الحكم يرتبط بتغيير الحزب الحاكم ، كأن يتولى الوفد أو الإخوان المسلمون الحكم ، وما دام الحزب الحاكم لم يتغير ، فإن الحاجة لتغيير وزارى شامل تنتفى ، بل ان مثل هذا التغيير الوزارى الشامل يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى ، وعدم الاستقرار السياسى يعطل عجلة الاصلاح بدلا من أن يدفع بها إلى الأمام .

وليس معنى ذلك أنه ما دام الحزب الوطنى فى الحكم فانه لن يحدث تغيير سياسى ، وإنما معناه أن التغيير السياسى يمكن أن يحدث دون حاجة إلى تغيير وزارى ، وإنما يقوم به رئيس الدولة ، الذى يجسد النظام السياسى فى بلدنا ، بنفس التشكيل الوزارى الموجود دونما حاجة إلى

تغيير . وهو ما يحدث بالفعل منذ تولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية ، إذ تعد سنوات حكمه كلها سنوات تغيير سياسى واقتصادى لم يسبق له مثيل .

وعلى سبيل المثال فإن أزمة الخليج شهدت تغييرا سياسيا لم تشهده مصر منذ أكثر من عشر سنوات . ففى خلال السنوات العشر السابقة كانت علاقات مصر بليبيا وسوريا على درجة كبيرة من السوء ، بينما كانت علاقتنا مع العراق والأردن واليمن ومنظمة التحرير من أحسن ما يكون . والآن انقلبت السياسة ، فأصبح خصوم الأمس أصدقاء اليوم ، وأصبح حلفاء الأمس خصوم اليوم ! وقد قام بهذا الانقلاب السياسى الرئيس محمد حسنى مبارك بوقفته الصلبة ضد الغزو العراقى للكويت ، التى غيرت مصير الاحتلال العراقي للكويت . ولو أنه استمر على سياسة التحالف مع العراق والأردن واليمن لتغير وجه المسألة كل التغيير ، ولتغير العالم العربى تبعا لذلك ، ولتغيرت علاقات مصر بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

وفى نفس الوقت تغيرت السياسة الاقتصادية فى مصر تغييرا كبيرا، فقد ضربت الحكومة تجار العملة الذين كانوا يسيطرون على سوق المال ضربة قاصمة ، كما ضربت شركات توظيف الأموال ، وقبل أزمة الخليج كانت مصر تتراكم عليها ديون عسكرية للولايات المتحدة ، وديون أخرى لدول الخليج والمملكة العربية السعودية ، ولأوروبا أيضا . ولكن انقلاب السياسة العربية لمصر بموقفها من أزمة الخليج ترتب عليه إلغاء الديون العسكرية الأمريكية ، وكذلك ديون مصر لدول الخليج ، وتغيرت علاقات مصر بالبنك الدولى ، وأصبح عليها أن تقود سياسة اقتصادية مختلفة إذا أرادت من أوروبا أن تخفض ديونها عليها .

وعلى المستوى العسكرى فإن سياسة مصر العسكرية تغيرت ، فلم يكن أحد يتصور بعد إبرام المعاهدة المصرية للحرب الاسرائيلية أن مصر سوف ترسل قواتها المسلحة خارج الحدود المصرية دفاعا عن استقلال

دولة عـربيـة ، لأن التـصـور الذى كـان سـائدا في ذلك الوقت هو أن أى تهديد لدولة عربيـة لن يأتى إلا من جانب إسـرائيل ، ولن يأتى من جانب دولة عربية . فلما حدث العكس ، غيرت مصر سياسة الاحتفاظ بقواتها داخل أراضيها ، وسمحت بخروجها خارج مصر لأول مرة منذ تجربة اليمن .

التـغـيـيـر ـ إذن ـ يحـدث بصـورة لا تنقطع ، ولكن بعض الكتـاب والسياسيين يتوهمون أنه لا يحدث ، لأن الوزارة لم تتغير ! وهو أمر يثير الضحك ، فـقـد سـبق أن قلنا إن رئيس الدولـة ـ بحكم الدسـتـور ـ هو الرئيس الفعلى للحكومة ، ورئيس الوزراء هو الوزير الأول ، ورئيس الدولة مع الحكومة يرسمان السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها ، ولرئيس الدولة حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد ، وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب ، وهو الذى يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون .. إلى آخره . ومعنى ذلك أنه رأس النظام السياسى وهو الذى يجسده ، وهو ـ بالتالى ـ الذى يقوم بالتغيير إذا دعت المصلحة لهذا التغيير بنفس التشكيل الوزارى القائم وبدون أى حاجة لتغيير وزارى .

ولكن ماذا نملك لأناس يجارون بصيحة التغيير ، بينما هم يلفون بالفعل فى دوامة التغيير ؟

أسطورة الخمسين فى المائة !

ريما كان أكبر أمراضى المزمنة هو مرض التصحيح ! ـ تصحيح الأخطاء التاريخية التى يقع فيها البعض بحسن نية ، ويقع فيها البعض الآخر بسوء نية. ويرجع ذلك إلى إيمانى بالحديث النبوى الشريف الذى يطالب المسلم بتغيير ما يرى من منكر بيده أو لسانه أو قلبه وفقا لما يملك من قوة وسلطة . وبطبيعة الحال فإن هذا المرض أدخلنى فى معارك لا حصر لها ، فقد اكتشفت أن كلا من حسنى النية وسيئى النية لا يقبل الاقتناع بسهولة ، وأكثر من ذلك أنهما يغضبان لتصحيح ما يصدر منهما بدرجة متساوية ! مع أن المنطق يقول إن حسنى النية يجب أن يشكرونى للتصحيح !

وفى تصورى أن حديثى فى هذا المقال سوف يغضب حسنى النية ممن اخترعوا أسطورة نسبة الـ ٥٠فى المائة

أكتوبر فى ١٩٩٢/٩/٢٧ .

للعمال والفلاحين ، وممن صدقوها ! وهى أسطورة لأنها ليست حقيقة تاريخية مما اصطلح على وصفه بالحقائق التاريخية ، رغم أن لها مظهر الحقائق التاريخية من ناحية أنها نص ثابت من نصوص الدستور ، ومن ناحية أن هذا النص يثير الجدل والضجيج رغم أنه لا يستحق أى جدل أو ضجيج !

وحتى أدخل فى الموضوع مباشرة فان الفاعلية الوحيدة التى يمكن تصورها لنص فى دستور أى بلد من بلاد العالم ، هى إعمال هذا النص، أى تنفيذه وتحويله إلى حقيقة واقعة . ولم يحدث فى طول ثورة يوليو وعرضها أن تحول هذا النص إلى حقيقة واقعة ! بمعنى أن أصبحت طبقة العمال والفلاحين فى مصر شريكا فى التشريع بنسبة خمسين فى المائة! وإنما كان التشريع كله فى يد ثورة يوليو التى كانت تحكم البلاد حكما دكتاتوريا ، وتصدر من التشريعات ما تشاء دون أن يكون لأى فرد حق ردها ، ودون أن يكون للطبقة العاملة أى نصيب فى صدور هذه التشريعات !

بل إنه فيما يتصل بتشريعات التأميم فى يوليو ١٩٦١ لم يكن للطبقة العاملة أى دور فيها ، ولم يكن يخطر ببالها ولا يهتف فى منامها أن يصدر عبد الناصر هذه القوانين ! لقد سبق عبد الناصر الطبقة العاملة أيديولوجيا إلى هذه القرارات ، فلا نعلم فى قرارات الطبقة العاملة قبل الثورة أو بعد الثورة مطالبة بالتأميم ، وإنما كانت المطالبة تصدر دائما من القوى الاشتراكية التى كانت تتكون فى غالبيتها من المثقفين ، وتحاول أن تتسلل إلى صفوف الطبقة العاملة ، وتحول الحركة العمالية إلى حركة اشتراكية .

وفى توضيح هذه النقطة التى قد تلتبس فى أذهان الكثيرين ، فان الحركة العمالية هى حركة اقتصادية هدفها تحسين أوضاع الطبقة العاملة اقتصاديا فى ظل النظام الراسمالى ، أما الحركة الاشتراكية فهى حركة سياسية هدفها إسقاط النظام الراسمالى نفسه !

ويجب ألا يخلط أحد بين الحركتين ، فالحركة العمالية فى العالم الرأسمالى لا تسعى إلى سقوطه ، وإنما تسعى إلى توفيق أوضاعه بما يلائم مصلحتها ، ولكن الحركة العمالية فى روسيا بعد اعتناقها الفكر الاشتراكى سعت إلى سقوط النظام الرأسمالى وتمكنت من إسقاطه ـ وان خانت فيما بعد مبادئها وانقلبت عليه متأثرة بخيانات الأقزام من أمثال جورباتشوف ويلتسين !

ولاستكمال الحقيقة أيضا فى هذا الموضوع ، فإن عبد الناصر حين سبق الطبقة العاملة إلى قرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ، لم يكن فى ذهنه إسقاط حكم الرأسمالية المصرية وإحلال حكم الطبقة العمالية مكانها . وإنما كان فى ذهنه إحكام قبضة الجيش على الحكم ، واستبعاد كل خطر على هذا الحكم من جانب رأس المال المصرى الذى كان يتصور أنه مصدر الخطر الرئيسى بما يملكه من إمكانات مادية يمكن أن تسقط حكمه .

ومن هنا حين أعطى عبد الناصر طبقة العمال والفلاحين نصف مقاعد المجالس النيابية ، لم يكن فى نيته اشراك هذه الطبقة الجماهيرية معه فى الحكم بهذه النسبة ، وإنما كان فى نيته اشراكها معه اسميا !

وقد كانت آلية النظام السياسى الذى أقامه مما يسهل ذلك إلى حد كبير . فمنذ اعدام خميس والبقرى بعد أحداث كفر الدوار الشهيرة ، أصبحت الحركة النقابية تحت سيطرة الثورة بشكل مطلق ، فهى تفرض من القيادات العمالية كما تشاء ، وتزور النتائج لصالحها كما تشاء ، وأصبحت النقابات والاتحادات العمالية مجرد إدارات من ادارات الدولة ، أو أجهزة من أجهزة هيئة التحرير أولا ، ثم الاتحاد القومى ثانيا ، ثم الاتحاد الاشتراكى فيما بعد .

وفى الوقت نفسه فان تزوير الانتخابات لمجلس الشعب كفيل بادخال العناصر التى تدين بالولاء للثورة ومنع أية عناصر أخرى . وفى ذلك فأنا شاهد على التاريخ ! فقد أتيح لى أن أكون رئيس لجنة انتخابية فى بلدة

ميت أبو خالد بمحافظة الدقهلية فى يناير ١٩٦٩ ، ولم أتصور أننى سوف أواجه أية مشاكل فى إدارة الانتخابات ، لسبب بسيط هو أن جميع المرشحين لعضوية مجلس الأمة هم أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، وهذه العضوية شرط للترشيح ، كما أن استمرارها شرط لاستمرار العضوية في المجلس . ومن هنا فقد كان ظنى أن الانتخابات سوف تكون حرة ولن أطالب بتزويرها لصالح أى مرشح .

ثم فوجئت بنائب عمدة البلدة مصحوبا بضابط البوليس يدخلان المدرسة التى كنا نتهيأ للمبيت فيها واجراء الانتخابات ، ويقدمان لى كشفاً بمن يلزم نجاحهم فى الانتخابات ! وجرت مناقشة بينى وأعضاء اللجنة من جانب والضابط ونائب العمدة من جانب آخر فى ضرورة وجدوى التزوير ؟ وكانت حجتى أن جميع المرشحين ينتمون للاتحاد الاشتراكى ، ويتساوون بالتالى فى انتمائهم السياسى ، فلماذا لا تتاح للشعب حرية الاختيار ؟ وقلت : أفهم أن يكون التزوير مطلوبا لو كان بعض المرشحين ينتمون لحزب الوفد ، والبعض الآخر للإخوان المسلمين والبعض الثالث ينتمون للشيوعيين، أما والجميع ينتمون للثورة ومبادئها ولقوى الشعب العاملة وتحالفها وقياداتها ، فما هى حكمة التزوير ؟

وقد كان رد الضابط مختصرا وهو : هذه هى الأوامر وليس علينا سوى التنفيذ !

ولقد فكرت للحظة أن كشف الأسماء المطلوب إنجاح أصحابها ينحاز لقوة من قوى الشعب العاملة على حساب قوة أخرى ، وتبينت من الفحص أن الأسماء تحوى أسماء عمال وفلاحين بنسبة النصف . واحترت كثيرا ولكنى لم أكن على استعداد لتلقى العقاب اللازم فى حالة الامتناع عن التنفيذ ! إذ بدا الأمر فى صورة صراعات عائلية داخل الاتحاد الاشتراكى لا شأن لها بالصراع الحزبي أو الأيديولوجى !

على أن الأمر تكشف لى فيما بعد ! لقد كان ترك الانتخابات حرة معناه أن يشعر الناجحون من المرشحين لعضوية مجلس الأمة بأنهم

يدينون بهذا النجاح للشعب الذى اختارهم وانتخبهم بمحض إراداتهم ، ولم يكن ذلك مما تريده قيادة الثورة ، لأنه يجعل ولاء هؤلاء الأعضاء للجماهير ، بينما المطلوب أن يكون الولاء للقيادة الثورية التى أمرت بانجاحهم ، بما يترتب على هذا الولاء من سماع الأوامر وتنفيذ التعليمات !

وهذا يوضح أن تخصيص نسبة خمسين فى المائة للعمال والفلاحين إنما كان عملا شكليا صوريا .. الغرض منه خداع الجماهير العمالية والفلاحية ، وايهامها بانها تستولى على نصف المقاعد كاملة فى هذه المجالس ، وتحكم بالتالى بهذه النسبة ، بينما كانت واقع الأمر مجردة من أية سلطة ، ولم تنعكس أبدا هذه النسبة على نصيبها فى الحكم ، لأن الحكم ظل فى قبضة عبد الناصر لا شريك له فيه إلا عبد الحكيم عامر على رأس الجيش !

ومعنى ذلك أنه ، من الناحية العملية ، كانت نسبة الخمسين فى المائة للجيش ، وليست لطبقة العمال والفلاحين ! وكان الحكم مناصفة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ! وكانت السيطرة على الحكم مناصفة بين رجال عبد الناصر ورجال المشير ! ولم يتغير الأمر إلا بعد اغتيال عبد الحكيم عامر ، حيث أضيفت نسبة الخمسين فى المائة للجيش إلى عبد الناصر ! ولكنها لم تُضف أبدا لحساب الطبقة العمالية والفلاحية !

وهذا من شأنه أن يطمئن رجال الأعمال فى مصر والمستفيدين من الانفتاح الذين يبدون على الدوام الانزعاج من نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين ، ويتوهمون أن هذه النسبة كان لها أى تأثير على مسيرة الحكم فى مصر ! إذ يمكن أن يتغير الدستور بما ينص على تخصيص نسبة تسعين فى المائة من المقاعد للعمال والفلاحين ، ويظل الأمر ـ مع ذلك ـ كما هو من انعدام تأثير وفاعلية هذه النسبة على السلطة والحكم!

وفى رأيى أن الخلاف الدائر بين الرجال الحكم فى مصر حاليا حول نسبة العمال والفلاحين هو خلاف بيزنطى ، وقد كان الرئيس مبارك

حكيما حين انهاه بالتمسك بهذه النسبة واعلان عدم المساس بها وعدم التفكير فى تعديل الدستور ! ذلك أن العامل الوحيد المؤثر فى مصر على السلطة والحكم هو علاقات الانتاج ، وهذه العلاقات تعطى الدولة حاليا السيطرة على الهياكل الرئيسية للانتاج بما ينعكس على سيطرتها على الحكم ، ولا شأن لذلك بنسبة الخمسين فى المائة أو التسعين فى المائة للعمال والفلاحين . فإذا قلّت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج قلّت سيطرتها على الحكم ، وهذا قانون جدلى من قوانين الحركة التاريخية أشبه بالقوانين الرياضية ، ولا سبيل للتخلص من تأثيره .

على كل حال فقد كان هذا كله جانبا واحدا من جوانب الحجج التى أسوقها لاثبات صورية نسبة الخمسين في المائة للعمال والفلاحين ، التى اخترعتها ثورة يوليو لايهام هذه الطبقة الجماهيرية بأنها تشارك فى الحكم بهذه النسبة ! أما الجانب الثانى ، فيتمثل فى أن الطبقة العاملة فى مصر لم تكن فى يوم من الأيام موضع ثقة الثورة ، ولم يكن لها دور ايجابى فى التغيير الثورى الذى تم بقوانين يوليو ١٩٦١ التى أممت جزءا كبيرا من وسائل الانتاج ، ولم تستعن بها الثورة فى نقل وسائل الانتاج التى أممتها من الاقتصاد والإدارة الرأسمالية إلى الاقتصاد والإدارة الاشتراكية .

فحين أممت الثورة وسائل الانتاج لم تفعل ذلك لحساب الطبقة العاملة ، وإنما فعلته لحساب الطبقة العسكرية التى استعانت بها للحلول محل الرأسمالية فى إدارة منشآتهم، ولم تكن هذه الطبقة العسكرية قد زودت بأية حصيلة من الفكر الاشتراكى يوضح لها مهامها المستقبلية أو ينير لها طريق الإدارة الاشتراكية ، لأن التأميم حدث بدون تخطيط أو اعداد لهذه النقلة التاريخية الكبرى فى البناء التحتى للمجتمع المصرى ، ولم يكن كذلك أى من قيادات الثورة قد عرف عنها الاهتمام بالفكر الاشتراكى بعد خروج خالد محيى الدين ويوسف منصور ، بل لم يكن أحد يجرؤ على التفكير فى الاشتراكية ، لأن الاشتراكيين كانوا فى ذلك الحين معتقلين فى السجون من ليلة رأس السنة فى عام ١٩٥٩ !

كانت فكرة تأمين ثورة يوليو من الرأسماليين المصريين هى التى كانت قائمة فى ذهن عبد الناصر ، ولم تكن فكرة الاشتراكية فى ذهنه ، بدليل أنه عندما رتب مشروعات قوانين التاميم لم يقحم فيها أحدا من الاشتراكيين الاقتصاديين وإنما رتبها مع عبد المنعم القيسونى وحسن عباس زكى ، وكلاهما ــ كما يقول أحمد حمروش فى كتابه عن مجتمع عبد الناصر ـ بعيد عن الاقتناع بها .

بل إنه لم يستشر أحمد فؤاد الشيوعى القديم الذى كان على صلة بعبد الناصر من قبل الثورة ، كما استشاره عند تاميم بنك مصر . ولم تعرض قوانين التاميم على أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين فى جلسات عمل رسمية ، وإنما أثير الموضوع للمناقشة فى جلسة خاصة بالاسكندرية حضرها عبد الناصر وعامر وعبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين فقط .

وقد كانت فكرة الرقابة على الشركات الصناعية هى التى كانت فى ذهن عبد الناصر ، وهى التى عبر عنها لعزيز صدقى وزير الصناعة عندما استبقاه ليتحدث معه فى هذا الموضوع ، فقد أطلعه على الدليل الصناعى الذى أشّر فيه على أسماء شركات عديدة ، وقال له : « الدولة ليس لها رقابة ، وأنا أريد تأميم الصناعة » ! .

ومعنى ذلك أن فكرة الاشتراكية ، بما تحتويه من نقل السلطة من يد الرأسمالية إلى يد البروليتاريا ، لم تكن مطروحة في ذهن عبد الناصر ، ولم يدل بها لأحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو معاونيه ، وإنما كان المطروح فى ذهن عبد الناصر هو نقل السلطة ــ أو ما بقى منها فى يد الرأسمالية المصرية ــ إلى الدولة !

ومعنى ذلك أيضا أن الطبقة العاملة والفلاحية كانت بعيدة تماما عن فكرة التاميم ، ولم يترتب على القوانين التى سميت بالقوانين الاشتراكية أى تأثير على وضع الطبقة العاملة السياسى يهيىء لها الاشتراك فى

السلطة . فقد بقى الاتحاد القومى بعد التأميم هو التنظيم السياسى (وبعدها تغير إلى الاتحاد الاشتراكى) وكان على رأس الاتحاد القومى كمال الدين حسين البعيد بفكره عن الاشتراكية ، كما بقى كل مسئول فى موضعه : الوزراء والمحافظون ، مع أن مثل هذا التغيير الهائل فى البناء التحتى يتلوه بالضرورة تغيير هائل مماثل فى نظام الحكم .

وقد خُدع الجميع فى هذا التغيير ، فظنوه تغييرا ثوريا اشتراكيا ، وأرسل الشيوعيون من معتقلهم فى الوادى الجديد برقيات التأييد لجمال عبد الناصر على خطوته الثورية التقدمية ! وكذلك ظنت الطبقة العاملة التى تصورت أنها تحررت من قبضة الرأسماليين وامتلكت ناصية الحكم والسلطان .

ثم جاءت الصدمة الكبرى حين اكتشفت أنها تخلصت من قبضة الرأسماليين لتقع في قبضة العسكريين ! وأصبحت بذلك كالمستجير من الرمضاء بالنار ! فالعلاقة بين الطبقة العاملة والرأسماليين لم تكن علاقة فوضوية ، وإنما كانت علاقة منظمة رسمتها القوانين العمالية على طول فترة ما قبل الثورة التى حددت حقوق الطبقة العاملة ، ولم يكن يتيسر للطبقة الرأسمالية الاعتداء عليها دون أن تدفع الثمن غاليا .

ولم يكن الأمر كذلك مع البيروقراطية العسكرية التى خلفت الطبقة الرأسمالية المصرية فى إدارة وسائل الانتاج بعد التأميم ، فقد اعتبرت الشركات الصناعية معسكرات تديرها كما تدير الثكنات العسكرية ، وتعامل الطبقة العاملة فيها معاملتها للأنفار من الجنود ! والدليل على افتقار هذه القيادات العسكرية إلى الروح الاشتراكية ، أن اللواء حسن شاكر الذى تولى مرفق النقل العام بعد استيلاء الجيش عليه ، لم يتردد فى إلغاء حقوق مكتسبة لعمال الترام بحجة مساواتهم بعمال الأوتوبيس ، مع أن المنطق الاشتراكى يقول بالعكس - أى زيادة حقوق عمال الأتوبيس لمساواتهم بعمال الترام !

وفى ظل الإدارة الجديدة التى أطلق عليها اسم الإدارة الاشتراكية ، لم يكن للطبقة العاملة صاحبة المصلحة الأساسية فى التغيير أى دور ذى فاعلية حقيقية في انجاح التجربة. لقد كان اشتراك ممثليها فى مجالس الإدارات اشتراكا صوريا ، وكانت نقاباتها مكونة من أعلى. وقد تأثرت بالفساد والانحرافات فى الإدارة العليا ، وسرت روح الانحراف إلى كثير من صفوفها ، وتحولت الحقوق التى اكتسبتها مع الوقت إلى قيود تعوق العملية الانتاجية ، وصارت مصدرا أساسيا من مصادر التسيب الإدارى الذى ليس له مثيل فى أى نظام اقتصادى ، وتحول القطاع العام من مصدر ثراء للدولة إلى مصدر لخرابها الاقتصادى !

نسبة الخمسين فى المائة.. أثر تاريخى كحجر رشيد !

أكتوبر فى ١٩٩٢/١٠/٤

لعلنا فى مقالنا السابق قد أقنعنا القارىء العزيز لحد كبير بأن نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين التى وردت فى الدستور ، كانت نسبة صورية لم تتحول في يوم إلى حقيقة تشريعية تفرض نفسها على نظام الحكم ، ولم يقصد بها عبد الناصر سوى التمويه على الجماهير الشعبية بأنها تشارك فى الحكم بنسبة خمسين فى المائة ، بينما كان الحكم - فى الحقيقة - مشاركة بينه وبين المشير عامر .

وفى الوقت نفسه أوضحنا أن تأميم وسائل الانتاج فى يوليه ١٩٦١ لم يكن الهدف منه نقل إدارة هذه الوسائل إلى يد الطبقة العاملة ، وإنما كان الهدف وضع الشركات الصناعية والتجارية والبنوك وغيرها تحت رقابة الدولة ، وتأمين الحكم من الخطر الذى كان يشكله وجود رءوس أموال هذه الشركات فى يد الرأسماليين المصريين.

ومن هنا كان من الطبيعى ، لإحكام هذه الرقابة ، نقل الإدارة من يد الرأسماليين المصريين إلى ضباط الجيش الذين لم يكونوا قد تزودوا بأية حصيلة من الفكر الاشتراكى ، وإنما كانت تسيطر عليهم الروح العسكرية التى جعلتهم يديرون هذه الشركات كما يديرون ثكناتهم العسكرية . ومن هنا كانت صدمة الطبقة العاملة التى كانت تظن أن التأميم سوف يرفعها إلى الحكم ، فإذا به ينزل بها إلى مستوى عساكر الجيش والجنود !

وفى هذا المقال سوف أفاجىء القارىء بأن نسبة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين الذين نجحوا فى الانتخابات لمجلس الأمة بأوامر السلطة ، لم يكونوا عمالا ولا فلاحين ! وإنما كانوا ينتمون إلى طبقة البورجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى) !

وهذا يدفعنى إلى استعادة المناقشات الواسعة والهامة جدا التى ثارت بعد صدور « الميثاق » وفى نصه تمثيل العمال والفلاحين فى جميع المجالس النيابية والشعبية والمنظمات الجماهيرية بنسبة ٥٠ فى المائة .

فقد وضع « المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية » (لجنة المائة) تعريفا وتحديدا للفلاح ظلت تلتزم به أجهزة المجتمع وتنظيماته السياسية والشعبية ، وهو أن الفلاح هو « كل من يمتلك خمسة وعشرين فدانا فأقل» !

وبطبيعة الحال كان لابد أن يثور الجدل حول هذا التعريف ، بعد أن وضع موضع التجربة لعدة سنوات . فقد أثارت القواعد الشعبية فى المؤتمرات العامة النوعية والإقليمية واقعية هذا التعريف ، وبلغ ذلك ذروته فى المقالات التى كتبها على صبرى ، أمين عام الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت ، على صفحات جريدة الجمهورية ابتداء من ٢٣ ديسمبر ١٩٦٦ إلى ٣١ مارس ١٩٦٧ ، فقد شرح القضية على النحو الآتى :

« إن أصحاب الأرض الزراعية من الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل ، يبلغون ثلاثة ملايين وثلاثين ألف مالك ـ حسب احصاء عام ١٩٦٥ـ بينما

يبلغ عدد من يملكون بين عشرين و٢٥ فدانا ، ٢٩الف مالك تقريبا . وعلى طول الأرض الزراعية وأراضى الاستصلاح والاستزراع التى يملكها الأفراد ، أو التى تستصلحها الدولة ، يعيش ١٢ مليونا بين عامل زراعى ومستأجر صغير . فهل يكون منطقيا أو عدلا ، أن يمثل هذه القاعدة العريضة التى تزيد على ١٥ مليون مواطن ، من يمتلكون خمسة وعشرين فدانا ؟ وهم لا يزيدون فى الجمهورية كلها ، على ٢٩ ألف شخص ، ويدخلون فى التعريف العام للفلاح ؟ » .

على أن هذا هو ما حدث فعلا ، فإن تعريف الفلاح الذى وضعته لجنة المائة ، وظلت تلتزم به أجهزة الدولة وتنظيماتها السياسية والشعبية، كان ينطبق على ٢٩ ألف مالك تقريبا من سكان مصر ! وهؤلاء هم فلاحو مصر المزعومون الذين تفضلت الثورة بتخصيص نصف مقاعد المجالس النيابية والشعبية والجماهيرية لهم ، وهؤلاء هم من كان عبد الناصر يرى أنهم يمثلون فلاحى مصر !

والقضية ـ كما يرى القارىء ـ هى قضية التعريف بالدرجة الأولى ـ التعريف الذى تراه الدولة والذى تلتزم به أجهزتها ، وليس التعريف العام الذى يقع فى وهم الجمهور! . وبمعنى آخر أن القضية ليست قضية تسمية ، وإنما هى قضية تحديد مدلول هذه التسمية ! فتستطيع الدولة أن تعطى تسعين فى المائة من مقاعدالمجالس النيابية والشعبية للفلاحين ، ولكنها تحدد تعريف الفلاح بأنه الذى يملك ـ مثلا ـ خمسة آلاف فدان فأقل ! وعندئذ تكون صورتها التشريعية فى عين العالم أنها تسلم تسعين فى المائة من مقاعدها النيابية للفلاحين ، بينما هى تسلمها فى الحقيقة لكبار الرأسماليين الزراعيين !

وهذا يذكرنى بتسمية « محدودى الدخل » الذين تلتزم الدولة فى مصر بمساعدتهم . فهى تقصد بهم الذين لا يستطيعون الحصول على مقادير كافية من الزيت والسكر والأرز والصابون إلا بصعوبة ، وهؤلاء هم الذين تستوعبهم بطاقات التموين . ولكن محدودى الدخل عند الحكومة الكويتية ـ مثلا ـ لهم تعريف آخر !

فبعد أحداث سوق المناخ المعروفة ، وما تعرض فيها الكثيرون لخسائر هائلة ، جمعني بالكاتب الكبير الدكتور محمد الرميحى والأستاذ سيد ياسين رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى ذلك الحين، مأدبة غداء فى دار الأهرام . وروى الدكتور الرميحى أن الحكومة الكويتية عندما قررت مساعدة ضحايا الأزمة المالية حددت محدودى الدخل بأنهم من يملكون خمسة ملايين ، وهؤلاء يتم تعويضهم بالكامل ، وحددت متوسطى الدخل بأنهم من يملكون من ٢٠ - ٢٥ مليونا، وهؤلاء يعوضون بنصف الخسائر ، أما من كانوا يملكون فوق ذلك فلا يتم تعويضهم . وأرجو أن تكون ذاكرتى قوية بالدرجة الكافية لتذكر هذه التفصيلات ، ولكن المحقق الذى ما زال عالقا بذهنى هو ارتباط اسم محدودى الدخل بمبلغ الخمسة الملايين !

وهكذا يلاحظ القارىء أن المهم على الدوام ليس هو التعريف وإنما هو مدلول التعريف الذى تحدده الدولة، ولقد عدل عبد الناصر بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ تعريف الفلاح فى خطابه الذى ألقاه فى كفر الدوار يوم أول مايو ١٩٦٨ ، فأعلن أنه هو الذى لا يحوز أكثر من عشرة أفدنة . ولكن بقى أن هذا التعريف أيضا كان يقوم على أن الفلاح هو من يملك الأرض، وليس العامل الزراعى أو المستأجر الصغير ، وعددهم ١٢ مليونا، وأنه يدخل فى تعريف البورجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى ، ولا يدخل فى تعريف الفلاح كما يتصوره الجمهور عند سماع عبارة خمسين فى المائة للفلاحين والعمال .

وهذا يقودنى إلى مناقشة الشق الثانى الخاص بالعمال ، وهو يماثل الشق الأول الخاص بالفلاحين ! فقد حددت لجنة المائة تعريف العامل بأنه كل من يحق له الانضمام إلى النقابات العمالية ، والحرفيون الذين لا يستخدمون الغير .

وقد ترتب على هذا التعريف أن دخل فيه كل من هم فى الوقت نفسه أعضاء فى نقابات مهنية ، ومنهم المديرون المعينون ، ورؤساء مجالس الإدارة ، والمفوضون لادارة الشركات ومن فى حكمهم !

وكما أثار التعريف الخاص بالفلاح مناقشة واعتراضا بعد فترة من تطبيقه واكتشاف الفلاحين حقيقته ، فكذلك أثار تعريف العامل عند مناقشة نصوص الدستور يوم ١٢ فبراير ١٩٦٧ بقاعة مجلس الشيوخ ، بحضور اللجنة التحضيرية للدستور برئاسة محمد أبو نصير التى حضرها عدد كبير من المواطنين للادلاء بآرائهم .

فقد أثار أحد العمال ، واسمه عبد الرءوف جودة ، المفارقة القائمة فى هذا التعريف ، فقال : إذا قلنا إن كل من له حق الانضمام إلى النقابات العمالية يعتبر من العمال ، لوجدنا أن الكثيرين المنضمين إلى هذه النقابات العمالية هم فى نفس الوقت أعضاء فى نقابات مهنية ! وهى نقابات تعمل على الحصول على مكاسب متزايدة لأعضائها المهنيين ، وهى بوضعها الراهن تتنافى مع الشكل العام للمجتمع الاشتراكى . ولذلك يجب النص فى تعريف العامل على ألا يجمع بين عضويته فى النقابة العمالية وعضوية أية نقابة أخرى .

وقد أثار نفس القضية عامل آخر يدعى توفيق زغلول مراد ، فقد شكا من أنه بعد سنوات من التطبيق والممارسة ، تسلل إلى التنظيمات والمجالس الشعبية ممثلون للعمال والفلاحين لا تنطبق عليهم هذه الصفة ! وتطرق إلى تعريف الفلاح ، وقال إن ٢٥ فدانا تعتبر رقعة زراعية واسعة بالنسبة لمن يملكون قراريط أو لا يملكون ! وقال إنه بالنسبة للعامل يجب ألا يعتبر من فئة العمال رؤساء مجالس الإدارات والمديرون ومن فى حكمهم ، وأن يشترط فى تعريف العامل معايشته للعمال معايشة تامة .

كذلك طالب الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله بضرورة وضع حد فاصل بين العامل المهنى الذى يعتمد على مهنته فى كسب دخله ، وبين العامل المثقف الذى يعتمد على ثقافته فى كسب دخله .

وعلى كل حال فقد شهدت بنفسى صورية التمثيل العمالى حين رأست اللجنة الانتخابية في ميت أبو خالد - وهى التى أشرت إليها فى مقالى السابق - فقد كان من بين أسماء العمال الذين وردت لى بهم قائمة من نائب العمدة وضابط البوليس لإنجاحهم فى الانتخابات ، اسم وكيل

بنك التسليف الزراعى بالبلدة ! ولم أعرف ذلك فى بادىء الأمر ، وظننت أنه أحد العمال الذين ينطبق عليهم هذا الوصف كما عرفته طول حياتى ، ولكن فراش المدرسة أخبرنى بأنه صاحب الفيلا المواجهة للمدرسة ! ونظرت من النافذة إلى هذه الفيلا وأنا لا أصدق ! وإذا بى أرى قصرا لا فيلا ـ قصرا مما تعود أن يسكن فيه البدراوى عاشور وأحمد عمرو باشا وفؤاد سراج الدين باشا ! وراجعت الفراش فيما قاله، ولكنه أكده لى ! وبعد برهة كان يأتى إلى اللجنة الانتخابية بالمدرسة طعام العشاء من بيت هذا العامل ! وكان فوق صينية نحاس ضخمة لم أر مثلها فى حياتى، وعليها الفطير المشلتت وشوالى اللبن والقشدة وعسل النحل والجبن والبيض المزغلل ، ويحملها نحو أربعة أنفار !

وتذكرت أبى العامل ، وترحمت عليه ، وأيقنت أنه كان يضحك علينا جميعا حين أوهمنا بأنه عامل ! ولعل عذره أنه لم يكن من عمال الخمسين فى المائة !

والخلاصة فى كل ذلك أن قضية العمال والفلاحين ونسبتهم فى المجالس النيابية والشعبية ، لم تتخذ فى يوم من الأيام شكلا من شأنه أن يخيف رجال الأعمال والرأسمالية الجديدة فى العصر الجديد ـ كما هو حاصل فى هذه الأيام !

وبقى أن المتغيرات العالمية الجديدة قد أوجدت مناخا مختلفا عن مناخ الستينات ، لقد كان المناخ فى الستينات هو مناخ المد الاشتراكى العالمى المصاحب لحركة التحرر الوطنى ، والذى كان يطالب بمزيد من سيطرة الطبقة العمالية والفلاحية على مقاليد الحكم . وإذا كنا قد رأينا كيف أخذت الأصوات العمالية تطالب بتحويل نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين إلى نسبة حقيقية عن طريق إحكام تعريف الفلاح والعامل، فإن مفكرا اشتراكيا مثل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كان يرى أن هذه النسبة نفسها سوف تفقد مع الأيام خاصيتها لتصبح مائة فى المائة ! أو على حد تعبيره « بعد تصفية الاقطاع ستفقد هذه الميزة خاصيتها ، لأن فئة الملاك تكون قد تلاشت » !

والذى حدث هو العكس ، وهو أن طبقة كبار الملاك لم تتلاش ، كما أن الطبقة الرأسمالية أيضا لم تتلاش ، وإنما عادت طبقة كبار الملاك وعادت الطبقة الرأسمالية ! والذى تلاشى هو نسبة الخمسين فى المائة ! ـ تلاشت من الناحية الفعلية وان بقيت نصا اسميا من نصوص الدستور !

وفى الوقت نفسه ، وهو الأخطر بكثير ، فإن الاتحاد السوفييتى الذى كانت تحدث فى ظل سيطرته هذه المتغيرات تلاشى هو الآخر ، ولم يعد له وجود ! واعترف جورباتشوف ويلتسين وكبار أساطين الاشتراكية فى العالم الشيوعى بفشل النظرية الشيوعية فى تحقيق التقدم والتنمية ، مغالطين ضمائرهم الخائنة ، ومتناسين النقلة الجبارة التى تحققت للاتحاد السوفييتى بفضل الاشتراكية ، وقفزت به فى نصف قرن فقط من دولة شبه اقطاعية وشبه رأسمالية إلى دولة عظمى صناعية وصلت إلى القمر قبل الولايات المتحدة وتسابقت معها فى علوم الفضاء .

والمهم هو أن النظام الرأسمالى قد أصبح ، باعتراف أنصاره وأعدائه ، هو النظام السائد فى عالم اليوم ، والذى تتسابق الدول إلى اللحاق به ، وتنقلب النظم الاشتراكية وغير الرأسمالية للأخذ به ! وذلك كله يجعل نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين أثرا تاريخيا مثل حجر رشيد يدخل فى متحف التاريخ !

وهذا يدفعنا إلى مناقشة المستقبل بعد أن آلت نسبة الخمسين في المائة إلى متحف التاريخ . إنه من المحقق أن الطبقة العاملة المصرية ، مثلها فى ذلك مثل الطبقة العاملة السوفييتية لم تقدر تقديرا صحيحا ما حصلت عليه من مكاسب اقتصادية فى العهد الاشتراكى . صحيح أن مشاركتها الحقيقية فى الحكم كانت شبه منعدمة بسبب غلبة البيروقراطية على الاشتراكية ، ولكن فائدتها الاقتصادية كانت محققة بعد أن أمنت على نفسها من الفصل والتشريد الذى تتعرض له الطبقة العاملة فى النظام الرأسمالى ، وبعد أن أصبح بقاؤها فى العمل غير مرتبط بتحقيق

الربح ، بل بعد أن أصبحت تحصل على علاواتها وأرباحها فى الشركات الخاسرة !

لقد كان هذا أسوأ مثل للتطبيق الاشتراكى ! فالنظام الاشتراكى ـ كما فكر فيه ماركس وكما فكر فيه الاشتراكيون المثاليون ـ لم يكن أبدا نظاما للإحسان إلى الطبقة العمالية والفلاحية ، وإنما كان نظاما انتاجيا يعود كامل ربحه الى هذه الطبقة الجماهيرية ، بعد أن كان معظم هذا الربح يدخل فى جيوب الرأسماليين .

ومعنى ذلك أن النظام الاشتراكى يفترض الانتاج والربح ولا يفترض أبدا الخسارة والتسيب والبطالة المقنعة ، لأن النظام الاقتصادى الذى يفترض ذلك لا يمكن أن يفكر فيه إلا مجنون فقد وعيه وعقله !

وقد كانت الخسائر الفادحة التى أصيبت بها شركات القطاع العام فى مصر نذيرا حقيقيا بمصير هذه الشركات المظلم ! بل نذيرا بمصير تجربة القطاع العام كلها ! فلا يستطيع نظام اقتصادى أن يظل قائما إلى الأبد إذا لم يثبت أنه نظام إنتاجى فعال ! ولا يستطيع عامل في أى نظام اقتصادى أن يبقى فى عمله إذا هو أهمل واجباته وعجز عن الانتاج المطلوب منه .

ومن هنا فإن الطبقة العاملة فى مصر تواجه مرحلة دقيقة من حياتها، يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية بين الملكية العامة لوسائل الانتاج والملكية الخاصة .

وفى هذه المرحلة فإن المعيار الوحيد لاستمرار العامل في عمله هو الجدية والالتزام والاتقان ، بعد أن تختفى الضمانات الاشتراكية تدريجيا لتحل محلها الضمانات الرأسمالية العالمية التى تحكم سوق العمل والانتاج !

تجار المخدرات يعدمون فى إيران وينتخبون فى مصر !

فى الصفحة الأولى من جريدة «الايجبشيان جازيت » يوم ١٠ مايو الجارى نشرت خبرا عن إعدام ٧٢ إيرانيا فى مدة يومين، بعد أن أدانتهم المحاكم الإسلامية الثورية بتهمة الإتجار فى المخدرات ، وقد تم التنفيذ فى يومى ٢٩و٣٠ أبريل من هذا العام .

ويأتى هذا الخبر بعد أسبوعين أو أكثر من التصريحات التى اعترف فيها وزير الداخلية فى مصر بأن تحريات إدارة مكافحة المخدرات بالوزارة قد أدانت بعض النواب بالاتجار بالمخدرات، وأنه قدم هذه التحريات إلى قيادات حزبه عندما طلبوها منه ، ولكنهم ضربوا بها عرض الحائط ، ووافقوا على ترشيح هؤلاء للنيابة باسم الحزب ! وتحت هذا الغطاء نجح هؤلاء المرشحون وأصبحوا نوابا عن الأمة بالفعل .

الوفد فى ١٣ / ٥ / ١٩٩١

وعلى هذا النحو ، فى الوقت الذى يُعدم فيه تجار المخدرات فى إيران ، فإنهم ينتخبون للنيابة عن الأمة فى مصر ! ولست أدرى من المسئول عن وقوع هذه المفارقة المؤسفة، بكل آثارها الخطيرة على النظام السياسى فى بلدنا . فلم يكن كافيا أبدا خلو صحيفة سوابق هؤلاء النواب من حكم قضائى ، إذ هناك عُرف هو أقوى من القانون بالنسبة للرجل العام ، وهو حسن السيرة وطيب السمعة .

والمهم أن هذه المفارقة بين تجار المخدرات فى إيران ، الذين يلقون الإعدام والإبادة ، وتجار المخدرات فى مصر ، الذين يكرمون وينالون شرف النيابة عن الأمة ـ هذه المفارقة هى لغير صالح النظام السياسى فى بلدنا ، ولصالح الحجج التى تسوقها جماعات التكفير الإرهابية لممارسة ما تمارسه من تخريب لعقول شبابنا ، ودفعهم إلى الإجرام باسم القفز إلى الحكم وإقامة الحكومة الإسلامية ، كما هو الحال فى إيران .

وهذا فقط هو أحد جوانب المشكلة . أما الجانب الاجتماعى الذى لا يقل خطورة ، فهو تحويل شبابنا إلى مدمنين ، وتحويل شعبنا إلى شعب « مسطول »! لا يعى حاضره ولا يفكر فى مستقبله ، ولا يعمل ولا ينتج ، فإذا تحول إلى العمل كان هذا العمل هو ارتكاب الجرائم البشعة التى لم يشهدها تاريخنا الاجتماعى !

وهذا هو السبب فى أن تجارة المخدرات هى أحقر تجارة فى العالم، بل هى تجارة تربأ عنها كثير من عصابات المافيا فى الولايات المتحدة .

فمنذ أيام عرض التليفزيون المصرى من جديد فيلم « الأب الروحى » للممثل المبدع مارلون براندو . وقد لاحظت أن السبب الذى بنى عليه مؤلف القصة الصراع الدموى الذى نشب بين عصابات المافيا الخمس ، هو رفض الأب الروحى (مارلون براندو) الاشتراك فى حماية تجارة المخدرات ، على أساس أنه عمل مشين ، وأن ضميره لا يطاوعه على الاشتراك فى هذا العمل . مع أن ضميره ـ كما أوضح الفيلم ـ كان يطاوعه فى ارتكاب كل الجرائم بما فيها القتل ! وقد ظل إلى آخر لحظة

رافضا الاشتراك فى هذه التجارة ، وقد كان بناء على هذا الرفض أن عمدت العصابات الأخرى إلى محاولة قتله .

فهنا - فى هذا الفيلم - نرى أنفسنا أمام مجرم عات يقود مؤسسة اجرام ، ولكن ضمير هذا المجرم لا يطاوعه على الاشتراك فى تجارة المخدرات . وهنا فى مصر نرى مجرمين أشد انحدارا فى الاجرام ، يطاوعهم ضميرهم على الاتجار فى المخدرات ، وتدمير صحة الشعب وحيويته وطاقته ، ثم هم - فوق ذلك كله - ينفذون إلى المجلس التشريعى للاستظلال بحمايته والتمتع بالحصانة البرلمانية !

إننى بطبيعة الحال لا أريد أن انتهك مبدأ أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ، ولكنى فى نفس الوقت لا أرى سببا واحدا يدعو إدارة مكافحة المخدرات إلى الاهتمام بشخص دون أن يكون لديها الأسباب التى تدعو إلى هذا الاهتمام ! وبطبيعة الحال فإن هذا الشخص يبقى بريئا طالما وسعت حيلته للافلات من قبضة القانون ، ولكن الواجب يتطلب من الحزب الحاكم فى هذه الحالة أن يتجنب الشبهات حرصا على سمعة الحكم ونزاهته ، خصوصا ولديه من العناصر ، التى لم تلفت نظر إدارة مكافحة المخدرات ! عدد لا يحصى ولا يعد ! ولا يجب أن يتمسك حرفيا بقاعدة أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ، لأن القضية لا تتصل بالتعيين فى وظيفة « تمورجى »، وإنما تتصل بالترشيح للنيابة عن الأمة .

والطريف الذى يحضرنى فى هذه المناسبة ، هو أن ثورة يوليو «المجيدة » هى التى أرست قاعدة ترشيح المشبوهين للوظائف السياسية العامة ! وهذا ما كشفه باحث شاب - هو جمال شقرة - فى بحث ألقاه منذ عدة سنوات فى سمنار التاريخ الحديث بكلية بنات عين شمس ، الذى يراسه الصديق الدكتور صلاح العقاد ، بعد أن عثر على صندوق ملىء بوثائق ثورة يوليو ، وعثر فيه على كشف بمؤهلات المرشحين لعضوية «هيئة التحرير» (وهى أول تنظيم شكله من يعرفون باسم « الضباط الأحرار » - ويقصد بهم قادة انقلاب يوليو - ليحل محل

الأحزاب ، وعلى رأسها حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس !) وكانت هذه المؤهلات هى كشف سوابق حافل لكل منهم ! وقد تناقشنا ـ نحن أساتذة التاريخ ـ فى سبب اختيار الضباط الأحرار لهؤلاء المشبوهين لعضوية هيئة التحرير ، ورجحنا أن يكون السبب هو أن يبقى هؤلاء تحت سيطرة الضباط الأحرار بما يملكونه ضدهم من سوابق !

وعلى كل حال ، فقد انتهى ذلك كله ، واليوم نحن أمام نظام حكم متغير ، ويعلم الجميع أن الرئيس محمد حسنى مبارك لا يألو جهدا فى تنظيف جهاز الحكم كلما أمكنه ذلك ، وأنه لا يتستر على منحرف . ومن هنا إلحاحنا على ضرورة اهتمام الحزب الوطنى الحاكم ـ طالما أنه يريد أن يبقى على رءوس العباد إلى أبد الدهر! ـ بحسن اختيار من يمثلونه فى مجلس الشعب ، والتخلص أولا بأول ممن تحوم حولهم الشبهات .

وفى نفس الوقت يبقى أن خطر وجود تجار المخدرات فى مصر هو أكبر خطر يهدد الأمة المصرية ، ومن الواجب تشديد تشريع العقوبات ضد هؤلاء المجرمين ، ولا حاجة بنا لثورة مثل الثورة الايرانية لتشكيل محاكم اسلامية ثورية للحكم باعدام هؤلاء التجار ، فنحن جميعا نعرف تكلفة مثل هذه الثورات الباهظة على حاضر ومستقبل البلاد ، خصوصا إذا قامت على أيدى ذلك النفر من جماعات التكفير التى تستحل كل جرائم السرقة والاغتيال للوصول إلى الحكم . ومن هنا فليس أسهل من تشديد التشريع بأيدينا لا بيد غيرنا ، وليس أسهل من أن نغلق المنافذ التى يهرب منها هؤلاء المجرمون من حكم القانون العادل ، وهى منافذ لا تعد ولا تحصى ، ويعرفها جيدا من يعملون فى هذه التجارة الخبيثة !

فما زلت أذكر ـ فى حزن شديد ـ واقعة وقعت منذ سنوات عديدة مازالت ماثلة فى ذهنى حتى اليوم ! عندما ضبط أحد ضباط الحدود فى السلوم شحنة ضخمة من المخدرات ، وأراد التاجر رشوة الضابط بمليون جنيه ، ولكن الضابط رفض هذا العرض ، ونشرت الصحف القصة ودهشة التاجر من رفض الضابط . ثم وجد محامو تاجر المخدرات بعض

المنافذ القانونية فى القضية ، فحكمت المحكمة ببراءته ، وخرج كالشعرة من العجين ، بدون أن يدفع لا مليون جنيه ، ولا مليون مليم ! لقد أيقنت فى ذلك اليوم الذى قرأت فيه خبر براءة المجرم ، لقد أيقنت أن الضابط الشريف سوف يصاب بسكتة قلبية ، اللهم إلا إذا أدركته رحمة الله ، وأيقن أن رفضه رشوة مليون جنيه كان هو الأفضل لصحته وراحة باله ودينه وأولاده ودنياه وآخرته ، وأن الله تعالى لا يمكن أن يبارك فى مال اكتسب من حرام .

ولكن القصة ـ كما قلت ـ بقيت ماثلة فى ذهنى منذ ذلك اليوم ، وهى تصرخ : كيف يمكن للتشريع فى بلدنا أن يسد الثغرات القانونية التى ينفذ منها المجرمون من تجار المخدرات ، ويمارسون حياتهم العامة ، ويشغلون وظائف الدولة ، ويصلون إلى مقاعد مجلس الشعب ؟

ثورة يوليو ونظامنا السياسى

فى كل مرة تحتفل فيها الدولة بالذكرى السنوية لثورة يوليو ، تشتعل نار الغضب فى صدور من يزعمون انهم الورثة الحقيقيون لهذه الثورة ، وأعنى بهم الذين ينتحلون لأنفسهم اسم « الناصريين» ويرفعون قميص عبد الناصر ، وآخرهم الحزب الذى سمحت الدولة بقيامه مؤخرا باسم : الحزب العربى الديمقراطى الناصرى الذى يراسه ضياء الدين داود !

ولا شك أن جماهيرنا تتساءل : إذا كان النظام السياسى فى بلدنا هو وريث ثورة يوليو ، فما هى الثورة التى يرثها حزب ضياء الدين داود ؟ وإذا كان حزب ضياء الدين داود هو وريث ثورة يوليو ، فما هى الثورة التى يمثلها نظامنا السياسى ؟

ولا شك أن لدى نظامنا السياسى الدليل الدامغ على أن حزب ضياء الدين

الوفد فى ١٩٩٢/٧/٢٧

داود لا يمثل الناصريين ، وليس وريثا لثورة يوليو ! وهذا الدليل يتمثل فى استخدام الحزب الناصرى اسم « الديمقراطية » وصفا لنفسه ! فلم تصف ثورة يوليو نفسها فى يوم ما باسم الديمقراطية بالمعنى الذى يصف بها الحزب الناصرى نفسه - أى بالمعنى الليبرالى للكلمة - وإنما كان النظام الناصرى يخفى دكتاتوريته تحت اسم « الديمقراطية الاجتماعية » ، أى الديمقراطية الاشتراكية السائدة فى الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الأخرى ! ويعرف الجميع أن هذه الديمقراطية الاجتماعية هى التى أدخلت الديمقراطيين الاجتماعيين المصريين - أى الشيوعيين - المعتقلات ليقضوا بها معظم سنى ثورة يوليو « المجيدة » ! فى الوقت الذى كان زملاؤهم فى الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية الأخرى يتربعون فوق مقاعد الحكم ! فكأن ديمقراطية ثورة يوليو الاجتماعية كانت ديمقراطية فريدة ليس لها مثيل فى النظم السياسية التى يتحدث عنها المفكرون السياسيون ، أوعرفتها كتب النظم السياسية - انها ديمقراطية « تفصيل » تختص بثورة يوليو ، فهى تسوى بين الديمقراطيين الليبراليين والديمقراطيين الاجتماعيين (الشيوعيين) فى الحصول على شرف النزول فى معتقلات الثورة !

وفى الوقت نفسه من حق حزب الأستاذ ضياء الدين داود أن ينكر أبوة ثورة يوليو المجيدة لنظامنا السياسى ، لسبب بسيط هو أن علاقات الانتاج فى ظل نظامنا السياسى الحالى تعد انقلابا على علاقات الانتاج فى ظل ثورة ٢٣ يوليو .

ومن المعروف ، بل من البديهى لكل من يحظى بقدر بسيط من الفكر السياسى ، أن النظم السياسية ما هى إلا انعكاس لعلاقات الانتاج ، فإذا كانت علاقات الانتاج اقطاعية كان النظام السياسى اقطاعيا ، وإذا كانت هذه العلاقات رأسمالية كان النظام السياسى رأسماليا ، وإذا كانت اشتراكية كان النظام السياسى اشتراكيا .

وقد كانت ثورة يوليو ، بنظامها السياسى الذى أرسته ، انعكاسا لعلاقات الانتاج التى تكونت بالاصلاح الزراعى على صعيد العلاقات بين الفلاحين وملاك الأراضى الزراعية ، وبالتأميم على صعيد العلاقات بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية. وهذه العلاقات كانت تضع السيطرة فى يد الدولة ، وتجعل خضوع جماهير الفلاحين والعمال للدولة وليس لأية طبقة مالكة . ومن هنا اكتسبت الدولة قوتها وسطوتها التى تجسدت فى نظامها السياسى - نظام قمع الخصوم السياسيين حتى ولو كانوا حلفاء أيديولوجيين ! ونظام المعتقلات ومحاكم الثورة والشعب وغيرها من المسميات ، ونظام الارهاب والتعذيب الذى خضع له كبار المفكرين جنبا إلى جنب مع الأفراد العاديين .

ومن هنا أيضا، قتل فى معتقلات الثورة المجيدة شهدى عطيه الشافعى - ليس بحكم محكمة من محاكم الثورة أو الشعب ، وإنما ضربا بالهراوات على أيدى زبانية التعذيب ! وأجبر أكبر مفكرى وكتاب مصر من أمثال لويس عوض وعبد العظيم أنيس على التخلى عن أقلامهم ، ليتناولوا بدلا منها أدوات تكسير الحجارة والصخور فى الجبل فى ليالى الشتاء الباردة وهم حفاة الأقدام ! ولم يغنهم فتيلا أنهم وزملاءهم من المفكرين هم الذين ألهموا الثورة قوانين الاصلاح الزراعى وقوانين التأميم، بعد أن كانت كل أيديولوجية الثورة عند قيامها تتمثل فى هذه الكلمات السانجة : الاتحاد والنظام والعمل !

ومن هنا فأى وجه شبه بين نظام ثورة يوليو ونظامنا السياسى يبيح للأخير الانتساب لثورة يوليو ؟ وأى حق يبيح له زعم الولادة من صلبه ؟

لقد انقلب نظامنا السياسى الذى يرأسه محمد حسنى مبارك على علاقات الانتاج التى أرستها ثورة يوليو. بسياسة الانفتاح الاقتصادية التى أعادت إلى الوجود الطبقة الرأسمالية من جديد . وانقلب أيضا على علاقات ثورة يوليو السياسية التى تحالفت مع الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى ضد الولايات المتحدة والمعسكر الرأسمالى ،

فأصبحت مصر على رأس أكبر الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة . كما انقلب نظامنا السياسى على علاقات العداء مع اسرائيل التى تبنتها ثورة يوليو ، وبددت ثروة الشعب المصرى فى حروبها معها ، وأصبحت مصر هى الدولة العربية الوحيدة فى المنطقة العربية التى أبرمت صلحا مع اسرائيل ، وتقيم معها علاقات دبلوماسية ، ويقبل السياح الاسرائيليون على زيارتها بمئات الألوف سنويا . بل أصبحت مصر هى الوسيط الطبيعى بين الدول العربية - التى تحتل أراضيها جيوش احتلال اسرائيلية - وبين اسرائيل . وفى الوقت الذى تجاهلت فيه الدول العربية حقائق العصر ، فان نظامنا السياسى كان هو النظام السياسى الوحيد الذي اشتم رياح التغيير العالمية وهى فى مستهل هبوبها ، فغير اتجاه قلاعه ليسير معها قبل أن تعصف به ، وتقلب مركبه، فكانت مصر هى البلد العربى الوحيد التى انسحبت الجيوش الاسرائيلية من أرضها - بل من كل شبر من أرضها .

وأخيرا فان نظامنا السياسى هو النظام الذى يسمح للكتاب والمفكرين أن يختلفوا معه فى الرأى ، ويشتدوا فى هذا الاختلاف ، دون أن يحرموا من حريتهم ، ويجبروا على الخروج ليلا فى زمهرير البرد تحت بنادق الحرس لتكسير الصخور !

فما أبعد نظامنا السياسى عن نظام ثورة يوليو !

انتخابات المحليات وفلسفة المغانم!

منذ بضعة أيام وفى أعقاب زلزال ١٢ أكتوبر وما كشف من فساد الإدارة، كتبت فى مجلة أكتوبر أقول إنه لا يكفى أن يكون الرئيس مبارك نزيها ، وإنما لابد أن يكون جهاز الحكم نزيها كذلك ، ولابد أن تكون الإدارة الحكومية نزيهة أيضا .

وقد كان ذلك بعد سقوط عمارة الحاجة كاملة ، وسقوط المدارس القديمة وتصدع المدارس الجديدة ، ومخالفات تعلية البناء ومؤامرات الصمت على الجرائم التى ترتكب فى حق الأبرياء .

فلقد كان المتهم الرئيسى فيها هو المحليات الفاسدة التى تتركز فيها مغانم الحكم . والتى تنشغل بتحقيق مصالح أفرادها على حساب مصالح العباد ، وتدهورت الخدمة فى أثناء حكمها كما لم تتدهور فى أى عهد .

الوفد فى١٦/١١/١٩٩٢

وكنت قد هاجمت هذه المحليات فى مجلس الشورى منذ أشهر قليلة، وأطلقت على رؤساء الأحياء اسم رؤساء الأحياء « الأموات »! وكنت وغيرى من المفكرين نتمنى أن تنتهى مدة المجالس المحلية لتأتى مجالس جديدة تؤدى دورها الحقيقى الذى خصصه لها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى الرقابة على أعمال « المجالس التنفيذية » بشكل فعال، بدلا من مشاركتها المغانم ، ومساعدتها على الفساد .

وقد كانت انتخابات المجالس المحلية الأخيرة هي الفرصة لايجاد مجالس شعبية حقيقية تشترك فيها المعارضة اشتراكا فعالا بحيث تمثل سلطة شعبية تؤدى الغرض الذى نص عليه القانون . ولكن هذه الفرصة افلتت الآن ، إذ لن يكون هناك فرق كبير بين المجلس الشعبى الذى ينتمى للحزب الوطنى ، والمجلس التنفيذى الذى يعينه الحزب الوطنى، بكل ما يعنيه ذلك من استمرار الفساد .

ولا شك أن المسئولية عن هذا الوضع تتوزع بين الحزب الوطني وحزب العمل . وبالنسبة للحزب الأخير فقد خاض الانتخابات وفى ذهنه تجربة جبهة الانقاذ الاسلامية بالجزائر ، التى خاضت الانتخابات ليس بغرض اصلاح أدوات الحكم ، وإنما بغرض الاستيلاء على الحكم ، وكان نجاحها فى الانتخابات مؤشرا قويا على سقوط الحكم فى الجزائر فى المستقبل فى يد الجبهة .

أما الحزب الوطنى فقد خاض معركة الانتخابات وفى ذهنه أيضا تجربة جبهة الانقاذ الجزائرية ! مصمما على ألا تتكرر هذه التجربة بكل ما يمكن أن تتمخض عنها من نتائج مثيلة لما حدث فى الجزائر مما لا يمكن أن يسمح به الحزب الوطنى . وحتى لا يتخذ منها حزب العمل (والمقصود هنا الإسلاميون داخل حزب العمل وهم الذين يعطونه قيمته السياسية وبدونهم لا تكون له أية قيمة سياسية) مؤشراعلى أن الحزب الوطنى فى سبيله إلى التخلى عن الحكم لهم .

وكل ذلك يمكن فهمه فى إطار المواجهة المحتدمة بين الإسلاميين والحكومة ، ولكنه غير مفهوم فى إطار المواجهة بين الوفد والحكومة .

فالوفد حزب ليبرالى لا يلجأ إلى العنف، وإنما يلجأ إلى الكلمة والحوار واكتساب الأنصار بالبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى لا تشكل انقلابا على نظام الحكم . والمعارضة الوفدية ـ بالتالى ـ يمكن أن تثرى الحكم وتقومه وتساعده على مقاومة الفساد إذا كان جادا فى عزمه على محاربة الفساد .

بل ان وجود معارضة وفدية يفيد النظام الحاكم فى تأكيد صبغته الديمقراطية التى تقتصر حتى الآن على حرية إبداء الرأى ولا تتعداها إلى المشاركة فى الحكم بأية صورة من الصور ، كما يشجع الوفد على خوض معركة الانتخابات العامة لمجلس الشعب عندما يحين الوقت لذلك .

ومن هنا كانت حيرتى لطعن الحزب الوطنى على قوائم الوفد إلى حد اللجوء إلى القضاء! اللهم إلا إذا كان هدف الحزب من ذلك إيهام الرأى العام الخارجى بانه لا يتدخل فى الانتخابات بالطرق غير المشروعة ، وإنما يلجأ إلى القضاء كما تلجأ أصغر الأحزاب! وهى حيلة مكشوفة لا يصدقها أحد .

والخطأ الذى يقع فيه الحزب الوطنى هو أنه لا يستطيع أن يدرك أن الحياة السياسية والحزبية فى أى بلد يرفع علم الديمقراطية لا تقوم على استئثار أى حزب بالحكم وبكل المغانم ، وإنما تقوم على التحالفات التى تعقد بين الأحزاب السياسية التى تنتمى إلى فكر واحد أو فكر متقارب. وهو ما رأيناه فى الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة ، حيث تحالفت الأحزاب التى تقبل مبدأ الأرض مقابل السلام فى مواجهة الليكود الذى لا يقبل هذا المبدأ. كما أن هذه الحياة السياسية والحزبية لا تقوم على استئثار حزب واحد بالحكم لمدة أربعين عاما متواصلة ، يحظى فيها على الدوام بأغلبية مصطنعة تصل إلى ٩٩ فى المائة ، فهذا مما لا يدخل فى عقل بشر !

ولقد قدر لى أن أكون فى لندن أثناء حكم المسز ثاتشر على رأس حزب المحافظين عندما جرت انتخابات البلدية ، وفاز فيها حزب العمال البريطانى ، فأصبحت الحكومة فى يد حزب المحافظين والبلدية فى يد

حزب العمال ، وقد استطاعت البلدية العمالية اجراء اصلاحات مهمة أفادت جماهير الشعب ، أذكر منها تغيير نظام الاشتراكات فى مترو لندن واتوبيساتها على نحو يمنح تسهيلات فى الركوب والانتقال عبر المسافات. وقد استفدت شخصيا من هذه التسهيلات التى كانت تكلفنى مبالغ كبيرة ، فقد أتاح النظام الجديد لى فرصة الانتقال فى إطار منطقة أو منطقتين كبيرتين بحرية تامة وبدون تكاليف كبيرة ، ولم تستطع حكومة المحافظين أن تفرض سياستها على بلدية لندن اعتمادا على ان السيطرة على البلاد فى يدها ، وأصبحت لندن جزيرة شبه مستقلة باداراتها المحلية فى وسط محيط المحافظين .

ولكن هذا الكلام ينطبق على النظم الديمقراطية الحقيقية التى يعمل ممثلوها لخدمة الشعب وفقا لفلسفات وبرامج وتصورات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولا يعملون لجمع المغانم على حساب الشعب ، واستغلال المنصب الادارى والتمثيلى لخدمة المصالح الشخصية والاثراء الصاروخى ، وقد أثبتت الانتخابات المحلية الأخيرة اننا بعيدون عن هذه النظم بُعد السماء عن الأرض !

مسئولية بيع القطاع العام !

المحزن فى كل ما يدور حاليا من سعى الحكومة لبيع القطاع العام ، ليس فى أن عملية البيع سوف تحقق خسائر مادية أكيدة للدولة ، ومتاعب اجتماعية يصعب تقدير خطورتها ، وإنما في الوهم الذى يصاحب الخصخصة ، ويصورها للناس على أنها تعنى الخروج من الأزمة الاقتصادية والرخاء !

وهذا ما خطر ببالى منذ أشهر قليلة ، وأنا فى مدينة « دترويت » بالولايات المتحدة الأمريكية ، بينما كنت أشاهد مظاهرة من أربعة آلاف من البيض والسود العاطلين تطالب بالعمل ! وللعلم فإن « دترويت » هى من أكبر المدن الصناعية فى أمريكا ، وبها أكبر شركات صناعة السيارات ، وعلى رأسها جنرال موتورز . ثم عادت إلى ذهنى هذه الفكرة مرة أخرى وأنا

أكتوبر فى ١٩٩٣/٣/٢١

فى طريقى من الفندق إلى المطار ، حين شاهدت زنجيا يقف تحت المطر على الرصيف الأوسط ، عند احدى اشارات المرور ، وأمامه لوحة مكتوب عليها بالانجليزية : « جوعان ، أريد عملا » ثم قرأت عن الاحصائيات التى تقول إنه يوجد بامريكا أكثر من ثلاثين مليونا يعيشون تحت مستوى الفقر!

ان الحديث عن أن « الخصخصة » تعنى الإدارة الناجحة ، والربح الوفير ، والخروج من مأزق الخسائر التى تحققها كثير من شركات القطاع العام ، هو حديث خادع ! فما أكثر الشركات فى البلاد الرأسمالية التى تعلن افلاسها كل عام ، لأن ادارتها فشلت فى تحقيق الأرباح !

وقد تعودت فى كل مرة أزور فيها لندن ، وأمشى فى شارع أكسفورد، أن أشاهد كثيرا من المحلات التجارية الكبيرة والصغيرة قد أفلست وحلت محلها محلات أخرى !

ولا أنسى فى هذا الصدد يوما مشهودا لا ينسى ، هو يوم افلاس محل كبير (مثل عمر أفندى) لعل اسمه « بورنز » يقع فى المنطقة بين ميدان أكسفورد وميدان « توتنهام كورت رود » ، وكان يصفى بضائعه بتخفيضات كبيرة ، وكان كثير من العملاء فى انتظار الساعة الأخيرة حيث وصلت التخفيضات إلى تسعين فى المائة لينقضوا على البضائع المصفاة ، وكان الزحام رهيبا ! ومما استلفت نظرى أن الفتيات البائعات ارتدين أحسن ما لديهن من ملابس ، وتزين كأحسن ما تكون الزينة ، مما أضفى مسحة مأساوية على الحدث ! وشعرت أننى أمام باخرة ركاب ضخمة تغرق فى المحيط وركابها ينشدون !

ويستطيع كل من عاش فى أوروبا أن يروى الكثير عن عدد الشركات التى كانت قائمة ثم أفلست وضاع أثرها كأن لم تكن ! .

وطوال اقامتى فى لندن عندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، كان حديث الجرائد الانجليزية الدائم يدور حول

«الكساد والتضخم» . وكانت الجرائد الأمريكية تتحدث أيضا عن «الكساد والتضخم» . حتى قامت الحرب العراقية الايرانية »، وأخذت أموال العراق وايران تصب فى عروق الغرب المتيبسة ، وتبث فيها الحياة وتدير عجلة العمل فيها ، فاختفت نغمة الكساد والتضخم لمدة ثمانى سنوات ، هى مدة الحرب العراقية الايرانية . ثم عادت مرة أخرى بعد انتهاء الحرب ، حتى تقدم صدام حسين مرة أخرى لينقذ الاقتصاد الغربى باجتياحه المشبوه للكويت ! وعادت مضخة الأموال العربية تضخ فى الاقتصاد الغربى من جديد بما قدرته المصادر بـ ٤٣١ ألف مليون دولار هى تكاليف حرب تحرير الكويت !

ومغزى هذا الكلام هو أن النظام الرأسمالى ليس هو النظام الناجح لكل المجتمعات ، وإنما هو يتعرض لأزمات اقتصادية حادة لا ينقذه منها إلا اشعاله نار الحرب في المناطق المختلفة من العالم ، لاستنزاف ثروة شعوب العالم الثالث فى صفقات السلاح المتطور ، الذى يتقادم سريعا بظهور ما هو أكثر منه تطويرا ! .

ولست أدرى إذا تحول اقتصادنا إلى الاقتصاد الرأسمالى ، وواجهتنا الأزمات الاقتصادية التى تواجه الاقتصاد الغربى ، كم من الحروب نستطيع أن نشعلها لاصلاح اقتصادنا ؟ وهل لدينا صناعة السلاح الكافية لتغذية الحروب التى نشعلها ؟ أو أننا سوف نشعلها لحساب الدول الغربية والشرقية ؟ .

لقد سبق لى أن كتبت أن أزمة القطاع العام فى مصر هى أزمة إدارة وليست أزمة علاقات انتاج . وبمعنى آخر أن شكل الملكية ليس هو العامل الحاسم فى العملية الانتاجية ، وإنما العامل الحاسم هو الإدارة ! وربما كان أكبر دليل على ذلك هو أن لدينا شركات قطاع عام تحقق أرباحا ، وهناك فى الغرب الرأسمالى شركات قطاع خاص تحقق خسائر !

ومن سوء حظ القطاع العام فى بلدنا أنه منذ نشأته وهو يعتبر عزبة خاصة للحاكم ، يعين فى إدارته أهل الثقة لا أهل الخبرة ! كما أنه من

سوء حظه التقليد الذى أرساه عبد الناصر ، الذى يخلط فيه بين انتقاد الإدارة وانتقاد السياسة ! والشك فيمن ينتقد إدارة احدى الشركات بأنه يهاجم النظام الاشتراكى ، وأنه رجعى ! ومن ثم أسبغ الحماية على القطاع العام وأمّنه من نقد الرأى العام !

ومن هنا حين فتح الرئيس مبارك أبواب الحرية ، وأباح نقد القطاع العام لمن يشاء ، انكشف من عيوبه ما جعله يبدو فى عين الكثيرين غير صالح للعملية الانتاجية وقيادة التقدم ، وأخذت الأصوات تطالب برأسه بدلا من علاجه ! تحت وهم أن الخصخصة هى الوصفة السحرية التى سوف تلحق مصر بركب الأمم الراسمالية الناجحة ، وتنقذ الاقتصاد المصرى من الأزمة التى يعانيها .

وقد كان فى ذلك ظلم بين للقطاع العام ، فمن يتتبع تاريخه منذ نشأته ، يعرف جيدا أنه ـ رغم سلبياته الكبيرة ـ هو الذى مكن مصر من الصمود فى الصراع العربى الاسرائيلى على مدى ثلاث حروب . وأنه لولا هذه الحروب ، التى أكلت الحرث والنسل ، لكان القطاع العام قد طفر بالاقتصاد المصرى بما يجعل مصر إحدى أكبر الدول الغنية فى منطقة الشرق الأوسط ! ..

وهذا الكلام لا أقوله من خيال ، فان مجموع ما انفق على المجهود الحربى فقط خلال السنوات بين ١٩٦٨ و١٩٧٣ بلغ ما يتراوح بين ٨و٩ مليارات من الدولارات ، كان من العسير على الدولة الحصول عليها إلا من خلال القطاع العام ، ولكنها ضاعت لعجزنا عن اكتشاف الطريق الذى نسير فيه حاليا ـ طريق السلام ـ تحت صيحات الحرب التى كان يطلقها الإخوة الفلسطينيون والعراقيون وغيرهم من العرب ، الذين كانوا يحاربون إلى آخر جندى مصرى ! .

ومعنى ذلك أنه مع كل سلبيات القطاع العام ، فإنه السبب الرئيسى فى نقل مصر من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى ، وفى أنه لا تكاد تخلو مدينة مصرية من مصنع على الأقل ! بكل ما ترتب على ذلك من تغيير اجتماعى وفكرى وحضارى .

بل لقد كان القطاع العام هو الأساس الاقتصادى لنظامنا السياسى الحالى ! فإذا كان ثمة سيطرة تملكها الدولة على الحكم فمصدرها الوحيد هو سيطرتها على وسائل الانتاج ـ أى على القطاع العام ! واختفاء القطاع العام نتيجته المحتومة هى : فك قبضة الدولة عن الحكم فى أسوأ الأوقات ! أى فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى تشديد قبضتها لانقاذ البلاد من الارهاب والردة الحضارية ، التى تهدد بالغاء كل ما حققه شعبنا من استنارة وتقدم على مدى القرنين الأخيرين ، منذ رفاعة الطهطاوى حتى سيد طنطاوى ! .

ولو كانت الرأسمالية المصرية هى التى ستحل محل الدولة المصرية فى ملكية القطاع العام ،لكانت المسألة « فى بيتنا » ـ على رأى المثل الشعبى ، ولكن المشكلة أن الرأسمالية الأجنبية هى التى ستحل محل الدولة فى القطاع العام ، ومعنى ذلك انتقال وسائل الانتاج إلى بيوت الآخرين ! .

وهذا يعنى أن مصر تدور دورة كاملة لتعود إلى ما بدأت به فى أوائل هذا القرن ، عندما كانت غالبية وسائل الانتاج فى يد الأجانب ، وتطلّب الأمر من الرأسمالية المصرية ، بجناحيها الزراعى والصناعى والمالى ، نضالا استمر نحو نصف قرن ، حتى استطاعت تحرير جزء كبير منه من يد الرأسمالية الأجنبية قبل ثورة يوليو ، وجاءت ثورة يوليو لتحرر الباقى.

فلقد كانت نسبة رءوس الأموال المصرية فى الشركات التى يرجع تكوينها إلى ما قبل سنة ١٩٣٣ ، يعادل ٩٪ فقط مقابل ٩١٪ لرءوس الأموال الأجنبية ، ولكن هذه النسبة ارتفعت فى الشركات التى تأسست من عام ١٩٣٤ إلى ١٩٣٩ إلى ما يعادل ٤٧٪ من مجموع رءوس الأموال . ثم قفزت مرة أخرى فى الشركات المؤسسة من عام ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ لتصل إلى ٦٦٪ مقابل ٣٤٪ لرءوس الأموال الأجنبية . ثم قفزت مرة ثالثة فى الشركات المؤسسة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٤٨ ، حيث بلغت ٨٤٪ مقابل ١٦٪ للاستثمارت الأجنبية . وبذلك أصبح حوالى ٤٠٪ من مجموع رءوس

الماريوت نزلت الامبراطورة أوجينى ضيفة على الخديو إسماعيل ، وإدارة هذه الفنادق تقوم بها شركات إدارة عالمية هى الشيراتون والميريديان والماريوت ، فلا يمكن أن يكون الدافع هو تخليص هذه المشروعات من سوء الإدارة الحكومية ، والحكومة هى مالكة ومؤجرة العقار ومحتوياته ، وهى تقبض نصيبها من الأرباح دون عناء وبدون مخاطرة ، ويظل العقار فى ذمة الحكومة المصرية ، وتزيد قيمته الشرائية لصالح مصر .

وربما كان هذا الأنموذج الذى اتبعته الحكومة بالنسبة لهذه الفنادق ، وهو استبدال إدارة أجنبية بالإدارة المصرية الفاشلة ، هو ما يجب عليها أن تتبعه بالنسبة لكل مشروع فاشل من مشاريع القطاع العام ، بدلا من بيعه . فتسند إدارته إلى إدارة أجنبية ناجحة ، وتمنحها حرية العمل لاصلاح المشروع وتغيير القوانين التى تعوق حرية الحركة .

فكما ذكرت آنفا ، فإن شكل الملكية ليس هو الذى يحدد نجاح المشروع أو فشله ، وإنما الإدارة هى العامل الحاسم فى الموقف ، والمهم هو أن تظل وسائل الانتاج فى يد مصرية ، سواء كانت يد قطاع عام أو قطاع خاص ، والخطر أن تخرج من اليد المصرية إلى اليد الأجنبية .

ومن المحقق أن حكومة الدكتور عاطف صدقى ليست مسئولة عما آل إليه القطاع العام من تدهور أدى إلى التفكير فى بيعه ، فهذا تراث طويل وتراكمات من سوء الإدارة والتسيب ، اشتركت فيه الإدارة الجاهلة والطبقة العاملة التى لم تقدر تقديرا واعيا تحررها من قيود علاقات الانتاج الرأسمالية ، وأساءت استخدام الضمانات الاشتراكية .

وربما كان عذر الإدارة المصرية والطبقة العاملة المصرية ، هو تعثر الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لنفس الأسباب التى أدت إلى تعثر التجربة المصرية ! ولكن المشكلة تتمثل فى أن عجلة التاريخ لا تعود إلى الوراء ، فالنظام الرأسمالى لا يمكن أن يتحول إلى نظام اقطاعى . والنظام الاشتراكى لا يمكن أن يتحول إلى نظام رأسمالى ، وإذا حدث ذلك كان الثمن الذى تدفعه المجتمعات باهظا لحد كبير .

وعلى سبيل المثال فقد اعتمدت حكومة الدكتور عاطف صدقى مبدأ أن أصحاب الشركات القدامى هم أولى بشركاتهم إذا رغبوا فى ذلك ! ولكن هذا التفكير يفترض أن أصحاب الشركات القدامى ما زالوا فى الوضع المالى الذى يمكنهم من شراء ممتلكاتهم إذا رغبوا فيها ، وينسى أن معظم هؤلاء قد انحدرت أحوالهم إلى درجة تحفظ لهم الحياة بصعوبة بالغة ، وأعرف شخصيا نماذج من هؤلاء يعانون معاناة شديدة لمجرد الحصول على القوت الضرورى والمسكن والملبس .

ومن هنا فإن الوريث الرئيسى الآن لأصحاب الشركات القدامى ، إذا فكرت الحكومة فى التخلى عن ملكية القطاع العام ، هو الرأسمالية الأجنبية بكل مخاطر امتلاكها لوسائل الانتاج !

وهذا ما يوشك أن يقع فيه الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية السابقة . فالمشكلة فى هذه البلاد لا تتمثل فى الارتداد عن النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى وإنما تتمثل فى أن النظام الاشتراكى يقطع عادة خط الرجعة على النظام الرأسمالى بما يقوم به من تصفية الطبقة الرأسمالية الوطنية التى كانت قادرة على قيادة المرحلة الرأسمالية - تصفيتها اقتصاديا وجسديا ! - وبذلك لا يجد مفرا أمامه من اللجوء إلى الرأسمالية الأجنبية .

وبالنسبة لمصر فإن نظام يوليو وان قضى على الطبقة الرأسمالية السابقة على ثورة يوليو ، إلا أنه أفرز رأسمالية جديدة ، بعضها فاسد مثل رأسمالية شركات توظيف الأموال ، والبعض الآخر صالح ووطنى ، وهو الذى أقبل على انشاء المصانع الجديدة فى المدن الجديدة وغيرها ، وهو يستحق التشجيع ، ولكنه لا يملك الامكانات المادية التى تمكنه من شراء القطاع العام الذى تقدر قيمته فى بعض التقديرات بنحو ٧٥ ألف مليون جنيه ، هى قيمة الأصول الدفترية التى سوف تطرح للبيع فى ٣١٤ شركة تابعة وتخضع لملكية ١٧ شركة قابضة .

وفى الوقت نفسه فإنه يجد منافسة من رأسمالية أقوى منه وهى الرأسمالية الأوروبية والأمريكية ، وبذلك يقع قسم كبير من وسائل الإنتاج فى يد الرأسمالية الأجنبية بعد أن كانت قد تحررت من قبضتها على يد ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ .

القضية ـ إذن ـ تستحق التروى كثيرا والحذر من جانب نظامنا السياسى ، الذى نثق ثقة مطلقة فى وطنيته و حرصه على ثروة البلاد القومية ومصالحها الوطنية ، وهذه الثقة تدعونا إلى الإشفاق عليه من تحمل هذه المسئولية الجسيمة أمام التاريخ وحده ، وإلى دعوته إلى اشراك القوى الوطنية مجتمعة فى هذه المسئولية .

فهذه القوى تمثل كافة التيارات السياسية ، والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية ، وتستطيع ـ مع الحكومة ـ أن تقدم الصيغة المناسبة ، وتتحمل معها المسئولية أمام التاريخ ، وتقطع الطريق على أية قوة سياسية انتهازية فى المستقبل تحاول الاساءة إلى هذا الحكم الشريف.

فهذا الحكم هوالذى تسلم تركة خربة مثقلة ، وأعاد بناء البنية الاقتصادية التحتية للبلاد بعد أن كانت فى حكم العدم ، وحرر التراب الوطنى إلى آخر ذرة ، وقاد سياسة خارجية ناجحة أعادت مصر إلى وضعها المرموق بين دول العالم . ويقف حاليا فى وجه الردة الحضارية التى تريد أن تعود بالبلاد إلى ظلام الجهل والتخلف والانغلاق .

رجال القضاء ونظامنا السياسى !

اكتوبر فى ١٩٩٢/١٢/٢٧

لا أستطيع أن أخفى قلقى مما يجرى فى حياتنا السياسية والحزبية من ممارسات ، وتأثير ذلك على مستقبل مسيرتنا الديمقراطية التى تبدو أمامى ملبدة بالغيوم . فمن المعروف أن أية تجربة ديمقراطية تتوقف نتيجتها على ممارسة أطرافها ، ودرجة استيعاب هذه الأطراف لمتطلباتها وشروطها وظروفها ، وما يمكنها أن تفرزه وما يستحيل عليها أن تفرزه ـ شأنها فى ذلك شأن أية تجربة انسانية تتوقف على كفاءة أو عجز القائمين بتنفيذها ، وادراكهم لاتجاه حركة التاريخ أو عجزهم عن هذا الادراك .

ومن هنا فلا يوجد تطبيق تعسفى لأية تجربة ، وإنما كل تجربة هى عجينة لينة فى يد من يقومون بتشكيلها من قوى سياسية أو حزبية ، فقد تخرج

مسخا مشوها على يد البعض ، وقد تخرج على أكمل صورة على يد البعض الآخر .

وفى الوقت نفسه لا يوجد تفسير واحد لأى قانون ، بل لا يوجد تفسير موحد للقرآن الكريم ذاته ! بل ان ما هو محرم بنص فى القرآن تبيحه - فى كثير من الأحيان - الضرورات ! والأمر يتوقف على المفسر ، وهذا المفسر هو إفراز للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى يعيش فيها ، فإذا استوعبها جيدا خرج تفسيره متسقا مع هذه الظروف، وإذا تجاهل هذه الظروف تعارض تفسيره بالضرورة معها وعرقلها .

كذلك فإن القانون ليس شيئا تجريديا منعزلا عن المجتمع ، وإنما هو تعبير عن حاجة المجتمع وحاجة مصالحه ومطالبه وتطوره . وهذا هو الأصل فى نشأة القانون ، فقد نشأ القانون بعد ظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وانقسام المجتمع إلى من يملكون ومن لا يملكون ، وكان القانون يعبر عن حاجة من يملكون بالضرورة ، لأنهم كانوا هم الذين يضعون القانون. وقد اصطبغ القانون - بالتالى - بصبغة واضعية، فعندما صاغه الاقطاعيون خرج إقطاعياً، وعندما صاغه الراسماليون خرج القانون رأسماليا، وعندما صاغه الاشتراكيون خرج اشتراكيا.

ومن هنا هذه الحقيقة، وهى أنه لا يمكن تطبيق قانون اشتراكى فى مجتمع رأسمالى، كما أنه من المستحيل تطبيق قانون رأسمالى فى مجتمع اشتراكى، كما أنه لا يمكن تطبيق قانون راسمالى فى مجتمع اقطاعى، لأنه يتناقض كلية مع علاقات الانتاج.

وهذا هو السبب فى أن الثورات الاجتماعية تقوم عادة لتغيير القوانين، وليس لأى شىء آخر ! فعندما عاقت قوانين المجتمع الاقطاعى حرية التجارة ، قامت الطبقة الراسمالية بثورتها لكى تحصل على حق التشريع لنفسها بما يتفق مع مصالحها فى المدن التى أقامتها ، ثم فيما بعد فى جميع البلاد. ولم يتيسر لها السيطرة على التشريع إلا عندما أسقطت الطبقة الاقطاعية وحلت محلها فى نظام الحكم .

وهذا الذى فعلته الطبقة الرأسمالية مع الطبقة الاقطاعية ، فعلت مثله الطبقة العمالية ، فلم تكد تنجح الثورة الشيوعية فى روسيا حتى أسقطت القوانين القديمة التى كانت سائدة ، وأحلت محلها قوانينها .

وقد حدث نفس الشىء مع ثورة يوليو، فقد كان أول صدام لها مع الدستور، وهو أبو القوانين . فمع أنها رفعت علم الدستور فى أول بيان لها، وهو ما كان يعنى عزمها على احترامه وتنفيذه ، إلا أنها لم تلبث أن وجدت نفسها فى مواجهة وتناقض معه من أول لحظة ، واستمرت هذه المواجهة على طوال تاريخها ، حتى ليمكن اعتبار تاريخ ثورة يوليو هو تاريخ مواجهاتها مع القانون .

وقد كانت مشكلة الوصاية على العرش أول مناسبة للثورة لتصطدم بالدستور. فكما هو معروف فإن الثورة لم تسقط النظام الملكى عند قيامها، وإنما عزلت فقط الملك فاروق بعد أن تنازل عن العرش لإبنه أحمد فؤاد . ولما كان أحمد فؤاد ما يزال طفلا" ، فقد ترك فاروق قبل سفره مظروفا مختوما بأسماء الأوصياء. ولم يكن فى وسع هؤلاء الأوصياء أن يتولوا عملهم – طبقا للدستور – إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلس البرلمان باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة علي استقلال الوطن وسلامة أراضيه والاخلاص للملك. ولما كان المجلس عند عزل فاروق منحلا، فإن الدستور كان ينص على دعوة المجلس المنحل للانعقاد كيما يوافق على تعيين أوصياء العرش ويحلفوا اليمين الدستورية أمامه.

كان المجلس المنحل فى ذلك الحين هو البرلمان الوفدى الذى حله فاروق فى سلسلة اعتداءاته على الدستور، وكان من الواجب استدعاؤه للانعقاد، ولكن خصوم الوفد من أعداء الحياة الدستورية السليمة سارعوا إلى إثارة الاستشكالات القانونية فى وجه هذا الاستدعاء، بحجة أن الدستور نص على وفاة الملك فقط ولم ينص على عزل الملك قهرا، وبالتالى فيلزم – وفقا لرأيهم – إجراء انتخابات جديدة تأتى ببرلمان جديد يقوم بهذه المهمة!

كما أثار البعض قضية أن وصية الملك المعزول يجب ألا تكون محل اعتبار بعد عزله، لأنه يفقد بعزله حقوق الملكية. بل إن الاخوان المسلمين أعلنوا فى ذلك الوقت أن الدستور نفسه لم يعد له وجود لا من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه، وطالبوا بدستور جديد يستمد مبادئه من مبادىء الاسلام. وكان من هذا الرأى الدكتور السيد صبرى الذى كتب عدة مقالات عن «الفقه الثورى»، أوضح فيها أنه من المسلم به فقها أنه إذا حدث انقلاب سياسى فى بلد ما، وكلل بالنجاح، فإن الدستور القائم يسقط فورا من تلقاء نفسه، وتنسخ أحكامه.

على هذا النحو - وكما ذكرنا - وجدت ثورة يوليو نفسها منذ اللحظة الأولى، فى مواجهة مع الدستور - الذى أعلنت فى أول بيان لها احترامها له وعزمها على حمايته!

وهنا كان على القضاء ابداء رأيه فى هذه المواجهة، وحسم هذه القضية. ومن أجل ذلك اجتمعت الجمعية العمومية لقسم الرأى تحت رياسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى يوم ٣١ يوليو، وأخذت فى مناقشة الموضوع. وكان الوفد مطمئنا إلى سلامة موقفه.

على أن القضية لم تكن قضية قانونية بحتة كما كان يظن، بل كانت قضية سياسية بالدرجة الأولى، حاصلها : إما عودة الوفد وزوال الثورة، وإما زوال الوفد وبقاء الثورة! وفى مثل هذه القضايا السياسية يصبح من العبث عزل القانون عن السياسة، كما يصبح من المستحيل تجريد القاضى من ميوله السياسية واتجاهاته الحزبية وتأثيراتها على الحكم الذى يصدره.

فكما هو ثابت تاريخيا، فقد لعب كل من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، والأستاذ سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة دورا هاما فى التأثير على رأى الجمعية العمومية لقسم الرأى.

وكان الدكتور السنهورى من وزراء الحزب السعدى المعادى للوفد عند توليه رياسة مجلس الدولة، كما كان سليمان حافظ من رجال الحزب

الوطنى. وكان الاثنان على اتفاق مع على ماهر باشا، عدو الوفد اللدود ، الذى أقامته الثورة رئيسا للوزراء! ولم يكن من مصلحة على ماهر عودة البرلمان الوفدى بعد أن أصبح مجلس الوزراء الذى يرأسه جامعا للسلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية إلى جانب السلطة التنفيذية.

ويروى أحمد حمروش قصة هذا التأثير السياسى على قرارالجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة، فيقول :

«كان سليمان حافظ والسنهورى يستهدفان إقامة حكم برلمانى بأسلوب جديد فى الانتخابات، يحرم الوفد من أغلبيته المطلقة التى كان يتمتع بها ، إلا أن سليمان حافظ كان حريصا أشد الحرص على عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل، مناضلا من أجل ذلك بكل الطرق الممكنة، وذلك لخلاف سياسى عميق بينه – كرجل من رجال الحزب الوطنى – وبين الوفد كحزب جماهيرى.

«لجأ سليمان حافظ إلى فكرة عرضها عليه الدكتور حسن بغدادى، عميد كلية الحقوق بالاسكندرية فى ذلك الوقت ، تقضى بتعديل الأمر الملكى رقم ٢٣ لعام ١٩٢٢تعديلا يكفل انشاء الوصاية المؤقتة وينظمها، وهو تعديل يتيسر لمجلس الوزراء إقراره بحكم توليه السلطة التشريعية فى غيبة البرلمان عملا بالمادة ٤١ من الدستور. ووافق الدكتور عبد الرازق السنهورى على ذلك الرأى.

وهنا طلب سليمان حافظ عرض الأمر على قسم الرأى مجتمعا. وحتى لا يكون وحده فى مواجهة الجمعية العمومية لقسم الرأى، فقد دعا الدكتور عبد الرزاق السنهورى، رئيس المجلس، إلى حضور الاجتماع – ظاهريا استنادا إلى «أهمية المسائل المطلوب الرأى فيها». وفعليا لمساندة رأيه فى عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد.

وفى يوم ٣١ يوليو اجتمعت الجمعية العمومية لقسم الرأى من كل من : سليمان حافظ، وكيل المجلس ومستشار الرأى لرئاسة مجلس الوزراء، وأبو العينين سالم مستشار الرأى لوزارة الداخلية، وعبده محرم مستشار الرأى لوزارة المواصلات، ووحيد رافت مستشار الرأى لوزارتى الخارجية والعدل، وعبد العزيز خير الدين، مستشار الرأى لوزارتى

التجارة والصناعة والزراعة، وحامد عبد الكريم ، مستشار الرأى لوزارتى الشئون الاجتماعية والمعارف، وعبد الرحمن نصير، مستشار الرأى لوزارتى الشئون البلدية والقروية والصحية، وطه عبد الوهاب ، مستشار الرأى المساعد لوزارتى الأشغال والحربية والبحرية.

وقد انتهى الاجتماع باجماع تسعة أصوات ضد صوت واحد، هو صوت الدكتور وحيد رأفت، على أن دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل إلى الاجتماع، لا يعد غير صحيح فقط، بل مخالفا للدستور أيضا !

ويقول أحمد حمروش إن سليمان حافظ اعتبر هذا الموقف انتصارا له، فقال في مذكراته، التى كتبها وأودعها عند صديقه الدكتور مصطفى مرعى، بالحرف الواحد : «باء الوفد بالخيبة، وبؤت مع السنهورى بالفوز بما كنا نبغيه من على ماهر» ! وانتقل مكتب سليمان حافظ منذ ذلك الوقت إلى رئاسة مجلس الوزراء !

على هذا النحو لعبت السياسة والميول الحزبية والأغراض الشخصية دورا أساسيا فى قرار الجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة، فى قضية خطيرة مؤثرة فى مصير البلاد، وضعتها على أول الطريق للحكم الدكتاتورى !

ولكنها توضح ما سبق أن أوردناه في بداية هذا المقال من اصطباغ القوانين بصبغة من يضعونها، فلا يمكن أن يضع الاقطاعيون قانونا رأسماليا، والعكس بالعكس، ولا يمكن أن يضع الرأسماليون قانونا اشتراكيا، والعكس بالعكس ، كما يوضح أن القوانين تسقط بقيام الثورات، وأن الثورات لا تقوم إلا لإسقاط القوانين. وحتى بالنسبة لثورة يوليو – وهى حالة فريدة،لأنها لم تستهدف فى البداية النظام وإنما كانت تستهدف الملك وحده – فإنها لم تكد تقرر الاستمرار فى الحكم والاستيلاء على السلطة، حتى وجدت نفسها فى صدام مع الدستور، وكان عليها طعن الدستور !

ولم تكن تلك سوى الطعنة الأولى ! ففى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أصابت الثورة الدستور في مقتل بقانون الاصلاح الزراعى الذى انتهك

المادة التاسعة من دستور ١٩٢٣ التى تنص على أن «للملكية حرمة، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا».

ومن هنا أصبح سقوط دستور ١٩٢٣ أمرا محتوما، وهو ما جرى بالفعل فى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ !

ووفقا لقانون الحركة التاريخية وتطور المجتمع البشرى فقد كان من المفروض أن يتلو هذه الثورة الاجتماعية المتمثلة فى قانون الاصلاح الزراعى، ثورة تشريعية موازية تستبدل بالقوانين القديمة التى كانت توافق دستور ١٩٢٣ قوانين جديدة توافق ما أحدثه قانون الاصلاح الزراعى من انقلاب فى التربة الاجتماعية والنظام الاقتصادى وعلاقات الانتاج، ولكن نظرا لأن ضباط الثورة لم تكن لديهم أيديولوجية مسبقة يعملون فى ضوئها، فقد استمرت التشريعات القديمة كما هى، وهى القائمة على نظرية فصل السلطات، واستمر طلاب كليات الحقوق يدرسون نفس المقررات القديمة، ويقرأون نفس الكتب القديمة، واستمر القائمون على التشريع ينتمون إلى نفس المدرسة القديمة قبل الثورة، وهى المدرسة الليبرالية، واستمرت الهيئة القضائية مكونة من نفس العقليات الليبرالية التى لا تستطيع أن تهضم ما طرأ من تشريعات جذرية أحدثتها الثورة، الأمر الذى وضعها فى موضع صدام معها بالضرورة.

وفى بداية الأمر عمدت الثورة إلى تفادى هذا الصدام عن طريق تفادى عرض القضايا السياسية ضد خصومها السياسيين على المحاكم العادية، وانشاء محاكم خاصة لهذا الغرض تحت مسميات مختلفة، مثل محكمة الشعب، ومحكمة الثورة، وتقيم من نفسها خصما وحكما، وتحكم على خصومها كما تشاء بعيدا عن التشريعات القائمة - أى أن الثورة أقامت لنفسها تشريعاتها الخاصة التى تتفق مع مصالحها مع عدم المساس بالتشريعات الموجودة التى تمس مصالح المجتمع، أو بمن يقومون علي تنفيذ هذه التشريعات من رجال القضاء.

وهذا ما بينه عبد الناصر بصراحة تامة فى الاجتماع الأول للجنة المواطنين من أجل المعركة يوم ١١ أبريل سنة ١٩٧٠، فقد ذكر أنه بعد أن قامت الثورة «استقر الرأى على أنه إذا كان فيه قضية سياسية، بنعمل قضية سياسية، ونعمل حتى احنا نفسنا قضاة، بنحكم زى ما احنا عاوزين، نبعد القضاة عنهم، ولا نتدخلش فى القضاء، وبدأ هذا الموضوع بمحكمة الشعب، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة هم الذين يقومون بالمحاكمة، وكان هذا يعطى المعنى للناس بأن هذه القضية سياسية ، ولنا فيها رأى، فنبعدها عن القضاء، واحنا اللى حناخد فيها المسئولية. أو نعمل محكمة ثورة فى هذا الشأن.

على أن هذا الحل الذى قدمته الثورة للمشكلة كان حلا يتجاهل جذورها، وهذه الجذور تتمثل فى أن التشريعات التى كانت قائمة بعد حدوث الثورة الاجتماعية بقوانين الاصلاح الزراعى، كانت تشريعات لا تتفق مع هذه الثورة الاجتماعية أو مع التربة الاجتماعية الجديدة التى ظهرت بعد الثورة، وإنما كانت تتفق مع التربة الراسمالية القديمة التى ترى أن « للملكية حرمة، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا إذا كان للمنفعة العامة» .. إلى آخره. وقد تغيرت علاقات الانتاج هذه بقانون الاصلاح الزراعى الذى انتهك حرمة الملكية الخاصة، وقضى على الأساس الاقتصادى الذى يقوم عليه الدستور والقوانين القائمة عليه، وتحتم بالتالى تغيير القوانين بما يتفق مع الأساس الجديد.

ومن هنا كان من الضرورى، مع استمرار الثورة فى الحكم، أن يبرز التناقض بين القوانين القديمة والأوضاع الاجتماعية الجديدة، وأن يعكس هذا التناقض نفسه على رجال القضاء الذين هم – بحكم مناصبهم وواجبهم – حماة القوانين وهم الساهرون على تطبيقها، وأن يقود ذلك – فى نهاية الأمر – إلى صدام بين رجال القضاء والثورة أدى إلى نتائج فادحة !

بين استقلال القضاء وانعزال القضاء !

اكتوبر فى ١٩٩٣/١/٣

فى مقالنا السابق عن «رجال القضاء ونظامنا السياسى»، أثبتنا جملة حقائق تاريخية يجب مراعاتها فى تناول هذه القضية الهامة.

أولها : أن القانون ليس منفصلا عن المجتمع،وإنما هو فى حقيقة أصله تعبير عن حاجات المجتمع ومصالحه ومطالبه وتطوره، وبالتالى فإن أى تغيير يطرأ على المجتمع يجب - بشكل حتمي - أن يطرأ تغيير مواكب له على القوانين السائدة في المجتمع، وإلا سقطت من الناحية الفعلية. كما أن أي تقدم يحرزه المجتمع يجب أن يصاحبه تقدم فى القوانين المطبقة فيه حتى لا تعوق تقدمه وحتى لا تتخلف عنه.

ثانيا : أنه فى القضايا السياسية يصبح من المستحيل عزل القانون عن السياسة، أو تجريد القاضى من ميوله السياسية واتجاهاته الحزبية والفكرية وتأثيراتها على الحكم الذى يصدره. فذلك ادعاء ينفيه التاريخ.

وقد ضربنا المثل على ذلك بالدور الذى لعبه كل من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، والأستاذ سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة، فى التأثير على رأى الجمعية العمومية لقسم الرأى فى أخطر قضية واجهتها ثورة يوليو بعد قيامها، والتى تتعلق بعودة البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد للموافقة على تعيين أوصياء العرش وحلف اليمين الدستورية أمامه.

فقد وجه الدكتور السنهورى، الذى كان، عند تعيينه رئيسا لمجلس الدولة، من وزراء الحزب السعدى المعادى للوفد، والأستاذ سليمان حافظ الذى كان من رجال الحزب الوطنى المعادى للوفد أيضا، الجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة إلى اتخاذ قرار ضد عودة البرلمان الوفدى، وكتب سليمان حافظ فى مذكراته يقول : «باء الوفد بالخيبة، وبؤت مع السنهورى بما نبغيه من على ماهر» !

وربما كان من الأفضل هنا أن نؤكد هذه الحقيقة بأنموذج آخر من قضاء ما قبل ثورة يوليو، حيث كانت القضايا السياسية تعالج من جانب القضاة المصريين الوطنيين من منظورها السياسى وفى إطارها الوطنى، فى حين كان القضاة الإنجليز يعالجونها من نفس المنظور ولكن فى الإطار الاستعمارى !

ونكتفى بمثال واحد هو حكم محكمة الجنايات فى مصر فى يوم ٢٥ مايو ١٩٢٦ فى قضية الاغتيالات السياسية، الذى برأت فيه كلا من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى من التهمة.

وقضية الاغتيالات السياسية هى التى تفرعت عن قضية مقتل السردار، عندما أرادت السياسة الإنجليزية إدانة الوفد فى الجريمة، فدفعت شفيق منصور إلى الاعتراف باشتراك كل من أحمد ماهر والنقراشى فى مؤامرة الاغتيال.

وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنايات مصر ابتداء من يوم ٢٢ مارس ١٩٢٦، برياسة القاضى البريطانى «كرشو» وعضوية كل من

كامل إبراهيم بك وعلى عزت بك. وكان الصراع شديدا داخل هيئة المحكمة، فإن إدانة أحمد ماهر والنقراشى كانت تعد إدانة للوفد، بكل تأثير ذلك على الحركة الوطنية التى يقودها الوفد، وانتصارا للسياسة البريطانية فى ضرب الحركة الوطنية، فى حين أن تبرئة المتهمين الوفديين يعد تبرئة للوفد وانتصارا للحركة الوطنية فى وجه مؤامرات دار المندوب السامى، وأكثر من ذلك، وأخطر أيضا انه يسلب من السياسة البريطانية الأساس الذى بنت عليه الإنذار البريطانى الشهير لسعد زغلول وما ترتب عليه من آثار سياسية فى مصر والسودان.

لهذا السبب لم يكد يصدر الحكم بتبرئة أحمد ماهر والنقراشى، حتى كتب القاضى البريطانى «كرشو» إلى وزير الحقانية خطابا يعلن فيه أن حكم البراءة الذى صدر من المجكمة، «يناقض وزن الأدلة إلى حد الاخلال بتنفيذ العدالة» ! ويذكر أن «خطورة هذا الإخلال، وخطورة النتائج التى تنجم عنه! قد بلغت فى رأيه حدا جعله يعتبر أن من واجبه الخروج – فى هذه الحالة – على مبدأ المحافظة على سرية المداولة، ويتوجه إلى دار المندوب السامى، فيطلعه عليه باعتباره حاميا للأجانب فى مصر» !

وبناء على هذا التصرف الغريب من جانب القاضى البريطانى «كرشو»، أعلنت الحكومة البريطانية فى مذكرة قدمها المندوب السامى للحكومة المصرية أنها «ترفض قبول قرار القاضيين المصريين كدليل على براءة المذكورين من التهمة، وأن نتيجة هذا الحكم من شأنها أن تعرض أمن الأجانب فى مصر للخطر، وهو الأمن الذى احتفظت حكومة جلالة الملك بمسئوليتها عنه فى تصريح استقلال مصر، والذى بنت عليه المطالب التى قدمت وقُبلت عقب مقتل السردار لى ستاك (!) وفى هذه الظروف تحتفظ حكومة جلالة الملك بالحرية التامة فى اتخاذ أية اجراءات قد يتطلب المستقبل اتخاذها لأداء الواجب الملقى عليها» .

إلى هذا الحد تختلط القضايا القانونية بالقضايا السياسية، ويصبح الفصل بينهما مستحيلا، كما يصبح من المتعذر تجريد القاضى الوطنى

من هويته الوطنية وهو يحكم في القضايا السياسية. بل إن القضايا السياسية تتيح للقاضي الوطني إثبات هويته الوطنية من خلال بحثه المعمق في القوانين، لإيجاد الثغرات التي يمكنه من خلالها مناصرة الحق الوطني، الذي ينصر فيه وطنه وينصر المجتمع وحركة تقدمه.

بل إن هذا يفسر إدانة الوطنيين في مصر لإبراهيم الهلباوي في قضية دنشواي ! فلم يفعل إبراهيم الهلباوي في هذه القضية التي ترافع فيها ضد الفلاحين المصريين أكثر من تغليب حرفته على وطنيته، وبصورة أخرى : تغليب واجبه على وطنيته! ولكن المجتمع المصري لم يغفر له ذلك أبدا، واضطر لتغيير هذه الصورة عن طريق الترافع في قضية وطنية، هي قضية مقتل بطرس غالي باشا، دفاعا عن قاتله إبراهيم الورداني! ومع ذلك فإن ترافعه ضد فلاحي دنشواي دمغه إلى آخر أيام حياته، فاسم إبراهيم الورداني مقترن على الدوام بمرافعته في دنشواي !

وعلى طول عهد ما قبل ثورة يوليو لعب القضاة المصريون دورا وطنيا هاما في معظم القضايا السياسية أدخلهم التاريخ كجزء من الحركة الوطنية، كما لعبوا دورا هاما في مقاومة استبداد القصر ومؤامراته ضد الحياة الدستورية، وهو ما يؤكد ما ذكرناه من استحالة فصل القضاء عن المجتمع، واستحالة عزل القاضي عن ميوله السياسية والفكرية واتجاهاته الحزبية في القضايا السياسية.

على كل حال، فإن هذا يقودنا إلى تأكيد نقطة أوردناها في مقالنا السابق، وهي أنه إذا تغيرت علاقات الإنتاج في أي مجتمع من المجتمعات، وجب أن تتغير القوانين القديمة فيه تبعا لذلك، فإذا تغيرت العلاقات الإقطاعية إلى علاقات رأسمالية أصبحت القوانين الإقطاعية غير ملائمة لحاجات وظروف المجتمع الرأسمالي، ووجب أن تسقط بالتالي، وكذلك الحال إذا تغيرت العلاقات الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية فإن القوانين الرأسمالية تسقط لتعارضها مع حاجة المجتمع الاشتراكي.

ومن هنا كان على ثورة يوليو إحداث ثورة تشريعية تواكب الثورة الاجتماعية التى أحدثتها بقانون الإصلاح الزراعى، بما أسقط من دور الطبقة الرأسمالية الزراعية الكبيرة، وأبرز دور البورجوازية الصغيرة (أو الطبقة الوسطى) - ثورة تشريعية تتفق مع الثورة الاجتماعية.

ولكن التشريعات القديمة استمرت كما هى، وظل طلبة الحقوق - كما ذكرنا - يدرسون المقررات القديمة، واستمر القائمون على التشريع ينتمون إلى العقلية الليبرالية القديمة، واستمرت الهيئة القضائية تنتمى للمدرسة الليبرالية. ومن هنا شعرت قيادة ثورة يوليو أن الهيئة القضائية قد انعزلت بمضى الوقت عن حركة المجتمع، وأخذت توجه إليها سهام النقد، وتنبهها إلى ضرورة الالتحام بالمجتمع : الأمر الذى أخذ ينبىء بوقوع صدام حتمى بين الفريقين.

ومما ساعد على سرعة وقوع الصدام أن ضباط يوليو لم يستطيعوا أبدا مصارحة الجماهير بأن النظام الاجتماعى الذى أقاموه يتطلب تغييرا راديكاليا فى التشريعات، يُغلِّب حرية المجتمع على حرية الفرد، فأبقوا على الحريات فى القانون، وأعطوا القانون إجازة — أي انتهكوا الحريات الموجودة فى القانون ! ولما كان القاضى ليس مشرعا وإنما هو منفذ لما هو منصوص عليه فى القانون، فلم يكن أمامه مفر من إصدار الأحكام وفقا للقانون.

وفى الوقت نفسه فإن استباحة ضباط ثورة يوليو للبلاد، وصراعاتهم الداخلية، وهزائمهم العسكرية، لم تكن مما يُبقى القضاة، وهم جزء من المجتمع، بعيدا عن قضايا الحريات فيه، بحكم واجبهم الأساسى فى حماية حريات المواطنين تجاه السلطة العامة، فزجوا بأنفسهم فى الصراع السياسى.

وقد دارت المعركة حول قضية فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فقد اكتشفت الثورة، ولكن مؤخرا! أن نظرية فصل السلطات

إنما هى أساس النظام السياسى الرأسمالى، وهى مرتبطة بمونتسكيو فى كتابه «روح القوانين» وفلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن هذه النظرية إذا كانت صالحة للتطبيق فى المجتمعات الرأسمالية فهى غير صالحه للتطبيق فى مجتمع تسيطر فيه الدولة على وسائل الإنتاج، وقد تخلت عنها بالفعل الدول الاشتراكية. ومن الضرورى – من ثم – التخلى عن هذه النظرية إذا كانت الثورة تريد أن تقيم نظاما قضائيا منسجما مع ما أحدثته من تغيير راديكالى فى علاقات الإنتاج. ومن هنا أخذ عبد الناصر فى مهاجمة هذه النظرية فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية سنة ١٩٦٢!

وعندما تعرض لهذا الموضوع فى مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق فى أبريل ١٩٦٣، قال :

«أنا أعتبر أن عملية فصل السلطات خدعة كبرى ! ليه؟ لأن اللى عنده الأغلبية فى البرلمان هو اللى بياخد السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية – إذن القيادة السياسية اللى عندها الأغلبية يبقى فى يدها حاجتين : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وإذا أصبح فى يدها السلطة التشريعية أصبح فى يدها بالتالى السلطة القضائية، لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهما قالوا إنها مستقلة. إن هذا الكلام اللى طلع فى فرنسا من أيام مونتسكيو عن فصل السلطات، هو كلام نظرى» !

كانت قبضة ثورة يوليو على الحكم فى ذلك الحين قبضة قوية. وكانت زعامة عبد الناصر زعامة طاغية، ولذلك لم تثر هذه الآراء ردود فعل معارضة من رجال القضاء. وقد شجع هذا الثورة على المضى قدما فى هجومها.

ففى يوم ١٨ مارس ١٩٦٧ بدأ على صبرى، أمين عام الاتحاد الاشتراكى، سلسلة مقالات خطيرة فى جريدة «الجمهورية» استمرت حتى

يوم ٢٦ مارس، ركز فيها هجومه على رجال القضاء، وهاجم نظريه فصل السلطات، واعتبرها غير واقعية، واتهم القضاة بأنهم يطبقون القوانين الثورية، التى وضعها الشعب وصاغها تعبيرا عن إرادته، عكس إرادة الجماهير ولغير مصلحتها. ودعا القضاة إلى إنهاء عزلتهم عن الجماهير، فاستقلال القضاء لا يعنى - فى نظره - انعزال رجال القضاء عن المجتمع وواقعه، أو انفصالهم عن نضاله ومشاكله وآلامه وآماله.

وتعتبر هذه المقالات من أجرأ وأخطر وأهم ما كتب عن العلاقة بين القضاء والمجتمع، على نحو يدعو إلى عرضها عرضا وافيا.

ففيها هاجم على صبرى عزلة رجال القضاء والنيابة التى وصفها بأنها «غريبة» ! وقال إنها «وضع موروث عن عصور خلت قام على شعار مستورد» يدعو إلى الفصل التام بين السلطات فى المجتمع الواحد، وهو شعار منقول من نظريات غريبة عنا وغير واقعية وليست مطبقة فى أى مجتمع من المجتمعات، بل وليست مطبقة فى المجتمعات التى استوردت مصر منها هذا الشعار» ! ثم قال : إن القوانين ما وضعت نصوصها إلا لخدمة المجتمع وتدعيم قيمه وأهدافه، وليست مجرد ألفاظ مرصوصة وكلمات خالية من الروح والمضمون، وإن القانون لابد وأن يطبق وينفذ بروحه ونصه لمصلحة الشعب، وغير ذلك تصبح نصوص القانون ومواده وألفاظه قيدا. وإذا ظل هذا الانفصال السياسى بين الذين يطبقون القوانين على أفراد المجتمع وبين واقع الجماهير وحركة نضالها اليومية وظروفها وتطورها، فإن ذلك لن يؤدى إلا إلى خلق عزلة فكرية تباعد بين المجتمع ورجال العدالة.

وأوضح أن القضية تكمن فى تفسير القوانين، «فإن رجال العدالة والقانون، الملتحمين بواقع الجماهير وظروفها وبحركة نضال المجتمع، هم القادرون على وضع الأسس والضمانات التى تكفل تفسير القوانين على هدى مبادىء المجتمع، المتمثلة فى سيادة العلاقات الاجتماعية السليمة والإنسانية بين الناس، كما تضمن هذه الأسس إصدار الأحكام بحيث تساند أهداف المجتمع».

واعترف بأن القضاء المصرى قبل الثورة كان أحد العوامل المساعدة فى تخفيف حدة العذاب والوان الاستغلال ، وأن كثيرا من رجال العدالة، سواء فى القضاء أو النيابة، كانوا متفاعلين بأحاسيس الشعب ومعاناته، لذلك كان القاضى يتلمس فى ثنايا القوانين الظالمة ونصوصها مخرجا يستطيع منه أن يقف فى صف المظلومين، وكانت الجماهير تتابع هذه القضايا وغيرها، وتتمنى لو جاءت كلمة القضاء منصفة للشعب، ممثلا فى أحد أبنائه.

وانتقل عبد الناصر إلى القضاء في عهد الثورة، واتهمه بإنه يصدر أحكاما «فيها تعارض واضح مع مفاهيم الشعب وحركة نضاله». وقال: إن القواعد الشعبية أثارت، في كثير من اللقاءات والمؤتمرات، تساؤلات عديدة حول بعض الأحكام القضائية التى صدرت في صالح بعض العناصر الانتهازية والمنحرفة التى يرى الشعب أنها مسئولة مسئولية مباشرة عن جرائم الانحراف والاستغلال التى تمس اقتصاديات المجتمع ومدخراته، أو تسببت فى ضياع ثروة وطنية وجهد قومى. «بل لقد صدرت أحكام قضائية تشيد ببعض تلك العناصر التى كانت تحمل مسئولية حماية المال العام في بعض الأجهزة الاشتراكية، وقد ضاع من ثروة الشعب فيها ما ضاع خلال فترة حمايتها وحفاظها على المال العام».

ونعى على هذه الأحكام انها «تستند إلى القرائن الشكلية والتفسيرات الحرفية للقانون دونما نظرة عميقة لهذه القوانين والأهداف. وقد رددت الجماهير فى تساؤلاتها الملحة بعض العبارات التى صدرت فى صالح المستغلين والمنحرفين ، مثل «لعدم ثبوت الجريمة حيث أن التفتيش كان باطلا» ! أو «لعدم كفاية الأدلة للإدانة» ! وغير ذلك من القرائن التى أصدرها بعض القضاة.

واعترف بأن «الكثير من القوانين المعمول بها حتى اليوم، والتى ما زالت تلزم نصوصها القضاة ورجال العدالة في اداء مهمتهم النبيلة، صيغت وأقرت فى المجتمعات الرأسمالية المستغلة السابقة، وكانت تتمشى مع طبيعة المجتمع القديم».

وحمل انعزال رجال القضاء عن المجتمع مسئولية استمرار هذه القوانين قائلا: إنه لو لم يكن هناك انفصال بين رجال العدالة وحركة الجماهير وعملها السياسى، لوجدنا في مجتمعنا الاشتراكى ثمرة تطور ثورى للقوانين، وهذا التطور الثورى فى القوانين هو جزء أساسى من دور رجال العدالة.

فرجال العدالة - فى رأيه - هم «أقدر الفئات على تطوير القوانين بحيث تصبح نصوصها وتفسيراتها لمصلحة المجتمع وقيمه ومبادئه، وتضمن القضاء على أى قصور فى نص القانون، وسد الثغرات التى قد تظهر فى الممارسة الواقعية، والتى تنفذ منها العناصر المستغلة والمنحرفة محتمية وراء واجهة شرعية أو قانونية. ورجال العدالة المؤمنون بأهداف المجتمع وقيمه والمشاركون فى حركة نضاله، هم الذين يلمسون نواحى القصور، وهم الذين يعرفون - قبل غيرهم - دروب التحايل ووسائل الانحراف والاستغلال، وبالتالى فعليهم مسئولية ملاحقة خطوات التطور التى يقطعها المجتمع المصرى، ليضعوا مشروعات القوانين الجديدة والتعديلات للقوانين القائمة » !

وانتهى على صبري إلى أن احتفاظ رجال العدالة بعزلتهم عن المجتمع تحت دعوى استقلال القضاء، «لايؤدى فى النهاية إلا إلى تكوين طبقة من هذه الفئات يزداد بعدها وانفصالها عن المجتمع على مر الأيام، وهذا الانفصال جاء نتيجة لدعوى فصل السلطات التى ورثناها واستوردناها بالرغم من أنها غير واقعية بل وليست مطبقة حتى فى المجتمعات التى نقلناها عنها» .

ولكن ما هو الحل الذى اقترحه على صبرى لإنهاء عزلة رجال القضاء عن المجتمع ؟ هذا ما نجيب عنه فى مقالنا التالى .

الطريق إلى مذبحة القضاء !

اكتوبر فى ١٩٩٢/١/١٠

على مدى مقالين متتاليين أثبتنا جملة حقائق تاريخية، أولها استحالة عزل القضايا السياسية عن السياسة وعن ميول القاضى السياسية والأيديولوجية والحزبية والوطنية. وضربنا المثال من عهد ما قبل ثورة يوليو بموقف القضاء المصرى من القضايا السياسية، حين كان القضاة المصريون يتلمسون فى ثغرات القانون ما يبرئون به ساحة الوطنيين والحركة الوطنية، وكان القضاة الانجليز يتلمسون فى ثنايا القانون نفسه ما يدينون به الوطنيين والحركة الوطنية! ومن هنا كان القضاء المصرى جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية.

كما ضربنا المثال من عهد ثورة يوليو بما قام به أبو القانون المصرى الدكتور عبد الرزاق السنهورى والأستاذ سليمان حافظ من التأثير على

الجمعية العامة لقسم الرأى بمجلس الدولة لمنع عودة البرلمان الوفدى وإبعاد الوفد عن الحكم، مدفوعين بميولهما الحزبية قبل الثورة المعادية للوفد.

أما الحقيقة الثانية فهى استحالة عزل القانون عن حركة علاقات الانتاج فى المجتمع، فكلما تغيرت علاقات الانتاج تغير القانون تبعا لذلك. وبالتالى فإذا قامت ثورة اجتماعية لتغيير علاقات الانتاج، وجب أن تحدث ثورة تشريعية تواكب هذا التغيير، وإلا وقع التناقض بين علاقات الانتاج الجديدة والقوانين القديمة بما يؤدى فى النهاية إلى صدام حتمى بين النظام السياسى الجديد والهيئة القضائية القديمة. وهذا ما حدث فى عهد ثورة يوليو، حين عجزت عن ادراك هذه الحقيقة، فتأخرت الثورة التشريعية عن الثورة الاجتماعية ، مما أدى إلى الصدام الذى وقع بين نظام عبدالناصر ورجال القضاء ، وأسفر عما عرف بـ « مذبحة القضاء».

فلقد رأينا كيف أخذ على صبرى، أمين عام الاتحاد الاشتراكى، فى فتح النار على رجال العدالة ابتداء من يوم ١٨ مارس ١٩٧٦، فى سلسلة مقالات شهيرة نشرت بجريدة (الجمهورية)، هاجم فيها نظرية فصل السلطات واعتبرها نظرية مستوردة تخلى عنها أصحابها، واتهم القضاء المصرى بأنه يصدر أحكاما فيها تعارض واضح مع مفاهيم الشعب وحركة نضاله، وحمّل رجال العدالة مسئولية تخلف القوانين السائدة فى المجتمع عن نظامه الاجتماعى الذى وصل إليه بفضل الثورة الاجتماعية الممثلة فى قوانين الاصلاح الزراعى وقوانين التأميم، وحذر من أن يؤدى مبدأ استقلال القضاء إلى تكوين طبقة يزداد بعدها وانفصالها عن المجتمع على مر الأيام.

كان البناء الفكرى لمقالات على صبرى بناء سليما من الناحية الأيديولوجية والتاريخية، ولكن الحل الذى طرحه فى ذلك الحين لإنهاء عزلة رجال القضاء عن المجتمع، كان حلا منفرا، إذ كان يتمثل فى انضمام رجال القضاء إلى الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته الشعبية على كافة مستوياتها!

كان الاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت تنظيما بغيضا في عين الجماهير ككل تنظيم سياسي ينشأ من أعلى، وكانت الجماهير تساق للاشتراك فيه كرها، ولم يكن يمارس أي وظيفة مما تمارسها التنظيمات الشعبية في البلاد الأخرى في التعبير عن مصالح الجماهير، وإنما كانت وظيفته الأساسية تلقى الأوامر من أعلى وتحويلها إلى قرارات شعبية وإرادة جماهيرية !

ومن هنا فإن الحل الذي طرحه على صبري بانضمام رجال العدالة إلى الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته الشعبية لم يكن فيه ما يشرف هيأتهم، وإنما كان يعني اخضاع هذه الهيئة إلى ما تخضع له الهيئات الأخرى، التي ليست لها خصوصية رجال القضاء المتفردة كسلطة من سلطات المجتمع تملك ناصية الفصل والحكم فيما يدب من نزاعات وخلافات بين الأفراد والدولة أو فيما بين الأفراد ، ويجب أن ترتفع بالضرورة عن ديماجوجية الأعمال السياسية التي تمارسها التنظيمات الحزبية .

وبمعنى آخر، إن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه على صبري هو أنه لم يفرق بين السياسة كموقف فكري وإتجاهات وميول، وهذه السياسة كتنظيمات حزبية وعمل ونشاط وحركة ! فالقاضي قد يكون يساريا أو يمينيا، وقد يكون اشتراكيا أو إسلاميا، ولكن هذا الموقف الفكري يجب ألا يدعوه إلى الاشتراك في التنظيمات السرية أو العلنية لليساريين أو اليمينيين، أو للاشتراكيين أو الإسلاميين وتحويل الفكر إلى عمل، لأن هذا يفقده حياده، وينزع عنه استقلاله.

فالعمل الحزبي التزام وارتباط وتورط في قرارات لا يصدرها الفرد وحده، بل يصدرها مجموع أعضاء الحزب أو غالبيتهم، وهذا يفقد القاضي استقلاله، ويخضع قراراته لارادة الآخرين، وهو ما لا يمكن أن يسمح به مجتمع متمدن.

وهذا هو المقصود بفصل السلطات، وهو أن يكون لكل فرد حرية اتخاذ قراره في إطار خصوصيته وتفرد عمله. وليس بصفة مطلقة ! فإذا

كانت طبيعة السلطتين التشريعية والتنفيذية تلزم الفرد باتخاذ قراراته فى ضوء قرارات الأغلبية، فإن طبيعة السلطة القضائية تمنع الفرد من اتخاذ قراراته إلا فى ضوء ما يتبين له وجه الحق والعدل فيه بالاستناد إلى الأدلة القانونية، وبما لا يخل بوزن هذه الأدلة على وجه يعطل تنفيذ العدالة.

وإذا كانت السلطتان التشريعية والتنفيذية تلزم الفرد بممارسه حريته وإرادته فى إطار حرية وإرادة الغالبية التى هو عضو فى مجموعها، فإن السلطة القضائية تلزم القاضى بممارسة حريته وإرادته فى إطار آخر، هو إطار مصلحة الطرف الذى يتبين له أنه صاحب الحق فى الخصومة التى عين للفصل فيها، ضد الطرف الآخر الذى لا يكون له هذا الحق.

ومن هنا فإن القاضى قد يضبط متلبساً بموقف فكرى، ولكنه يجب ألا يضبط متلبسا بموقف حزبى، لأنه يكون بذلك قد تخلى عن استقلاله بمحض إرادته وخضع لإرادة الآخرين.

والموقف الفكرى يتعلق بقضايا عامة تتعلق بمصلحة المجتمع ككل، أما الموقف الحزبى فيتعلق بمصلحة قسم من أقسام المجتمع قد لا تتفق مع مصلحة بقية المجتمع وقد تتناقض معها.

والقضايا العامة هى التى اصطلح على تسميتها بالقضايا السياسية، وتتمثل فى نوعين من القضايا : قضايا وطنية وقضايا اجتماعية. والفرق بين هذين النوعين من القضايا أنه فى القضايا الوطنية تكون الخصومة فيها بين المجتمع ككل وطرف أجنبى محتل أو معتد على حقوق هذا المجتمع، أما فى القضايا الاجتماعية فإن الخصومة فيها تكون بين المجتمع ككل وقسم منه خارج عليه وعلى قوانينه.

وفى كل من القضايا الوطنية والاجتماعية فإن الموقف الفكرى يجب أن يلزم القاضى بالوقوف إلى جانب مجتمعه ضد الخارجين عليه، سواء كان

هؤلاء الخارجون من داخل المجتمع أو من خارج المجتمع. وليس فى ذلك ما ينقض استقلاله، بل انه يؤكد استقلاله وعدم خضوعه لرأى حزبى ضد المجتمع ومصلحته العامة.

وعندما كان قضاة مصر قبل الثورة يتلمسون فى ثنايا القانون ما يبرىء ساحة الوطنيين الذين يقاومون الاحتلال، لم يكن ذلك موقفا حزبيا، وإنما كان موقفا فكريا، ولكن عندما وقف الدكتور السنهورى وسليمان حافظ موقفهما من التأثير على رأى الجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة ضد عودة البرلمان الوفدى، كان هذا الموقف موقفا حزبيا وليس موقفا فكريا، فلم يعرف عن واحد منهما قبل الثورة انحيازه فكريا إلى جانب الفلاحين ضد كبار الملاك، وإنما كان الاثنان ينتميان لحزبين سياسيين متحالفين مع القصر هما : حزب السعديين والحزب الوطنى. ومن هنا فهذا الموقف لا يحسب لهما على مستوى الصالح العام - أى على المستوى الوطنى والمستوى الاجتماعى - ولم يدرك الاثنان أنهما يناصران دكتاتورية عسكرية ضد الديموقراطية الشعبية إلا عندما ضُرب الدكتور السنهورى فى عرينه فى مجلس الدولة فى أزمة مارس ١٩٥٤، ولقى سليمان حافظ مصيرا مشابها فى ظروف العدوان الثلاثى !

على كل حال فعلى الرغم من أن مقالات على صبرى، خصوصا دعوته إلى انضمام القضاة إلى الاتحاد الاشتراكى، لقيت معارضة كبيرة من جانب عدد كبير من القضاة، فإن قبضة عبد الناصر القوية على الحكم كانت تجعل من اعلان هذه المعارضة مخاطرة لا تحمد عقباها، ولكن الأمر تغير بعد هزيمة يونية ١٩٦٧، حين انكشف ضعف النظام وافتقاده الأسس الصالحة للنظم السياسية القادرة على الصمود فى وجه الأعداء وحماية البلاد، واندلعت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ المطالبة بالحريات.

وعندئذ رأى رجال القضاء الفرصة سانحة للرد على النظام، فأصدرت الجمعية العمومية لنادى القضاة فى ٢٨ مارس ١٩٦٨بيانا

يلتحم فيه رجال القضاء بجماهير فبراير ١٩٦٨ فى المطالبة بالحريات، ويقول :ـ

«يؤمن رجال القضاء ـ كسائر افراد الشعب ـ بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وان «صلابة الجبهة الداخلية تقتضى إزالة كافة المعوقات التى اصطنعتها أوضاع ما قبل النكسة أمام حرية المواطنين، ولا يكون ذلك إلا بتأكيد مبدأ الشرعية الذى يعنى فى الدرجة الأولى كفالة الحريات لكافة المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين».

«وتحقيقا لسيادة القانون» ـ كما يقول البيان ـ « فإنه يتعين البدء فورا فى إزالة كافة البصمات التى شوهت بها أوضاع ما قبل النكسة صورته، ليأمن جميع المواطنين على حرياتهم وحرماتهم، فلا تسلب أو تمس إلا طبقا لأحكام القانون العام وحده، وبحكم من القضاء وحده، وبالإجراءات المتبعة أمامه.

ويصل البيان إلى هدفه الرئيسى فيقول : «ان قيام سلطة قضائية حرة مستقلة، ينفرد الدستور بتأكيد استقلالها وبيان ضمانات أعضائها، يعد ضمانة أساسية من ضمانات شعبنا. ولقد وجد الشعب فى قضائنا دائما، وفى مختلف الظروف، الأمن والنصفة، واستقر ذلك فى ضميره، لما قام عليه هذا القضاء من أصول ثابتة تؤكد حريته، وتدعم حيدته، ومن أبرز هذه الأصول البعد بالقضاء عن كافة التنظيمات السياسية حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيدة.

ثم يقول البيان :

«وبمناسبة ما نشر فى السنة الأخيرة من بعض المسئولين وغيرهم من مقالات وبحوث عن وضع السلطة القضائية وكيانها، يجب الحرص على عدم المساس باختصاصات السلطة القضائية وعدم اشتراك غير المتخصصين فى أداء رسالة القضاء».

على هذا النحو دخلت العلاقات بين رجال القضاء ونظام عبد الناصر السياسى فى شكل مواجهة بين فكرين : فكر يتحدث عن الحرية الاجتماعية، وهو فكر الثورة، وفكر يتحدث عن الحرية الفردية، وهو فكر

رجال القضاء . وقد اتاح استمرار التشريعات القديمة وعدم تغيرها بثورة تشريعية تواكب الثورة الاجتماعية، الفرصة لهذه المواجهة.

وسرعان ما تحولت المواجهة إلى صدام حين أراد رجال القضاء نشر بيانهم فى الصحف، وعدم الاكتفاء بإرساله إلى رئيس الجمهورية، ولذلك رفضت الرقابة على الصحف نشر البيان، وهنا عمد أعضاء النادى إلى طبع البيان فى كتيب وتوزيعه على رجال القضاء والنقابات المهنية والعمالية والهيئات والسفارات الأجنبية، وقد استغلت السفارات الأجنبية هذا البيان وطبعت منه صوراً ووزعتها على نطاق واسع.

وكان من الطبيعى أن يرتاب عبد الناصر فى حركة القضاة لقيامها بعد نكسة يونيو وفى ظروف مظاهرات فبراير ١٩٦٨، وأن يرى فيها عملا سياسيا من الدرجة الأولى، وهو عمل يمنعه قانون السلطة القضائية.

ففى حديث عبد الناصر فى اللجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة يوم ١١ إبريل ١٩٧٠ قال: «القانون يمنع رجال القضاء من الشغل بالعمل السياسى، ولم يحدث أبدا ان احنا تدخلنا مع أى قاضى لأى شىء، ولكن الحقيقة حصل العكس : احنا ما تدخلناش، ولكن أراد البعض من القضاة أن يتدخلوا بعد سنة ١٩٦٧، وبعد الأزمة اللى احنا كنا فيها، وكُتبت مقالات، وقيل كلام، واستمرت من أول سنة ١٩٦٨ لغاية منتصف سنة ١٩٦٩، وأنا كنت متتبع ما يحدث، وكل كلمة بيقولها كل واحد، وكنت شايف العملية دى ـ يعنى ـ هو المؤلم فيها انها جت فى هذه الأوقات اللى احنا كنا بنمر فيها ! وكان يجب أن نتدخل، نتدخل لنبعد هذه العناصر، ونخلص الموضوع، ونقضى عليه، وليسير القضاء فى الطريق السليم».

وبناء على ذلك ففى يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ وقعت ما عرفت باسم (مذبحة القضاء) بصدور أربعة قوانين هى القوانين ٨١و ٨٢ و٨٣ و٨٤ لسنة ١٩٦٩، والأول خاص باعادة تشكيل الهيئات القضائية،

والثانى بانشاء المحكمة الدستورية العليا، والثالث بانشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والرابع بتعديل قانون مجلس نادى القضاة.

وبمقتضى هذه القوانين تم حل الهيئة القضائية، واعادة تشكيلها بعد استبعاد ١٨٩ من رجال القضاء تم عزلهم، ومنهم رئيس محكمة النقض، وحل مجلس إدارة نادى القضاة وتشكيل مجلس لإدارته بحكم الوظيفة، وإدماج الهيئات القضائية فى بعضها وتشكيل هيئة منها تشرف على جميع رجال الهيئات القضائية.

وقد نفذت هذه القوانين فور صدورها، فتسلم كل قاضٍ مفصول جوابا بالفصل أرسل إليه فى منزله مع رسول بموتوسيكل، وموقع بخاتم الوزير الجديد الذى عين لوزارة العدل لإصدار هذه القوانين. وفرضت الرقابة البوليسية على القضاة المعزولين.

وقد أطلق نظام عبد الناصر على هذه القوانين اسم قوانين اصلاح القضاء، ولكن اصطلح على تسميتها بـ «مذبحة القضاء». وهى مذبحة فى الحقيقة كانت الأقدار تدبرها ! فلقد كان من سوء حظ رجال القضاء أن الصدام وقع فى مرحلة تاريخية حرجة من تاريخ مصر، وهى المرحلة التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ - أى مرحلة إعادة بناء الجيش المصرى لخوض معركة تحرير سيناء - وهى مرحلة تفرض مزيدا من القيود على الحريات ولا تسمح برفع هذه القيود!

وقد اعتبر عبد الناصر هذا الصدام مع رجال القضاء، الذى وقع فى ظروف مظاهرات فبراير ١٩٦٨، نذيراً بانقلاب الشعب عليه إذا هو قصر همه على عملية إعادة بناء الجيش، وترك الجبهة الداخلية تموج بمثل هذه الحركات والقلاقل، فقرر شغل الجبهة الداخلية عن الصراع مع النظام باشعال الجبهة العسكرية على ضفتى القناة، وقام بشن حرب الاستنزاف من قبل أن يستعد الجيش لها، ومن قبل أن يستعد لمعركة التحرير، فكانت

النتيجة انقلاب حرب الاستنزاف ضد اسرائيل إلى استنزاف اسرائيلى مضاد ضد مصر، وفتح سماء مصر أمام طائرات الفانتوم الاسرائيلية، وتعطيل حرب التحرير ثلاث سنوات !.

على أن حرب الاستنزاف حققت أغراضها من جانب آخر، فمن خلالها استطاع عبد الناصر إخماد كل معارضة له فى الداخل، وشغل الشعب عن مطالب فبراير ١٩٦٨ الديموقراطية بالمعركة الناشبة على القناة، والقيام بمذبحة القضاء فى ٣١ أغسطس ١٩٦٨ !

وكما رأينا فى هذه السلسلة من المقالات، فإن المواجهة بدأت من جانب النظام السياسى وليس من جانب رجال القضاء، وكانت من قبل حرب يونية وليس بعدها، وكان أساسها التناقض بين الثورة الاجتماعية التى فجرها النظام بقوانين الاصلاح الزراعى وقوانين التأميم، وبين التشريعات القديمة من عهد ما قبل الثورة، وهو تناقض كان لا بد أن يعكس نفسه على العلاقة بين النظام السياسى القائم على حرية المجتمع وعلى حساب حرية الفرد، والنظام القضائى القائم على حرية الفرد حتى لو تناقض ذلك مع حرية المجتمع.

ولم يكن فى وسع رجال القضاء الذين كانوا ينتمون للمدرسة الليبرالية القديمة اهتضام مفاهيم الثورة الاجتماعية والتعاطف معها، ومحاولة تفسير القوانين التى يطبقونها تطبيقا يتفق مع مصلحة المجتمع، وإنما التزموا بحرفية القوانين دون روحها، فكانت أحكام البراءة تصدر لصالح أعداء المجتمع المعروفين بسبب «عدم كفاية الأدلة»، أو لأن التفتيش كان باطلا، وغير ذلك من الأسباب التى أوقعتهم فى تناقض مع الثورة ومع المجتمع. وبذلك يكون الطريق قد تمهد لانفجار بينهم وبين النظام السياسى !

ذلك أن عجز القضاء عن استشعار مصلحة المجتمع فى القضايا السياسية، التى تتطلب بالضرورة نظرة شاملة وليست نظرة جزئية، يؤدى فى النهاية إلى صدام حتمى يخسر فيه الجميع بالضرورة، أى يخسر فيه رجال العدالة، والنظام السياسى، والمجتمع.

من الذى يهدد رجال القضاء ؟

اكتوبر فى ١٩٩٢/١/٢٤

الكاتب محمد الحيوان له رؤية نقدية قد نتفق معه فيها أو نختلف، ولكنه يكتب ما يعتقد، وهذا يكفيه، وهو كاتب وطنى لا يؤجر قلمه لحساب أنظمة أخرى تناصب مصر العداء، وهذا يكفى لأن نهتم بالرد عليه.

وقد اتهمنى الأستاذ الحيوان فى عموده اليومى بجريدة «الوفد» الغراء يوم ١٣ يناير ١٩٩٣، بأنى «أطالب» الدولة بالقيام بمذبحة جديدة للقضاء، و«أمهد» لهذه المذبحة بالقول بأن القضاء يتمسك بحرفية القانون، ولا يفهم فى المناخ السياسى؛ وأن الاستمرار على هذا يؤدى إلى مذبحة كتلك التى وقعت عام ١٩٦٩. وقد وصف ذلك بأنه «تهديد علنى للقضاء» ! وهو تهديد يستمد خطورته من أنه «صدر عن كاتب قريب من السلطة»،

وقد يعبر عما تفكر فيه الحكومة، أو يمهد لما تريده الحكومة» .. إلى آخر ما ورد فى هذا المقال.

والأستاذ محمد الحيوان بهذا الكلام يدلل على أنه لم يقرأ جيدا ما كتبته على مدى ثلاث مقالات كاملة فى مجلة أكتوبر عن رجال القضاء ونظامنا السياسى، والذى لم يخرج عن كونه عرضا تاريخيا موضوعيا وأمينا للعلاقة بين رجال القضاء وثورة يوليو، منذ أن قام أبو القانون الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، ومعه الأستاذ سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة، بالتأثير على رأى الجمعية العمومية لقسم الرأى. لمنع عودة البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد للموافقة على تعيين أوصياء العرش وحلف اليمين الدستورية أمامه - إلى أن ضاقت الثورة بالتزام القضاة بحرفية القوانين دون روحها، وإصدار أحكام تتناقض مع النظام الاجتماعى الذى أرسته الثورة بقوانين الاصلاح الزراعى والتأميم، فوقع الصدام بينها وبين رجال القضاء على النحو الذى أدى إلى ما عرف باسم «مذبحة القضاة».

فأى شىء فى هذا العرض التاريخى أوحى إلى الأستاذ محمد الحيوان بأنى «أطالب» الدولة بمذبحة جديدة للقضاء؟ وفى أى موضع منه هددت القضاء تهديدا «علنيا» أو مستترا ؟.

لو كان الأستاذ محمد الحيوان قد صبر على قراءة مقالاتى حتى نهايتها، لرأى أنى كنت أدرس حدثا تاريخيا مؤسفا وقع، وأحاول تحليله والتوصل إلى أسبابه، بغرض الاستفادة من هذه الدراسة فى حاضرنا، وتحاشى وقوعها مستقبلا! وتلك هى مهمة البحث التاريخى الحقيقى، فنحن لا ندرس التاريخ غراما وهياما بأحداث تعطنت وتعفنت بمرور الزمن، وإنما ندرس التاريخ لنصل إلى علل الأحداث، ونفهم دروسها، والاستفادة من ذلك فى رسم حاضرنا ومستقبلنا على أساس صحيح.

وهذا ما فعلته تماما، ولم يفطن إليه الأستاذ محمد الحيوان للأسف الشديد ! ففى نهاية مقالى الأخير، بعدد ١٠ يناير ١٩٩٣ من «أكتوبر» توصلت إلى أن أساس المذبحة هو - كما ذكرت بالحرف الواحد : -

«التناقض بين الثورة الاجتماعية التى فجرها النظام بقوانين الاصلاح الزراعى وقوانين التأميم، وبين التشريعات القديمة القائمة من عهد ما قبل الثورة، وهو تناقض كان لا بد أن يعكس نفسه على العلاقة بين النظام السياسى، القائم على حرية المجتمع وعلى حساب حرية الفرد، والنظام القضائى القائم على حرية الفرد حتى ولو تناقض ذلك مع حرية المجتمع.

واستطردت ـ بالحرف الواحد أيضاً ـ قائلا :

«ولم يكن فى وسع رجال القضاء، الذين كانوا ينتمون للمدرسة الليبرالية القديمة، احتضان الثورة الاجتماعية والتعاطف معها، ومحاولة تفسير القوانين التى يطبقونها تطبيقا يتفق مع مصلحة المجتمع، وإنما التزموا بحرفية القوانين دون روحها، فكانت أحكام "براءة تصدر لصالح أعداء المجتمع المعروفين بسبب «عدم كفاية الأدلة» أو لأن «التفتيش كان باطلا» وغير ذلك من الأسباب، التى أوقعتهم فى تناقض مع الثورة ومع المجتمع، وبذلك يكون الطريق قد تمهد لانفجار بينهم وبين النظام السياسى».

هذا ما كتبته بالحرف الواحد، وفيه أقرر أن المذبحة قد وقعت لسببين: الأول، التناقض بين القوانين القديمة والأوضاع الاجتماعية الجديدة، والثانى، التزام القضاة بتنفيذ هذه القوانين تنفيذا حرفيا دون روحها بما يتفق مع مصلحة المجتمع.

فهل يختلف الأستاذ محمد الحيوان معى فى أسباب هذه المذبحة؛ من حقه أن يختلف معى كما يشاء، ولكن ليس من حقه تحريف كلامى وتأويله بمعنى آخر، أو الادعاء بأنى «أطالب الدولة بالقيام بمذبحة جديدة للقضاء» ! فذلك ادعاء لا أساس له من نصوص كلامى أو روحها على مدى مقالاتى الثلاث، كما أنه استعداء مضحك الهيئة القضائية ،لأنها تعرف جيدا أنه لم ينصفها مؤرخ معاصر كما أنصفتها، ولم يُبرز مؤرخ أحكامها في خدمة الحركة الوطنية وفى خدمة الحق والعدل والحرية، كما أبرزتها !

ثم أن تأويل الأستاذ محمد الحيوان لكلامى على هذا النحو، فيه جانب كبير من الطرافة ، فإن كشف المؤرخ عن أسباب وقوع حادثة تاريخية مؤسفة، لا يعنى أنه يطالب بتكرارها ! وإنما المعقول ـ بداهة ـ أنه ينبه إلى أسبابها ويطالب بتجنبها مستقبلا.

وهذا هو ـ بالفعل ـ ما فهمه الجميع، فيما عدا الأستاذ محمد الحيوان! لقد فهمت الحكومة أن أساس المواجهة الحالية هو القوانين التى تكبل يدها عن مواجهة حركة إرهابية تعطل تقدم المجتمع، وتهدد اقتصاده، وتستهدف الارتداد به حضاريا ليكون فى آخر المجتمعات البشرية ـ ولا تستطيع ـ مع ذلك ـ مواجهتها بفاعلية بسبب عجز القوانين واجراءاتها المعقدة.

وفهم رجال القضاء أيضا نفس المعنى الذى فهمته الحكومة، وهو أنهم لم يشرعوا بأنفسهم القوانين التى تعطل اجراءات البت فى القضايا، وإنما هم ملتزمون بتنفيذها، ولا يستطيعون تخطيها، وأنه إذا كان المجتمع المصرى يحتج ويطالب بسرعة البت فى الجرائم السياسية التى تروعه، فإن عليه أن يطالب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بعمل التشريعات اللازمة التى تطلق يدهم فى سرعة البت فى هذه القضايا.

ولعله كان من هنا ثورة رجال القضاء عندما حاول أحد النواب فى السلطة التشريعية تحميلهم مسئولية طول اجراءات المحاكمات، ولم يحمل الهيئة التشريعية التى ينتمى إليها بهذه المسئولية ـ وهو الأقرب إلى العقل وإلى فهم آلية وفلسفة التشريع.

فرجال القضاء لا يشرعون، ولكن مجلس الشعب هو الذى يشرع ويصدر القوانين، التى تساعد الحكومة أو تعرقل خطواتها.

ولعله كان من هنا أنى ـ شخصيا ـ وأنا جزء من الهيئة التشريعية التى تنظر وتناقش مشروعات القوانين، باعتبارى عضوا فى مجلس الشورى، كثيرا ما نقدت الهيئة التشريعية لأنها لا تساعد بالتشريع السلطة التنفيذية على أداء واجباتها فى حماية البلاد ونظامها السياسى !

ففى مقالى بجريدة «الوفد» عن « الحدث والجريمة» قلت : «ان مشرعينا جامدون عندما استذكروه فى كتب القانون منذ خمسين عاماً»! وفى مقالىّ بمجلة أكتوبر : «مأزق الديمقراطية فى مصر» «ولغز الأحزاب السياسية» قلت بالحرف الواحد :

«من الضرورى الاعتراف بأن نظامنا السياسى يعانى من تسيب دستورى يتيح للعناصر المتربصة بالحريات الفرصة للاضرار بمستقبل البلاد والقضاء على مسيرة الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر، وسحب مصر من العصر الحالى وإعادتها إلى ظلام العصر العثمانى » !

بل لعلى كنت قاسيا على لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب فى هذا المقال حين استطردت قائلا :

«لاشك أن لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تلعب دورا تخريبيا فى نظامنا السياسى، بعجزها الشائن عن التمييز بين ما يمكن أن تفرزه علاقات الانتاج فى بلدنا من تشريعات، وما تفرزه هذه العلاقات في بريطانيا أو أمريكا. ولذلك فإنها بدلا من أن تكون عونا للنظام السياسى تقوى قبضته دستوريا فى وجه الإرهاب الذى يهدد البلاد، فإنها تجد نفسها دون أن تدرى أداة فى يد الإرهاب » !

الأساس الأول - إذن - فى المأزق الحالى الذى تجد الدولة نفسها فيه فى مواجهة الإرهاب، هو التشريع، وهو مسئولية رجال التشريع وليس مسئولية رجال القضاء. وإنما تأتى مسئولية رجال القضاء فى تفسير القوانين وتأويلها. ذلك أن القوانين والتشريعات لا تفسرنفسها ، وإنما يفسرها رجال القضاء، وشأنها فى ذلك شأن أى نصوص. وإذا كانت آيات القرآن الكريم نفسها يقع الخلاف بين الفقهاء في تفسيرها ، حيث هناك قرآن واحد ولكن توجد تفاسير عديدة - فإن مواد القوانين تخضع بدورها لاختلاف فى التفسير.

وقد أوردت أنموذجا لذلك، بالخلاف بين القاضى الانجليزى كرشو وبين القاضيين المصريين كامل إبراهيم بك وعلى عزت، على الحكم فى

قضية الاغتيالات السياسية الذى صدر يوم ٢٥مايو ١٩٢٦. فقد برأ هذا الحكم الوفد من تهمة الاغتيالات السياسية، بتبرئته كلا من الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، ومعهما كل من محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وحسن كامل الشيشينى وعبدالحليم البيلى بك من التهمة التى نسبت إليهم - حين رأى القاضيان المصريان أن الأدلة غير كافية للحكم بالإدانة، ورأى القاضى الانجليزى أنها كافية لإدانة الدكتور أحمد ماهر ومحمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وحسن كامل الشيشينى.

ففى هذه القضية وقف القاضيان المصريان إلى جانب الحركة الوطنية بالحكم الذى أصدراه، دون أن يكون فى هذا الوقوف انتهاك لحرمة القانون، وإنما لأنهما وجدا فى ثنايا القانون ما يهيىء لهما الفرصة للوقوف إلى جانب المجتمع المصرى فى حركته النضالية ضد الاحتلال البريطانى. ووجد القاضى فى ثنايا القانون نفسه ما يقف به فى صف دولته.

كما ضربت المثل - فى المقابل - بحكم الجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة، الذى يمنع عودة البرلمان الوفدى، تحت تأثير الدكتور عبد الرازق السنهورى والأستاذ سليمان حافظ، لأنهما وجدا فى ثنايا التشريع ما يقنعان به ستة مستشارين فى الجمعية العمومية لقسم الرأى، ضد واحد هو الدكتور وحيد رأفت، انحيازا لميولهما الحزبية وما توهما أنه لصالح البلاد.

ومن هنا، ولما كانت السوابق التاريخية قد أثبتت أنه فى وسع القاضى أن يجد فى ثنايا القانون ما ينحاز به لميوله الوطنية أو الحزبية، فإنه يكون أولى به الانحياز لصالح المجتمع فى القضايا السياسية التى تتطلب بالضرورة نظرة شاملة وليست نظرة جزئية، للخروج من مأزق التناقض بين حرفية نصوص القوانين ومصلحة المجتمع، وذلك بتطبيق روح القوانين بدلا من حرفيتها.

وربما كان الخلاف الفقهى حول حق رئيس الجمهورية فى إحالة بعض قضايا الجنايات التى تمس أمن المجتمع إلى القضاء العسكرى، لتفادى بطء اجراءات القانون العادى، أنموذجا يفسر ما أوردناه !

ذلك أن الخلاف الفقهى لم يكن بين رجال القانون ورجال الطب والهندسة، وإنما كان خلافا بين رجال القانون ورجال القانون أيضا ! فبينما أنكرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة على رئيس الجمهورية هذا الحق، وقضت بوقف قرار الرئيس بإحالة القضية إلى المحاكمة العسكرية ـ فإن هيئة قضايا الدولة، وهى مكونة أيضاً من رجال قانون برئاسة المستشار عزت رياض، أعطت لرئيس الجمهورية هذا الحق.

وهذا الخلاف الفقهى لا يتطلب مذبحة جديدة للقضاء أطالب بها ـ كما يدعى الأستاذ محمد الحيوان ـ كما أنه لا يتطلب من رئيس الدولة أن يفصل ١٨٩ من رجال القضاء، منهم رئيس محكمة النقض و ١٤ مستشارا بمحكمة النقض، وحل مجلس إدارة نادى القضاة ـ كما فعل عبد الناصر فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ ـ وإنما يتطلب ـ ببساطة شديدة ـ تغليب روح القوانين على حرفيتها فى القضايا المصيرية التى تتعلق بحماية المجتمع من الأخطار، كحل مؤقت للتناقض الواقع حاليا بين القوانين ومصلحة المجتمع، حتى تقوم الهيئة التشريعية بتنفيذ مسئولياتها فى تعديل القوانين وتسهيل اجراءاتها، بما يزيل التناقض الحالى، ويتيح للدولة ممارسة مسئولياتها الجسيمة فى حفظ الأمن والنظام وحماية الجماهير من العدوان، دون أن تتعرض للنقد الجارح من الرأى العام لتقصير لا ذنب لها فيه.

وقد عبر الرئيس مبارك عن هذا المأزق الذى تواجهه الدولة، حين سأله الأستاذ جمال بدوى فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده يوم ١٩٩٢/١٢/١٦، عن الجدل الفقهى والقانونى على المستوى القضائى والدستورى فيما يتعلق بأحقية رئيس الجمهورية فى إحالة بعض القضايا للقضاء العسكرى ؟ فقد أجاب الرئيس بقوله :

«لا أريد أن أوجه اتهاما للقضاء المصرى، ولكن القضية أمام القضاء المدنى قد تطول حتى يصدر الحكم، بسبب ازدحام القضايا وبطء اجراءات التقاضى المدنى، ولذلك قمنا بتحويل القضية للمحكمة العسكرية لأن الظرف لم يكن يحتمل التأجيل والإطالة، لأنه يمس استقرار مصر واقتصاد مصر والشعب المصرى بأكمله. ومن هذا المنطق فإننى استخدم صلاحياتى للإحالة للمحكمة العسكرية، التى تتسم بالقضاء العادل أيضاً. وهذا أفضل من أن نلجأ إلى أسلوب آخر يبتعد عن الشرعية، وإذا ابتعدنا عن الشرعية فإن الديموقراطية تنهار».

ثم رسم الرئيس صورة الوضع الذى يجد نفسه فيه قائلا :

«اننى أحمل صلاحيات لحماية الوطن، ولا يمكن أن أتوانى عن استخدامها إذا كان الوطن يتعرض لأحداث بالغة الخطورة، لأن عدم استخدام هذه الصلاحيات يعرض الشرعية للضياع، وإذا لم استخدم صلاحياتى فى الإطار الديموقراطى وفى إطار الشرعية، فإن ذلك قد يؤدى إلى انتكاسة خطيرة» !

وضرب الرئيس المثل بما حدث فى أعقاب مقتل السادات، فذكر أنه لو لم يستخدم صلاحياته للسيطرة على الموقف، «كانت البلد ستضيع، وكذلك الشعب» !

وربما كان هذا المثل البليغ الذى ضربه الرئيس مبارك هو خير رد أرد به على الأستاذ محمد الحيوان، فلست أنا الذى أهدد رجال القضاء، ولست أنا الذى أطالب بمذبحة جديدة للقضاء، وإنما الذى يهدد رجال القضاء، على رأس المجتمع المصرى كله، هو انهيار النظام السياسى الذى يحمى حريتهم واستقلالهم، على يد فريق من المجتمع لا يؤمن بهذا الشكل من أشكال الديموقراطية الذى تنفصل فيه السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولا يؤمن بدساتيرها ولا قوانينها، ويعتبر أية قوانين وضعية يصدرها البشر، «كفر بواح لاخفاء فيه ولا مداورة ! ولا

عذر لأحد ممن ينتسب إلى الإسلام ـ كائنا من كان ـ فى العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها » ! ـ كما يقول الدكتور عمر عبد الرحمن.

ومعنى ذلك، أن رجال القضاء الحاليين فى مصر، سوف يدخلون متحف التاريخ بقوانينهم الوضعية التى تعلموها فى كليات الحقوق، إذا أفسح النظام الحالى مكانه لنظام يكفر هذه القوانين ! وسيكونون أول ضحية لسقوط هذا النظام، لأن الغاء هذه القوانين هو الغاء فى الوقت نفسه لوجود رجال القضاء ! .

وعندما يتم ذلك أفلا يبدو هذا الجدال الفقهى الذى يدور حاليا حول القضاء العسكرى والقضاء المدنى طرفة من الطرائف ؟ بعد أن يسقط القضاءان المدنى والعسكرى ولا تقوم لهما قائمة ؟ وفى هذه الحالة : من سوف يلعن من ؟

بقيت كلمة أخيرة فى الرد على ما وصفنى به الأستاذ محمد الحيوان من أننى «كاتب قريب من السلطة، وقد أعبر عما تفكر فيه الحكومة، أو أمهد لما تريده الحكومة». وأعتقد أن صلتى الطويلة بالأستاذ محمد الحيوان ومعرفته بى تجعلنى آمل فى أن يراجع نفسه فى هذا القول ! فأنا كاتب لا أكتب إلا ما أعتقد، وما أستوحيه من مصلحة البلاد. ويحاسبنى فى ذلك ضمير متعسف، ومراقبة للّه تعالى فى كل ما أقول وافعل، واستعداد للموت فى كل لحظة، عن طريق اتباع أوامر المولى تعالى، واجتناب نواهيه ما وسعنى، وتطهير النفس أولا بأول. واللّه يوفقنا لما فيه خير وطننا العزيز.

الفصل الثالث
أزمة الديمقراطية

مأزق الديمقراطية في مصر !

الوفد في ٢٩/١١/١٩٩٢

أعرف جيدا أنى وأنا أتصدى لهذا الموضوع أركب الصعب أو المشى على الشوك ! ولكن الحديث عن مستقبل البلاد هو أمر يستحق كل معاناة وكل مخاطرة . فلقد أجمعت الآراء فى ظروف النكستين الكبيرتين اللتين اصابتا مصر ، وهما نكسة الزلزال وتوابعه ، ونكسة الإرهاب الذى يسعى لضرب مصدر رئيسى من مصادر الدخل القومى وهو السياحة ـ على أن المخرج الحقيقى لمصر من هاتين النكستين يتمثل فى الديمقراطية الحقيقية ، التى تطلق الحرية للشعب لكى يختار من يشاء ، وينيب عنه من يشاء .

ولعلى من الأقلام الوطنية التى كرست حياتها من أجل الحرية والديمقراطية ودفاعا عن إرادة الشعب. وما كتبته وسطره قلمى ، سواء على

المستوى العلمى أو المستوى السياسى ، هو شاهد حق على هذه الحقيقة. وللقارىء أن يرجع فى ذلك إلى كتابى : « مصر فى عصر السادات » الذى ضم عددا كبيرا من مقالاتى ، وهو فى مجلدين، ليتأكد من صدق هذه المقولة . كما يرجع إلى كتبى فى تاريخ مصر المعاصر .

ولكنى فى ـ الوقت نفسه ـ لم يساورنى أبدا أى وهم فى معنى الديمقراطية وحدودها ومساحتها ، فأنا أنتمى لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، التى تربط الديمقراطية بالأساس الاقتصادى ، وتعتبر أن أي نظام سياسى يعد انعكاسا أمينا لعلاقات الانتاج .

ولذلك فقد كنت دائما أسخر ممن يتصورون الديمقراطية فى شكل واحد لا يتغير هو الشكل الليبرالى المطبق فى العالم الراسمالى ، كأنما هذا الشكل هو الذى ساد جميع مراحل تطور المجتمع البشرى ، دون أن يفطنوا للحظة واحدة إلى أن المرحلة الراسمالية لم تظهر إلا فى العصر الحديث ، وكان من الطبيعى أن تفرز هذا الشكل الليبرالى من أشكال الديمقراطية ، ولم يكن معقولا ـ من ثم ـ أن يظهر هذا الشكل قبل ذلك فى ذلك العصر الاقطاعى ، أو عصر الرق ، لأن كل عصر كانت له ديمقراطيته الخاصة به ، التى تتفق مع علاقات إنتاجه . فلم تكن الديمقراطية الأثينية فى عصر الرق ديمقراطية الجميع وإنما كانت ديمقراطية الأحرار فقط ، ولم تكن الديمقراطية فى عصر الاقطاع إلا ديمقراطية الاقطاعيين .

ومعنى هذا الكلام هو أنه على أى رجل سياسة فى مصر ، وعلى أى كاتب أو مفكر سياسى ، قبل أن يطالب بالديمقراطية الليبرالية أن ينظر أولا إلى البناء التحتى ، أى علاقات الانتاج ، ليعرف ماذا يمكن أن يفرز هذا البناء من ديمقراطية ، وماذا يمكن أن تفرز علاقات الانتاج من حرية، وذلك حتى لا يطلب المحال . فلن يفرز المجتمع الاقطاعى أبدا ديمقراطية رأسمالية ، ولن يفرز المجتمع الاشتراكى أبدا ديمقراطية رأسمالية ، لسبب بسيط هو أنه يفتقد عناصرها الأساسية .

وعلى سبيل المثال فلكى تطبق الديمقراطية الليبرالية لابد أن يكون الحكم فى يد الطبقة الرأسمالية ، فهى صاحبة المصلحة الأولى فى تطبيق هذه الديمقراطية ، وهى التى قامت بتنظيرها وتطويرها إلى أن وصلت إلى شكلها القومى الحالى ، ولأن الحياة الاقتصادية الرأسمالية ـ أيضا ـ لا يمكن أن تنتعش إلا فى ظل الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية .

فإذا وقع الحكم فى يد البروليتاريا فلا يمكن أن يفرز هذا الحكم ديمقراطية ليبرالية، وإنما يفرز فقط ديموقراطية اشتراكية ، سواء بالشكل المشوه الذى طبق فى الاتحاد السوفييتى والعالم الاشتراكى ، أو بالشكل المثالى الذى رسمه ماركس والذى لم يجد تطبيقا أمينا له حتى الآن !

وإذا وقع الحكم فى يد الجيش ، فلا يمكن أن يفرز هذا الحكم ديمقراطية ليبرالية ، لأن طبقة « العسكريليتاريا » ـ أو طبقة ضباط الجيش ـ ليس لها مصلحة فى تطبيق مثل هذا اللون من الديمقراطية ، وإنما قصارى ما يمكن تطبيقه هو الذى جرى بالفعل فى عهد عبد الناصر مما يعرفه الجميع! .

وإذا وقع الحكم فى يد رجال الدين ، فلا يمكن أن يفرز هذا الحكم ديمقراطية ليبرالية ، لعدم توافر الأساس الاقتصادى المتمثل في النشاط الرأسمالى الذى تقوم به طبقة رأسمالية حقيقية . ولسبب آخر أخطر من ذلك وأهم ، وهو أن رجال الدين لهم مفهوم آخر للديموقراطية يختلف ، بل يتناقض مع الديموقراطية الليبرالية، ولكنهم يختلفون فى هذا المفهوم ، ففى حين يقبل الإخوان المسلمون العمل من خلال الديموقراطية البرلمانية إلى حين يستقر الحكم فى يدهم نهائيا ، فيطبقون مفهومهم الاسلامى لهذه الديموقراطية ، فإن « الجماعة الاسلامية » التي يقودها الدكتور عمر عبد الرحمن لا تعترف اطلاقا بالديموقراطية الليبرالية ، ولا تستطيع حتى أن تتخذها عتبة تقفز منها إلى المفهوم الاسلامى للديموقراطية كما يفعل الإخوان المسلمون ، وإنما هم يدينون هذه الديموقراطية الليبرالية إدانة

دامغة ، ويعربون عن رأيهم فيها دون مداراة أو غطاء ، كما فعل فيلسوفهم الدكتور عمر عبد الرحمن.

فالدكتور عمر عبد الرحمن لا يرى من حق أى برلمان ـ حتى ولو اختاره الشعب بإرادته الحرة الطليقة ـ أن يشرع للمصريين ، أو يصدر قوانين تنظم حياتهم ، لأن مثل هذا البرلمان إنما ينتحل بذلك أخص خصائص الألوهية وهى الحاكمية . فالذى يُشرع لمجموعة من الناس ـ حسب رأيه ـ « يتخذ فيهم مكان الألوهية ، ويستخدم خصائصها ، ويترتب على ذلك أن يصبح هؤلاء الناس عبيده (أى عبيد البرلمان والحكومة المنبثقة منه) لا عبيد الله ، وهم في دينه لا فى دين الله » . وفى مثل هذا النظام الديموقراطى الليبرالى ، أو أى نظام سياسى آخر غير المنهج الاسلامى ، « يتعبد الناسُ الناسَ ، ويعبد الناسُ الناسَ ، وفى المنهج الاسلامى ـ وحده ـ يخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده بلا شريك » . (إقرأ للدكتور عمر عبد الرحمن : كلمة حق ـ دار الاعتصام ـ ص ٧٩) .

ويترتب على ذلك أيضا أن أية قوانين وضعية يصدرها أى برلمان يختاره الشعب بحريته وإرادته ، إنما هى فى حقيقتها ـ وفقا للدكتور عمر عبد الرحمن « كفر » . وعبارته فى ذلك عبارة واضحة صريحة فهو يقول : « إن الأمر فى هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس ، وهى أنها كفر بواح لا خفاء فيه ومداورة ، ولا عذر لأحد ممن ينتسب إلى الاسلام ـ كائنا من كان ـ فى العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها . فليحذر امرؤ نفسه ، وكل امرىء حسيب نفسه » . (المصدر نفسه ، ص٧٤) .

وهو يعتبر هذه القضية حسب نص عبارته ـ « أخطر قضايا العقيدة الاسلامية والمنهج الإسلامى ونظام الحكم والحياة فى الاسلام .. وهى قضية كفر أو إيمان ، وجاهلية أو إسلام .. فما يملك إنسان أن يدعى أن شريعة أحد من البشر تفضل أو تماثل شريعة الله ، فى أية حالة أو فى

أى طور من أطوار الجماعة الإنسانية ، ثم يدعى أنه أعلم من اللّه بحال الناس ، وأحكم من اللّه فى تدبير أمرهم (المصدر نفسه ص ٧٦) .

كما أنه ليس من حق أحد أن يتذرع فى الأخذ بنظام الديموقراطية البرلمانية أو غيرها ، بما طرأ على البشرية من تطور وتقدم . فوفقا للدكتور عمر عبد الرحمن ، فان ذلك معناه الادعاء « بأن أحوالا وحاجات جرت فى حياة الناس ، وكأن اللّه ـ سبحانه ـ كان غير عالم بها وهو يشرع شريعته . أو كان عالما بها ولكنه لم يشرع لها . ولا يستقيم مع هذا الادعاء دعوى الإيمان والاسلام مهما قالها باللسان » .

وكل هذا الكلام للدكتور عمر عبد الرحمن إدانة للديموقراطية الليبرالية لا تدانيها إدانة . ويترتب على ذلك أن هذا القسم من أقسام المجتمع المصرى ، وهو الممثل فى « الجماعة الاسلامية » التى يقودها الدكتور عمر عبد الرحمن ، لا يؤمن بالديموقراطية الليبرالية ، ويعتبرها خروجا على الدين الاسلامى . كما لا يؤمن بالقوانين التى تشرعها البرلمانات وتصدرها الحكومات ، ويعتبرها « كفرا بواحا »! وهذا القسم ـ بالتالى ـ ضد الدعوة التى تصدر عن المفكرين المصريين الليبراليين مطالبة بالديموقراطية الليبرالية .

كذلك فإن هذه الدعوة من جانب الاخوان المسلمين فى جريدة الشعب، هى مجرد دعوة تكتيكية تتخذ الديموقراطية الليبرالية مدخلا إلى المفهوم الاسلامى للديموقراطية ، وهومفهوم يختلف عن مفهوم الديموقراطية الليبرالية بالضرورة. فهذه الديموقراطية الأخيرة تعترف بحرية الآخرين فى إبداء آرائهم مهما اختلفت أو حتى تناقضت مع فكر الاخوان المسلمين ، وأكثر من ذلك أنها تعترف بحق الآخرين في الوصول إلى الحكم إذا أراد الشعب ذلك ، وتطبيق مفاهيمهم وسياستهم التى تختلف أو تتناقض مع المفهوم الاسلامى.

ومن هنا فإذا وصل الإخوان المسلمون إلى الحكم عن طريق الديموقراطية الليبرالية ، فلن يكون فى وسعهم ـ إسلاميا ـ السماح

بوصول أية قوة سياسية أخرى إلى الحكم لا تكون ملتزمة بالمفهوم الاسلامى للحكم ، حتى لا يكونوا قد فرطوا فى دينهم بدلا من أن ينصروا هذا الدين!

وهذا ما يجعل من كلام يسوقه كُتَّاب الاخوان المسلمين فى جريدة الشعب عن الديموقراطية وحرية الكلام والخطابة والاجتماع وغيرها من الحريات المدنية الليبرالية ، مجرد تكتيك يقصدون به المناورة مع النظام السياسى الحاكم ، ومخاطبته بلغته ومصطلحاته وتعابيره ـ لا أكثر من ذلك ولا أقل ـ ولكنهم يعرفون فيما بينهم وبين أنفسهم أن لهم لغة أخرى ومصطلحات وتعابير مختلفة كل الاختلاف !

ويساعدهم فى ذلك أن نظامنا السياسى نفسه يصدق أنه نظام ديموقراطى ليبرالى ! ويستخدم اللغة والمصطلحات والتعابير التى تستخدمها انجلترا والولايات المتحدة وبقية الدول الرأسمالية الليبرالية ، مادام ذلك بعيدا عن صناديق الانتخابات ! وبالتالى فلا مانع لدى الاخوان المسلمين من مخاطبة النظام السياسى بلغته ، ومطالبته بالتطبيق الديموقراطي الليبرالى كاملا ، ليس إيمانا بهذا التطبيق الليبرالى ، وليس عزما على ممارسته عند الوصول إلى الحكم ، وإنما فقط لإحراج النظام والضغط عليه لتقديم مزيد من التنازلات التى تقرب الاخوان المسلمين من الحكم ، أو تسمح بحرية الحركة لهم وللجماعات الاسلامية، وتعطيهم الحقوق والضمانات الليبرالية !

وعلى سبيل المثال ، فعلى الرغم من أن النظام السياسى فى بلدنا لا يوجد وجه شبه بينه وبين النظم الليبرالية الحقيقية من أهم نواحيها ، وهى السماح لغيره من الأحزاب بالوصول إلى الحكم ، فإنه يحرص على التموية على الرأى العام بتوفير الضمانات الليبرالية ، والمحاكمات القانونية السليمة لمن يتحدون سلطته من الجماعات الارهابية ، سواء تمثلت فى منظمة « ثورة مصر » الناصرية ، أو جماعات الجهاد الاسلامية ، التى ترتكب الاغتيالات السياسية ضد زعاماته السياسية أوالصحفية او الفكرية، ويعطيها الحصانة اللازمة للعمل بين الشباب فى

الجامعات والمدن والقرى والكفور والنجوع . وأكثر من ذلك أنه يسمح لها بحرية الرأى بدون حدود ولا قيود تلقيه على صفحات جرائدها ومجلاتها ومنابرها ، وتعارض به ، بل وتسفه الرأى الذى يقوده النظام ، ويقوده كُتّابُه على صفحات الجرائد القومية ، بدون أى حساب أو ضوابط.

وفى الوقت نفسه يلزم رجال الأمن بتطبيق القانون بالافراج عن المشتبه فيهم بعد انقضاء المدة القانونية ، حتى لو خرج بعضهم ليرتكب حادثا مثل حادث قنا لضرب السياحة وتخريب الاقتصاد المصرى .

هذا التمويه على الرأى العام المحلى والعالمى ، والتظاهر بوجود ديموقراطية ليبرالية حقيقية فى مصر - يشترك فيه أعضاء الحزب الوطنى فى اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ، التى تصدق بدورها أنها تعمل فى ظل نظام ديموقراطى ليبرالى صحيح . فيصل بها النفاق والتمويه إلى حد رفض اجراء تعديلات جديدة على قوانين مكافحة الإرهاب وقانون الأحداث ، بحجة أن القوانين الحالية كافية لردع المتطرفين ومحاربة الإرهاب ! وترفض النزول بسن الحدث إلى ١٦ سنة بدلا من ١٨ سنة ، تحت مختلف الذرائع والحجج التى ساقتها !

والنظام السياسى - فى كل هذا التمويه - لا يحقق شيئا ، بل هو يفسد قضيته ، ويضعف بنيته ، ويخلخل قوائمه ، ويفسح الفرصة لخصومه لمهاجمته وإحراجه بنفس سلاحه ! وهو سلاح الديموقراطية الليبرالية - بل يسمح لألد أعداء هذه الديموقراطية من الناصريين وغيرهم بتأليف جمعيات حقوق الإنسان المزعومة ، التى لا يؤمنون بها ، والتى يعرفون أنهم سوف يحلونها فورا إذا قدر لهم فى يوم ما الوصول إلى السلطة !

بل الأخطر من ذلك هو أنه يتيح للبعض رفع القضايا أمام المحكمة الدستورية واستصدار الأحكام ببطلان مجلس الشعب تارة ، أو بطلان قانون مكافحة الارهاب تارة أخرى ، أو بطلان أي تشريع يشدد قبضة الدولة لحفظ الأمن والنظام ، وربما - فيما بعد - بطلان النظام السياسى نفسه لأنه بنى على باطل وهو ثورة يوليو !

وعلى هذا النحو تنقلب ديموقراطية النظام السياسى وبالأ عليه، وبدلا من أن تقويه فإنها تضعفه وتكشف ثغراته الديموقراطية، وتسمح لكل من هب ودب من صغار السياسين وكبار الانتهازيين وألد أعداء الديمقراطية بالتشهير به وإجباره علي الرجوع فى قوانينه وقراراته، بل والغاء مجالسه النيابية وتمهيد الطريق لهم للقفز إلى الحكم عبر المسالك الشرعية لينشبوا مخالبهم فى عنق البلاد إلى أبد الآبدين !

وهذا النظام بذلك يرتكب الغلطة نفسها التى ارتكبتها ديموقراطية جمهورية فايمار فى ألمانيا قبل وصول نظام هتلر النازى إلى الحكم !

فلم يصل هتلر إلى الحكم بواسطة انقلاب عسكرى، وإنما اقترب من الحكم عن طريق الانتخابات البرلمانية . فقد دخل فى انتخابات رياسة الجمهورية أمام هندنبرج فى ١٣ أبريل ١٩٣٢ ، فى مناخ مظاهرات المتعطلين ، وكاد يظفر بالرياسة لولا انحياز الاشتراكيين الديموقراطيين لهندنبرج . وقد عوض هتلر هزيمته فى انتخابات الرياسة عن طريق مضاعفة عدد نواب حزبه فى الانتخابات لمجلس الرايشتاج فى ٣١ يوليو ١٩٣٢ ، فأصبح له ٢٣٠ مقعدا ، اى ما يزيد على حوالى ٣٧ فى المائة ، ثم حصل على الأغلبية فى الانتخابات التى تلت ذلك فى ٦ نوفمبر بعد حل المجلس ، وقبل هندنبرج دعوة هتلر لتولى منصب المستشارية ، فأصبح هتلر مستشار الرايخ الجديد فى عام ١٩٣٣ .

وسرعان ما أخذ هتلر من هذا الموقع الحاكم يدبر لاستئثار حزبه بالحكم ، وهو ما نجح فيه في ١٤ يوليو ١٩٣٣ حين أعلن أن الحزب الوطنى الاشتراكى هو الحزب القانوني الوحيد فى ألمانيا بأسرها ! وفى أغسطس ١٩٣٤ مات الرئيس هندنبرج فتولى هتلر منصب رئيس الجمهورية محتفظا بمنصب المستشار أيضا . وبذلك بدأت حياة الرايخ الثالث، وبدأ الطريق أيضا لدمار العالم ودمار ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية !.

ومعنى هذا الكلام كله أن الديموقراطية قد تكون طريقا إلى الجنة ، وقد تكون طريقا إلى النار ، والأمر يتوقف على البدائل المتاحة ، وهو ما نعالجه فى مقالنا القادم .

لغز الأحزاب السياسية !

ناقشت فى مقالى السابق قضية الديموقراطية الليبرالية ، التى ترتفع أصوات أحزاب المعارضة فى مصر بأنها المخرج الوحيد لمصر من مشاكلها الحالية ، والمنقذ لها من نكسة الزالزال ونكسة الإرهاب ، وترى أن من الضرورى تطبيقها تطبيقا حرفيا ، وإطلاق الحرية للشعب لكى يختار من يشاء ، وينيب عنه من يشاء .

وقد أوضحت أن هذه الأصوات جميعها لا تتصور من أشكال الديموقراطية سوى الشكل الليبرالى المطبق فى الدول الرأسمالية الغربية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، دون أن تفطن إلى أن هذا الشكل مرتبط فى ظهوره وتطوره بظهور وتطور النظام الرأسمالى فى أوربا ، ولم يكن موجودا فى العصر الاقطاعى أو عصر العبودية، وإنما كان لهذين النظامين الأخيرين

اكتوبر فى ١٩٩٢/١٢/٦

ديموقراطيتهما الخاصة المرتبطة بخصائصهما الانتاجية ، كما أنه لم يكن موجودا فى الدول الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية والصين وغيرها من البلاد التى تسيطر فيها الدولة على وسائل الانتاج من أرض ومصانع ومتاجر ومناجم وغيرها .

ثم أخذت فى تحليل القوى السياسية فى مصر التى ترتفع أصواتها بصيحة الديموقراطية الليبرالية ، وتطالب باطلاق حرياتها وضماناتها . وأوضحت أنه لا يوجد من هذه القوى السياسية من يدين ويؤمن بالفعل بالديموقراطية الليبرالية غير حزب الوفد . وسقت فى ذلك تحليلا لفكر هذه الأحزاب والفرق التى تمارس نشاطها السياسى - بصورة شرعية أو غير شرعية - والتى لها وجود فعلى فى الساحة السياسية المصرية .

فتناولت فكر « الجماعة الاسلامية » التى يقودها الدكتور عمر عبد الرحمن ، وأثبت بالنصوص المستقاة من كتابه « كلمة حق » ، أنه وان كان يطالب بالحريات الليبرالية من حرية الكلام والاجتماع وغيرها ، فإنه يعتبر هذه الديموقراطية ، بما تسفر عنه من برلمان شعبى وحكومة وما تشرعه من قوانين ، « كفرا بواحا » ، لأنها تنتحل أخص خصائص الألوهية وهى الحاكمية ، وفيها يصبح الناس عبيدا للناس ، لأن الذى يشرع للناس يأخذ فيهم مكان الألوهية ويستخدم خصائصها .

كذلك تناولت فكر الاخوان المسلمين ، وأوضحت أنه اذا كانت هذه الجماعة تقبل العمل من خلال الديموقراطية الليبرالية ، فإنها لا تدين بها، وإنما تدين بالمفهوم الاسلامى للديموقراطية، وهى تتخذ هذه الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم ، فإذا وصلت استحال عليها - اسلاميا - التنازل عن هذا الحكم لأية قوة سياسية أخرى لا تكون ملتزمة بالمفهوم الاسلامى ، حتى لا تكون قد فرطت فى دينها بدلا من نصرة هذا الدين .

ولا يفترق هذا الوضع عن وضع الحزب الناصرى . فقد أضاف إلى اسمه لفظ « الديموقراطية » ليستعين بها للوصول إلى الحكم ، ولكنه غير مهيأ - لا بتاريخه ولا بأشخاصه - لتطبيق هذه الديموقراطية عند توليه الحكم ، لأن اختياره الانتساب إلى تجربة تاريخية بدلا من فكر نظرى ،

يفرض عليه الالتزام بهذه التجربة وإلا تخلى بمحض اختياره عنها ، وبالتالى عن اسمه ابل إنه يعتمد على هذه التجربة بالذات فى الوصول إلى الحكم ، خصوصا مع تصاعد الارهاب الذى يتلفع بعباءة الدين ! إذ يسوق أنصاره التجربة الناصرية مع التنظيمات السرية للاخوان المسلمين لتزكية أحقيتهم فى الحكم :

ففى عام ١٩٥٤ بعد حادث المنشية ، استأصلت حركة الاعتقالات والمحاكمات والاعدامات شأفة الاخوان المسلمين لمدة أحد عشر عاما ، استراح فيها عبد الناصر من صداع الارهاب راحة تامة ، وتفرغ للقضايا السياسية والاجتماعية الأخرى !

وعندما ظهرت حركة ١٩٦٥ ، فعل عبد الناصر نفس الشيء ، واستراح من الارهاب بقية حياته ، فعندما مات كان جميع الاخوان المسلمين فى السجون ، ولم تكن قضية الارهاب الدينى مطروحة فى مصر على الاطلاق ، وإنما بدأت فى الظهور والاطلال برأسها ، والانتشار والسيادة على الجامعات والمدارس والأحياء الشعبية ، بعد انتهاء التجربة الناصرية وظهور التجربة الساداتية فى التعددية الحزبية ومن هنا تصبح التجربة الناصرية - في نظر أنصار الحزب الناصرى - هى أمل مصر للتخلص من الارهاب الذى يهدد مستقبل البلاد .

ولقد كان حزب العمل تحت قيادة إبراهيم شكرى يمثل تطويرا للتجربة الناصرية عند بداية ظهوره ، وقد كانت تلك نشأته بالفعل ، وكانت تلك هويته ، ولكنه لم يلبث أن تخلى بمحض احتياره عن هذه الحرية وباع نفسه للإخوان المسلمين تحت اسم التحالف، وخرج حامد زيدان من رئاسة تحرير جريدة «الشعب» ، وأسندت إلى شيوعى قديم هو عادل حسين ، ولكنه انقلب بين يوم وليلة إلى اسلامى متطرف ينافس الدكتور عمر عبد الرحمن فى اسلاميته ! وينبه الجماعات الاسلامية إلى خطر السياح الأجانب على أخلاق الشعب المصرى . وكل هذا التدين يهبط على عادل حسين فجأة دون فترة انتقال، كأنما نزل عليه وحى مفاجىء ! ولما

كان الوحى السماوى قد انقطع بعد موت الرسول عليه الصلاة والسلام، وانقطعت بذلك الصلة بين السماء والأرض ، فقد أيقن الناس أن هذا الوحى لابد أن يكون وحيا أرضيا !

وعلى كل حال فإن هذا التحول الفكرى الراديكالى فى موقف حزب العمل ، قد أبعده كل البعد عن معسكر الديموقراطية الليبرالية ، كما أبعده فى الوقت نفسه عن معسكر القوى الوطنية باتصالاته بدول تكيد لمصر وتناصب النظام العداء وتثير القلاقل فى مصر !

بقى حزب التجمع الوطنى التقدمى ، وهو الحزب السياسى الوحيد الذى اشترك فى معركة الانتخابات العامة الأخيرة ، وله نواب فى البرلمان. وهو حزب فى أزمة فكرية بعد اختفاء الاتحاد السوفييتى من الساحة العالمية ، وانقلابه على الفكر الاشتراكى ، وظهور روسيا على أنقاضه تحت زعامة الانتهازى الكبير يلتسين ، الذى سيدخل صفيحة زبالة التاريخ من أوسع أبوابها لمحاولته الحمقاء اعادة عجلة التاريخ إلى الوراء بالعودة إلى نظام رأسمالى فقد مقوماته الطبقية .

ان حزب التجمع على الرغم من أنه حزب وطنى على وجه التحقيق ، فإن اختلافه الجذرى مع النظام السياسى فى بلدنا حول السياسة الاقتصادية ، يقوده بالضرورة إلى الصدام مع الديموقراطية الليبرالية ، التى لا تتحقق ـ كما أكدنا ـ إلا فى ظل نظام رأسمالى متكامل ، وهو ما يرفضه حزب التجمع تماما ،ويرفض بالتالى النظام الديموقراطى الذى ينبنى فوقها .

ولست أنوى أن أتناول الأحزاب الورقية الأخرى فى الساحة الحزبية المصرية ، مثل حزب الأحرار ، الذى فقد هويته من وقت انضمامه إلى التحالف ، ولم يعد يمثل شيئا ؛ أو حزب مصر الفتاة المنقسم الذى ما زال يعيش فى الثلاثينات من هذا القرن ! أو حزب الخضر الذى لا أدرى لماذا اعتبر حزبا سياسيا وليس له من مقومات الأحزاب السياسية شىء ! أو حزب الأمة للصديق العزيز الأستاذ الصباحى الذى أعتقد أنه يستحيل عليه أن يصدق أنه حزب سياسى بالمعنى المعروف !

ان هذه الأحزاب الورقية هى ـ للأسف الشديد ـ مجرد ديكور ديموقراطى يحيط نظامنا السياسى نفسه بها ، لذر الرماد فى عين العالم الخارجى ، وايهامه بأن مصر فيها حياة حزبية خصبة ، تصطرع فيها الأحزاب كما يحدث فى النظم الليبرالية الحقيقية ، بينما الحقيقة هى أن هذه الأحزاب لا تملك أى مقوم من مقومات الأحزاب السياسية سوى الاسم !

والمهم هو أننا بعد كل هذا العرض الشامل لأحزابنا السياسية ، المعلنة والخفية ، نجد أنفسنا أمام هذا اللغز ! وهو أنه فيما عدا حزب الوفد ، الذى يدين ـ بتاريخه وأشخاصه ـ بالديموقراطية الليبرالية ، فإن جميع أحزاب المعارضة فى مصر لا تؤمن بهذه الديمقراطية ، ولا تؤمن بوسائلها وآلياتها ، وإنما هى تتخذها وسيلة للوصول إلى الحكم ، فإذا وصلت انقضت عليها وأنهت صفحتها فى مصر !

ومع ذلك فإن هذه القوى السياسية المتربصة بالديمقراطية الليبرالية هى التى تطالب نظامنا السياسى بتطبيق الديموقراطية الليبرالية كاملة ! وهى التى تطالب النظام باطلاق حرية الكلام والاجتماع والخطابة والصحافة ، وتطالبه بتوفير الضمانات الليبرالية الدستورية عند التحقيق مع المتهمين بارتكاب الاغتيالات السياسية تحت عباءة الدين أو تحت قميص عبد الناصر ، كما تطالبه أيضا بتوفير المحاكمات القضائية السليمة للمتهمين حتى لو استمرت خمس سنوات أو عشر سنوات اوتوفير المعاملة الليبرالية للمسجونين ومحاسبة من يتجاوز من حراس السجن (أو تتولى الجماعات الارهابية تصفية حسابها معه خارج السجن) ! وهذه القوى السياسية المعادية للديموقراطية هى التى تتابع الشرطة بالادانة المتلاحقة لممارساتها الأمنية فى وجه من يحملون فى وجهها المدافع الرشاشة والقنابل والعبوات الناسفة، وتطالب بمحاكمة من يتجاوز منهم .

ففى الوقت الذى أدانت فيه مصر كلها حوادث الاعتداء على السياح، وكانت تطالب باعتقال من قاموا بهذا العمل الذى يحرم الشعب

المصرى من مصدر هام من مصادر قوته ، كان بعض هذه الأحزاب ـ حزب العمل ـ يعقد اجتماعا في مدينة قنا ، يدين فيه «الأعمال البربرية للشرطة (!) فى الحجيرات والحميدات » ويهدد بأن « هذه الأفعال تزيد العنف فى قنا»! وكانت أحزاب أخرى من أحزاب المعارضة تنظر إلى ما حدث نظرة رضا ، لأنها تسقط هيبة النظام ، وإذا سقطت هيبة النظام ضعفت ثقة الشعب به ، وإذا ضعفت ثقة الشعب به سهل سقوطه ، وإذا سقط سنحت الفرصة لهذه الأحزاب للوصول إلى الحكم!

وهذه الأحزاب التى تتربص بالديمقراطية الليبرالية ولا تؤمن بها وتدينها وتستنكرها ، هى نفسها التى تحفظ القانون الدستورى عن ظهر قلب ! وتعرف حقوقها بالدقة والتفصيل ! ولديها جيش من القانونيين الكبار الذين يعرفون كيف يمسكون الحكومة من تلابيبها ويجرجرونها فى المحاكم كلما انتهكت حقا من هذه الحقوق ، ويعرفون الطريق إلى المحكمة الدستورية العليا لإلغاء أي قانون يحيد عن الدستور !

بل ان هذه الأحزاب نفسها هى التى حفظت عن ظهر قلب التجربة النازية مع النظام القضائى ، عندما رفعت شعار « الطعنة فى الظهر » الذى زعمت فيه أن الجيش الألمانى لم يهزم وإنما طعن فى ظهره من الداخل ، واخترقت بذلك الجهاز القضائى الألمانى الذى أخذ يصدر البراءة للمتآمرين على النظام من النازيين ، أو يصدر عليهم أحكاما مخففة .

وهو ما حدث بعد فشل انقلاب « كاب » Capp فى عام ١٩٢٠ ، حين وجهت الحكومة تهمة الخيانة العظمى لـ ٧٠٥ من الأفراد ، فصدر الحكم على واحد فقط ، هو مدير شرطة برلين ، وكان الحكم بالسجن « سجنا رمزيا»!

وكذلك عندما حاول هتلر القيام بالانقلاب فى ميونيخ فى سنة ١٩٢٣، فصدر عليه حكم مخفف ! وكل ذلك فى الوقت الذى كانت فيه قوانين

الخيانة العظمى تطبق ضد مؤيدى النظام السياسى ! وتصدر ضدهم الأحكام بمدد طويلة !

والمشكلة الآن تتمثل فى أن نظامنا السياسى يُضرب بسلاح الديمقراطية من قبل خصوم لا يؤمنون - فى غالبيتهم الساحقة - بها ، ويتخذونها مطية للوصول إلى الحكم لكى ينقضوا عليها فى اليوم الأول لحكمهم !

والمشكلة الأكبر هى أن هؤلاء الخصوم يجدون فى التطبيق الديمقراطى المحدود الذى يمارسه نظامنا ، الكثير مما يستخدمونه فى طعنه وضربه واسقاط هيبته !

فنظامنا السياسى لا يستطيع أن يطبق من الديمقراطية إلا ما يتفق مع علاقات الانتاج السائدة في المجتمع ، ولو أراد ذلك لما استطاع !

فهو يسيطر على جزء هام من وسائل الانتاج عن طريق القطاع العام، الأمر الذى ينعكس على قوته السياسية ، وهى قوة عليه أن يستخدمها بالضرورة ، وإلا فقد سيطرته على وسائل الانتاج .

وقد حاول النظام ايجاد صيغة ديموقراطية تحفظ له سيطرته السياسية من جانب ، وتسمح للقوى السياسية الأخرى - من جانب آخر - بالحريات الليبرالية من ناحية حرية الكلام والخطابة والاجتماع والصحافة ، وتمنحها الضمانات الدستورية التى تتمتع بها القوى السياسية فى البلاد الرأسمالية الليبرالية . وكان ظن النظام أن هذه القوى الحزبية المعارضة سوف تكتفى بهذا القدر الذى كانت محرومة منه فى عهدى عبدالناصر والسادات، ولكن ثبت أنها لا تستطيع الاكتفاء بغير الحكم والسلطة !

ومن المحقق أن هدف الحكم هو هدف مشروع يسعى إليه كل حزب سياسى فى العالم ، وهو أصل وجوده بل هو أصل النظام الديمقراطى

الليبرالى ، ولكن بشرط أن يلتزم بقواعد اللعبة الليبرالية التى تقوم على قبوله التخلى عن الحكم لغيره من الأحزاب الأخرى ، إذا نال هذا الحزب الأغلبية فى الانتخابات العامة . ولكن المشكلة فى أحزابنا السياسية ـ كما أوضحت ـ أنها لن تقوم بأية انتخابات عامة إذا وصلت إلى الحكم! وإنما ستبسط هيمنتها على البلاد، وتحرمها من القدر من الحريات الليبرالية التى يسمح بها نظامنا الحالى ، وتنكر عليها أية ضمانات دستورية، وتفرض عليها دكتاتوريتها الثقيلة .

وحتى أكون منصفا فى هذا الحكم ، فإن كلامى عن هذه الأحزاب لا يشمل حزب الوفد ، وهو الحزب الوحيد فى مصر الذى يدين بالديمقراطية الليبرالية كما هى مطبقة فى الغرب الرأسمالى ، ولكن المشكلة هى أنه إذا جرت انتخابات عامة كاملة الحرية ، فإن فرصة حزب الوفد فى الفوز بأغلبية فيها هى فرصة مشكوك فيها ، وإنما هى فرصة الأحزاب التى تجيِّش الجيوش لخوض هذه الانتخابات ، والتى تتلقى التمويل من الخارج لممارسة نشاطها التخريبى ضد مصلحة البلاد .

ويجب على الوفد ألا يركن إلى وعى الجماهير والثقة فى حكمها ، ذلك أن أربعين عاما من حكم ثورة يوليو المجيدة قد علمت الجماهير المصرية عدم الثقة فى الانتخابات العامة ، وعدم الثقة فى نتائجها ! ولذلك فإنه لا يذهب إلى صناديق الانتخاب عادة إلا من لهم مصلحة فى الذهاب!

والدليل على ذلك انتخابات النقابات المهنية ، التى تتخلف عنها ـ عادة ـ الغالبية العظمى من المهنيين ، ولا يتوجه إليها إلا من لهم مصلحة فى الذهاب ! وتكون النتيجة مضللة بطبيعة الحال ، فلا يعقل أن يمثل المهنيين نسبة منهم تصل فى أحسن الفروض إلى ١٠ فى المائة ، تدين بفكر معين لا يدين به ٩٠ فى المائة من أصحاب هذه المهنة !

ولذلك كان اتجاه الحكومة إلى اشتراط حضور نصاب قانونى لصحة أية انتخابات ، لا يقل عن ٥٠ فى المائة من الأعضاء ، هو اتجاه

ديمقراطى سليم ، وهو السائد فى صحة اجتماع أية لجنة أو مجلس ، وأيضا فى صحة القرارات التى تصدر عنها أو عنه . فلا يستطيع أن يجتمع عشرة فى المائة من الأعضاء ويتخذوا قرارات باسم المجموع ! وإذا كانت الديمقراطية هى ديمقراطية الأغلبية ، فلا يجوز لمن يرفعون شعارها لاحراج الحكومة التمسك بدكتاتورية الأقلية والزعم بأنها منتهى الديمقراطية ! .

ومن هنا إذا كانت علاقات الانتاج فى مصر لا تسمح بقيام ديمقراطية ليبرالية خالصة ، وتفرض نوعا خاصا من الديمقراطية ، وإذا كانت الأحزاب السياسية المعارضة نفسها لا تؤمن بهذه الديمقراطية وإنما تتخذها وسيلة للقفز إلي الحكم وفرض دكتاتوريتها الفاشية على البلاد ، وإذا كان حزب الوفد الذى يؤمن بالديمقراطية الليبرالية لا يستطيع الوصول إلى الحكم للأسباب التى أوضحتها ، فإن أية دعوة تطلقها أحزاب المعارضة لتطبيق الديمقراطية الليبرالية هى دعوة مضللة نتيجتها الحتمية القضاء المبرم على الحريات الليبرالية الحالية والضمانات الدستورية التى يوفرها النظام السياسى ، ويجب معارضتها والوقوف فى وجهها .

ولكن فى الوقت نفسه فإن انفراد الحزب الوطنى بالحكم دون أن يعقد تحالفات مع القوى السياسية التى تدين بالديمقراطية الليبرالية ، والتى تقف معه فى خندق واحد فى وجه القوى السياسية المعادية له وللوطن ، هو أمر مؤسف حقا ويضاعف أعداءه ، ويضعفه بدلا من أن يقويه . ويجب الا ينسى أن الديمقراطية الليبرالية تعرف التحالفات السياسية التى تشترك فيها الأحزاب التى تتفق في المبدأ والسياسة العامة فى الحكم ليقوى بعضها بعضا ، ولتستطيع التغلب على خصومها السياسيين ، وسوف يندم دعاة الإنفراد بالحكم ندما بليغا إذا نجح أعداء الحزب فى تنفيذ مخططاتهم الفاشية .

ولكن من الضرورى أولا الاعتراف بأن نظامنا السياسى يعانى من تسيب دستورى يتيح للعناصر المتربصة بالحريات الفرصة للإضرار بمستقبل البلاد والقضاء على مسيرة الاستنارة التى بدأت في القرن التاسع عشر ، وسحب مصر من العصر الحالى ، وإعادتها إلى ظلام العصر العثمانى .

ولا شك أن لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تلعب دورا تخريبيا واضحا فى نظامنا السياسى ، بعجزها الشائن عن التمييز بين ما يمكن أن تفرزه علاقات الانتاج في بلدنا من ديمقراطية وتشريعات ، وما تفرزه هذه العلاقات في بريطانيا أو أمريكا ! ولذلك فإنها بدلا من أن تكون عونا للنظام السياسى يقوى قبضته ـ دستوريا ـ فى وجه الارهاب الذى يهدد البلاد ، فإنها تجد نفسها ـ دون أن تدرى ـ أداة فى يد الارهاب! وصحيح أن حسن النية يقود أعضاءها ، ولكن حسن النية أيضا كان يقود الدبة التى قتلت صاحبها ! كما أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الطيبة !

لقاء الرئيس الفكرى وحياتنا الحزبية فى الميزان

التغطية الإعلامية للقاء السيد رئيس الجمهورية بالكتاب والمفكرين والإعلاميين فى عيد الإعلاميين يوم الخميس ٣١ مايو، كانت من الرداءة والسطحية بحيث أخفت إيجابيات الحوار، الرفيع المستوى بين هذا الرئيس الرائع، الذى سبق كل النظم العربية - دون استثناء - وكل النظم الشمولية فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتي، إلى توفير حرية الكلمة، ومناخ حرية الكلمة فى مصر، بشكل لم يسبق له مثيل فى طول التاريخ المصرى وعرضه.

نعم، فلم يسبق فى تاريخ مصر كله أن أتيح لكتابها ومفكريها الحوار مع حاكم البلاد - سواء كان واليا أو سلطانا أو خليفة أو خديويا أو ملكا أو رئيس جمهورية - بمثل تلك الحرية المطلقة التى تميزت بها حوارات الكتاب

اكتوبر ١٧ / ٦ / ١٩٩٠-

والمفكرين مع الرئيس مبارك، أو التمتع بمثل سماحة صدر وصبر الرئيس، وقدرته الفائقة على تحمل لجاجات بعض الصغار، أو ثرثرة بعض السيدات - دون أن يهتز له عصب، أو يبدو عليه أى انفعال، بينما هو واقف أمام منصة الخطابة الساعات الطوال، دون أن يتململ! فكأنما هى مباراة فريدة فى قوة التحمل والأعصاب، ينتصر فيها الرئيس - الواقف على قدميه - دائما، وينهزم الجالسون فى مقاعدهم الوثيرة، الذين تصرخ بطونهم من الجوع، وتضيق صدورهم بكثير من الأسئلة التافهة أحيانا، والغبية أحيانا أخرى، والمطوطة أحيانا ثالثة بدرجة تثير الأعصاب. والتى يلقيها البعض على الرئيس!

إنه مشهد تاريخى حقا لم يسبق له نظير! ولولا أن الانسان عايشه لما صدقه، وقد كان فى حاجة إلى ريشة فنان لكى يسجله، وليس إلى قلم متعجل ليشوهه، أو عدسة تليفزيون عمياء تفتقر إلى الرؤية التاريخية والحاسة الفنية!.

إن مثل هذا اللقاء لو عقد فى الغرب، لخرج منه التلفزيون بلوحة تاريخية مليئة بالحركة والحياة، تشد إليها أبصار المشاهدين واهتماماتهم، وتكون مثار الأحاديث الطويلة بين المشاهدين. بدلا من تلك التغطية السطحية التى عرضت فى التلفزيون المصرى، والتى كانت خالية من أى فن، وبطيئة ومملة! بل إنها أسكتت صوت الرئيس، وتركت للمذيع أن يحل صوته مكانه طول الوقت، مع أنه كان يمكن الجمع بين صوت المذيع فى التلخيص وصوت الرئيس فى العبارات القوية التى تحتاج إلى توصيل للمشاهدين بقوة تأثير أكبر.

ولست أدرى لم لا يستعان بمخرجين كبار، يملكون الموهبة الفنية التى تحول الفسيخ إلى شربات - كما يقولون - بدلا من أن تحول الشربات إلى فسيخ! مخرجين يطورون أساليبهم وفق مناخ الحرية التى يعيشونها، بدلامن أن يتمسكوا بأساليب العهود الشمولية البالية، أو يتقوقعوا داخل الخوف القديم فى النفوس! مخرجين صادقى الرؤية يملكون القدرة على النقل الأمين لما يجرى إلى المشاهدين بالطرق الفنية الشائقة، وليس إخفاء الشائق منها على الجمهور !

وربما تصور هذه القصة التى وقعت لى إحساس الجمهور بأمثال تلك التغطية التلفزيونية القاصرة. فقد سألنى صديق شاهد فى التلفزيون لقاء الرئيس قائلا: لقد قرأت أن اللقاء دام خمس ساعات، فكيف استطعتم تحمل خمس ساعات فى هذا الجو الممل؟ قلت: مرت كخمس دقائق! فقد كانت حافلة بالإثارة! وكانت مداعبات الرئيس للكتاب والمفكرين، وتواضعه وصراحته وأمانته، من أكبر عناصر التشويق. وقلت إنه من سوء الحظ أن أحدا لا يستطيع أن ينقل جو الحوار إلى الجمهور بلقطات حية بدلا من تلك اللقطات الميتة التى تمر بطيئا على وجوه الحاضرين!

والمهم هو أنه كان من بين ما أسىء عرضه فى التغطية الصحفية لهذا اللقاء التاريخى، الحوار الذى جرى بينى وبين السيد الرئيس حول السماح بتأليف حزب للاخوان المسلمين. وهو ما يحتاج إلى توضيح حتى لا يساء فهمه، لأن القضية تحتاج إلى عرض مدعوم فكريا وتاريخيا، لمصلحة البلاد، ولا فائدة لحرية الرأى إذا لم تضرب فى صلب المسائل فى موضوعية وحرية وجرأة .

لقد كان السؤال الذى وجهته إلى السيد الرئيس هو أنى لا حظت أن القوى السياسية الحقيقية فى البلاد تعمل وتمارس نشاطها السياسى من الباطن! أى من باطن أحزاب أخرى - ولا تعمل بأسمائها الحقيقية! وكنت أعنى بذلك الإخوان المسلمين الذين يعملون من باطن حزب العمل، والناصريين الذين يعملون من باطن حزب التجمع، وتساءلت: لماذا لا تعمل هذه القوى السياسية بأسمائها الحقيقية، بدلا من أن تعمل بأسماء أحزاب أخرى؟

وعندما طرحت هذا السؤال لم أكن ناصريا ولم أكن من الإخوان المسلمين، فبينى وبين الناصريين معارك تفوق الحصر، وهم يقولون فى ما قال مالك فى الخمر! وبينى وبين الإخوان المسلمين دراستى عن الإخوان المسلمين والتنظيم السرى، التى أدنت فيها العنف، وأثبت علميا

مسئوليتهم عن حادث المنشية ومحاولة اغتيال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤.

ومن هنا لم أكن ناطقا بلسان فريق من هذين الفريقين، كما أننى لم أكن ناطقا بلسان الفريقين معا، لأن العداء بينهما يجعل من المستحيل على أحد النطق بلسانهما معا، ولكنى كنت أنطق بلسان الواقع .

أما هذا الواقع فهو أن الاخوان المسلمين لهم نواب فى مجلس الشعب بالفعل، انتخبهم الشعب بأعتبارهم اخوانا مسلمين وليسوا شيئا آخر، كما أن دعايتهم الانتخابية قامت على أساس أنهم اخوان مسلمون وليسوا شيئا آخر، وعندما تحالفوا مع حزبى العمل والأحرار تحالفوا معهما بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا شيئا آخر. وعندما تحالفوا قبل ذلك مع الوفد تحالفوا معه بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا شيئا آخر، وعندما تحالفوا مع الحزب الوطنى قبل ذلك كأفراد، لم يتخل هؤلاء الأفراد عن هويتهم الاخوانية ، بل كانوا معروفين كاخوان مسلمين وليسوا شيئا آخر. وعندما كان المستشار المأمون الهضيبى يتحدث فى مجلس الشعب، أو يتحدث غيره من النواب الاخوان! ـ ولهم بالمناسبة ٣٦ مقعدا كانوا يتحدثون بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا شيئا آخر وحين يطالبون بتطبيق الشريعة الأسلامية يطلبون ذلك بوصفهم اخوانا مسلمين وليسوا شيئا آخر!

واذا كان الأمر كذلك فما هى الحكمة فى عدم الاعتراف لهم بحزب شرعى يحمل لافتتهم، ويتحملون مسئولية اسمه أمام الشعب، ويمارسون تحت هذا الاسم نشاطهم ـ الذى يمارسونه حاليا بالفعل! تحت اسم آخر هو اسم حزب العمل أو التحالف ؟

ان الحكمة من منع قيام حزب دينى هى منع قيام نشاط سياسى يعمل باسم الدين، وليس منع الاسم ذاته، واذا كان النظام يسمح بهذا النشاط بالفعل ، ويسمح بوجوده تحت قبة البرلمان، فماذا بقى غير منح شرعية الاسم ؟!

ان هذه القصة تذكرنى بموقف بعض الدول العربية، التى طبقت قرار المقاطعة ضدى وضد نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وانيس منصور. فقد كانت الصحف المصرية التى أكتب فيها تكتفى برفع اسمى من النسخ التى توزع فى هذه البلاد العربية! وكانت شعوب هذه الدول تقرأ مقالاتى كما لو كانت تحمل اسمى تماما، لأن كل قارئ يعرف أسلوب الكاتب الذى يقرأ له ! وكنت اعجب فى نفسى وأقول: ترى لو أن الفكر الماركسى وصل إلى الشعوب بدون أن يحمل اسم ماركس، هل كان ينقص هذا من قدر هذا الفكر؟ وهل كان تأثر الشعوب بالفكر الماركسى يقل؟

على أن الأمر فى حالة الاخوان المسلمين اوضح من ذلك بكثير ، فالإخوان المسلمون لم يكونوا فى حاجة أبدا لحذف إسمهم وهم يتحالفون مع حزبى العمل والأحرار، أو وهم يطبعون منشوراتهم الانتخابية وعلى رأسها شعار «الاسلام هو الحل»، ويتقدمون للناخبين المصريين ويدلون بالتصريحات للصحف، أو يمارسون نشاطهم النيابى تحت قبة البرلمان. فماذا تبقى اذن؟

بقيت هذه الفوضى الحزبية التى ليس لها نظير ، حيث تختفى قوة حزبية كبيرة تحت اسمى حزبين سياسيين ضعيفين! ولن أتحدث عن حزب الأحرار وشعبيته المنعدمة فى الشارع المصرى ، بعد أن أخذت جريدته تتحول من يمين إلى يسار ثم إلى وسط ثم تعود مرة أخرى إلى يمين فيسار فوسط مع كل تغيير يحدث فى رئيس تحريرها! نعم لن أتحدث عن حزب الأحرار، الذى قدم فى بداية نشاطه برنامجا كان يعد ليبراليا بالنسبة للحزب الوطنى (حزب مصر الاشتراكى وقتذاك) ثم أصبح الحزب الوطنى تحت مبارك أكثر ليبرالية من حزب الأحرار، ولم يعد ينقصه سوى انتخابات حرة فلا يفترق فى شىء عن أى حزب ليبرالى فى العالم الغربى.

أما حزب العمل، فقد كان له رصيد شعبى يرتبط باسم ابراهيم شكرى وجماعة مصر الفتاة، وباسم هذا الرصيد كسب عددا من المقاعد

فى أول انتخابات خاضها تتفق مع حجمه، ثم فقد هذا الرصيد كلية مع تحول وجهه من اليسار إلى اليمين، ومن العلمانية إلى الدينية، ثم انقسامه إلى قسمين بسبب تحالفه مع الاخوان المسلمين، وسيطرة الأخيرين عليه، وتحول جريدته من جريدة تقدمية إلى جريدة تقف فى أقصى اليمين! وفى النهاية استيلاء الاخوان المسلمين عليه كلية!.

ترى لو جرت انتخابات حرة جديدة، ودخلها تحالف حزب العمل والأحرار والاخوان المسلمين، هل يوجد فى مصر من أقصاها إلى أقصاها من ينتخب حزب العمل أو الاحرار، وقد كفوا من جهة الفعل والواقع عن أن يمثلوا فلسفتهم السياسية التى نشئوا عليها، وعرفهم الناس من خلالها؟ واذا كان الامر كذلك أفلا تكون جميع الأصوات تقريبا قد ذهبت إلى جيب الإخوان المسلمين، لاالى حزب العمل، مع سيطرة هؤلاء عليه، وتحول جريدته من جريدة تقدمية إلى جريدة تقف فى أقصى اليمين! وفى النهاية استيلاء الاخوان المسلمين عليه - مهما كانت مسمياتهم أو اللافتات التى دخلوا الانتخابات تحتها؟ وما هى أهمية أن يكون اسمهم الاخوان المسلمين أو حزب العمل أو الأحرار، ما دام الناخبون يعرفون أنهم الاخوان المسلمون؟

بقيت نقطة على جانب كبير من الأهمية لست أعتقد أن نظامنا السياسى يدركها جيدا، وهى أن الاخوان المسلمين اليوم ليسوا هم الاخوان المسلمين الذين عرفهم تاريخ الحركة الوطنية، فلم يعودوا هم إخوان التنظيم السرى لحسن البنا أو الهضيبى، ولم يعودوا هم اخوان كتاب «معالم فى الطريق» لسيد قطب، وإنما هم جماعة برلمانية تؤمن بالأساليب البرلمانية فى الوصول إلى أهدافها.

وفى هذا الصدد علينا أن نفرق بين الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الأخرى - أى جماعات التكفير - ابتداء من جماعة التكفير والهجرة لمصطفى شكرى، ومرورا بجماعة الجهاد التى اغتالت السادات، وانتهاء بجماعة الناجون من النار، أو الجماعة الاسلامية التى يقودها الدكتور عمر عبد الرحمن - وهى الجماعات التى لا تعترف بالطرق

البرلمانية، بل تدين هذه الطرق ادانة دامغة، وتدين الإخوان المسلمين أيضا لتحولهم البرلمانى . وفى الوقت نفسه يدين الإخوان المسلمون هذه الجماعات أيضا، ويدينون فكر التكفير، ولهم كتبهم فى ادانة هذا الفكر، وعلى رأس هذه الكتب:«دعاة لا قضاة» للمرحوم المستشار حسن الهضيبى، المرشد العام السابق للاخوان المسلمين..

ان هذا الكلام الذى أسوقه هو كلام علمى وليس كلاما سياسيا، فأنا هنا أسوق حقائق ولا أسوق دفاعا سياسيا عن حق الاخوان المسلمين فى الوجود داخل حزب سياسى شرعى، ولعلى آخر من يسوق مثل هذا الدفاع! ليس فقط لأنى أنزه الدين الأسلامى عن الزج به فى السياسة، ولأنى لا أومن بما يطلق عليها اسم حكومة اسلامية، لأن هذه الحكومات على مدى التاريخ كانت أبعد ما تكون فى تطبيقاتها عن الاسلام الصحيح ـ وإنما لأنى أعرف أن الشريعة الاسلامية مطبقة بالفعل فى القانون المدنى، ولأن الحاكم من حقه استبدال التعازير بالحدود. وهذا الكلام ليس كلامى، وإنما هو كلام المرشد العام الهضيبى نفسه.

ولكن هذا شىء ووجود قاعدة جماهيرية واسعة للاخوان المسلمين شىء آخر ـ وهو أمر لاخلاف عليه ـ فهذه القاعدة عندما لا تجد المظلة الشرعية، تذهب بالضرورة إلى جيب جماعات التكفير، وأهمها «الجماعة الاسلامية» للشيخ عمر عبد الرحمن. ومن المصلحة ـ فى رأيى المتواضع ـ تحويل اعتراف الدولة «الفعلى» بالاخوان المسلمين إلى اعتراف «رسمى» أو «شرعى»، حتى يتسنى للاخوان المسلمين التصدى لخطر جماعات التكفير من أرضية شرعية.

هذا ـ على كل حال ـ فيما يتصل بالاخوان المسلمين وضرورة السماح لهم بحزب شرعى ـ وقد أبرأت ساحتى أمام ربى بهذا الكلام ـ أما ما يتصل بالناصريين، فإن ضرورة السماح لهم بحزب شرعى، يمارسون تحت لافتته نشاطهم السياسى جهارا، لا تقل عن ضرورة السماح بذلك للاخوان المسلمين. ولنفس الأسباب تقريبا .

فكمـا أن الدولة تسـمح لـلاخـوان المسلمين بالـنشـاط السـيـاسـى ولا تمنعـه، وإنمـا من البـاطن، فكذلك تفـعل مع الـناصـريين، فـهـم يمارســون نشـاطهم كناصريين بالفعل، ولكن من باطن حزب التجمع! وهذا هو أصل نشـأة حزب الـتجمع، فلم ينشـأ هذا الـحزب بوصـفه حزبا شـيوعيـا، وإنما نشـأ بوصـفه تجمعا لليسـار ـ أى للشيوعيين والناصـريين وأى قوى أخرى تسير مع التقدم .

فـأذكر أننا حين كنا نقوم بتكوين حزب التجمع ـ أو منبر اليسار كما كـان يدعى فـى ذلك الوقـت ـ فى بيت حـسين فـهـمى فى الجـيـزة، كنا حريصين على أن يكون المنبر منبرا لليسـار كله، بما فيه اليسار الاسلامى واليسـار الناصـرى، ولا يكون منبرا للمـاركسيين. وقد حـاول الناصـريون تكوين منبـر خـاص لهم، ولكنهم كانوا منقسـمين، وجرى تكوين مـا يعـرف باسـم الـحزب الناصرى تحت التـأسيس ، الذى يمارس حـاليا نشاطه بهذا الاسـم، وينشـر البيانات والتصـريحات بلا قيود، وكانت جريدة «صـوت العـرب» تنطق باسـمــه حـتى أغلقت. وفـى الانتـخـابات العـامـة يعـمل الناصريون من بطن حزب الـتجمع، وتحت لافتة حزب الـتجمع، ومعنى ذلك أن نشـاطهم السياسى غير ممنوع، بشرط أن يتم من الباطن!

وهذا من شـأنه تزييف الحياة الـحزبية التى نعيشـهـا بدون أى مبرر، ويجـعل الانتـخـابات أشـبـه بحـفل تنكرى، يأتى فـيـه من يلبس مـلابس ريتشـارد قلـب الأسد، بينمـا هو فى الـحـقـيقـة صـلاح الدين! أو يأتى من يلبس مـلابس شـرلمان بينما هو فى الحقيقة هارون الرشيد! ويترتب على ذلك أن ينجح الصـديق مـصطفى كـامل مـراد بينمـا هو فى الـحـقـيـقـة المسـتـشـار مـأمـون الهـضـيـبى ! أو ينـجح الصـديق عـادل حسين فى الانتخابات بينما هو فى الحقيقة حسنى عبد الباقى أو أحمد رائف.

ومعالـجة الرئيس مبارك لهذه القضية تقضى على هذه المفارقة، وهى أن الأحـزاب الـحالية التى سـوف تـخوض الانتـخـابات، فيمـا عـدا الحزب الوطنى وحزب الوفـد، هى أحزاب صـورية ليس لهـا قـواعـد جمـاهيرية،

وأعنى بذلك أحزاب الأحرار والعمل والأمة ! كما أنها أحزاب منقسمة أيضا - اللهم فيما عدا حزب الأمة الذى لا يقبل الانقسام ، لأنه مكون من فرد واحد هو الاستاذ العزيز الصباحى ! وقد أضافت الدولة اليها حزبين آخرين هما : أولا - حزب الخضر ، وهو مع احترامى لرئيسه الدكتور حسن رجب ، حزب «اجتماعى» لا سياسى، مهمته الحفاظ على البيئة الطبيعية وليس له صلة بالبيئة السياسية ! وحزب مصر الفتاة ، الذى مازال يعيش فى وهم الثلاثينات ، وينسى أن أحمد حسين نفسه تخلى عن هذاالاسم عدة مرات ! فقد استبدل به اسم الحزب الاسلامى مرة ، ثم الحزب الاشتراكى مرة أخرى . وقد نسيت حزبا ثالثا هوالاتحاد الديموقراطى ، وكلها أحزاب لا تعرف الجماهير عنها شيئا !

ويمكن أن يضيف اليها الحزب الوطنى «ديشليون» حزب آخر ! ولكن يبقى أن القوى السياسية الحقيقية فى مصر بعيدة كل البعد عن هذه الأحزاب ، ومن المصلحة أن تصل إلى الجماهير من الباب وليس من الشباك ! .

حياتنا الديموقراطية فى ظل هيمنة الحزب الوطنى

اكتوبر فى ١٦ / ١٢/ ١٩٩٠

بعد أن اتضحت هيمنة الحزب الوطنى على حياتنا السياسية فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بفوزه وحده بنسبة ٦ر٧٩ فى المائة من المقاعد، ربما كان من المهم أن نحلل أسباب هذه الهيمنة بشكل موضوعى فى ضوء حياتنا الحزبية التى هى الأساس فى أية حياة ديموقراطية . ولدينا فى هذا الصدد تحليلان نطرحهما أمام القارىء :

الأول يقوم على أن قوة الحزب الوطنى انما تكمن فى الحقيقة فى ضعف خصومه .

والثانى، يقوم على أن قوة الحزب الوطنى لها أسبابها المتعلقة به وبسياساته .

وبالنسبة للتحليل الأول ، فإن الدلائل كلها تؤيده ، فإن حياتنا الحزبية الحالية تكاد تشبه فى كثير من الوجوه حياتنا الحزبية قبل الثورة ، حيث كان

يوجد حزب واحد تلتف حوله الجماهير الشعبية ، هو حزب الوفد ، وفى مواجهته أحزاب أقلية لا أهمية لها ولا تأثير بين الجماهير . والفرق الوحيد هو أن أحزاب الأقلية قبل الثورة كانت أحزابا بغيضة مكروهة من الجماهير لتآمرها مع القصر ، وفرضت حكمها على الشعب رغما عن ارادته ، أما أحزاب الأقلية اليوم فلا تحظى بهذه الكراهية ، ولكن مساحة شعبيتها اقل ، كما أن هذه المساحة تتفاوت .

فالوفد ، على سبيل المثال ، هو أكثر هذه الأحزاب شعبية لتاريخه النضالى الطويل . وحزب التجمع أقل شعبية بسبب عجزه عن مخاطبة الجماهير العمالية ، التى تغير تكوينها بالضرورة بعد سيطرة الدولة على معظم وسائل الانتاج . أما حزب العمل فقد بدد رصيده من التأييد الشعبى الذى حصل عليه حين كان وحده فى الساحة معارضا وكان يمثل الوسط التقدمى ، وذلك بسبب سياساته الملتوية ، وانتقاله بسهولة من الوسط إلى اليمين المتطرف ، ودفاعه عن شركات توظيف الأموال ، وعن الارهاب الفردى وجماعات التكفير . وأما الاخوان المسلمون فقد تحولوا ، بفضل موقفهم المنقسم من الغزو العراقى للكويت، إلى تراث يحاول أن يثبت نفسه وسط جماهير التكفير الساخطة عليه من جانب ، والجماهير الليبرالية المستنيرة من جانب آخر ، التى هى امتداد لجماهير ثورة ١٩١٩ وللفكر القومى الليبرالى الذى عبر عنه مصطفى النحاس بشعاره : الدين لله والوطن للجميع .

وهناك - بطبيعة الحال - أحزاب أقلية أخرى فى مصر قد لا تسمع بها الجماهير ، أشهرها حزب الأحرار ، وأقلها شهرة حزب الأمة ، وأحزاب أخرى لا تعرف الجماهير بوجودها أصلا وحين تسمع اسمها يخيل اليها أنها تعيش فى بلد آخر ، وهى - اذا لم تخنى الذاكرة - الاتحاد الديمقراطى ، والخضر ، ومصر الفتاة ، وقد شاء ذكاء الحزب الوطنى أن يعتمدها كأحزاب رغم ضآلة شأنها وانعدام وزنها ، لذر الرماد فى عين العالم الخارجى وايهامه بوجود حياة حزبية خصبة فى مصر ، وفى الوقت الذى اعترض فيه على قيام أحزاب لها جماهير حقيقية ، هى الاخوان المسلمون والناصريون .

والمهم أن مقاطعة كل من حزب الوفد والعمل والاخوان المسلمين والأحرار للانتخابات الأخيرة قد أضعف من صوت المعارضة فى تلك الانتخابات ، وهى خطأ تكتيكى جسيم زاد من هيمنة الحزب الوطنى علي الحياة السياسية ، ومنحه فرصة تاريخية لقيادة انتخابات نزيهة لحد كبير وهو آمن من منافسة الوفد والاخوان المسلمين، واثبات حسن نيته وسلامة مقصده بعدم الوقوف فى وجه الحاج خالد محى الدين أو فى وجه أحد من مرشحيه ، مما أدى إلى نجاح الحاج خالد محيى الدين ، وخمسة من مرشحيه! ولم يكن هذا الحياد ليتوافر لولا انسحاب الوفد والتحالف .

على هذا النحو يكون ضعف المعارضة هو السبب الحقيقى فى قوة الحزب الوطنى، بدليل أنه لا أحد يقرر صراحة أنه ينتمى للحزب الوطنى إلا إذا كان من رجال السلطة والحكم! وفى مناسبات معينة مثل الانتخابات أو عند إثبات نفوذه وسطوته. وبدليل آخر هو أن اسم الحزب الوطنى منعدم فى الشارع المصرى - أى على العكس مما كان عليه الحال مع اسم الوفد قبل ثورة يوليو، الذى كان يسيطر على الشارع المصرى ويستطيع تحريكه كلما شاء.

هذا هو التحليل الأول لهيمنة الحزب الوطنى على الحياة السياسية. أما التحليل الثانى، وهو الذى يسند هذه الهيمنة إلى قوة ذاتية يتمتع بها الحزب الوطنى، فيستند فى ذلك إلى تأييد الشعب للرئيس محمد حسنى مبارك ومساندته له فى سياساته. ولما كان الرئيس مبارك هو رئيس الحزب الوطنى، ولما كان الشعب يخلط بين رئاسة الحزب الوطنى ورئاسة الجمهورية، فإن الشعب حين يؤيد الحزب الوطنى يتصور أنه يؤيد الرئيس مبارك، مع أن تأييد الحزب الوطنى شىء وتأييد رئيس الجمهورية شىء آخر! فرئيس الجمهورية باق فى منصبه سواء حصل الحزب الوطنى على الأغلبية أو حصل عليها حزب الوفد أو التجمع، لأن اختياره لرئاسة الجمهورية لا يتم بوصفه رئيسا للحزب الوطنى.

ثانيا : أن الحزب الوطنى، بسبب وجوده فى الحكم عشرات السنين، تحت مسميات الاتحاد القومى والاتحادالاشتراكى وحزب مصر

الاشتراكى والحزب الوطنى الديمقراطى، قد تكونت له كوادر لا يتمتع بها حزب من الأحزاب التى ظهرت فى عهد التعددية الحزبية، وهى كوادر أسست لها قواعد بين الجماهير بفضل ما حققت لها من مصالح، وما أحدثته من ارتباطات وما اكتسبته من تجارب وخبرة. والحزب ـ فى نهاية الأمر ـ هو تجمع كوادر، بدليل عجز كثير من الاحزاب، التى يسميها البعض أحزاب الأنابيب، ويسميها البعض الآخرالأحزاب الهامشية ـ ولعل الهاموشية أقرب للصواب ! قد عجزت عن توفير كوادر تخوض بها كل أو بعض الدوائر فى الانتخابات الأخيرة .

ثالثا : أن الحزب الوطنى تحت رياسة مبارك قد اتخذ صورة مقاربة لصورة الوفد قبل الثورة، أى أنه أصبح بمثابة جبهة تضم فى صفوفها كل التيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ففيه تيار دينى قوى يمارس سيطرته على كثير من مناحى الحياة السياسية، وينافس الاخوان والجماعات الاسلامية فى تملق عواطف الجماهير الدينية، ومسايرتها فى كثير من خزعبلاتها وأفكارها الرجعية، ويذهب فى ذلك إلى حد تقديم مذيعات محجبات يخاطبن العقل بأفكار العصور الوسطى، متجاهلات كل ما طرأ على الفكر الدينى من تطور حتمى فرضه التقدم الذى طرأ على علاقات الانتاج، ويتقهقرون بهذا الفكر إلى ما وراء الشيخ على عبد الرازق ومحمد عبده توغلا فى القرن الثامن عشر وما قبله !

وفى الوقت نفسه يوجد فى الحزب الوطنى تيار ليبرالى يتمثل بالدرجة الأولى فى حكومة الدكتور عاطف صدقى التى تسمح بحرية النقد لأعمالها إلى حد لم يكن يتوافر الا فى عهد حكومات الوفد فقط قبل الثورة، وإلى حد أنه لم يضطهد صاحب فكر بسبب فكره، ولم يقدم أى مخرب لعقل الجماهيرللمحاكمة ـ رغم كثرة المخربين! وإلى حد أنها تسمح لكافة التيارات السياسية فى مصر بحرية التعبيرلأقصى مدى يمكن تصوره ، رغم منع بعضها من تأليف أحزاب باسمها لأسباب غير مقنعة. وأنت مع وزراء هذه الحكومة يخيل إليك أحيانا أنهم تربوا فى

حجر الوفد، ولم يتربوا فى حجر ثورة يوليو التى فرضت دكتاتوريتها وبطشها على الجماهير، وزجت بالاحرار فى السجون، وقتلت أصحاب العقائد ابتداء من أول شهدى عطية الشافعى إلى آخر سيد قطب، وجلدت كبار المفكرين ودفعت بهم حفاة شبه عراة فى أيام الشتاء لكسر حجارة أبو زعبل . نعم، إن هؤلاء الوزراء لا صلة لهم بعصر دكتاتورى انتهى، وانما هم من جيل ما قبل الثورة الذى رضع لبن الليبرالية، ودخل فى حالة بيات شتوى فى عصر الثورة، ثم أبرزته ديمقراطية مبارك!

رابعا: أنه على الرغم من أن الرئيس محمد حسنى مبارك هو رئيس الحزب الوطنى، فإنه لا يستطيع أن يزعم أحد أنه قصر الحياة السياسية فى مصر على رجال الحزب الوطنى، أو أنه يقرب رجال الحزب الوطنى على غيرهم من رجال الأحزاب الأخرى. بل هو يستعين بالجميع كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ويتبدى حساب ذلك فى تعامله مع المثقفين بتجرد تام. فهو لايحابى مثقفى الحزب الوطنى على حساب مثقفى الأحزاب المعارضة، وفى سفره إلى الخارج يدعو بعض رؤساء تحرير الصحف المعارضة جنبا إلى جنب مع رؤساء تحرير صحف الحزب الوطنى أو الصحف القومية. كما أنه فى اختياره لمناصب الدولة والقطاع العام يختار الكفاءات وحدها دون نظر للون الحزبى لأصحابها. وبالتالى فليس من الصحيح أن البلد حكر مطلق للحزب الوطنى.

على كل، حال فإن اجراء الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب، ودخول حياتنا النيابية فى مرحلة جديدة، يذكرنى بواجب حالت الأحداث التى مرت بمصر والمنطقة العربية دون قيامى به ، وهو واجب الكلام عن مجلس الشورى .

وقد يتساءل البعض عن معنى الكتابة عن مجلس الشورى بينما الحديث يجب أن يكون عن مجلس الشعب؟ وأقول إنى ودعت مجلس الشعب السابق بمقالى الذى صدرته بعنوان : «مجلس القطط السمان» !

وكان المقال أشبه ب «قلة» أو «قلتين» ألقيتهما وراء المجلس السابق . وهو ما آمل أن يفلت المجلس الجديد منهما بامتناع أعضائه عن الانخراط فى الفساد الذى انخرط فيه كثيرون من أعضاء المجلس السابق . وقد كان الحزب الوطنى أمينا بالدرجة التى منعته من ترشيح كل من فاحت رائحته أو ثبت له عجزه من الأعضاء ، ولكنه ترك لهم حرية ترشيح أنفسهم بصفتهم المستقلة ، وترك لذكاء الجماهير الحكم والاختيار!

أقول إننى ودعت مجلس الشعب السابق ، ولكنى لم أعلق بشيء على أداء مجلس الشورى ، رغم أننى عضو فى هذا المجلس ، وشاركت فى جميع جلساته ، وكنت فى الوضع الذى يمكننى من الحكم على الأمور من الداخل . ولكن الأحداث دهمت فكرة الكتابة ، خصوصا أحداث الاجتياح العراقى للكويت التى صدمت كل ناطق وصامت فى هذا البلد .

وربما يعد مجلس الشورى أنموذجا لما ذهبت اليه من حياد الرئيس محمد حسنى مبارك بين القوى السياسية المختلفة . فقد حرص الرئيس على أن يعين فى هذا المجلس نخبة من أكبر رجال الفكر والقلم والعلماء على نحو أدهشنى شخصيا . فاعترف بأنى بعد تعيينى فى المجلس ، ظننت أنى سوف أمضى وقتى فى سماع خطب مملة مما لا تقدر معدتى الفكرية على هضمها! ثم اكتشفت بعد قليل أننى فى مجلس علمى أكثر منه مجلسا سياسيا ، وأن الآراء التى تطرح فيه انما هى آراء لعلماء متخصصين على أعلى مستوى من الاختصاص ، تعالج قضايا عامة تمس مصلحة البلاد ومستقبلها الاقتصادى والاجتماعى ، وأنى أستفيد شخصيا من كل مناقشة ، وبعد أن كنت أتوهم أن كلامى فى المجلس سوف يكون صرخة فى واد ونفخة فى رماد ، أدركت أننى أخاطب جمعا على جانب عظيم من العلم والثقافة والخبرة السياسية ، وأعتقد أن قراءة محاضر جلسات مجلس الشورى بالنسبة لأى مؤرخ فى المستقبل سوف تكون إضافة لثقافته وعلمه بقدر ما هى مؤشر على نضج هذا المجلس .

وبطبيعة الحال فكما أنه من المستحيل على أى أوركسترا أن تعزف بدون مايسترو ، وكما أن الفضل فى أداء كل أوركسترا يعود الى

المايسترو الذى يتلقى التصفيق والهتاف من المشاهدين ، وينسب اليه كل نجاح أو فشل ، فكذلك ينسب الفضل بالضرورة للأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى الذى قاد المجلس بروح العالم ، وكفاءة السياسى المحنك ، وبكل الخبرة التى حصل عليها من خلال مشواره الطويل كأستاذ جامعى وأمين عام للمجلس الأعلى للجامعات ، وكمندوب لمصر لدى منظمة اليونسكو ، و وزير للتعليم على مدى ثمانى سنوات ونائب لرئيس الوزراء ، ورئيس للمجلس الأعلى للصحافة . وفوق ذلك بكل ما يتمتع به من مستوى رفيع من الأخلاق الى لا يدانيه فيها أحد .

ولا شك أن الدكتور على لطفى قد مهد الطريق برياسته لمجلس الشورى منذ عام ١٩٨٦ ، بقدر ما مهد له بدوره الطريق الدكتور صبحى عبد الحكيم ، أول رئيس للمجلس منذ عام ١٩٨٠ . ويمكن القول بأن فترة الدكتور صبحى عبد الحكيم كانت فترة البناء ، وأن فترة الدكتور على لطفى هى فترة التثبيت والاستقرار . وكلا الرجلين له تاريخه العلمى والسياسى ، فقد تدرج الدكتور صبحى عبد الحكيم فى السلك الجامعى حتى وصل إلى منصب نائب رئيس جامعة القاهرة ، وانتخب رئيسا لمجس الشورى فى أول نوفمبر ١٩٨٠ .

وأما الدكتور على لطفى فقد سبقه تاريخ علمى وسياسى هام ، اذ تدرج فى السلك الجامعى حتى وصل إلى رئيس قسم الاقتصاد ، واختير فى عام ١٩٧٨ وزيرا للمالية ، واستمر حتى ١٩٨٠ ، وفى خلال فترة منصبه القصيرة كان قد أحدث ثورة فى النظم الضريبية ، اذ قام بأول مسح للممولين منذ عام ١٩٣٩ ، واستطاع أن يكشف عن تهرب نصف مليون ممول من الضرائب فى القاهرة وحدها ، وبالتالى فاذا كانت هناك حاليا أية زيادة فى حصيلة الضرائب ، فإنها تدين بالخطوة الأولى فيها إلى الدكتور على لطفى . وعندما شعرت بعض مراكز القوى بأن يد الضرائب سوف تصل اليهم ، استبعد من وزارة المالية . وظل بعيدا عن الحقل السياسى حتى اختاره الرئيس مبارك فى سبتمبر ١٩٨٥ رئيسا لمجلس الوزراء ، واستمر فى منصبه حتى نوفمبر ١٩٨٦ ، حتى انتخب

رئيسا لمجس الشورى ورئيسا للمجلس الأعلى للصحافة ورئيسا للجنة الأحزاب السياسية .

والمهم هو أنه فى فترة رياسته لمجلس الشورى قام بتحويل مبنى المجلس، الذى كان قد تحول إلى ما يشبه الخرابة بفعل الاهمال ، إلى مبنى يليق بمجلس الشيوخ المصرى السابق ، فعمل على تجديده حتى أصبح على ماهو عليه حاليا ، وأعاد اليه مجده القديم ، وفى الوقت نفسه كان يبعث من روحه فى المجلس، حتى اذا ما انتهت مدته كانت الدعوة تعلو بتحويل مجلس الشورى إلى مجلس برلمانى ثان حقيقى ، بعد أن كانت الدعوة تعلو قبل توليه رياسته بإلغاء المجلس على أساس أنه ليس دور هام!

واليوم تحت قيادة الدكتور مصطفى كمال حلمى ، وفى ظل جهاز ادارى ممتاز على رأسه علمان، هما: المستشار فرج الدرى ، الأمين العام، واللواء رفعت مطاوع ، الأمين العام المساعد ، وبعد الانجاز الضخم الذى تحقق خلال العام السابق ، والذى تحفل به مضابط مجلس الشورى بلجانه المختلفة ، وبعد أن أصبح المجلس يضم أكبر الكفاءات العلمية والفكرية والسياسية فى مصر، فلا شك أنه آن الأوان لتحويل المجلس بالفعل إلى مجلس ثان حقيقى عن طريق منحه اختصاص الرقابة على أعمال الحكومة ، والمشاركة فى التشريع ، حيث أن أختصاص المجلس بالتشريع يقتصر على مجرد أخذ رأيه بالنسبة إلى بعض التشريعات .

وبذلك يتدعم النظام الديموقراطى الذى لم يأل الرئيس مبارك جهدا منذ توليه رياسة الجمهورية فى إرسائه وتعزيزه وتوسيع نطاقه، حتى أصبحت مصر متفردة بنظامها الديموقراطى وحرية التعبير ـ خصوصا وأن نظام المجلسين كان يأخذ به دستور ١٩٢٣ وتأخذ به حاليا كثير من النظم الديموقراطية الغربية ، مثل فرنسا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة . وكما قلت فى مقال سابق : إن الحكومة تملك قدمين ، فلماذا تقفز بقدم واحدة؟

بمناسبة بيان رؤساء أحزاب المعارضة : وجهة نظر في الديموقراطية !

اكتوبر في ١٤/ ٧/ ١٩٩١

في وسط الزلازل التي فجرها شعار الديموقراطية في العالم بأسره ، من آسيا شرقا إلى أمريكا اللاتينية غربا ، مرورا بالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والدول الأفريقية ، اختارت أحزاب المعارضة في مصر هذا الوقت بالذات لتُدخل مصر في منطقة الزلازل، وتدفع بها إلى حقل التجارب والانقلابات ، بدلا من أن تجتمع لتعيد دراسة هذا الشعار في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، وتعيد تقييم سلبياته وايجابياته ، وتقدم لنا صيغة تجنب مصر المخاطر التي تعرضت لها بلاد طبقت هذا الشعار تطبيقا أعمى دون مراعاة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

وهو أمر محزن حقيقة ! نعم هو أمر محزن أن تمارس بعض الأحزاب السياسية العمل السياسي دون دراسة للفكر السياسي والاقتصادي ، ودون

أن تعرف أن النظم السياسية لا تنشأ من فراغ ، وإنما تفرزها علاقات إنتاج لا تستطيع بحال أن تفلت من تأثيرها وآثارها ، ودون أن تعرف أيضا أن الديموقراطية ليست نظاما واحدا ، وإنما هى عدة نظم مختلفة وأنها تحمل فى ذاتها الشىء ونقيضه ، أى تحمل الديموقراطية والدكتاتورية معا !

فلم تكن الديموقراطية الأثينية ، التى تعد أرقى الديموقراطيات والمثل الأعلى التى تحتذيه كل الشعوب ، سوى ديموقراطية السادة وحدهم ، ولم يكن المجتمع الأثينى مجتمع سادة فقط ، بل كان مجتمع سادة وعبيد! ولم يفترق المجتمع الإقطاعى كثيرا عن المجتمع الأثينى ، فقد وجد فيه الاقطاعيون والأقنان ، وكانت الديموقراطية للاقطاعيين ، والدكتاتورية من نصيب الأقنان ! وعندما ورث المجتمع الرأسمالى المجتمع الاقطاعى ، لم يفترق الأمر كثيرا ، فقد كانت الديموقراطية من نصيب الطبقة الرأسمالية والدكتاتورية من نصيب الطبقة العمالية والفلاحية .

ولولا ظهور الفكر الماركسى فى القرن التاسع عشر ، الذى نبه الطبقة الرأسمالية إلى أن هناك قوانين للحركة التاريخية ، وأنها سوف تلقى مصير كل من طبقة السادة والطبقة الاقطاعية بعدها ، لاستمر النظام الرأسمالى على هذا النحو ، أى ديموقراطية للطبقة الرأسمالية ودكتاتورية للطبقة العمالية ! ولكن الطبقة الرأسمالية استفادت من الفكر الماركسى فى تعديل وتصويب مسارها ونظامها ، فنشأت الليبرالية القومية التى سمحت بصراع الطبقات ، وأعطت للطبقة العاملة حق الاضراب ، وحق الانتخاب المباشر ، وحق الحرية الشخصية بمعناها العام : حرية الفكر ، وحرية الاعتقاد، وحرية الكلام والكتابة ، وحرية التعليم ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وغير ذلك .

ولكن فى مقابل ذلك لم يعد من حق الطبقة العاملة تغيير علاقات الانتاج الرأسمالية إلى علاقات انتاج عمالية (اشتراكية) عن طريق الثورة والانقلاب ونقل وسائل الانتاج إلى يدها ، أو تحويل الملكية الفردية إلى ملكية جماعية ، أو تغليب حق المجتمع على حق الفرد. فقد أصبح الفرد

هو الأساس فى النظام الرأسمالى، وأصبحت حقوق الفرد وحرية الفرد هى الأساس فى نظام الحكم .

وبوجود علاقات الانتاج فى يد الطبقة الرأسمالية تحولت الحكومة إلى مجلس إدارة لهذه الطبقة ، ووقع على عاتقها قيادة التقدم العلمى والصناعى والتكنولوجى ، ولم يعد يهددها انقلاب تقوم به الطبقة العاملة ضدها ، أو ثورة تخوضها ضدها ، فنظام الحكم فيها مستقر إلى أبعد الحدود ، وكذلك النظام الاقتصادى ، ودور الدولة محدود فى ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، ولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن ، وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية فيه للأفراد والشركات الرأسمالية. وهذا هو السبب فى أن صناعة باهظةالتكاليف مثل صناعة السلاح، تستثمر فيها مئات المليارات، يقوم بها القطاع الخاص!

وقد كان هذا هو انموذج النظام الديمقراطى الذى اصبح يصبو إليه الجميع ! وقد رأينا أنه لم ينشأ من فراغ، فهو مجرد انعكاس لعلاقات الانتاج الرأسمالية، التى تقع السيطرة على وسائل الانتاج فيها فى يد الطبقة الرأسمالية. وبالتالى فوجود علاقات الانتاج الرأسمالية شرط أساسى لابد أن يتوافر فيه قبل قيامه، فإذا اختفت منه فقد شرط قيامه، ونشأت ضرورة البحث عن نظام سياسى آخر يتفق مع علاقات الانتاج السائدة، سواء كانت علاقات انتاج عمالية (اشتراكية) أو مختلطة (قطاع عام + قطاع خاص) أو «لارأسمالية» (اشتراكية بلا مضمون اشتراكى!).

ومن سوء الحظ أن هذا القانون العلمى لقيام النظم السياسية ـ وهو ضرورة اتفاقها مع علاقات الانتاج ـ قد نسيه الجميع، الأمر الذى سبب جميع الكوارث السياسية التى وقعت مؤخرا فى العالم الشيوعى وبلاد العالم الثالث التى تسيطر فيها الدولة على وسائل الانتاج.

وعلى سبيل المثال فحين كان الاتحاد السوفيتى يحترم هذا القانون العلمى، وكان نظامه السياسى يتفق مع سيطرة الدولة على جميع وسائل الانتاج، استطاع الانتقال من الحالة شبه الاقطاعية وشبه الرأسمالية،

التى كان عليها فى عام ١٩١٧، إلى مصاف الدول الصناعية والتكنولوجية العظمى، والوصول إلى مرتبة الدولة العظمى الثانية فى العالم، بل الوصول إلى القمر قبل الولايات المتحدة ذات النظام الرأسمالى الراسخ منذ قيامها، وكان مقررا ان يواصل مسيرته هذه على طريق التقدم لو تمسك بنظامه الحديدى الذى فرضه لينين وستالين بعده .

فلما نسى جورباتشوف هذا القانون العلمى، وأراد بناء نظام سياسى ديمقراطى يماثل نظام الغرب الرأسمالى، الحق بالاتحاد السوفيتى أكبر كارثة فى تاريخه الطويل، فقد تفكك النظام الحديدى القديم فى عهده، وأخذ التسيب يتطرق إلى الطبقة العاملة الروسية، التى لا تستطيع أن تنتج الا فى ظل نظام حديدى! وأخذ الانهيار الاقتصادى يصيب الاتحاد السوفيتى إلى الدرجة التى جعلته يمد يده إلى عدوه الأيديولوجى، وهو الغرب الرأسمالى. وفى الوقت نفسه أخذ التفكك السياسى يصيب الاتحاد السوفيتى، وأصبحت كل ولاية تسعى إلى الانفصال وممارسة الاستقلال!

وهذا هو نفسه ما حدث فى يوغوسلافيا، فقد أخذت هذه الدولة العظيمة التى تزعمت مع مصر والهند حركة عدم الانحياز، وتقود حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، تتفكك، وتسعى كل من البوسنة وكرواتيا والصرب إلى الانفصال، ثم تنشب فيها حرب أهلية ضارية كان مجرد التفكير فيها فى عهد تيتو بعد مغالاة فى التخيل والأحلام، ولعل الشعب اليوغوسلافى اليوم يتحسر على عهد تيتو، الذى استطاع أن يحفظ وحدة هذا الاتحاد وصلابته فى وجه كل الظروف، لسبب بسيط هو أنه أقام نظاما سياسيا يتفق مع علاقات الانتاج الاشتراكية، ولم يبلغ به السفه أو الجنون حد تطبيق نظام سياسى يوافق علاقات انتاج رأسمالية لا تتوافر فى بلده !

وما حدث فى يوغوسلافيا حدث فى دول شرق أوروبا الأخرى، ولكن بصورة مختلفة ، وان اتفقت فى شىء واحد هو أن الطبقة العاملة فيها قد كفت عن الانتاج! وتفرغت لممارسة الديمقراطية الكاذبة والحرية الفردية

التى لا تملك امكاناتها، وأخذت حكوماتها تمد يدها إلى دول أوربا الغربية الرأسمالية تطلب المساعدات الغذائية والاقتصادية، بينما الدول الراسمالية تتشفى فيها، وتهنىء نفسها سرا لهذا «الانتحار الجماعى» لدول شرق أوروبا، التى كانت لسنوات قلائل تمثل قوة اقتصادية وسياسية هائلة توازن قوة الغرب الاقتصادية، وتمد يد المساعدة لحركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، وتعينها على بناء نفسها صناعيا واقتصاديا .

ولم يلبث شعار الديمقراطية أن أخذ يمارس تأثيره التخريبى فى الجزائر. فالجزائر بحكم سيطرة الدولة على وسائل الانتاج فيها، هى أبعد البلاد العربية عن ممارسة الديمقراطية (اقرب البلاد إلى ممارسة هذه الديمقراطيةتونس والمغرب، بحكم سيادة النظام الراسمالى فيهما)، ولكن الشاذلى بن جديد تصور أنه يستطيع تطبيق الديمقراطية الغربية فى الجزائر، فكان أول من تصدى لوراثة النظام هم آخر من يصلحون لهذه الوراثة، وآخر من يؤمنون بالديمقراطية الحقيقية! وبدلا من أن تؤدى الديمقراطية فى الجزائر إلى الاستقرار، إذا بها تؤدى إلى الزعزعة والفوضى !

فقد شنت جهة الانقاذ سلسلة من الاضرابات تحولت إلى مواجهات عنيفة ، للمطالبة بتعديل قانون الانتخابات ، مما دفع إلى نزول الجيش إلى الشوارع واعلان حالة الحصار ،واعتقال أكثر من١٣٠٠ من أنصار الجبهة ، والقبض على عباس مدنى رئيس جبهة الانقاذ ونائبه على بلحاج، لمحاكمتهما عسكريا بتهمة الاشتراك فى تنظيم وقيادة مؤامرة مسلحة ضد أمن الدوله .

ومعنى هذا الكلام كله أن شعار الديمقراطية فى عالم اليوم قد تحول عن مفهومه التقليدى القديم المرافق للأمن والنظام والاستقرار والوحدة الوطنية والتقدم الاقتصادى، ليصبح مرادفا للفوضى والقلاقل والزعزعة والانقسام والتخلف الاقتصادى، وهو ما أثبتته الأحداث الجارية والنماذج التى أوردناها .

بل لقد تحول هذا الشعار ليصبح سلاحا فى يد الولايات المتحدة الأمريكية تشق به صفوف الوحدة الوطنية فى كل بلد تريد تمزيقه، وإثارة الفتنة فيه، وإشعال الحروب الأهلية بين ربوعه، وتفكيكه إلى دويلات وولايات منفصلة. فهى تشترط تطبيق الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وكل دولة من دول العالم الثالث لتقديم مساعدتها، وهى تعلم أن هذه الدول والبلاد تفتقد الشرط الأساسى لقيام الديمقراطية على النحو الذى يقوم فى الولايات المتحدة ودول العالم الراسمالى، وهو قيام علاقات انتاج رأسمالية، وتأسيس نظام رأسمالى .

وليست الولايات المتحدة وحدها هى التى اكتشفت هذا السلاح، فقد اكتشفته أيضا دول المجموعة الأوربية، ففى اجتماع وزراء التنمية لدول هذه المجموعة الأوروبية فى هولندا يوم ١٩٩١/٧/٧، قرر هؤلاء الوزراء ضرورة الربط بين مساعدات التنمية الطويلة المدى لدول العالم الثالث، وسجل دوله فى مجال حقوق الانسان. ولم يعرف عن هذه الدول من قبل اهتماما بحقوق الانسان فى دول العالم الثالث ، بدليل أنها تعرف أن اسرائيل تمتهن حقوق الانسان الفلسطينى، ومع ذلك لم تفكر فى ربط مساعداتها لاسرائيل باحترام حقوق الانسان الفلسطينى!

وهذا يوضح ضرورة التمييز بين ديمقراطية وديمقراطية! فالديمقراطية الغربية التى نشأت مع المد القومى المصاحب لانهيار الاقطاع وظهور الطبقة الرأسمالية، والتى كانت تستهدف توحيد السوق فى بلادها، وقامت بتوحيد السوق الأوروبية المشتركة، وصولا إلى أوروبا الموحدة فى عام ١٩٩٢، هى غير الديمقراطية التى مزقت العالم الاشتراكى وفجرت النزعات الانفصالية فى أمم كانت قد توحدت فى كيانات قوية! فالديمقراطية الأولى تتفق مع علاقات الانتاج الرأسمالية، والديمقراطية الثانية لا تتفق مع علاقات الانتاج الاشتراكية، بل تتناقض معها.

ومن هنا حين تجتمع أحزاب المعارضة فى مصر لاصدار بيان يطالب بالديمقراطيةالليبرالية بشكل مطلق، دون أن تهتم بما إذا كانت هذه

الديمقراطية تتفق مع أساسها الاقتصادى المتمثل فى علاقات الانتاج، فإنها لا تكون قد خدمت قضية الديمقراطية على الاطلاق، فما يخدم الديمقراطية هو أن تجتمع أحزاب المعارضة لتدرس الديمقراطية التى يمكن أن تتفق مع علاقات الانتاج، ثم تطالب بها . وفى ذلك فقد لاحظت أن البيان قد خلا من الاشارة إلى النظام الاقتصادى فى مصر، وإلى ضرورة تغييره إلى النظام الرأسمالى مع أن قيام النظام الرأسمالى هو شرط قيام الديمقراطية الليبرالية .

وفى الوقت الذى تضمن فيه البيان مطلبا عادلا هو احترام حقوق الانسان المصرى وكرامته وحقوقه الشخصية، فإنه انتقد تجمع السلطات فى يد رئيس الدولة، وضعف المؤسسات الدستورية والمشاركة الشعبية، ونسى أن سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الرئيسية، ممثلة فى القطاع العام، من شأنها أن تفرز مثل هذا النظام، ولا تستطيع أن تفرز نظاما آخر تكون السيطرة فيه لطبقة أو طبقات، لأن السؤال الذى سينشأ : أى طبقة؟ الطبقة الرأسمالية أو الطبقة البروليتارية؟ فإذا قلنا: الطبقة الرأسمالية، فانها لا تسيطر على القطاع العام وهياكل الانتاج، وإذا قلنا الطبقة البروليتارية، فان هذا يلغى الديمقراطية الليبرالية من الأساس .

ولست أدرى : هل كانت أحزاب المعارضة جادة فى مطالبتها باطلاق حرية عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات السلمية، واعتبار الاعتداء عليها جريمة لا تسقط بمضى المدة؟ هل كان تنظيم الاجتماعات وتنظيم المظاهرات التى نصبت سليمان خاطر بطلا قوميا وشعبيا، تنطلق من تقدير كامل للمسئولية من جانب حزب العمل؟ وهل كان تنظيم المظاهرات فى جامعة القاهرة أثناء حرب الخليج لحساب صدام حسين مما يتفق مع تقدير المسئولية؟ وهل يعى زعماء أحزاب المعارضة حقا معنى اطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها؟ هل تستطيع هذه الأحزاب تحمل مسئولية قيام جبهة انقاذ اسلامية ـ كما حدث فى الجزائر ـ تخاطب عواطف الشارع المصرى الاسلامى، أو قيام جماعات التكفير بزعامة الدكتور عمر عبد الرحمن وقتلة المحجوب بتأليف حزب

سياسى يكون هدفه إعادة شعبنا إلى الوراء مئات السنين، ويكون زعماء أحزاب المعارضة الموقعين هم أول من يتخلص منهم ويصفيهم جسديا عند سنوح أول فرصة له؟

ثم إننى لم أفهم مطلب تحديد فترة رئاسة رئيس الجمهورية بحيث لا تجدد إلا لفترة واحدة، وانتخابه انتخابا عاما مباشرا من بين أكثر من مرشح ، أليس هذا المطلب اغراقا فى النظريات على حساب الواقع الفعلى والتطبيق؟.

إن نظرية النظام الجمهورى الذى تحدد فيه مدة رئاسة رئيس الجمهورية بما لا يزيد على مدتين ، هى نظرية سياسية قديمة أفرزتها النظم الرأسمالية فى الغرب ، التى تقع وسائل الانتاج فيها فى يد الطبقة الرأسمالية القوية ، التى لا تزيد الحكومة فيها على أن تكون مجلس إدارة لهذه الطبقة الرأسمالية القوية، وهذه الطبقة هى التى تحدد المدة التى تريدها لبقاد رئيس الجمهورية !

ولكن فى العالم الثالث حيث تقع وسائل الانتاج غالبا فى يد الدولة ، ويقع عبء التقدم والتنمية فيها على عاتق الدولة أيضا ، ولاتوجد طبقة رأسمالية قوية بناءة وإنما توجد رأسمالية طفيلية الطابع لا تتحمل عبئا يذكر عن التنمية ، كما هو الحال فى مصر وفى غيرها - فإن تحديد مدة رئاسة الجمهورية بمدتين لا يترتب عليه سوى عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى. فالدولة هى الأساس فى هذا النظام - وليست الطبقة - واستقرار الدولة مرتبط باستقرار رئيس الجمهورية.

وقد سبق لى أن كتبت هذا الكلام ، ولم يثر اهتمام أحد ، لأن علماء الفكر السياسى فى مصر مشغولون بالاستذكار فى الكتب القديمة ، وزعماء الأحزاب السياسية - فى غالبيتهم العظمى - لا يقرأون ، وإنما هم يتكلمون فقط ، أو يرتزقون من دول الخليج !

والمذهل أنه لا يوجد من أحزاب المعارضة التى وقعت البيان والتى تطالب بتحديد مدة رئيس الجمهورية - عدا حزب الوفد - من له رصيد

تاريخى فى قلب الجماهير يبعث فى نفسه الأمل فى وراثة الحزب الوطنى، أو فى أن يخلف الرئيس مبارك فى الرئاسة !

فهل هو حزب العمل بممارساته السياسية السيئة وانقساماته على مدى تاريخه ، وموقفه المؤيد لصدام حسين فى حرب الخليج ضد إدارةالشعب المصرى ؟

هل هو حزب التجمع الذى لم يزعم يوما أنه يملك الأغلبية؟

هل هو حزب الأحرار ، الذى لولا جريدته الناجحة لما شعر به أحد؟

هل هو حزب الأمة الذى لا يسمع أحد به أو بجريدته ؟

هل هى أحزاب الأنابيب التى تفتقد مقومات الأحزاب السياسية الحقيقية ، ولكن حكومتنا قبلت قيامها لاستكمال الديكور الديموقراطى ؟ وهى حزب مصر الفتاة ، وحزب الخضر ، والحزب الاتحادى الديموقراطى ، وأخيرا حزب مصر العربى الاشتراكى.

بالله يا سادة لماذا لا تعترفون معى بالحقيقة الأليمة ، وهى أننا نفتقد عناصر الحياة الحزبية الحقيقية ، ونفتقد بالتالى عناصر الحياة الديموقراطية السليمة ، وأكثر من ذلك نفتقد أساس النظام الديموقراطى الليبرالى الموجود فى الغرب الرأسمالى ، الذى تطالبون به ، وهو الأساس الاقتصادى ؟

ولماذا لا تعترفون معى بأن أحزابكم ـ عدا حزب الوفد ـ هى أحزاب بلا تاريخ ، وليس لها جذور فى الشعب المصرى ؟ كما أنها أيضا أحزاب بلا مستقبل ، فليس لكم خلفاء يخلفونكم لو غبتم عن الساحة ، وأكثر من ذلك فإن أحزابكم لم تعرف الديموقراطية ولم تمارسها ، فلم يسمع لزعماء حزب التجمع دفاع عن الديموقراطية قبل ظهوره ـ عدا خالد محيى الدين للحقيقة التاريخية ـ وقد فصل إبراهيم شكرى كل مخالفيه فى الحزب وهم يمثلون الأغلبية !

ومنذ قيام أحزابكم لم نسمع عن تخلى أحد منكم عن رئاسة الحزب كما تفعل الأحزاب الديموقراطية الحقيقية ، وكما فعلت مسز تاتشر مؤخرا ، بل أنتم رؤساء ثابتون غير قابلين للتغيير ، ومع ذلك فأنتم تطالبون بتغير رئيس الجمهورية كل مدتين ! ولو طبقتم ذلك على أحزابكم لسقطت على الفور !

أقول ذلك وأنا حزين حقا ، لأن ما أرسمه عن حياتنا الحزبية هو حقيقى وليس خيالا ، وهذا العقم مسئول عنه ثورة يوليو التى كممت الأفواه لمدة ثلاثين عاما ، بعد أن ألغت حرية الاعتقاد وحرية الكلام والكتابة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة ، وأدخلت الوطنيين والتقدميين فى السجون . إن الذنب ليس ذنبكم فأنتم مجرد نبت صحراء ثورة يوليو .

ومعذرة ! فقد عشت حياتى السياسية أدافع عن الديموقراطية ، ولكن ليس عن الديموقراطية المشبوهة الحالية التى مزقت الكيانات القومية، وفجرت النزعات الانفصالية فى الاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا ، وأشعلت الاضطرابات والمظاهرات والاعتصامات فى الجزائر .

إن مصر لا تستطيع تحمل أعباء هذه الديموقراطية المخربة لوحدة واقتصاد البلاد!

درس الاتحاد السوفيتى : الديمقراطية المشبوهة !

اكتوبر ١٩٩٢/١/٥

لست أظننى من المعجبين بالسيد جورباتشوف، ولست من المتعاطفين معه أيضا! صحيح أنه غير مسار التاريخ بسرعة غير مسبوقة فى طول التاريخ وعرضه، ولكن ليس كل من يغير التاريخ يعد عظيما، فالمهم هو أن يغيره إلى الأفضل وليس إلى الأسوأ، وكان التغيير الذى قام به جورباتشوف إلى الأسوأ .

نعم، غير جورباتشوف مسار التاريخ إلى الأسوأ، ليس فقط بالنسبة لوطنه، وانما بالنسبة لشعوب العالم الثالث!

أما بالنسبة لوطنه فقد تسلمه دولة عظمى، بل هى الدولة الثانية فى العالم، أو هى الدولة الأولى مكررا وتركه وهو دولة تقع فى ذيل الدول العظمى! وقد تسلمه وهو دولة متحدة ذات سلطة مركزية تسيطر على جزء هائل من أوروبا وآسيا، وتركه وقد تفكك إلى عدة

دول مستقلة لا يعلم الا الله وحده مصيرها ولا ما يمكن أن تقدمه للبشرية من حضارة وفكر، أو ما يمكن أن تلحق بالعالم من أضرار وهى تملك من الرءوس النووية ما تستطيع أن تدمر به العالم والبشرية عدة مرات .

وقد تسلم جورباتشوف بلده وهو دولة منتجة تخضع لنظام اقتصادى رفعها على مدى ثلاثة أرباع القرن الحالى من دولة شبه اقطاعية وشبه رأسمالية إلى دولة صناعية من الدرجة الأولى تتسابق مع الولايات المتحدة فى العصر الذرى، وتسبقها إلى القمر، وتنافسها فى صنع أحدث الأسلحة الالكترونية. بل ان هذا النظام الاقتصادى رفع الاتحاد السوفيتى من دولة تنهزم هزيمة مخزية أمام دولة اليابان الحديثة فى عام ١٩٠٥، إلى دولة تلحق بالمانيا النازية أكبر هزيمة، وتحقق الانتصار عليها، وتخرج بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى تقف بالمرصاد للعالم الاستعمارى .

اقول تسلم جورباتشوف بلده وهو دولة منتجة تحت هذا النظام الاقتصادى، وتركه بعد أن تحول هذا البلد إلى دولة غير منتجة تنتظر الاحسان على يد خصوم الامس، الذين لاتسعهم الفرحة لهذا الانهيار العظيم الذى أراحهم من أخطر عدو شهدوه فى تاريخهم .

نعم تسلم جورباتشوف الاتحاد السوفيتى وهو يعمل تحت نظام انتاجى وفر لشعبه ضرورات الحياة على مدى خمسة وسبعين عاما مضت، وتركه بدون أى نظام انتاجى - تركه وشعبه يكاد يتضور جوعا رغم أنه يملك موارد هائلة قلما يملكها بلد آخر !

كنت مدعوا لحضور عشاء فى القصر الجمهورى أقامه الرئيس محمد حسنى مبارك تكريما لرئيس دولة تشيكوسلوفاكيا، وجاءت جلستى على المائدة بجوار دبلوماسى تشيكوسلوفاكى هام، وأخذنا نتبادل أطراف الحديث، وسألته - فى خبث - عن الطبقة التى يمكن أن تحقق اقتصاد السوق الراسمالى فى تشيكوسلوفاكيا، وتنقلها من الشيوعية إلى الرأسمالية؟ ونظر إلى محدقا حائرا! وأردت أن أزيده وضوحا فسألت :

الم يكن كل همكم ونشاطكم على مدى نصف القرن الماضى مركزا على القضاء على الطبقة الرأسمالية فى بلدكم، وتصفيتها فكريا وجسديا، حتى أصبح لا وجود لها؟ فكيف ـ إذن تحدثون فى بلدكم تحولا رأسماليا بدون أن تكون لديكم طبقة رأسمالية؟ أم أنكم تعتمدون على الرأسمالية الغربية فى إحداث هذا التحول، فتقع وسائل الإنتاج فى يدها بدلا من أن تقع فى يد طبقة رأسمالية وطنية، وتعود عقارب الساعة إلى الوراء قرنا كاملا؟ أم أنكم سوف تتحولون إلى النظام الرأسمالى بوسائل إنتاج اشتراكية تسيطر عليها الدولة، وكيف يمكن لنا تسمية هذا النظام؟ ومن ياترى تتوقعون أن يشترى وسائل الإنتاج فى بلدكم إذا أردتم تحويلها إلى وسائل إنتاج رأسمالية؟

ونظر إلى مليا وقال: وماذا فعلتم أنتم بعد سياسة الانفتاح؟. قلت: لم يكن نظام عبد الناصر نظاما شيوعيا، ولم يكن اشتراكيا،ولم يقم بتصفية الطبقة الرأسمالية على نحو ما فعلتم، بل كان هناك قطاع خاص إلى جانب القطاع العام، وكانت هناك طبقة جديدة تثرى على حساب النظام الاقتصادى الذى أقامه عبد الناصر، وتحل محل الطبقة الرأسمالية التى ضربها عبد الناصر تدريجا، ولكنها كانت طبقة تعمل فى الخفاء، وكل ما فعله السادات هو أن أتاح لها العمل فى العلانية بسياسة الانفتاح الاقتصادى، ووجدت الجو ممهدا، فاستطاعت أن تشارك القطاع العام فى التنمية قليلا، وعلى حساب التنمية الرأسمالية الحقيقية كثيرا، ولكن هياكل الإنتاج الرئيسية ما زالت فى يد القطاع العام، ولم يقم صرح رأسمالى فى أى مجال إنتاجى يناطح الصروح التى بناها القطاع العام، لأسباب كثيرة! ولا ينتظر أن يقوم مثل هذا الصرح، والأمل معقود على تطوير الادارة فى القطاع العام وتطبيق الأساليب الرأسمالية فى الادارة عليها، فيستأنف مسيرته فى طريق التنمية .

ثم قلت للسياسى التشيكوسلوفاكى: انكم فى مأزق ياصديقى، لقد كانت المشكلة الإنتاجية عندكم مشكلة ادارية فحولتموها إلى مشكلة

سياسية. وقد حذر لينين منذ زمن بعيد من تحول الاشتراكية إلى بيروقراطية، فلما تحولت إلى بيروقراطية لم تعيدوها إلى مسارها الصحيح، وهو المسار الاشتراكي، وانما أردتم تحويلها إلى رأسمالية، وهو أمر مستحيل، لانكم لا تملكون عناصر الراسمالية بعد أن قضيتم عليها!

ثم قلت للسياسي التشيكوسلوفاكي: لقد كنت فى الاتحاد السوفيتى فى الصيف الماضى، وكانت وسائل الإنتاج كلها فى يد الدولة، ولم أر من مظاهر الرأسمالية سوى بضعة بوتيكات لا قيمة لها تبيع بأسعار أغلى من أسعار القطاع العام، ولا إقبال عليها بالتالى. ولست أظن أن وسائل الإنتاج فى الاتحاد السوفيتى سوف تتحول إلى وسائل إنتاج رأسمالية بعد أن تمزق إلى دول مستقلة .

وقد انتهى حديثى مع السياسى التشيكوسلوفاكى، ولكنى بلورت فيه المأزق الخطير الذى يواجه العالم الشيوعى، والخطأ الفادح الذى وقع فيه جورباتشوف، والذى كلف الاتحاد السوفيتى وحدته السياسية واختفاءه من خريطة العالم، وكلفه منصبه، والقذف به فى صفيحة زبالة التاريخ!

فلم تكن القضية الأساسية التى واجهت جورباتشوف عند توليه منصبه قضية ديمقراطية ودكتاتورية، انما كانت قضية انتاج أخذ يتدهور تحت تغلب العوامل البيروقراطية على النظام الاشتراكى. وكان عليه أن ينظر إلى المشكلة فى هذا الاطار، وينقذ الاتحاد السوفيتى من هذا التدهور عن طريق الاستفادة من التجربة الادارية السابقة فى عهد أسلافه، والتى دفعت بالاتحاد السوفيتى إلى مركز الصدارة فى العالم، أو يطور هذه التجربة الادارية عن طريق الاستفادة بالأساليب الرأسمالية فى الادارة لانقاذ وسائل الإنتاج من البيروقراطية السوفيتية.

ولكنه تصور القضية فى شكل ديمقراطية ودكتاتورية! ولم يكن ذلك مطروحا، فالنظام الإنتاجى الشيوعى، بحكم سيطرته على وسائل الإنتاج وتركيزها فى يد الدولة، هو نظام دكتاتورى مركزى بالضرورة، على عكس

النظام الإنتاجى الرأسمالى التى تقع السيطرة على وسائل الإنتاج فيه فى يد الفرد، وحرية الفرد فيه ـ بالتالى ـ أساسية للعملية الإنتاجية، وهو بالتالى نظام ديمقراطى بالضرورة!

وبالنسبة لأى حاكم، فإن مهمته الأساسية التى تولى الحكم من أجل تحقيقها هى الإنتاج فى إطار النظام الاقتصادى الذى تولى الحكم على أساسه، وتطويره إلى الأحسن. لأنه بدون إنتاج حقيقى يجوع الشعب وتحدث القلاقل الاقتصادية والاجتماعية ثم السياسية، وقد تطيح به فى النهاية .

وللحاكم ان يستعين فى العملية الإنتاجية بالوسائل التى تتفق مع النظام الاقتصادى السائد، ومسئولية هذا الحاكم فى النظام الشمولى، مثل النظام الاشتراكى أو الشيوعى، مسئولية جسيمة، ومن حقه اتباع كل أسلوب دكتاتورى أو غير ديمقراطى حسبما تتطلب الظروف، مادام أن الهدف الأسمى هو زيادة الإنتاج. ومن هنا كانت الأساليب الستالينية أساليب مشروعة من وجهة نظر النظام الشيوعى، وفى ظلها تم نقل الإنتاج فى الاتحاد السوفيتى إلى مستوى الإنتاج العالمى، ولو تراخت قبضة ستالين لما تمت هذه النقلة التاريخية الهائلة التى لم يسبق لها مثيل فى التاريخ، ولاحتلت ألمانيا النازية الاتحاد السوفيتى فى أثناء الحرب العالمية الثانية.

وقد تقبلت الطبقة العاملة الروسية هذه الأساليب الستالينية دون تذمر كثير، وانصاعت لها فى النهاية. وأنتجت فى ظلها كما لم تنتج فى تاريخها ، لسبب بسيط هو أنها تتفق مع النظام الشيوعى، والتى لم يكن ثمة بديل لها فى ظل نظام إنتاجى تسيطر فيه الدولة ـ وليس الفرد ـ على وسائل الإنتاج.

ومن هنا فليس من الصحيح أن الشعب السوفيتى كان ساخطا على عهد ستالين، بدليل لا يقبل النقض، وهو أن الفرصة كانت متاحة أمامه للثورة عليه وازاحته أثناء الهجوم النازى على الاتحاد السوفيتى فى أثناء

الحرب العالمية الثانية، خصوصا ولديه تجربته التاريخية السابقة عندما انتهز فرصة الحرب العالمية الأولى لقلب النظام القيصرى، ولكن الشعب السوفيتى أبدى تحت حكم ستالين من مظاهر الوطنية والبطولة ما حقق به النصر على الأعداء، وقد ناضلت لينينجراد ألف يوم تحت حصار نازى حصد نحو مليون!

واستمر النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى بعد موت ستالين، وحقق تنافسا مع الولايات المتحدة فى كافة مجالات الإنتاج .

ومن المحقق أن الشعوب تتحمل كل الضغوط إذا كان الهدف منها توفير ضرورات الحياة، وإذا كانت تعرف أنها تتجه إلى مزيد من التحسن فى حياتها الاقتصادية. وكان شعب الاتحاد السوفيتى يعرف أنه حقق تحت النظام الاشتراكى الكثير، وأصبح قوة دولية عظمى، وأنه يتسابق مع العالم الرأسمالى على تحسين وسائل المعيشة. ولذلك تحمل الأساليب الستالينية وما تلاها .

وهذا ما حدث فى مصر، فلم يكن عهد عبد الناصر عهد رخاء كما يصور النصابون، انما حفل بكثير من الأزمات الاقتصادية ، وكان الصراع العربى الإسرائيلى يأكل انجازات التجربة الاشتراكية، ولكن الشعب المصرى أيد عبد الناصر وسانده فى كل الظروف الصعبة، إذ كان لديه أمل فى التخلص من هذه الصعوبات الاقتصادية .

وفى الاتحاد السوفيتى كان تراخى قبضة الدولة على وسائل الإنتاج، وتركها تسقط فى قبضة البيروقراطية، هو السبب فى تدهور الإنتاج إلى حد الأزمة الاقتصادية. وقد ظن جورباتشوف أن الحل يكمن فى الديمقراطية، مع أنه كان يكمن فى مزيد من الدكتاتورية! ولم يعرف أن الديمقراطية فى تلك الظروف هى أسوا حل للأزمة، فهى تعنى تراخى قبضة الدولة على وسائل الإنتاج، واطلاق الحرية لطبقة البروليتاريا للتسيب، وتدهور انتاجيتها بالتالى، وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

وسرعان ما أدت ديمقراطية جورباتشوف إلى نتائج أفدح، وهى تفكك الاتحاد السوفيتى ! فقد تكون «الكومنولث» من أعلى وليس من أسفل، بمعنى أنه قام على يد حكام وليس على يد شعوب، ولم يكن نتيجة رغبة شعبية، بقدر ما كان نتيجة رغبة حكام وجدوا مصلحتهم فى التفكك! ففى نظام شمولى، مثل النظام السوفيتى، لم يكن فى وسع حاكم اقليمى الخروج على ارادة الحكم المركزى التى كان يمثلها رئيس الاتحاد السوفيتى ورئيس الحزب الشيوعى، انما كان خاضعا خضوعا مطلقا لهذه السلطة.

ومن الطبيعى أن يتوق كل حاكم للتخلص من السيطرة المركزية والاستقلال بشئون جمهوريته إذا كان فى وسعه ذلك دون أن يتعرض للعقاب الصارم. ومن هنا هرع الجميع إلى إعلان استقلال جمهورياتهم على حساب وحدة الاتحاد السوفيتى، منتهزين جو الديمقراطية الذى اشاعه جورباتشوف، ولم يأبه أحد منهم بالحل الوسط الذى قدمه جورباتشوف الذى يحقق استقلال الجمهوريات فى إطار الاتحاد السوفيتى.

ولم تكن مثل هذه النتيجة لتغيب عن أى مفكر، فالاتحاد السوفيتى يتكون من قوميات عديدة لا يربطها تجانس دينى أو عرقى أو اجتماعى، وهى تمتد على مساحات شاسعة من أوروبا وآسيا، وقد اتحدت تحت سيطرة مركزية فولاذية وأيديولوجية تؤمن بأن انقسام العالم إلى طبقات هو أقوى من انقسامه إلى قوميات، وان الرابطة الطبقية بين الشعوب أقوى من الرابطة القومية. ومثل هذا الاتحاد كان يحتاج إلى قرن أو قرنين من الزمان حتى تنصهر شعوبه فى بوتقة الوحدة الوطنية. ولكن جورباتشوف اختار أسوأ الأوقات لاطلاق حرية هذه الجمهوريات فى الاستقلال، وهى أوقات الأزمة الاقتصادية التى يريد كل شعب أن يتخلص منها بأي طريقة من الطرق، وفى الوقت نفسه شكك جورباتشوف فى قدرة النظام الاقتصادى الاشتراكى على اخراج الاتحاد السوفيتى من

أزمته الاقتصادية، ونسى أن هذا النظام سبق أن قام بمعجزة اقتصادية حين نقل الاتحاد السوفيتى من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى فى فترة لا تزيدعلى سبعين عاما فى حين استغرق هذا التحول فى الغرب فى ظل النظام الرأسمالى أكثر من ثمانية قرون !

ومن هنا لم يمهد جورباتشوف للاتحاد السوفيتى الطريق للتفكك فقط ، بل مهد الطريق أيضا للاتحاد اليوغسلافى للتفكك ، وهو اتحاد كان يتكون بدوره من قوميات عديدة لا رابط بينها ، فتحولت يوغوسلافيا ، التى كانت تحت قيادة تيتو تقود العالم الثالث مع مصر والهند فى حركة عدم الانحياز ، إلى دويلات يتسابق العالم الرأسمالى فى سعادة إلى الاعتراف بها ، لتكريس الانقسام والضعف والتفكك .

وكذلك سرى التفكك إلى كل دول شرق أوروبا الاشتراكية . بعد أن غض جورباتشوف الطرف عما يثور فيها من حركات انفصالية ، وهى تسير الآن نحو مصير مجهول ، وتحت ادارة عاجزة حائرة لا تعرف الخروج من المأزق الذى وضعت نفسها فيه ، فلا هى تستطيع إدارة وسائل الإنتاج تحت نظام اشتراكى ، ولا هى تستطيع تحويل الاقتصاد الاشتراكى إلى اقتصاد رأسمالى ، لافتقارها إلى طبقة رأسمالية تقود هذا التحول .

وعلى هذا النحو تكون الديموقراطية العمياء قد قضت على الاتحاد السوفيتى وعلى دول شرق أوروبا ، وهو درس لكل شعوب العالم غير الرأسمالى ، خصوصا شعوب العالم الثالث التى اممت وسائل الإنتاج أو قدرا كبيرا منها، فليس مطلوبا من حكام هذا العالم الثالث إرساء ديموقراطية يفتقدون إلى عناصرها ومقوماتها ، بعد أن قضوا على رأسمالية بلادهم ، وإنما عليهم تطهير نظام حكمهم من الفساد البيروقراطى وتوفير ادارة سليمة ونظيفة لوسائل الانتاج .

ولعل درس الجزائر بعد الانتخابات الأخيرة ، يوضح الصورة المؤسفة التى تؤدى اليها الديموقراطية العمياء ، وجهل الحكام ! لقد قطعت الجزائر شوطا فى السيطرة على وسائل الإنتاج ، وبدلا من أن

يركز الشاذلى بن جديد جهوده فى القضاء على الفساد البيروقراطى ، وتطوير الادارة فى القطاع العام ، ودفع وسائل الإنتاج إلى مزيد من الإنتاج ، وإستخدام كل الطرق التى تؤدى إلى ذلك بما فيها القبضة الحديدية ! فانه وضع القضية الإنتاجية فى شكل ديموقراطية ودكتاتورية، وتصور أن الديموقراطية يمكن أن تحل المشكلة ، فإذا بها تزيد من تعقيدها ، وإذا بها تعيد عقارب الساعة فى الجزائر إلى الوراء ، وتدفع بها إلى الهاوية !

فمن المحقق أن الشعب الجزائرى لن يقتات بالفوضى الاقتصادية التى سوف تحدثها جبهة الانقاذ ، ولن تفعل هذه الجبهة فى الجزائر أفضل مما فعلته فى ايران . والقضية فى عالمنا العربى ليست قضية سلفية وعلمانية ، كما أنها ليست قضية ديموقراطية ودكتاتورية ، وإنما هى قضية نظام انتاجى فاسد ونظام انتاجى صالح . وإذا كانت الأحزاب الشمولية قد خانت قضايا بلدها : الأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ! وأوروبا الشرقية ، والاتحاد الاشتراكى فى مصر الناصرية، وجبهة التحرير الحاكمة فى الجزائر ، والبعث فى العراق وغيرها ، وفرضت دكتاتوريتها على الشعوب ، فان مهمة الحاكم المصلح الحقيقية تتمثل فى تطهير وتحرير وسائل الإنتاج من البيروقراطية الفاسدة ، ودفع عجلة الإنتاج بكل الوسائل ، لأنه بدون إنتاج حقيقى تجوع الشعوب وتقوم بالثورة .

وبالنسبة لمصر ، فإن أعلى الأصوات مطالبة بمزيد من الديموقراطية هى الأحزاب الفاشية التى لا تؤمن بالديموقراطية الا باعتبارها وسيلة لتوصيلها إلى الحكم ، وهى أحزاب باعت نفسها للنظام العراقى أثناء أزمة الخليج ، ولديها التمويل الخارجى اللازم ، وتستفز النظام بكل اصرار للاصطدام معها اصطداما يجلب اليها عطف الجماهير . وهى تلعب على حبل العواطف الدينية الاسلامية ، وتجند لصفوفها جماعات التكفير الاسلامية التى تبحث عن دور ، وجماعة الإخوان المسلمين التى

وهى صورة ، فيما يبدو ، صحيحة ، فقد قتل رئيس الدولة محمد أنور السادات ، على يد الجماعات الاسلامية ، وجماعة الجهاد بالذات ، بينما كانت أعين جهاز الأمن بالدولة تراقب حركات الشيوعيين ! وتتابعهم وتتعقبهم وتزج بهم فى السجون ، تاركة جماعة الجهاد تبنى خلاياها على مهل ، وفى العلن لا فى السر ! فى القاهرة والأقاليم وفى الصعيد خاصة فى المنيا وأسيوط وسوهاج ، وتتسلح لتقلب نظام الحكم .

ولم يكن الا بعد إغتيال السادات حين أدرك جهاز الأمن بالدولة مصدر الخطر الحقيقى على النظام ، وهو الجماعات الاسلامية ، التى أخذت تتابع الجميع ، ومنهم النبوى اسماعيل نفسه ، وحسن أبو باشا ، ثم تحاول قتل السيد محمد عبد الحليم موسى ، فتخطئه وتقتل الدكتور رفعت المحجوب .

كنت أظن ان هذه التجارب المريرة ، قد اقتلعت من ذهن السيد النبوى إسماعيل أسطورة الشيوعيين ، أو بعبع الشيوعيين ، وأقنعته بأن هذا البعبع من ورق ؟ وليس له أنياب ولا أظافر ولا قنابل ولا متفجرات ولا مدافع مما تستخدمها الجماعات الاسلامية فى «جهادها» ضد الدولة الكافرة والمجتمع الكافر ، ولكن فيما يبدو أن العقلية البوليسية للسيد النبوى اسماعيل التى ترتبت على اعتبار الشيوعيين هم اساس كل اضطراب وقلاقل وهزات اجتماعية ـ قد غلبت على فكره ، وعششت فيه ، ولن تخرج منه حتى ولو بطلقة ارهابى جهادى ـ لا قدر اللّه .

ومن غريب أنى حذرت من هذا التفكير عند وقوع أحداث ١٨ و١٩ يناير ، حين تنبأت ، ومعى كل كتاب روز اليوسف ، وعلى رأسهم الأستاذ صلاح حافظ ، رحمه الله ، والمرحوم حسن فؤاد ، وعبد الرحمن الشرقاوى ، وعبد الستار الطويلة ، وفيليب جلاب ، وغيرهم ، فى يوم الأحداث ، بأن حراب جهاز الأمن سوف توجه حتما إلى الشيوعيين ، فتنسب إليهم ارتكاب هذه الأحداث ، وتعتقل كل من ينتسب لليسار ، وتريح نفسها ، وتظهر أمام رئيس الدولة فى مظهر الساهر الواعى الحريص على الأمن !

فى ذلك اليوم أخذ كل يسارى يجهز شنطة ملابسه تأهبا للاعتقال بشكل أوتوماتيكى ، صحيح أن كل شيوعى حرص على أن يكون فى بيته وقت وقوع الأحداث لأنه يعرف أن الشبهة سوف تتجه إليه حتما ، ولكنه كان يعرف أيضا أن هذا الحرص لن يغنى عنه من الاعتقال شيئا !

وبالنسبة للكتاب اليساريين ، فقد رأيتهم بعينى فى روز اليوسف إلى جانب التليفونات ، وكل منهم ينتظر مصيره ، خصوصا بعد اعتقال الصديقين رشدى أبو الحسن ، وزهدى ، وكان الظن أنه لن يمضى هذا اليوم حتى يكون كل الكتاب اليساريين فى السجون !

وكانت المشكلة هى ما يمكن أن تكتبه مجلة روز اليوسف بعد هذه الأحداث ، إذا قدر لها أن تستمر فى الصدور ؟ وكان على مجلة «صباح الخير» أن تصدر قبلها . ورأى المرحوم حسن فؤاد ، رئيس تحرير صباح الخير ، أن أكتب مقالا يصدر فى صباح الخير ، كبالونة اختبار لموقف النظام من الدار ، وكتبت بالفعل مقالا بعنوان : «حتى لا يفلت الجانى مرتين» ، صدر يوم ٢٧ يناير ١٩٧٧ ، طالبت فيه الحكومة بأن تتريث فى إجراءاتها ومعالجتها للحادث حتى تتكشف أبعاده الحقيقية . واستدللت بحريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ عندما اتهم القصر والانجليز الشيوعيين بتدبير الحريق ، فأفلت الجناة الحقيقيون ودخل الأبرياء السجون . وقلت بالحرف الواحد :

«إن أخطر ما يمكن أن تقع فيه الحكومة من خطأ ، هو أن تخطىء إدراك القوى التى دبرت المؤامرة الاجرامية . ذلك أن إلقاء التهمة على الشيوعيين إذا جاز فى عنفوان المعركة واختلاط الأمور وحمية الصدام ، فإنه لا يجوز بعد انقشاع غبار المعركة ، وبعد أن هدأت الأحداث وخف الانفعال» .

واستدللت بمقال كتبه الأستاذ مصطفى أمين فى جريدة اخبار اليوم نشر يوم ٢٢ يناير ، قال فيه.

«لا يكفى أن يقال لنا إن الحزب الشيوعى السرى كان وراء التخريب والتدمير فى القاهرة والاسكندرية والجيزة والمنصورة وقنا وأسوان ، فنحن ، وأنتم تعلمون ، أن الحزب الشيوعى السرى ، والحزب الشيوعى العلنى ، أضعف من أن يحطما شارعا واحدا فى مدينة ، لو اجتمعوا جميعا فى مدينة واحدة» .

«وإذا كان الأمر كذلك» ـ كما قلت فى مقالى ـ «فان اعلان الحرب على الشيوعيين إلى درجة تطبيق قانون الطوارىء عليهم وحدهم ، بدلا من الاقتصار على ضرب المنظمات السرية الشيوعية التى جرى الحديث عنها، لا يعد هو الاجراء السليم .

«فمن ناحية ، فان الأخذ بهذا الاتجاه ، هو تسليم مسبق بمسئولية الشيوعيين جميعا عن المحاولة الاجرامية ، وتبرئه تامة للقوى اليمينية من المحاولة . وهى مسئولية جسيمة لا أعتقد أن حكومتنا تقبل بتحمل تبعتها أمام التاريخ ، وإذا جاز صدورها من حكومة إقطاعية من حكومات القصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو ، فلا يجوز صدورها من حكومة بلد يتحول نحو الاشتراكية ، ويلزم جميع القوى الوطنية فيه بالاعتراف بحتمية الحل الاشتراكى» !

ومن ناحية أخرى «فإن الدولة قد اعترفت بحق اليسار ، وفيهم الشيوعيون ، فى العمل السياسى ، وأقرت بوجود أحزاب ثلاثة : يمين ووسط ويسار ، انطلاقا من المبادىء الثلاثة التى أقرها الجميع لصالح الشعب والوطن ، وهى : السلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية ، وحتمية الحل الاشتراكى . فإذا جاءت الحكومة اليوم ، وقامت بتطبيق قانون الطوارىء على الشيوعيين وحدهم ، أفلا يعتبر ذلك اخلالا بالمبادىء الثلاثة المذكورة من جانب السلطة التى صاغتها ؟»

كانت كل أهمية هذا المقال ، الذى لم تصادر مجلة صباح الخير بسببه ، أنه فتح الباب لعدد روز اليوسف الذى صدر بعد ذلك عن

الحريق، والذى هاجم بشدة الرجعية ، واتهمها بتدبير الحوادث ، ونفى عن اليسار ترتيبه لها أو تحريضه عليها . وهو عدد تاريخى هام .

ولكن الداخلية المصرية فى ذلك الحين كانت تقوم بعملية اعتقال واسعة للشيوعيين المصريين واليساريين ، تاركة العناصر التى ارتكبت الحوادث تنعم بالحرية ! وقدمت ١٧٦ منهم للمحاكمة ، وجهت إلى ٨١ منهم تهمة انشاء منظمة شيوعية سرية باسم حزب العمال الشيوعى المصرى ، ترمى إلى قلب النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى للدولة والهيئة الاجتماعية ، عن طريق استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ، وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف!

وزعم قرار الاتهام ـ وهذا هو المضحك ـ أن هؤلاء المتهمين حاولوا خلال يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ قلب دستور الدولة ، وتغيير شكل الحكومة فيها بالقوة ، بأن دبرت عناصرهم قيام المظاهرات والاضطرابات على نطاق شامل خلال يومى ١٨ و١٩ يناير ، ودفع جماهير الدهماء إلى ارتكاب التخريب ومقاومة السلطات ، مستهدفين من ذلك اشعال ثورة شعبية تقضى على نظام الحكم القائم ، وتفرض الشيوعية بالعنف والارهاب !

وبتاريخ ٣١ مايو ١٩٧٧ أصدرت نيابة أمن الدولة العليا أمرا باحالة جميع المتهمين إلى محكمة أمن الدولة العليا بعابدين ، برئاسة المستشار حكيم منير صليب رئيس المحكمة ، وحضور المستشارين على عبد الحكيم عمارة ، وأحمد محمد بكار ، حيث استمر نظرها أمام المحكمة لمدة عامين كاملين ، انتهيا يوم ٢٢ يناير ١٩٨٠ بحجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩ ابريل ١٩٨٠ .

ولعل الحكم الذى أصدرته هذه المحكمة يشكل صفعة قوية للسيد النبوى اسماعيل ، يستحقها جزاء وفاقا لاستخفافه بالتاريخ وبعقل الجماهير، واستغلال منصبه السابق فى تزييف الحقيقة وتوجيه التهم

إن هذا الفرض غير مقبول ولا معقول . ذلك أنه لم يقع أى فاصل زمنى بين اعلان القرارات وخروج الناس ، فما كادوا يقرأون ويسمعون ، حتى خرجوا مندفعين من تلقاء أنفسهم ـ لم يحرضهم أحد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ـ ليعلنوا سخطهم وغضبهم .

«وهذا التلاحم الزمنى بين اعلان القرارات واندفاع الجماهير، ينفى تماما احتمالات التحريض أو الاثارة، أو استغلال الموقف أو ركوب الموجة! لأن أى فرد، مهما بلغت قسوته ودرايته، وأى تنظيم مهما كانت سرعته ودقة تخطيطه ، لا يستطيع أن يحرك هذه الجموع الحاشدة فى لحظات ، ولا يسيطر على مشاعرها ليوجهها إلى تحقيق أغراضه . ثم هو لا يستطيع أن يدفعها لتقوم بأعمال الحرق والتخريب والنهب والاتلاف . ذلك أن مثل هذه الأعمال الشريرة لابد أن تصاحب ـ بطريق اللزوم العقلى والتلقائية المحضة ـ مثل هذه الاضطرابات الأمنية الكبيرة ، فيقع الكثير منها بحكم انطلاق اللصوص والمنحرفين ليمارسوا نشاطاتهم فى ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين .

«وإذن ، فإذا قالت سلطة الاتهام : إن هناك من المتهمين من حرضوا على تلك الأحداث ، مما أدى إلي اشتعالها ووقوع ما صاحبها من جرائم، وأنهم كانوا يريدون اشعال الثورة الشعبية ـ فإن قولها هذا لا يساير مقتضيات المنطق . كما أن مجريات الأحداث فى هذين اليومين لا تتفق مع هذه القالة ، بل انها تناقضها تماما ، من ناحية أسبابها وما وقع فيها من أفعال .

«وتنتهى المحكمة من ذلك كله إلى أن القول بوقوع تحريض ، يدحضه تماما ملابسات الأحداث وأسبابها ونتائجها . ومما يدل على سلامة هذه النظرة ، أن الحكومة قد سارعت وأعلنت ، بكل الوسائل ، عدولها عن تلك القرارات ، أملا منها فى أن هذا العدول سوف يهدىء النفوس .

«واستنادا إلى ذلك فإن المحكمة ترى أن ما ذهبت إليه سلطة الاتهام ـ حسبما سلف ذكره ـ لا يجد له سندا من واقع الأوراق ، ولا من واقع

الأحداث ذاتها ، وأصبح ذلك حقيقة يقينية لامراء فيها ، مما يقتضى أن تنفى المحكمة ما ذهبت اليه سلطة الاتهام فى هذا الخصوص» .

انتهى حكم محكمة أمن الدولة العليا ، الذى يدمغ السيد النبوى اسماعيل بالافتراء وسوق الاتهامات بالباطل . ولكن المحكمة لا تكتفى بذلك ، فهى تثبت فى حكمها ما يجب أن يخجل منه سيادته ، وقد كان فى موقع المسئولية ، فتقول إن رجال المباحث اندفعوا فى أعمال القبض على الشيوعيين على غير هدى ، وطلبوا اعتقال اشخاص بحجة أنهم حرضوا على الأحداث أو شاركوا فيها ، وثبت أنهم كانوا خارج البلاد وقت وقوع الأحداث ، أو لاصلة لهم بالأحداث من قريب أو من بعيد ! « فكيف يمكن أن يطمئن ضمير القاضى إلى تحريات يقدمها له رجال الضبط ، يخلطون فيها بين الغائب والحاضر ؟ فأى شطط لحق بتلك التحريات والمعلومات ، يضعف منها ، بل ويهدرها اهدارا» .

وبعد كل ذلك ، أفلا يحق لنا أن نحكم بأن الشهيد محمد أنور السادات قد ذهب ضحية هذا النوع الجاهل الفاشل من أجهزة الأمن ، الذى يخلط بين الغائب والحاضر ، وبين الشيوعى والمجاهد الارهابى ، ويتخذ من بائع البطاطة المصدر الأعلى لجمع المعلومات؟

ثورة جريدة الأهالى .. لماذا ؟

أكتوبر ١٩٩٢/٩/١٣

خرجت جريدة «الأهالى» يوم ٢سبتمبر ١٩٩٢ وهى ثائرة ثورة عارمة، تزعم أن الغضب قد عم الأوساط المصرية السياسية والثقافية والإعلامية والفنية احتجاجا على مذكرة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى بمقاطعة أعمال ٤٧ كاتبا ومثقفا وفنانا مصريا ، فيما يعنى مصادرة الصحف والمجلات والأفلام التى تنشر إنتاجهم ، وتتساءل عن موقف كل من وزارة الإعلام ونقابة الصحفيين من هذا القرار !

وقد فاجأتنى هذه الثورة من جريدة «الأهالى» بالذات ! وظننت أنها تمزح ! فلم يستطع ذهنى أن يتقبل أبدا أن تتخذ الجريدة من قضية واحدة الا وهى قضية المقاطعة موقفين متناقضين: تناصر فيه قضية المقاطعة بحرارة وتدعو لها وترفع شعارها فى وقت ، وتعارض المقاطعة بحرارة وتندد بها وتلعن من رفع شعارها فى وقت آخر !

ففى حدود علمى أن قضية الحرية هى قضية لا تتجزأ، والمفكر الحر لا يستطيع فى وقت ما أن يكون مكارثيا يرفع لواء الاضطهاد فى الرأى ضد خصومه ، إذا ناسب ذلك سياسته ومصالحه ، ويكون فى وقت آخر ليبراليا يدافع عن حرية الرأى إذا ناسب ذلك سياسته ومصالحه! وبمعنى آخر أن المفكر الحر لا يكون مفكرا حرا إذا هو احتكر الحرية لنفسه ومنعها عن خصومه ، ولكن المفكر الحر ـ باختصار شديد ـ هو ذلك الذى يعتنق قولة فولتير المشهورة : إننى أخالفك فى الرأى ، ولكنى على استعداد لأن أضحى بحياتى دفاعا عن حقك فى التعبير عن هذا الرأى».

ولم تطبق جريدة «الأهالى» ـ الغاضبة الثائرة حاليا ـ هذه القولة أبدا! فلم تكن على استعداد لأن تضحى بحياتها دفاعا عن حق خصومها فى الرأى فى التعبير عن آرائهم ، وانما كانت ـ على الدوام ـ على استعداد لأن تضحى بحياتها لمنع خصومها فى الرأى من التعبير عن آرائهم ! وكانت سياستها دائما محاصرة خصومها فى الرأى ، ومنعهم من التعبير عن آرائهم ، ليس فقط فى مصر بل فى العالم العربى كله أيضا ، مستغلة اتصالاتها العربية بجبهات الرفض وصلات كتابها والمسئولين عن تحريرها بمكتب مقاطعة اسرائيل فى دمشق ، الذى لعب دورا من أقذر الأدوار السياسية فى محاربة مصر .

وقد كانت الذريعة التى تذرعت بها جريدة «الأهالى» واستندت إليها فى رفع شعار المقاطعة ضد خصومها فى الرأى ، هى زيارة القدس التى أيدها بعض رموز الثقافة المصرية وكبار الكتاب والمفكرين المصريين ، ومنهم نجيب محفوظ ، وتوفيق الحكيم ، وأنيس منصور ، وعبد الرحمن الشرقاوى ، وصلاح حافظ ، ولويس عوض ، وعبد الستار الطويلة ، وسعيد خيال وصاحب هذا القلم ـ وهى قضية تختلف عن قضية الغزو العراقى للكويت الذى اتخذت منه بعض الأفلام المصرية موقف التبرير والتأييد ، وهى القضية التى نسب لمجلس التعاون الخليجى اتخاذ قرار بمقاطعة هذا الأقلام .

فالقضية الأولى هى قضية قابلة للجدل ، لأنها قضية اجتهاد مصرى فى حل الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وهو اجتهاد قد يؤتى ثمرة طيبة، وقد يؤتى ثمرة رديئة ، وفى كل الأحوال فإن الاجتهاد مطلوب فى حل القضايا الطويلة المعقدة ، ولكن ليس مطلوبا أبدا مصادرة كل اجتهاد وتخوين أصحابه ومتابعتهم بالمقاطعة والمحاصرة !

أما القضية الثانية فهى غير قابلة للجدل ، فهى قضية عدوان صريح وغزو بربرى حقيقى من دولة عربية لدولة عربية أخرى مجاورة ، هى عضو فى جامعة الدول العربية وفى هيئة الأمم المتحدة وتعترف بها كل دول العالم بدون استثناء بما فيها العراق نفسه . ومن هنا فمجال الخلاف فى الرأى فيها منعدم كلية ، فإما أن يكون صاحب القلم إلى جانب تحرير الكويت ، وإما أن يكون مع استمرار احتلالها ـ صراحة أو ضمنا ـ !

وقد وقفت جريدة «الأهالى» من القضية الأولى القابلة للجدل ، وهى قضية زيارة القدس ، موقف المحاربة المستمرة التى لا تكل ولا تهدأ ضد خصومها فى الرأى ممن أيدوا المبادرة ، وعملت على حصارهم وخنقهم ومنعهم من التعبير عن رأيهم بأية صورة من الصور ، سواء فى مصر أو فى أى بلد عربى آخر .

فحين صدر قرار مكتب مقاطعة اسرائيل فى دمشق فى سنة ١٩٨١ بمقاطعتى ومنع دخولى البلاد العربية مع عدد من الكتاب ، على رأسهم نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور ، تلقت نشرة الأهالى (كانت الجريدة موقوفة) الخبر بابتهاج ، ونشرته دون احتجاج أو ثورة كتلك التى صدَرت بها صفحتها الأولى يوم ٢ سبتمبر الحالى ضد قرار المقاطعة ! وكان قرار المقاطعة الذى أصدره مكتب مقاطعة إسرائيل فى دمشق ، بتحريض من كتاب الأهالى الذين كتبوا نشرة أصدرها مركز الدراسات العربية بلندن الذى يديره عبد المجيد فريد بعنوان «التحرك الثقافى فى مصر» ـ وهى النشرة السادسة من سلسلة « أوراق عربية» ،

تحدثت عما أسمته «تطبيع الأدب» ، وقصدت به مؤتمرا دوليا حضرته فى واشنطن واشترك فيه عدد من العلماء والمفكرين والسياسين المصريين والأمريكيين والاسرائيليين ، وتناولت ما أسمته «التعاون السينمائى المصرى الاسرائيلى المشترك فى فيلم عن حرب أكتوبر ١٩٧٣» ! إلى آخر هذا الكذب .

بل أكثر من ذلك ان الحزب رفض نشر دفاعى عن نفسى ضد قرار المقاطعة فى نفس المكان الذى نشر هذا القرار ! ـ أى حرمنى من أبسط حق يتمتع به مواطن ، وهو حق الدفاع عن النفس ! فقد أرسلت إلى الصديق الأستاذ خالد محيى الدين بنص ردى على رئيس المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل ، ورجوته نشره فى نفس المكان الذى نشر فيه قرار المقاطعة ، وأرسلت بنفس الرد إلى كثير من الصحف العربية فى العالم العربى ، فنشرته إلا صحيفة التجمع ! رغم أننى كنت فى ذلك الحين عضوا مؤسسا فى حزب التجمع !

ولم يكن فى هذا الرد ما يمس حزب التجمع أو يتضمن هجوما عليه، فقد مضى على النحو الآتى : «السيد الأستاذ رئيس المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل .

«صدر منشور من المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل بمنع دخول بعض العلماء والكتاب المصريين البلاد العربية ، ومن بينهم اسمى .

«وقد أدهشنى هذا القرار دهشة شديدة ، بل صدمنى وجرح عزتى القومية ، ولست أدرى الأسس التى بنى عليها هذا القرار .. فلم يسبق لى دخول اسرائيل ..؟ ولم يسبق لى أن قبلت دعوة اسرائيلية لحضور مؤتمر سياسى أو علمى ، سواء فى اسرائيل أو فى القاهرة ، أو أى بلد فى العالم ، بل هاجمت التطبيع فى مؤتمر ووترجيت الدولى ، حيث كان يوجد وفد اسرائيلى ، وفى مواجهته ، وقلت فى ورقتى المطبوعة التى وزعت فى المؤتمر : إنه لا فائدة من أى تطبيع إذا لم تحل القضية الفلسطينية ، وهى أساس النزاع ، حلا عادلا وشاملا . وكان موقف زملائى المصريين قوميا» ، إلى آخره .

ولم يكتف حزب التجمع برفض نشر دفاعى ، رغم نشره فى الصحف العربية ، مزايدا بذلك على الصحف العربية، وانما أخذ المسئولون عن تحرير جريدة «الأهالى» ينشرون المقالات ويدلون بالأحاديث التحريضية ضد الكتاب والفنانين المصريين الذين يحضرون اجتماعات فى الخارج تشترك فيها وفود اسرائيلية .

ففى عام ١٩٨١ نشرت جريدة «الخليج» تحت عنوان : «كامب ديفيد ثقافى» ! حوار لمراسلتها فى القاهرة صفية الشامى مع أحد المسئولين عن تحرير الجريدة ، مليئا بالتحريض ضد أسماء كتاب ومفكرين وفنانين مصريين ، وهم شادى عبد السلام ويوسف إدريس وثروت أباظة وأنيس منصور وأمينة السعيد ، لمجرد حضورهم مؤتمرات بالخارج اشترك فيها مثقفون أو فنانون إسرائيليون ، أو مقابلتهم لصحفيين اسرائيليين حضروا إلى مصر !

والمهم فى هذا الحديث ، الرصد المدهش من هذا الصحفى★ ـ الذى لا يستطيع أن تقوم به الا مؤسسة كاملة ! ـ لكل مؤتمر يعقد فى خارج مصر تحضره وفود مصرية ويشترك فيه اسرائيليون !

«فهذا» ـ على حد قوله ـ « مهرجان عقد فى مدينة «فيتل» الفرنسية دعت إليه جماعة سينمائية تسيطر عليها شخصيات صهيونية وأفراد من أسرة روتشيلد وغيرها»(!)

« ذهب إليه مخرجون مصريون مثل يوسف شاهين وشادى عبد السلام ، واشتركوا بأفلام دون أن يستأذنوا بعض مخرجيها ، وبعض هؤلاء المخرجين لو كانوا علموا لما سمحوا بهذا ! هذا المهرجان اشتركت فيه اسرائيل بستة أفلام سينمائية منها ثلاثة أفلام روائية»(!)

« وهذه ندوة عقدت فى روما بدعوة من جامعة كولومبيا الأمريكية «حضرها وفد من المثقفين الصهاينة من داخل الأرض المحتلة»(!) وحضرها عدد من الكتاب العرب من بينهم لويس عوض وجمال الغيطانى،

★ هو صلاح عيسى

«وفى ظل التقديرات ـ هكذا يقول الصحفى ـ فإن الأمر كان يتطلب مقاطعة هذا اللقاء مقاطعة تامة»(!) .

« وبالمناسبة ! ما حكاية الدكتور يوسف إدريس مع الكاتب الصحفى الاسرائيلى؟ » ـ هكذا تسأل الصحفية ـ ويرد الصحفى : نعم جاء الصحفى إلى مصر وقابل عددا من الكتاب والمثقفين وهم : د . يوسف إدريس ، والأستاذ ثروت أباظة ، والأستاذ أنيس منصور ، والسيدة أمينة السعيد ، قابلهم وأجرى معهم حوارا .. وإن فى وضع هؤلاء جميعا ما يدعو إلى وضع علامات استفهام ومايدعوهم جميعا لأن ينقدوا أنفسهم نقدا ذاتيا علميا»(!) .

بل لقد دعت جريدة «الأهالى» فى عددها الصادر يوم ٣٠ يونية ١٩٨٢ الشعب المصرى إلى مقاطعة عدد من المفكرين والأساتذة الجامعيين ، وبينهم اسمى ، لحضورهم ندوة عقدت بالاسكندرية ، حضرتها ثلاثة وفود من مصر وأمريكا وإسرائيل ، ونظمتها جمعية الطب النفسى الأمريكية ، وموضوعها ـ حسب ما ورد فى دعوة الجريدة إلى المقاطعة ـ : «مناقشة قضايا الصراع والسلام، والاحتمالات التى يمكن أن يحملها المستقبل لفرض السلام الشامل» .

وأرجو أن يلاحظ القارىء أن هذا الموضوع بالذات الذى دعت «الأهالى» الشعب المصرى إلى مقاطعة من حضروه من المفكرين والأساتذة ، هو نفس الموضوع الذى تذهب الوفود السورية والأردنية والفلسطينية فى هذه الأيام إلى مدريد وواشنطن لمناقشته ! مع فارق جوهرى هو أن الوفود الحالية اجتمعت فى مدريد مع الوفد الرسمى لحكومة الليكود ، أما اجتماع الاسكندرية فكان مع فصائل من «حركة السلام الآن» الشعبية وحزب العمل !

إلى هذا الحد كان حماس المسئولين عن «الأهالى» لقرار مقاطعة الكتاب والمفكرين المصريين ، واستعداء مكتب المقاطعة عليهم ، لمجرد مقابلتهم أو جلوسهم إلى مثقفين إسرائيليين فى مؤتمرات بالخارج أو بالداخل !

ولكنها تفتعل اليوم الغضب والغيرة على حرية الرأى وتثور عارمة لما نسب إلى مذكرة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى بمقاطعة أعمال الكتاب الذين ساندوا الغزو العراقى للكويت ، وتستصرخ وزارة الاعلام ونقابة الصحفيين على هذه المذكرة ، وتطالب بالتدخل ! وتنسى أنها كرست نشاطها السياسى والصحفى كله لخدمة دعوة «المقاطعة» وكانت هذه الدعوة فى يدها سوطا تلهب به ظهور مخالفيها فى الرأى ، وتستعدى الحكومات العربية على اتخاذه ضد هؤلاء المخالفين !

وواضح أن ما أثار الجريدة هو أن الزمان قد دار دورة كاملة ! لقد كانت دول الخليج بالذات هى المجال الحيوى الذى يمارس فيه كتاب الأهالى - الذين كانوا فى الوقت نفسه كتابا فى معظم صحف الخليج ! - إرهابهم ضد المخالفين فى الرأى ، ويستغلون وقوع هذه الصحف تحت تأثير قوى الرفض ونفوذ الفلسطينيين فى حمل هذه الدول على تنفيذ قرارات المقاطعة ، ولكن بعد موقف منظمة التحرير وقوى الرفض المتواطىء مع الغزو العراقى ، وانتهاء النفوذ الفلسطينى فى هذه البلاد ، وخروج دول الخليج من تحت وصاية هذه القوى ، انقلب الميزان ،

فقد تصادف أن الأقلام التى أفسحت لها صحف الخليج صفحاتها كانت هى نفسها الأقلام التى وقفت مع الغزو العراقى للكويت فعلا واعترضت عليه اسما ! وكان على دول الخليج بعد تحرير الكويت أن تعيد صياغة علاقاتها مع لأقلام المصرية وفقا لموقفها من تلك القضية المصيرية التى هددت وجودها بالفناء ، ولم تكن فكرة المقاطعة غريبة عليها ، فقد كانت تطبقها بالفعل ، ولكن ضد الكتاب والمفكرين والفنانين المصريين الذين أيدوا مبادرة السلام ! ولم يكن تطبيق هذه المقاطعة يثير ثائرة أحد فى مصر ، لاجريدة «الأهالى» ، ولا وزارة الاعلام ، ولا نقابة الصحفيين ، ولا أى نقابة مهنية فى مصر !

وهذا مادعانى إلى انتهاز فرصة أحد اللقاءات التى عقدها الرئيس محمد حسنى مبارك فى القصر الجمهورى بمصر الجديدة وحضرها

عدد كبير من الاعلاميين والكتاب والمفكرين ، وطلبت من سيادته التدخل وديا مع المسئولين فى الكويت لرفع قرار المقاطعة الظالم ، وقد طمأن السيد الرئيس خاطرى وطلب إلى وزير الإعلام السيد صفوت الشريف تذكيره بهذا الموضوع عند زيارة شخصية كويتية كبيرة لمصر ، ثم جرفت الأحداث هذا الموضوع ونسيته حتى جاء الغزو العراقى للكويت .

وفى خلال ذلك لم ترفع جريدة «الأهالى» صوتا واحدا ضد المقاطعة! ولم تطالب وزارة الإعلام أو نقابة الصحفين بالتدخل ! ولم تكتب عن أى غضب عم الأوساط المصرية السياسية والثقافية والاعلامية والفنية احتجاجا على مقاطعة الدول العربية لنجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور وصاحب هذا القلم ، بل كانت تزايد على مكتب مقاطعة اسرائيل ، وتسعى لتعميم المقاطعة لتشمل الشعب المصرى كله ! وبدلا من اقتصار مقاطعة كتابات وأعمال هؤلاء المفكرين الفنية على الشعوب العربية تنتقل إلى الشعب المصرى نفسه! فلا تنشر صحيفة مصرية مقالا لواحد منهم ، ولا تقبل الجهات الفنية عملا فنيا من اعمالهم ، ولا تجرى الجامعات والمعاهد العلمية أى تعامل علمى أو أدبى مع أعمالهم !

المقاطعة بين الأحرار والمكارثيين!

اكتوبر ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٢

فى مقالى السابق أشرت إلى الدور الذى لعبه مكتب مقاطعة اسرائيل فى محاربة مصر بدلا من محاربة إسرائيل ! وقلت إنه كان دورا دنسا وملوثا اتخذ مقاطعة اسرائيل وسيلة للارتزاق والتجارة والابتزاز. فالشركات التى تدفع تعفى من المقاطعة مهما كان حجم تعاملها مع اسرائيل ! والشركات التى لا تدفع تدرج فى قوائم المقاطعة ! وقد استخدمته بعض القوى السياسية أداة للانتقام من خصومها فى الرأى، إذ يكفى أن تطلب من مكتب المقاطعة ادراج اسم أو أسماء فى القائمة السوداء حتى يستجيب، دون أن يعنى نفسه ببحث مبررات المقاطعة! وعندئذ فإن الطريق الوحيد لانهاء قرار المقاطعة هو الدفع، والا استمر قرار المقاطعة قائما وسيفا مصلتا على الرءوس !

ويكفى للدلالة على هذا الكلام أن اسم نجيب محفوظ الشهير لم يشفع

لصاحبه لدى مكتب المقاطعة، بل ظل اسمه فى القائمة السوداء حتى حصل على جائزة نوبل! مع أن نجيب محفوظ لم يكتب حرفا واحدا ضد القضية الفلسطينية، ولم يزر اسرائيل، ولم يُعرف عنه أنه تواطأ مع الحكومة الاسرائيلية على الشعب الفلسطينى. لقد كانت كل جريمته أنه أيد مبادرة السلام، وطالب بالحوار والمفاوضة بدلا من الخطب والتصريحات العنترية التى تصدر من زعماء جبهة الرفض والخالية من أى مضمون عسكرى حقيقى، فكان أن دُفع باسمه وأسماء غيره من الكتاب والمفكرين المصريين إلى المقاطعة لوضع اسمائهم فى القائمة السوداء !

وقد كانت جريدة «الأهالى» والمسئولون عن تحريرها من قوى التحريض على المقاطعة ـ كما كتبت فى المقال السابق ـ ولكن كان هناك مفكرون أحرار رفضوا قرار المقاطعة ، وأعلنوا اعتراضهم عليه علانية بكل شجاعة ، وعلى رأس هؤلاء المفكر الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين ـ شفاه الله ـ الذى كتب فى عموده بجريدة «الشرق الأوسط» التى تصدر بلندن ، يوم ٢٠ يوليو ١٩٨١ ، مقالا خطيرا يفضح فيه مكتب المقاطعة ويكشف تناقضاته ، وفيه يقول :

«دهشت حقا عندما قرأت فى الصحف عن قرار مكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية بتطبيق قواعد المقاطعة لإسرائيل على نجيب محفوظ والدكتور عبد العظيم رمضان .

«وأنا أسجل اعتراضى على مثل هذا القرار ، رغم أنى لم أقرأ النص الكامل بالحيثيات ، إنما قرأت فقط الشذرات التى نشرت فى شتى الصحف . والموضوع من حيث المبدأ خطير ، ويحتاج ـ على الأقل ـ إلى نشر الحيثيات كاملة حتى يمكن مناقشتها مناقشة مفيدة .

«إن مقاطعة اسرائيل ركن أساسى فى السياسة العربية منذ زمن بعيد ، رغم أن الدول العربية لم تنفذها كاملة ! إذ كانت ـ وما تزال ـ تسكت اذا كانت الشركة التى تتعامل مع إسرائيل مهمة لبلادها .

«قاطعنا مثلا شركة سيارات فورد ، لأنها أقامت فرعا لها فى اسرائيل ، ولكنا لم نقاطع شركات الفنادق من شيراتون إلى هيلتون ـ أو «الشراتن» «والهلاتن» ـ كما يقول صديق ظريف . ولم نقاطع شركة من شركات الطيران ، ولم نقاطع شركات ألكترونيات تحتاج إليها محطات الاذاعة والتليفزيون فى بلادنا ، وكيف تحكم حكوماتنا وعصا الاذاعة والتليفزيون ليست فى يدها؟

«وعلى مستوى الطباعة والنشر ، والثقافة كلها ، فإن دور النشر العربية منذ حرب ١٩٦٧ على الأقل ، تتسابق حتى الآن فى ترجمة وطبع الكتب الاسرائيلية ومقالات الصحف العبرية ! وقد اتخذ شعار صحيح هو : «اعرف عدوك» لعمل تجارة واسعة تجاوزت الحدود !

«الخطير أن الكتابة والرأى والثقافة هى آخر ما يجب مقاطعته ، وأصعب ما يجب مقاطعته ، لأ نها تنتشر فى الأثير ، وتتسلل من خلال أى ستار حديدى ، فلا معنى لمحاولة مصادرة ما لا يمكن مصادرته ، وغموض الأسباب والحيثيات قد ينقلب إلى العكس ، فى صورة «مكارثية» جديدة تضيف إلى الفكر العربى قيودا فوق قيوده .

«وهناك فرق بين المأجور أو المنافق ، وبين صاحب الرأى .. وقد سجنت انجلترا برنارد شو وبرتراند رسل خلال الحرب العالمية الأولى سجنا خاصا سموه «سجناء الضمير» ! أى الذين عارضوا بلادهم وهى فى حالة حرب عن قناعة وليس عن عمالة أو جبن . ثم عادت انجلترا إلى رشدها ، وغمرت برتراند رسل وبرنارد شو بما نعرف من تكريم .

«أعود الى ستكمال الحديث عن قرار المقاطعة لنجيب محفوظ والدكتور عبد العظيم رمضان . ومرة أخرى أقول إن أهم شىء هو نشر الحيثيات كاملة حتى نناقشها ، فليس عندى الا الشذرات التى نشرت فى الصحف:

«عن نجيب محفوظ ، كان ما نشر عاما مبهما لم أفهم منه سببا معينا أو تحليلا معينا حتى أناقشه .

«عن الدكتور عبد العظيم رمضان، نشر أن السبب هو حضوره لمؤتمر إسرائيلي في واشنطن، وأنه اختلى خلال المؤتمر بمدير المخابرات الاسرائيلية!

«وقد تصادف أنني كنت مدعوا إلى هذا المؤتمر الذي ذهب إليه الدكتور عبد العظيم رمضان، والدعوة جاءت من جمعية أمريكية لعلماء النفس، وليس فيها الا أن موضوعها هو دور علم النفس في حل الخلافات الدولية، وقد أرسلت إلى الجهة الداعية بقبول الدعوة، وهو ما حدث مع الدكتور عبد العظيم رمضان.

«ولكنى كنت في القاهرة حين دعيت إلى العشاء في بيت مصري، وإذا بي أجد السيدة أستاذة علم النفس رئيسة الجمعية ومعها زميل أمريكي آخر. وتعارفنا، وحدثاني عن المؤتمر، ومع الاستطراد في المناقشة أدركت أنهما يهوديان أمريكيان، وهو أمر عادى. ثم أدركت أن هناك وفدا اسرائيليا سيحضر المؤتمر ، ثم فهمت وهو الأهم أن الموضوع منصب كله على احتمالات الصلح مع اسرائيل بالتحديد. وهكذا، عندما عدت إلى مكتبي أرسلت إلى المؤتمر معتذرا .

« وهذا ما لم يحدث للدكتور عبد العظيم رمضان على وجه اليقين، لأنه لا يتحرك في البيئة الأوسع التى أتحرك فيها كصحفي وليس كأكاديمي.

« أما القول بأنه اختلى بمدير المخابرات الأسرائيلية، فلست أدرى ما الذى يمكن أن يجده مدير مخابرات اسرائيل عند أستاذ تاريخ، حتى يسعى إلى أن «يختلى» به؟

«ولا أعرف إذا كان مكتب المقاطعة يستفسر من مثل هذا الكاتب عن حقيقة ما نمى اليه، ليعطيه فرصة الرد، أم لا؟

«الموضوع يحتاج إلى وقفة وتفكير، اذا كنا نريد أن نكون جديين، وأن نتخلص من حب اتخاذ القرارات، لمجرد غسل اليدين، دون جدوى»

انتهى مقال الأستاذ الكبير أحمد بهاء الدين، شفاه الله، وهو كافٍ للتمييز بين دعاة الحرية الحقيقيين، وبين المتاجرين بشعارات الحرية من المكارثيين الذين كانوا يقودون سياسة جريدة «الأهالى»، ويزعمون أنهم أنصار الحرية بينما كانوا يقودون دعوة المقاطعة ويرفعون شعارها ضد مخالفيهم فى الرأى!

وقد فاجأنى مقال الأستاذ أحمد بهاء الدين، فلم أكن قد اتصلت به فى هذا الشأن، ولكن قرار المقاطعة استفزه ككاتب حر فلم يملك الا المجاهرة باعتراضه. وقد تصورت بعدها أن هذا المقال سوف يحدث تأثيره فى المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل فى دمشق، فلم أكن أعرف فى ذلك الحين الفساد الذى كان مغموسا فيه، واكتشفت أن المكتب لا تعنيه الحقيقة فى قليل أو كثير، وأنها آخر شىء يقنعه بتغيير رأيه والرجوع إلى الحق!

أما حزب التجمع فقد كان أملى فيه أكبر، اذ كنت فى ذلك الحين ما أزال عضوا مؤسسا من أعضائه ، وتصورت أنه سوف يصحح موقفه تجاهى وتجاه من شملهم قرار المقاطعة الذى سارع بنشره فى نشرته «التقدم» مرحبا، ولكن أملى سرعان ما خاب، وعلمت فيما بعد من مصادر فى لندن أن بعض المسئولين عن تحرير صحيفة «الأهالى» كانوا هم أنفسهم وراء قرار المقاطعة باتصالاتهم بمكتب دمشق، وهم الذين دسوا إليه بدسيسة الاختلاء بمدير المخابرات الاسرائيلية. ولم أعرف ماذا دسوا تماما للكاتب الكبير نجيب محفوظ ؟

وقد تحققت من ذلك حين دعت جريدة «الأهالى» الشعب المصرى إلى مقاطعتى ومقاطعة المفكرين والأساتذة الذين حضروا ندوة الاسكندرية فى عددها الصادر يوم ٣٠ يونية ١٩٨٢، ثم رفضت نشر الرسالة التى أرسلتها إليها ضاربة عرض الحائط بحقى القانونى فى الدفاع عن نفسى ضد هذا التشهير، وهو تصرف فاشى يوضح احتكار الجريدة الحرية لنفسها للتشهير بخصومها، وحرمان الآخرين من الدفاع عن أنفسهم. فلم تكن الرسالة التى أرسلتها إليها تحوى هجوما عليها أو استفزاز لها،

وإنما كانت تتضمن مناقشة هادئة تتحرى الوصول إلى الحقيقة، كما يتضح من الفقرات الآتية:

«السيد رئيس تحرير «الأهالى» قرأت فى عدد ٣٠ يونيو ١٩٨٢ من «الأهالى» دعوتكم إلى مقاطعتى مع عدد من المفكرين والأساتذة الجامعيين، لحضورى مع هؤلاء ندوة عقدت بالاسكندرية، حضرها ثلاثة وفود من مصر وأمريكا واسرائيل، ونظمتها جمعية الطب النفسى الأمريكية، وموضوعها ـ حسب ما ورد فى دعوتكم للمقاطعة ـ :« مناقشة قضايا الصراع والسلام، والاحتمالات التى يمكن أن يحملها المستقبل لفرض السلام الشامل» .

« وقد أدهشتنى هذه الدعوة للمقاطعة لعدة أمور: أولها، أن السبب الذى تدعون فيه إلى مقاطعتى، وهو الجلوس مع من تطلقون عليه اسم «العدو الاسرائيلى»، وهم فصائل من «حركة السلام الآن» الاسرائيلية وحزب العمل ـ يفعله رئيس الدولة فى مصر ورئيس حكومتها ووزير خارجيتها وكبار المسئولين فيها يوميا! بل فعله ياسر عرفات باجتماعه مؤخرا مع «يورى أفنيرى» الاسرائيلى ومن زعماء حركة «السلام الآن» ـ دون ان تدعو إلى مقاطعتهم! فإذا كان هذا العمل ضد المصلحة القومية العليا، فكيف تدعون لمقاطعة البعض وتتركون البعض ؟

« ثانيا : أن جريدة الأهالى تعرف على وجه التحقيق التطورات التى طرأت على العلاقة بين مصر وإسرائيل فى السنوات الأخيرة، والتى نقلتها من علاقة حرب إلى علاقة تنظمها معاهدة يطلق عليها اسم «معاهدة السلام بين مصر واسرائيل». وبمقتضى هذه المعاهدة انسحبت اسرائيل من سيناء، ولم يعد يوجد جندى اسرائيل فى الأراضى المصرية. وفى حدود علمى فان حزب التجمع لم يطلب من الرئيس حسنى مبارك الغاء هذه المعاهدة أو الامتناع عن تنفيذها، رغم عدم موافقته عليها. وإذا كانت هذه المعاهدة نافذة بالفعل، ويحترمها رئيس الدولة، ويؤيدها الشعب، أفلا يوحى استخدامكم مصطلح «العدو الاسرائيلى» أننا مازلنا فى حالة حرب مع اسرائيل، وأن من يجلسون مع الاسرائيليين انما يرتكبون عملا ضد مصلحة الوطن ؟

« ثالثا : أن جريدة الأهالى تعلم جيدا أن الشعب قد انتخب الرئيس الحالى مبارك، بأغلبية ساحقة وباقبال منقطع النظير، بعد أن أعلن التزامه بالاستمرار فى السياسة الخارجية الحالية، فكيف تدعون إلى مقاطعة من يلتزمون بهذه السياسة التى حظيت بتأييد غالبية الشعب ويعملون فى اطارها لتحرير الأراضى العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا ؟

« رابعا : ما هى قيمة دعوة مقاطعة تطلقها الأقلية ضد فصائل تنتمى لرأى أيدته الغالبية الشعبية ، خصوصا بعد أن نجح هذا الرأى فى تحرير سيناء وانسحاب العدو الاسرائيلى وانحسار المد الصهيونى - لأول مرة - عن أرض عربية ؟

« خامسا : اذا كانت الجريدة تدعو إلى مقاطعة مخالفيها فى الرأى ممن يجتمعون مع أنصار «حركة السلام الآن»، افلا تعطى الحجة لمخالفيها فى الرأى من رجال الحكم، لمحاربتها بنفس السلاح عند اللزوم، وفى يدهم القوة لتنفيذ ذلك؟ وكيف تدعى الجريدة الدفاع عن حرية الرأى مع أنها تدعو إلى مقاطعة خصوم الرأى الذى تعتنقه، بدلا من مناقشتهم الحجة ؟

« سادسا : لست أظن أن جريدة «الأهالى» تريد أن تحتكر لنفسها صفات الوطنية والقومية وادراك المصلحة العامة، وتجرد الآخرين من هذه الصفات ! والا أعطت الآخرين هذا الحق، وتركت لشريعة الغاب أن تتحكم فى حياتنا السياسية !

« سابعا : كان فى وسع «الأهالى» أن تطلب منى، بوصفى عضوا فى حزب التجمع وأحد مؤسسيه، معلومات عن ندوة الاسكندرية، بدلا من المعلومات المغلوطة التى نشرتها .. ولو تحرت ذكر هذه الحقائق لأعفت نفسها من الاشتباك على أسس باطلة، وأتاحت الفرصة لحوار جاد بناء .

« ثامنا : من الغريب أن «الأهالى» ، بدعوة المقاطعة التى أطلقتها هذه لمجرد أن وفدا اسرائيليا ووفدا أمريكيا قد حضرا ندوة الاسكندرية، قد

أغفلت هذه الحقيقية التاريخية، وهى أن جميع الزعماء الوطنيين المصريين جلسوا مع المحتلين أثناء احتلال بلادهم، ولم ينقص هذا من وطنيتهم ، لأن القضية ليست فى مجرد الجلوس مع المحتلين، وإنما فى الهدف والغاية من الجلوس مع المحتلين. وفى هذا الاطار جلس سعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسنى مبارك مع المحتلين، فنالوا تقدير الوطن وعرفانه. ولنفس هذه الغاية الشريفة جلس صاحب هذا القلم وزملاؤه من كبار الأساتذة الجامعيين مع أنصار حركة السلام الآن لاحباط المخططات التوسعية التى تقودها جماعة الليكود، وإسقاط «البيجينية» «والشارونية» .

كان هذا هو الخطاب الذى رفضت الأهالى نشره لأنه يفضح موقفها المكارثى من حرية الرأى، وتعصبها لدعوة المقاطعة على حساب المصلحة الوطنية والقومية!

ومع ذلك فهى تأتى يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٢ لتفاجئنا بغضبتها العنترية واحتجاجها على نسب إلى مذكرة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى بمقاطعة أعمال ٤٧ كاتبا ومثقفا وفنانا مصريا ساندوا الاحتلال العراقى للكويت صراحة أو ضمنا، وتطلب تدخل وزارة الاعلام ونقابات الصحفيين والكتاب والفنانين!.

ونحن نقول لها إننا ضد أية قرارات تصدر بمقاطعة كتاب أو فنانين، ولا نريد لهم أن يشربوا من نفس الكأس الذى أذاقته «الأهالى» لخصومها فى الرأى، ونحن نؤمن بمقارعة الحجة بالحجة، ولكنا فى الوقت نفسه نرفض أن يتصدى للدفاع عن حرية الرأى أولئك الذين كرسوا نشاطهم السياسى كله لاجهاض حرية الرأى ومنع خصومهم فى الرأى من التعبيير عن رأيهم، ونادوا بمقاطعتهم، واستعدوا عليهم سلطات فاسدة تاجرت بالمقاطعة لخدمة مصالحها الخاصة، وتركت القضية الفلسطينية تتدهور إلى الوضع الذى تستجدى فيه قيادة منظمة التحرير الجلوس مع اسحق شامير فيشيح بوجهه رافضا الا من خلال وسيط !

مقاطعة الانتخابات في تاريخ مصر المعاصر

الوفد ١٩٨٩/٥/٢٩

لم يكن قرار حزبى الوفد والتجمع بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات لمجلس الشورى أقل صوابا من قرار تحالف العمل والأخوان المسلمين دخولها! فالمعيار الذى يتم عليه قياس هذه الأمور هو النتيجة التى يمكن أن تتمخض عنها، وليس أى شىء آخر، فكل من الفريقين يعرف تماما ان الأنتخابات التى سوف تجرى ستتدخل فيها الادارة بكل ما تملك من إمكانات وبكل ما يسعها من سلطة. وكل منهما يعرف ماذا تملك جماهيره الانتخابية من قوة لخوض هذه المعركة، وجماهير الأخوان المسلمين والجماعات الاسلامية مجهزة تجهيزا خاصا لمقاومة التدخل بالقوة، والاصطدام بالسلطة عند اللزوم، ودفع الثمن. وليست كذلك جماهير الوفد والتجمع التى لا تملك غير صوتها الأعزل الذى يمكن أن تطيح به الادارة - كالعادة - كلما أرادت ذلك .

وللوفد سوابق فى مثل هذه القرارات، قبل الثورة وبعد الثورة، بعد أن أسس اسماعيل صدقي باشا هذا النوع من انواع الفساد السياسى فى مصر ، لتحذو حذوه ثورة يوليو وتتخذ منه مثلا أعلى ! وكانت أول مرة اتخذ فيها الوفد هذا القرار فى عهد دستور ١٩٢٣ فى انتخابات ٨ يناير ١٩٤٥، حين انتهزت بريطانيا فرصة انتهاءالحرب العالمية الثانية لصالحها من الناحية الفعلية، وادركت أن حكومة الوفد، التى قدمت لقضية الديمقراطية ومعسكرها اجل الخدمات فى وجه الفاشية والنازية - سوف تطالبها بدفع فاتورة الحساب، فأعطت النور الأخضر للملك فاروق الذى أقال الحكومة الوفدية فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وأسند رياسة الوزارة إلى أحمد ماهر باشا، وأطلقه على الوفد للتنكيل به تحت ذريعة حادث ٤ فبراير ١٩٤٢. وقام بحل مجلس النواب الوفدى فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤، وحدد لانتخابات المجلس الجديد يوم ٨ يناير ١٩٤٥ .

وقد أدرك الوفد نتيجة المعركة مقدما، فالدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا مصممان على اسقاط الوفد بأى ثمن، ودخول الوفد الانتخابات يهدد بحرب أهلية بين جماهير الوفد وعساكر السلطة، وقرر الوفد مقاطعة الانتخابات، وبنى قراره على أن الأحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات.

وقد أساء المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فهم دوافع الوفد، نظرا لانتمائه إلى الحزب الوطنى الذى دخل هذه الانتخابات، فذكر ان حجة الأحكام العرفية هى حجة واهية، لأن الوفد أجرى الانتخابات فى عام ١٩٤٢ فى ظل الأحكام العرفية. ونسى الرافعى أن الوفد لم يكن فى حاجة لتزوير الانتخابات سواء أجراها فى ظل الأحكام العرفية أو الأحكام العادية، لأنه حزب الأغلبية الساحقة، ولان الجماهير تعطيه صوتها فى أى ظروف. وقد غالط الرافعى نفسه بهذا القول، لأنه يعترف بأن حكومة أحمد ماهر باشا لم تترك للشعب حريته فى الانتخابات، وأنها على الرغم من مقاطعة الوفد لها، تدخلت فيها لإنجاح مرشحيها أو من رضيت عن

ترشيحهم، مماأسفر عن فوز السعديين بـ ١٢٥ نائبا مقابل ٧٤ للأحرار الدستوريين و ٢٩ لكتلة مكرم عبيد، وسبعة للحزب الوطنى ، و ٢٩ للمستقلين.

ونلاحظ فى هذا الصدد أن فكرة مقاطعة الانتخابات نشأت أصلا على يد أحزاب الأقلية، منذ أن سقطت سقوطا ذريعا فى أول انتخابات برلمانية فى عهد دستور ١٩٢٣. ولم تكن هذه الانتخابات قد أجريت على يد الوفد، وإنما أجريت على يد الحكومة القائمة وقتذاك برياسة يحيى ابراهيم باشا، وقد سقط فيها يحيى ابراهيم باشا نفسه فى دائرته مينا القمح، ولم ينجح من حزب الأحرار الدستوريين سوى ستة. ومن الحزب الوطنى أربعة. ونال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب .

لذلك حين أجرى عدلى يكن باشا انتخابات ديسمبر ١٩٢٩، ورغم أن الوزارة التى ألفها كانت وزارة محايدة وليست وزارة حزبية، فان الأحرار الدستوريين أعلنوا مقاطعتهم لهذه الانتخابات، ولم يجدوا حجة يتذرعون بها الا الرغبة فى ترك المجال للتطورات التى تنشأ عن الانتخابات للوفد لعله يكسب لمصر حقوقا جديدة! وكان معروفا أنهم رغبوا فى تجنب هزيمة ساحقة أخرى بعد أن عطلوا الدستور وكانوا ينوون البقاء فى الحكم رغم إرادة الشعب عدة سنين .

وحين أسقط اسماعيل صدقى باشا دستور ١٩٢٣ وأراد اجراء انتخابات على أساس دستوره الجديد الذى أعلنه فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، قرر الوفد مقاطعة الانتخابات انكارا للدستور الجديد، وهذه المقاطعة تختلف عن المقاطعة التى وقعت بعد ذلك فى انتخابات ٨ يناير ١٩٤٥، التى سبقت الأشارة إليها، فى الأسس التى بنيت عليها. فقد قامت فى هذه المرة على رفض الدستور القائم، ولكنها فى المرة الثانية قامت مع الاعتراف بالدستور القائم وهو دستور ١٩٢٣. ونلاحظ أن حزب الأحرار الدستوريين اشترك مع الوفد فى مقاطعة هذه الانتخابات التى قامت على أساس دستور صدقى باشا .

وقد أخطا الوفد خطا كبيرا بدخوله انتخابات مارس ـ أبريل ١٩٣٨، اذ أساء تقدير المدى الذى يمكن أن يذهب إليه خصومه فى تزييف إرادة الأمة. وقد وصفها مصطفى النحاس بانها «تذكرنا بالقرون الوسطى» ! وقد استخلص الوفد فيها ١٢ مقعدا بصعوبة بالغة، ونال حزب الأحرار الدستوريين ١١٣ مقعدا بالتزوير مقابل ٦ مقاعد فقط فى انتخابات ١٩٢٤! ومع ذلك فقد قدر لهؤلاء النواب الاثنى عشر أن يلعبوا أخطر الأدوار فى تاريخ مصر عندما قامت الحرب العالمية الثانية، اذ كانوا الصوت المخلص الأمين المدافع عن مصر والكاشف لسوءات جيوش الحليفة وهى فى مصر، وبدون هذا الصوت كان من المتعذر معرفة ما دار فى تلك الأيام فى ظلام الأحكام العرفية وحكم حكومات الأقلية .

وحين ألف الوفد وزارته فى ٤ فبراير وانقذ فاروق من الخلع، لجأ الأحرار الدستوريون إلى حيلة مقاطعة الانتخابات لتجنب مصيرهم المحتوم على يد الشعب، كما قاطع الانتخابات أيضا حلفاؤهم السعديون لتفادى نفس المصير. وكانت حجتهم فى هذه المرة أن الانتخابات تجرى تحت الأحكام العرفية. ولكنهم لم يلبثوا. أن نسوا هذه الحجة عندما اجروا انتخابات يناير ١٩٤٥، فلم يرفعوا الأحكام العرفية قبل الانتخابات!

ويستخلص من هذا الكلام أن مقاطعة الوفد للانتخابات كانت تتم فى كل الأحوال دفاعا عن الدستور، ودمغا لتدخل السلطة، أما مقاطعة أحزاب الأقلية للانتخابات فكانت هربا من مواجهة الجماهير فى صناديق الانتخابات، ولتفادى الهزائم الثقيلة التى ينزلها بها الشعب .

ولم تسنح حتى الآن فى عهد ثورة يوليو الفرصة لاختبار الحجم الحقيقى للوفد فى أية انتخابات جرت. وان كان تزييف الانتخابات يعد فى حد ذاته اعترافا ضمنيا بحجم الوفد، والا فهل هناك سبب مقنع آخر لتزييف الانتخابات اذا كان الحزب الوطنى يثق بنفسه ويعرف أنه حزب الأغلبية ؟

غضبة نقابات الـ ١٠ فى المائة !

اكتوبر ٢٨ فبراير ١٩٩٢

من حق مجالس النقابات المهنية التى وصلت إلى مقاعدها بتصويت ١٠ فى المائة من الأعضاء، أن تغضب لصدور قانون النقابات الموحد، لأنه يهدد وجودها عند تصويت خمسين فى المائة من الأعضاء، ولكن ليس من حقها أن تتذرع فى غضبتها بالديمقراطية، وأن تزعم أن غضبتها إنما هى غضبة للديمقراطية !

فالديمقراطية، كما يعرفها القانون الدستورى هى حكم الغالبية ، إذا عز الحصول على الاجماع، والغالبية إما أن تكون محددة بنسبة تفوق النصف، وعلى سبيل المثال أن تكون محددة بثلاثة أخماس أو بالثلثين أو أكثر ، وإما تكون مطلقة، إى بنسبة خمسين فى المائة زائدا واحدا. ولم يقل أحد بأن تكون هذه النسبة عشرة فى المائة!

أفهم أن تغضب مجالس النقابات المهنية لأن القانون حدد تصويت نصف الأعضاء فقط كشرط لصحة الانتخاب ولم يحدد نسبة النصف زائدا واحدا ، لضمان الأغلبية المطلقة ، أما أن تغضب لأن الدولة تريد أن تكون مجالس النقابات المهنية ممثلة لنصف الأعضاء على الأقل بدلا من عشرة فى المائة، فإن مثل هذه الغضبة لا يمكن أن تكون غضبة فى سبيل الله أو فى سبيل الديموقراطية ، وإنما هى غضبة فى سبيل استدامة المقاعد على حساب الأغلبية!.

إنه ليس من العدل ، ولا من الديموقراطية ، أن تتمكن أقلية منظمة من دفع ممثليها إلى مقاعد مجالس النقابات المهنية ، وتزعم لنفسها وللمجتمع المصرى ، وللمجتمع الخارجى أيضا ، أنها تمثل جميع الأعضاء ! وتتخذ القرارات المصيرية باسم جميع الأعضاء ! وتتحدث باسم جميع الأعضاء ! فهذا تزييف صريح للديمقراطية ، وهو تشويه لمعناها ، وإساءة استخدام لها .

ومن المحقق أننا لسنا ضد مجالس النقابات الحالية ، مهما اصطبغت بصبغات سياسية تتعارض مع صبغتنا، ولكننا ضد زعم هذه المجالس بأنها تمثل مجموع أو غالبية أعضاء المهنة التى تمثلها ، لأننا نعلم أن هذه المجالس لا تمثل إلا نسبة عشرة فى المائة من هؤلاء الأعضاء.

ولو كانت هذه المجالس قد وصلت إلى مقاعدها بتصويت غالبية الأعضاء لغضبنا لغضبتها ، ولساندنا وقفتها ، لأنها تكون فى هذه الحالة ممثلة بالفعل لارادة هذه الأغلبية ، ولكننا نعلم ، والجميع يعلم ، أنها وصلت إلى مقاعدها بفضل صمت الأغلبية ، وهذا هو سر اعتراضنا .

ولو كان القانون الجديد يقضى بتدخل الادارة الحكومية فى انتخابات النقابات المهنية ، لوقفنا ضد القانون منذ الوهلة الأولى ، فلسنا مع أى وصاية تفرضها الحكومة على المهنيين الذين يمثلون عقل مصر

وفكرها وعلمها وثقافتها ، ولسنا مع أى تدخل فى شئونهم ، ولكننا فى نفس الوقت مع كل تدخل لتوفير الضمانات الضرورية للعملية الديموقراطية ، لسبب بسيط هو أن الديموقراطية تلقى أعباء على كاهل الدولة ، وتحدد سياستها ، وتؤثر على قراراتها ، كما تؤثر على مصلحة الشعب ، ومادامت الأغلبية هى التى تملى ارادتها فإنها تتحمل مسئولية ما تمليه ، أما إذا كانت الأقلية هى التى تملى ارادتها فإن الأغلبية تكون هى الضحية لأية اخطاء .

وعلى سبيل المثال ، ففى حرب الخليج كان الشعب فى واد والنقابات المهنية فى واد آخر . فقد كانت غالبية جماعة الاخوان المسلمين ، التى تنتمى إليها معظم مجالس النقابات المهنية ، ضد تحرير الكويت بالقوة العسكرية الأجنبية ، بينما كان الشعب كله ، وعلى راسه قواته المسلحة والحكومة ومجلسا الشعب والشورى مع التحرير بالقوة ، ولوكانت هذه النقابات المهنية تمثل الأغلبية من أعضائها لوقفت إلى جانب الشعب ولساندت ارادته بالضرورة . ترى لو خضعت الدولة وقتذاك لارادة النقابات المهنية ، هل تكون إلا ضيعت مصلحة مصر ، التى تتحول عندئذ إلى العوبة فى يد صدام حسين بينما هو يسيطر على بترول الخليج ؟

ولقد تذرعت النقابات المهنية فى غضبتها الحالية بأنه كان من واجب الحكومة أن ترجع فى أى تعديل فى قوانين النقابات المهنية إلى مجالس اداراتها وجمعياتها العمومية باعتبارها السلطة الشرعية التى تدير شئونها . وهذا الكلام قد يكون صحيحا لو كانت هذه المجالس تمثل إرادة الغالبية ، أما وهى تمثل ارادة عشرة فى المائة فقط فإن استشارة الحكومة لها لا تكون لها قيمة دستورية أو ديموقراطية ، لأنها تكون قد استشارت ١٠ فى المائة من الأعضاء ، وأغفلت الأغلبية التى هى صامتة لا تشترك بالرأى فى هذه الامور .

ومع ذلك فان هذه الأغلبية الصامتة تستطيع ـ بفضل هذا القانون الجديد ـ أن تنطق وتتحرك وتشارك بالرأى فى أية انتخابات نقابية مهنية

قادمة ، ويمكنها أن تختار الأعضاء الحاليين أو تستبدل بهم غيرهم ، وفقا لا رادتها الحرة الطليقة دون تدخل من جانب الحكومة . فهل هذا بالذات ما يغضب مجالس النقابات الحالية ، أن تشارك الأغلبية بالرأى ، وأن تستخدم ارادتها المعطلة ؟ ! وأليس العكس هو ما يجب أن يغضب تلك المجالس - أى أن تمنع الحكومة الأغلبية من ابداء رأيها ، وتصر على الا يشارك فى الانتخابات سوى ١٠ فى المائة من الأعضاء ؟ .

ولقد كان من الاعتراضات التى أثارها حزب التجمع ، وزعم بها نية الحزب الوطنى الحاكم للهيمنة على هامش الممارسة الديموقراطية القائمة، عدم استطلاع آراء أصحاب الحق الأصليين ، وهم أعضاء هذه النقابات! ونسى أن انتخابات مجالس ادارة هذه النقابات هى - فى حد ذاتها - استطلاع رأى فيمن يمثل أعضاء هذه النقابات ، ومع ذلك فإنه لا يذهب لصناديق الانتخابات أكثر من ١٠ فى المائة من الأعضاء !

فهل تكون النسبة أفضل فى حالة استطلاع آراء الأعضاء فى القانون ؟

أما حزب العمل ، أقصد به جناح الحزب الذى يرأسه الاستاذ ابراهيم شكرى ، فقد ساق من التضليل فى هذه القضية ما ليس غريبا على ممارساته السياسية ! فقد زعم رئيس تحرير «الشعب» فى مقاله يوم ١٦ فبراير ١٩٩٣ أن القانون يعيد النقابات إلى السيطرة المطلقة للحكومة (هكذا!) ولم يستطع أن يفسر كيف يشترط القانون تصويت خمسين فى المائة من الأعضاء ، ويهدف فى الوقت نفسه إلى اعادة النقابات إلى «السيطرة المطلقة للحكومة» ؟ أليس العكس هو الصحيح ، وهو أن يحصر القانون التصويت فى الـ ١٠ فى المائة ، ويمنع الـ٩٠ فى المائة من التصويت ؟

وإذا كان اشتراط القانون تصويت ٥٠ فى المائة من الأعضاء هو بمثابة فرض السيطرة المطلقة للحكومة على النقابات ، أفلا يكون ذلك

اعترافا من هذا الحزب بأن نصف الأعضاء على الأقل هم من أنصار الحكومة ، أى من مؤيدى الحزب الوطنى، وأنهم سيصوتون لصالح ممثلى الحزب الوطنى ؟ وإلا يكون ذلك ـ فى نفس الوقت ـ اعترافا بان المجالس الحالية لا تمثل الا اقلية الأعضاء ، وأن الأغلبية الصامتة مع الحزب الوطنى ومع الحكومة ؟ .

كذلك افهم أن يكون زعم اعادة النقابات إلى «السيطرة المطلقة للحكومة» صحيحا لو أن الانتخابات حدثت بالفعل فى ظل القانون الجديد، وتدخلت الحكومة فيها لصالح مرشحيها وضد مرشحى الاخوان المسلمين ، ولكن ذلك لم يحدث ، ولو حدث لوجد حزب العمل قلمنا معه فى التنديد بمحاولة الحكومة «اعادة النقابات إلى السيطرة المطلقة» لها. أما وأنه لم يحدث ، فكيف يكون اشتراط القانون تصويت نصف الأعضاء ذريعة لاتهام الحزب الوطنى بأنه يريد السيطرة على النقابات ؟

ليكن حزب العمل ـ إذن ـ صريحا ، ويعلن أن سبب رفضه للقانون هو أنه يهدد بخروج نقابات العشرة فى المائة من سيطرته ، واتاحة الفرصة لانتخاب مجالس ادارات تمثل نصف المهنيين على الأقل ، بعد أن ظلت تمثل ١٠ فى المائة فقط منهم على مدى السنوات السابقة ! ..

وتبلغ مغالطات رئيس تحرير «الشعب» ذروتها حين يتهم الحكومة «بسحب الاعتراف بأهلية هؤلاء المهنيين فى أن يختاروا قادتهم النقابيين بالانتخاب» ، ويقول : «أليست النقابات المهنية أكبر تجمع للمتعلمين فى مصر؟ أليست معقل الطبقة المتوسطة صاحبة الوزن والدور الممتاز فى حياة الأمة ؟ ما حجتكم فى سحب الاعتراف بأهلية هؤلاء المهنيين فى أن يختاروا قادتهم النقابيين بالانتخاب ؟ ما حجتكم فى منع أنظف انتخابات؟ ما حجتكم فى تدمير هذه الواحة الديموقراطية ؟» .

وينسى رئيس تحرير جريدة «الشعب» أن سحب الحكومة الاعتراف بأهلية المهنيين فى أن يختاروا قادتهم انما يكون بفرض رأى الأقلية على

القارىء لأول وهلة أن نصف أعضاء النقابات الذين يشترط القانون تصويتهم هم ممن لا يقدرون على المشى ؟ ولكننا لا نلبث أن نعرف أن سيادته يلمح إلى ما قرره القانون من أنه فى حالة عدم تحقيق نسبة الخمسين فى المائة يشكل مجلس مؤقت من أقدم القضاة! فقد اعتبر هذا المجلس المؤقت مجلسا دائما ، ونسى أن القانون خفض نسبة التصويت من النصف إلى الثلث فى خلال اسبوعين إذا لم يكتمل النصاب ، فإذا لم يكتمل الثلث تتولى لجنة قضائية مؤقتة اختصاصات النقيب والمجلس وتدعو للانتخاب خلال ٦ أشهر .

على هذا النحو يصور أصحاب المصلحة فى استمرار القانون القديم مشاركة القاعدة العريضة فى انتخابات النقابات المهنية على أنها تصفية لهذه النقابات ! كأن العملية الديموقراطية تقوم على ارادة شريحة لا تتجاوز ١٠ فى المائة ولا تقوم على ارادة الأغلبية ؟ ويريدون لهذه الشريحة أن تتداول المجالس النقابية إلى الأبد بحكم دقة تنظيمها ، وتدع الأغلبية فى صمتها وسلبيتها ! .

والغريب أن يزعم رئيس تحرير هذه الصحيفة أن نشأة الفكرة كانت فى المنوفية عندما سئل الرئيس مبارك عن وضع النقابات المهنية ، فطلب من أعضاء حزبه المبادرة بتقديم مشروع القانون ، ولم تمض أيام على هذا التوجيه الا وكان مشروع القانون يقدم فعلا إلى مجلس الشعب! ـ وهو ما يوحى بالتعجل فى وضع المشروع ـ مع أن المشروع كان معدا بالفعل، ومدروسا ، وكانت هناك أصوات كثيرة تلح فى اصداره ، لتصحيح صورة غير حقيقية تفرضها نقابات العشرة فى المائة على وسائل الاعلام العالمية ، وتزعم أن أكبر تجمع للمتعلمين فى مصر ينحاز إلى التيار الدينى ! ولم يكن ثمة وسيلة للتحقق مما إذا كانت هذه الصورة صورة حقيقية أم لا إلا إذا أصبحت هذه النقابات وليدة تصويت غالبية القاعدة العريضة للمهنيين .

ولقد كنت من بين هذه الأصوات ، انطلاقا من إيمان عميق بديموقراطية الأغلبية ، وقد عبرت عن هذا الرأى فى مقالى بمجلة أكتوبر

يوم ٦ ديسمبر ١٩٩٢ . ولكن فيما يبدو أن اشتراك القاعدة الجماهيرية العريضة لا تلائم مصالح مجالس النقابات الحالية ، فكانت غضبتها العارمة لصدور القانون! .

ومن حق كل فرد أن يعارض صدور هذا القانون ، ولكن ليس من حقه أن ينسب معارضته إلى «رغبة القواعد العريضة للعمل النقابى» ، كما فعل الاستاذ ابراهيم نافع . ففى مقاله يوم الجمعة ١٩ فبراير ١٩٩٣ وصف هذا القانون بأنه قانون «غير ديموقراطى» وأنه «يصادم رغبات القواعد العريضة للعمل النقابى» !

ولست أدرى كيف وصل إلى هذا الاستنتاج الخاص بالقواعد العريضة ، ولم يسبق أن أبدت هذه القواعد العريضة رأيها فى أية انتخابات للنقابات المهنية ؟ كما لا أدرى كيف يصف القانون بأنه «غير ديموقراطى» وهو يقوم على ضرورة مشاركة الغالبية فى التصويت ، أو على الأقل مشاركة خمسين فى المائة من القواعد الشعبية ؟ كما لا أدرى ما الذى كان يتوقعه من نتيجة استطلاع الحكومة رأى «غالبية قيادات العمل النقابى الوطنى» فى هذا القانون ـ كما يقول ـ مع أن هذه القيادات لا تمثل غالبية القاعدة العريضة ، وإنما تمثل نسبة ١٠ فى المائة منها ؟ هل كان يتوقع أن تساند هذه القيادات مشروع قانون يشرك إلى جانب مؤيديها فى عملية الانتخابات ـ وهم اقلية ـ أغلبية مشكوكا فى ولائها لهذه القيادات ؟

ان المفارقة فيما تثيره مجالس النقابات المهنية الحالية من ثورة ضد القانون الذى صدر ، تتمثل فى أنها تعارضه باسم الديموقراطية ! مع أن القانون لم يفعل شيئا سوى أنه أراد توفير مزيد من الديموقراطية للعملية الانتخابية ! .

وهذا يوضح أن الديموقراطية فى حياتنا السياسية هى الشىء ونقيضه معا! وفقا لموقف كل طرف منها .

ففى حين ترى المجالس الحالية للنقابات المهنية فى نسبة الـ ١٠ فى المائة التى تصوت لها منتهى الديموقراطية ، ترى فى نسبة الخمسين فى المائة التى يفرضها القانون منتهى الدكتاتورية !.

والطريف فى الأمر هو فيما أعلنته بعض الصحف من أن نقابات العشرة فى المائة ، قد قررت فى مؤتمرها العام يوم ١٨ فبراير ، ابلاغ جميع منظمات حقوق الانسان العالمية بالاعتداء الحكومى المزعوم على النقابات والمتمثل فى اشتراط تصويت خمسين فى المائة على الأقل فى الانتخابات !

ولا شك أن موقف منظمات حقوق الانسان فى هذه القضية سوف يكون موقفا تاريخيا : هل تقف إلى جانب انتخابات العشرة فى المائة أو تقف إلى جانب انتخابات الخمسين فى المائة ؟ ونحن فى انتظار هذا الموقف التاريخى ! .

الفصل الرابع

كامب ديفيد وأزمة الانتماء إلى مصر

حول المظاهرات الطلابية ومؤتمر مدريد : الهجوم على كامب ديفيد يساوى الخيانة*

* أكتوبر ١٠/١١/١٩٩١
في الأصل : المظاهرات الطلابية ومؤتمر مدريد

في وسط الأحداث الدرامية التى يشهدها مؤتمر مدريد للسلام ، يأبى صدام العراق إلا أن يقيم كوميديا مدفوعة الأجر فى مصر ، عن طريق عملائه ومرتزقته الذين يركزون نشاطهم وسط طلبة الجامعات ، فإذا بنا نشهد المؤتمرات الطلابية تحتشد فى جامعة القاهرة ، وغيرها من الجامعات المصرية ، تعلن تنديدها بفكرة المؤتمر ، وتعتبره محاولة أمريكية لاضاعة الحقوق العربية وصورة جديدة من كامب ديفيد ، وتطالب الحكام العرب بمقاطعة المؤتمر !

وكل هذه المفردات اللغوية هى التى يستخدمها صدام العراق ، بعد أن «خربها وقعد على تلها» ـ على حسب تعبير صلاح منتصر ـ فهى بعيدة كل البعد عن فهم واستيعاب سواد الطلبة المصريين ، الذين يتخرجون فى

المدارس الثانوية شبه أميين ! والمثقلين بمتاعب اقتصادية وهمّ وتفكير بالمستقبل ، يصرفهم عن التفكير فى مثل تلك المفردات العراقية العويصة، والخروج بآفاقهم من الخضم المصرى الذى يغرقهم فى دوامته ، إلى بحر السياسة العالمية العريض ، والتغلغل بأفهامهم فى المشكلة الفلسطينية إلى الحد الذى يتفوق على فهم الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة لمشكلتهم ومصلحتهم ! أو يتفوق على فهم منظمة التحرير الفلسطينية ، أو فهم السوريين !

هذا شىء يفوق قدرة العقل الطلابى المصرى على الفهم والاستيعاب، وأكثر من ذلك يتجاوز وطنيتهم ! فالطلبة المصريون على مدى التاريخ المعاصر ، أى منذ قيام حركة مصطفى كامل قبل الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر ، هم جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية ، وطليعة من طلائعها . بل لقد كانوا فى ثورة ١٩١٩ هم مفجرو الثورة ، وكانوا يعتبرون جيش الوفد على مدى السنوات الثلاث والثلاثين السابقة على قيام ثورة يوليو ، كانوا بمثابة الترمومتر الحساس للقضية الوطنية ، ومؤشرا بالغ الأهمية فى سبر غور الشعور الوطنى والغليان الجماهيرى.

فكيف ـ إذن ـ يندد طلبة وطنيون مصريون باتفاقات كامب ديفيد ، بعد أن انكشفت عنها الغلالة السوداء التى أحاطها بها صدام حسين وغيره لينحى بها الزعامة المصرية ويقفز إلي زعامة الأمة العربية ؟ وبعد أن انقشعت عنها الأدران السامة التى لوثها بها الرافضون العاجزون ؟ بل بعد أن تراجع عنها أشد المتشددين ، وسلكوا طريقها ؟

نعم كيف يندد طلبة مصريون ، فى دمائهم ذرة من الوطنية ، باتفاقات كامب ديفيد التى حررت التراب الوطنى واستردت سيناء وعلى رأسها طابا ، وخاضت فى ذلك أهوال المفاوضات مع التعنت الاسرائيلى بدون خوف أو هياب حتى تكللت بالنجاح ، وأجبرت اسرائيل لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى على الانسحاب من أرض احتلتها فى حرب يونية ١٩٦٧ كاملة دون نقصان ، وأعادت السيادة المصرية على سيناء بدون مساس !

بل كيف يندد وطنيون أيا كانوا ، وسواء كانوا طلبة أو غيرهم ، باتفاقات كامب ديفيد فى الوقت نفسه الذى اعترف فيه العالم بالرؤية الصادقة لرئيس مصر الراحل محمد أنور السادات والعبقرية السياسية المصرية التى هزمت العبقريةالسياسية الاسرائيلية ؟ بل فى الوقت الذى اعترف فيه ألد أعداء السادات بأنه سبق إلى فهم التغيرات العالمية المستقبلية كل معاصريه من الحكام والزعماء ، واستطاع أن يعيد إلى مصر سيناءها كاملة ، ويعيد ـ فى الوقت نفسه ـ إلى كل مصرى اعتباره وكرامته وعزته القومية ، بعد أن أصيبت هذه الكرامة والعزة القومية بضربة بالغة بهزيمة يونيو ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل سيناء ؟

فالآن يستطيع أى مصرى أن يسافر إلى أى بلد فى العالم العربى أو أوروبا أو أمريكا أو أى قارة، مرفوع الرأس لا يعايَر بعجزه عن تحرير ترابه الوطنى من الاحتلال الاسرائيلى. فى الوقت الذى يسير فيه الغير منكسى الرءوس لأن أرضهم ما زالت تحت الاحتلال الاسرائيلى !

فإذا جاء اليوم من يندد باتفاقات كامبد ديفيد، فهو إما جاهل وإما عميل ، لأنه يجب أن يعرف أن الفلسطينيين والسوريين لم يحضروا مؤتمر مدريد إلا لأنهم رفضوا حضور كامب ديفيد ! ولو حضروا كامب ديفيد لما اضطروا إلى حضور مؤتمر مدريد بعد ثلاثة عشر عاما لأنهم لم يحققوا فى خلال هذه الأعوام الثلاثة عشر شيئاً إيجابيا يقدم قضيتهم خطوة إلى الأمام ، ولكن مصر حققت كل شىء .

ومن هنا إذا جاء من يهاجم كامب ديفيد الآن فإنه لا يمكن أن يكون وطنيا مصريا شرب من النيل ونما فوق ثرى مصر .

كذلك إذا جاء الآن من يزايد على وطنية النظام السياسى فى مصر ، بقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك ، فهو يزايد عليه ، لا لحساب مصر إنما لحساب دولة أخرى ! وفى الوقت نفسه إذا جاء من يزايد على الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، فهو يزايد لا لحسابهم وإنما

لحساب دولة أخرى ! وإذا جاء من يزايد على النظام السورى ، فهو يزايد عليه لا لحساب سوريا وإنما لحساب دولة أخرى !

وهذا ما يجب أن يكون مفهوما للجميع ، وما يجب أن يعرفه شعبنا ، وما يجب أن تعرفه المجموعات الطلابية البريئة التى لم يلوثها العملاء والمرتزقة ، وهو أن الطعن على كامب ديفيد جاء من خارج مصر ، وهو طعن غير مصرى ، وأن الشعب المصرى بغالبيته الكاسحة قد أيد مبادرة السلام ، وأيد كامب ديفيد ، وأيد المعاهدة المصرية الاسرائيلية .

لقد سبق الشعب المصرى جميع الشعوب العربية إلى إدراك أن العصر الذى كانت فيه الحروب تحسم كل شيء قد انتهى، وأن عصر تحكيم القوة بشكل مطلق فى النزاع قد انتهى، وأنه بعد أن حطم الجيش المصرى أسطورة إسرائيل التى لا تقهر ، وبعد نضال مسلح استمر ثلاثين عاما ، كلف مصر دماء مئات الألوف من الشهداء ، وعشرات المليارات من كدح الشعب المصرى وعرقه ، وبعد أن قدم الاتحاد السوفيتى كل ما عنده وأكثر ـ لم يعد فى وسع أحد مطالبة الشعب المصرى بمزيد من الضحايا والانفاق العسكرى غير المحدود الذى يأكل الأخضر واليابس ، اللهم إلا الخونة والعملاء ! وأنه من حق مصر أن تجتهد لاستكمال التحرير بوسائل أخرى مشروعة ، وهى وسيلة المفاوضات .

نعم لم يكن فى وسع أحد ، سوى المرتزقة والعملاء ، الذين يعملون لحساب العراق وغيره من دول الرفض تحت عباءة القومية العربية الفضفاضة ، أن يطالب مصر بالمزيد من إراقة الدم والمال ، مادام أنه يمكن التحرير بوسيلة أخرى . ولقد أمكن بالفعل تحرير سيناء كاملة غير منقوصة ، واسترداد طابا ، وأصبح التراب الوطنى كله تحت السيادة المصرية .

فإذا جاء اليوم من يندد بكامب ديفيد ، فإنه يندد فى الوقت نفسه بتحرير سيناء وطابا ، ولا يمكن فصل هذا التحرير عن كامب ديفيد ، فكلاهما مرتبطان ، وكل منهما يؤدى إلى الآخر .

وإذا جاء هذا التنديد لسبب لا يتعلق بالمصلحة المصرية الوطنية وتحرير التراب الوطني ، فإن هذا التنديد لا يعد عملا وطنيا ، بل هو عمالة صريحة لنظم عربية كرهت تحرير سيناء ، وكانت تود أن تكون مصر اليوم في نفس الموقف الذي تقف فيه سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدريد ! تعاني من التسلط الاسرائيلي والرعونة الصهيونية ، التي يمثلها اسحق شامير خير تمثيل ، بدلا من أن تكون في الموقع الذي يجلس فيه عمرو موسى في المؤتمر .

هذه النظم جحدت فضل مصر ، وجحدت التضحيات المصرية من أجل القضية الفلسطينية ، وزايدت على مصر ، وزعمت أنها أكثر عروبة من مصر دون أن تقدم للقضية الفلسطينية غير الشعارات والخطب العنترية الجوفاء؟!.

إنها نظم كانت تود أن تكون مصر في نفس موقف العراق اليوم منهارا محطما ، مدمرا مرافقه وثرواته ساقط الهيبة بعد ان انكشفت متاجرته بالقضية الفلسطينية وانكشفت متاجرته بالقومية العربية ، وانكشفت حمايته المزعومة للأمة العربية ، بعد أن تحول إلى غاز لجيرانه ومخرب ومدمر لكل ما بنته الأيدي العربية ، وبعد أن بدد ثروة بلده ، ونزل به من الثراء إلى الفقر ، بل بدد ثروات عربية بمئات المليارات كانت جديرة بان توجه للتعمير ، وحول بلده من بلد مستقل كامل السيادة إلى بلد منهزم تمرح فيه وفود التفتيش التي ترسلها أمريكا باسم مجلس الأمن ، لضبط وتدمير أسلحته الكيماوية والذرية ، التي كان يدخرها للأمة العربية دون أن يمس بها اسرائيل أي مساس !

هذا هو الوضع الذي كانت تلك النظم وتلك القوى العميلة والخائنة لمصريتها تود أن ترى فيه مصر ! وهذا هو السبب في أنه في الوقت نفسه الذي تراجعت فيه النظم العربية المعنية عن اتهاماتها لكامب ديفيد ، فيما عدا العراق ، نرى هذه القوى تبث سمومها بين طلبة الجامعات وتعمل على إثارتهم ، لتتخذ من مظاهراتهم مادة إعلامية تملأ بها

صحفها المأجورة ، لتوزع فى العراق ، وتنقلها الإذاعة العراقية ، فتصور الوضع فى مصر كما يروق لصدام حسين ـ وضع الشعب الساخط على نظامه السياسى على نحو ما يسخط الشعب العراقى المغلوب على أمره على نظامه .

وتركيز تلك القوى المأجورة نشاطها فى الوسط الطلابى معروف سببه وعلته ! فهى لا تستطيع أن تصل إلى صفوف الشعب المصرى والجماهير المصرية ، لأن الوصول إلى الجماهير المصرية يتطلب عملا سياسيا من الدرجة الأولى ، ويتطلب ثقة بين هذه الجماهير وبين تلك القوى ، ويتطلب الاستناد إلى قواعد شعبية وطنية مخلصة وأمينة ومتحمسة لوطنها وقضاياه . ومثل هذه الثقة غير متوافرة ، ومثل هذه القواعد غير موجودة ، وصحيفة هذه القوى مضروبة بسبب موقفها الشائن من احتلال العراق للكويت ، ووقوفها مع الجيش العراقى ضد الجيش المصرى والجيوش العربية الحليفة !

ومن هنا ، فهذه القوى لا تجد متاحا أمامها سوى الجماعات الاسلامية فى الجامعات ، تلعب بها لعبتها السياسية المفضوحة ، وتخلط فيها الدين بالسياسة بالعروبة بالقضية الفلسطينية بالقضايا الدولية !

وهذه الجماعات ، الاسلامية اسما ، والتى تبعد عن الدين وفهمه والعمل به فعلا، مستعدة لكل شىء . فزعيمها الهمام ، الدكتور عمر عبد الرحمن ، الذى يكره الولايات المتحدة ، ويندد بها ويصورها فى صورة الشيطان الاستعمارى ، لايجد ملجأ له سوى الولايات المتحدة بالذات ! فهى التى تسهل له عملية الخروج من مصر لدخولها والإقامة فيها ، رغم أنها أنكرت تأشيرة الدخول مرة على خالد محيى الدين ، ناهيك عن الاقامة فيها ، ورغم ما تعرفه من خطورة عمر عبد الرحمن على الأمن فى مصر وعلى أى بلد يحل به ـ ربما لأنها تعرف أن هذه الخطورة تقتصر على مصر وحدها ، ولا تتعداها إليها ! بل تدع الشيخ عمر عبد الرحمن يرتزق فى أمريكا ، ويرسل إلى زوجته بمصر عشرات الألوف من

الدولارات ! نعم تفعل الولايات المتحدة ذلك مع الدكتور عمر عبد الرحمن رغم أنها تضع العراقيل فى وجه أى شاب مصرى يريد زيارتها ، وتحاصره بالتحريات والتعهدات والضمانات ، حتى قال بعض الظرفاء إنه يبدو أن زعامة الارهاب جواز مرور شرعى للوصول إلى الولايات المتحدة !

وهذا يوضح صورة الجماعات الاسلامية ، التى تعمل بين الطلبة فى الجامعات ، والتى يرتكز عليها صدام حسين من خلال عملائه فى إثارة المظاهرات والاضطرابات ، بحكم الجامعة الضيقة بين الطلبة ، والتى يسهل فيها على العملاء إثارتهم وحشدهم للمناداة بهتافات وشعارات تخدم أغراض النظام العراقى ، وتبعد عن المصلحة الوطنية المصرية العليا.

وهذه هى أزمة العمل الطلابى الحقيقية فى هذه الأيام ، والتى تجعل من الضرورى توضيح الفروق بينه وبين العمل الطلابى فى العهد الليبرالى قبل ثورة ٢٣ يوليو ، أو فى عهد ثورة يوليو .

لقد كان العمل الطلابى فى ذلك الحين ينطلق من منطلق مصرى بحت ، ومن مصلحة مصرية بحتة ، وبالتالى كان تعبيرا عن إرادة الأمة ، وليس منعزلا عنها ، وترجمانا لها ، وليس ترجمانا لغيرها .

ففى عهد مصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس ، كان الطلبة يعملون من أجل الاستقلال والدستور ، أى من اجل التخلص من القوات الأجنبية البريطانية التى كانت ترزح فوق أرض مصر ، ومن أجل التخلص من استبداد القصر وفساده .

وفى بداية عهد ثورة يوليو ، أخمد صوت العمل الطلابى الحر المناضل من أجل الدستور وعودة الجيش إلى ثكناته ، وبلغ ذلك ذروته فى أزمة مارس ١٩٥٤ . ولكن حين ظهر الوجه الوطنى التحررى لثورة يوليو ، اختفت المعارضة الطلابية طوعا واختيارا ، وأخمدت المعارضة الأخوانية كرها وجبرا !

المعارضة الطلابية والعمل السياسى الطلابى فى إطار العمل الإسلامى وحده بالدرجة الأولى ، خصوصا بعد أن أفلحت سياسة الرئيس محمد حسنى مبارك فى استكمال تحرير سيناء واسترداد طابا ، فاختفت بذلك المشكلة الوطنية التى كانت هى أساس ظهور العمل الطلابى فى أواخر القرن الماضى ، ولم يعد سوى العمل الاسلامى فى صورة التكفير والحاكمية والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بقوة الأفراد وليس بقوة ولى الأمر .

ولكن وجود هذه « الجماعات الاسلامية» شكل قاعدة جماهيرية ، وإن كانت منعزلة فى الواقع ، إلا أنها كافية لكى تلعب من خلالها النظم العربية المختلفة مع النظام ، والممثلة فيما عرف باسم دول الرفض ، أو دول الصمود والتصدى ، دورا تخريبيا . وفى نفس الوقت فإن القاعدة الديموقراطية التى أرساها الرئيس محمد حسنى مبارك ، والتى تتيح حرية الرأى والعمل الحزبى ، أتاحت الفرصة لبعض الأحزاب المعارضة للارتزاق عن طريق القبض من جهة والتشهير بالنظام من جهة أخرى !

ومن هنا بدأ الفساد يتطرق إلى العمل الطلابى ، وبعد أن كان تعبيرا عن الأمة ، أصبح تعبيرا عن الغير ! وبعد أن كان ملتحما بالأمة ، أصبح منعزلا عنها ! وبعد أن كان يعمل للقضية الوطنية أو حتى للقضية الاسلامية أخذ يعمل للنظم الخارجية بتمويل الأحزاب المعارضة العميلة !

وقد بدأ هذا الفساد يظهر جليا فى قضية الجندى سليمان خاطر ، الذى مُجد عمله فى قتل العزل ، ونُصّب بطلا وطنيا ، رغم اعترافه بأنه لم يكن يعرف أن الضحايا اسرائيليون ، لأنهم كانوا فى ملابس السباحة، وأنه لم يكن يقصد قتل أحد ، وإلا لقتل الطفلة الأخيرة ، أو قتل مئات المستحمين على الشاطىء ، وإنما أصيب بحالة أفقدته عقله فأطلق رشاشه ـــ فقد تحرك حزب العمل بين المجموعة الطلابية مصورا هذا العمل فى صورة البطولة ! وعندما انتحر الجندى سليمان فى سجنه ،

صور الحزب هذا الانتحار فى صورة اغتيال ! وكادت تحدث فتنة خطيرة نجت منها البلاد بأعجوبة .

ومنذ ذلك الحين خضع العمل الطلابى لتأثير المهيجين الذين يعملون لغير مصلحة الوطن ولغير مصلحة الجماهير الشعبية وإنما لمصلحة بعض النظم العربية التى تدفع لها وتحركها . وتبدى ذلك جيدا فى أثناء أزمة الخليج ، حين وقف الشعب بأسره فى جانب ، يؤيد حكومته فى تحرير الكويت بالقوة العسكرية ، بينما وقفت بعض القيادات الطلابية المأجورة فى جانب آخر تحرض على المظاهرات لتلتقط لها الصور ، وتنشر فى الصحف ، وتوزع على الإذاعات الأجنبية !

وهاهى ذى تعود الآن ، ولكن فى قضية بعيدة بعد السماء عن الأرض عن الاهتمامات الشعبية والمصلحة المصرية الخالصة ، وإنما ترتبط بمصلحة أطراف فلسطينيين وسوريين وجدوا مصلحتهم فى الاشتراك فى مؤتمر السلام ، فإذا بمن يوعز لبعض المجموعات الطلابية ويدفعها ، ويدفع لها ! للمزايدة على الفلسطينيين والسوريين ، والتظاهر والهجوم على فكرة المؤتمر وعقده ـ مع أن غالبيتهم العظمى لم تقرأ حرفا واحدا عن القضية الفلسطينية ، ولا تعرف أبعاد الصراع العربى الاسرائيلى ، بل إن بعضها لا يعرف عن حرب أكتوبر التى خاضتها القوات المصرية ، إلامعلومات مبتسرة، ولا يعرف تطوراتها وما انتهت إليه!

وهذه هى ضريبة حرية الرأى يتقاضاها العملاء من نظام مبارك كاملة ، ويدفعها هذا النظام صاغرا ، ليجد نفسه ـ بعد ذلك ، ورغم ذلك ـ مدانا أمام هذه القوى العميلة بإهدار الديموقراطية ! لأن الديموقراطية فى نظر هؤلاء هى حرية العمالة والارتزاق ، والتشويه والاعتداء والعمل السرى ، واغتيال السياسيين وحراسهم غدرا ، والقفز إلى الحكم بالقوة!

المفكرون المصريون وأزمة الانتماء لمصر: حوار مع محمد سيد أحمد

اكتوبر ١٩ / ١ / ١٩٩٢
فى الأصل : المفكرون المصريون وأزمة الانتماء لمصر.

لعلّى اوردت مرة فى إحدى مقالاتى فى مجلة أكتوبر تلك القصة الرمزية القديمة، التى ترمز إلى التمسك بالرأى إلى حد العناد حتى ولو كان خطأ. وتذهب إلى أن مواطنا سئل عما إذا كانت الدجاجة تذبح بالسكين أو المقص. فأجاب بأنها تذبح تذبح بالمقص! ولما كان هذا الرأى فى ذلك الوقت يعد رأيا خطيرا، فقد طُلب إلى المواطن الرجوع عن خطئه إلى الحق، ولكنه عاند وأصر على رأيه، ورأت السلطات إعدامه غرقا، واقتيد إلى الشاطىء، ومنح فرصة الرجوع عن رأيه أثناء تقدمه فى الماء إلى العمق، ولكنه ظل يصيح بكلمة واحدة : «بالمقص» ! حتى غمر الماء رأسه ولم يعد يستطيع الصياح، فاذا به يرفع يده من تحت الماء، وهو يحرك أصبعيه الوسطى والسبابة بحركة المقص، دلالة على تمسكه برأيه حتى وهو يغرق!.

ولقد تذكرت هذه القصة الرمزية وأنا أقرأ مقال الكاتب الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد فى جريدة الأهالى يوم ٨ يناير ١٩٩٢ بعنوان : « هل اتفاقات كامب ديفيد بحاجة إلى إعادة تقييم ؟ » الذى يفتح به حوارا يراه جديرا بأن نوليه الاهتمام.

وهو بالفعل حوار جدير بالاهتمام، لأن استمرارية تقدمنا الحضارى تعتمد على شيء أساسى هو الاستفادة من دروس التاريخ. بل إن الاستفادة من دروس التاريخ - فى رأى البعض - هى التى تميز الانسان من الحيوان ! ففى مقدمة كتاب : « أيام لها تاريخ » لأحمد بهاء الدين، وهو أحد أكبر عظماء كتاب ومفكرى مصر فى هذا القرن ، أن الفأر مازال يصطاد بالمصيدة التى اصطيد بها أجداده عبر التاريخ لأنه لا يستفيد من دروس التاريخ ، ولكن الإنسان لا يصطاد بالمصيدة نفسها مرة أخرى لأنه يستفيد من التاريخ.

ولقد شعرت بأن الصديق العزيز الأستاذ محمد سيد أحمد ، الذى أكن له كثيرا من الاحترام ، يريد أن يقتادنا إلى مصيدة تاريخية ننسى فيها درس التاريخ وتجربته وعبرته ، وذلك بالاصرار على آراء تجاوزتها الأحداث ، وتخطتها التغيرات الدولية الهائلة الأخيرة التى هزت هذا القرن - وأقصد بها الأحداث المشئومة والحزينة التى تمخضت عن تفكك الاتحاد السوفيتى وغياب القوة الدولية العظمى ، الوحيدة على مر التاريخ كله ، التى ساندت نضال الشعوب وتعاطفت مع قضاياها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ولست أدرى هل يعبر الأستاذ محمد سيد أحمد بهذه الآراء عن رأى حزب التجمع ، أو يعبر بها عن رأيه وحده ؟ وان كان هذا الفرق لا أهمية له إلا من ناحية أنه إذا كان يعبر عن رأي الحزب ، فإنه لا يكون الا دليلا جديدا على العزلة الدائمة عن الجماهير التى فرضها هذا الحزب على نفسه بآرائه الجامدة المضحكة التى يرفض فيها استشراف المستقبل وتفهم المتغيرات العالمية ، برغم أنه ينتمى إلى فكر يعد أعظم أداة للمفكر

فى فهم الحاضر وبناء المستقبل ، ولكن القضية أن هناك عقولا يسارية تنغلق بالفكر ، وعقولا تتحرر بالفكر ، وقد كانت آفة الفكر الاشتراكى أن غالبية العقول اليسارية فى مصر وفى العالم انغلقت بالفكر ولم تتحرربه!.

ومن هنا وقعت الكارثة فى مصر كما وقعت فى الاتحاد السوفيتى . فبعد قرابة قرن كامل من الزمان من ظهور هذا الفكر فى مصر ، ومن الحركة الاشتراكية التى انطلقت عارمة فى مصر فى العشرينات ، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية فى الأربعينيات ، ينحسر هذا الفكر الاشتراكى فى مصر ويعود إلى ما بدأ به فى أوائل هذا القرن، بفضل انغلاق عقول المفكرين اليساريين وجمودهم وتحجرهم وانسحابهم من العصر .

ومن غريب ، أن ما ينطبق على العقول اليسارية ينطبق على العقول الدينية ، فبعد عصر من التنوير الإسلامى افتتحه الشيخ محمد عبده ، هاهم المفكرون الاسلاميون يتقهقرون فى أفكارهم إلى حد تكفير الحاكم والمجتمع ، وهاهم يدفعون الشباب إلى تخضيب أيديهم بدماء الأبرياء ، وهاهم ينسحبون من العصر ، بل يبيعون أنفسهم لأمثال صدام حسين ويبررون أفعاله التى اعتدى بها على الاسلام والمسلمين ، ويلقون بالشبهات على المفكرين الاسلاميين المستنيرين من أول الشيخ الشعراوى يمينا إلى آخر الدكتور سيد طنطاوى يسارا .

وهكذا نرى الأستاذ محمد سيد أحمد يقودنا إلى المصيدة نفسها التى وقعت فيها الفرق الاسلامية المختلفة فى تحليل مؤتمر مدريد ، من أول الإخوان المسلمين يمينا إلى جماعات التكفير للدكتور عمر بن الرحمن يسارا ، التى أفرزت المظاهرات الهزلية فى الجامعات تحت قيادة عملاء النظام العراقى ، الذين قاموا بالمظاهرات نفسها فى أثناء غزو العراق للكويت لحساب صدام وحساب تكريس احتلاله لها إلى الأبد ، تحت زعم أنه بطل الاسلام والعروبة وسيف الله المسلول ، بعد أن كانوا من قبل يقومون بالمظاهرات نفسها لحساب إيران تحت عباءة الاسلام !

على أنه إذا كان من حق عملاء صدام حسين من الفرق الاسلامية ـ أو «المتأسلمة» بمعنى أدق ـ أن يتمسكوا برأيهم فى كامب ديفيد ، لأن هذا الرأى هو الذى بنى عليه صدام حسين فى مؤتمر بغداد طرد مصر من جامعة الدول العربية ، والصعود إلى زعامة الأمة العربية ، والظهور بمظهر المدافع والحامى لاستقلالها وحريتها ، وراعى القضية الفلسطينية ومحرر فلسطين فى المستقبل ـ فليس من حق الأستاذ محمد سيد أحمد ، وهو المفكر المصرى الحر ، أن يلوى عنق التاريخ ، وينسى دروس التجربة التاريخية ، ويطمس إيجابيات كامب ديفيد ، التى يعيش بفضلها ـ وبفضلها وحدها ـ على أرض حرة لا تدنس ترابها أقدام الاحتلال الأجنبى الإسرائيلى ، وبفضلها ، وبفضلها وحدها أيضا ، يستطيع أن يرفع هامته فى اى بلد أجنبى ، بعد أن خفض هذا الاحتلال هاماتنا جميعا أربعة عشر عاما كاملة ! .

نعم ، فغريب حقا أمر هؤلاء المفكرين المصريين الذين يقللون من شأن تحرير سيناء ، كما لو كانت سيناء أرضا فى المريخ أو جواتيمالا أو الكاميرون ؟ مع أن مساحة سيناء وحدها ٦٠ ألف كيلو متر مربع من مجموع مساحة مصر التى تبلغ ٣٨٥ ألف كيلو متر تقريبا ، أى سدس مساحة الأراضى المصرية ، وقد لطخنا احتلالها بالوحل والعار ، وظل بعض الاخوة العرب يعايروننا باحتلالها طوال فترة الاحتلال ؟

فإذا لم يكن تحرير سيناء وحده كافيا فى نظر المفكرين المصريين لإعادة النظر ومراجعة موقفهم من كامب ديفيد ومن محمد أنور السادات، أفليس من حقنا أن نعيد النظر فى مصريتهم ، أو ـ على الأقل ـ نطالبهم بتفسير مفهوم الوطنية المصرية التى يعتنقونها ؟

أفهم أن يعايرنا بعض الاخوة العرب بتحرير سيناء كما عايروننا من قبل باحتلالها! بحجة أننا حررنا سيناء فقط ولم نحرر الجولان والضفة الغربية وغزة ، ولكنى لا أفهم أن يعايرنا بعض المفكرين المصريين بتحرير سيناء للأسباب نفسها التى يعايرنا بها الاخوة العرب! فنحن نتوقع من المفكرين المصريين ـ على الأقل ـ تفهم الأسباب والدوافع المصرية التى

دفعت إلى كامب ديفيد ، فى ضوء المتغيرات العالمية الجديدة ، التى أثبتت أننا لو لم نبرم كامب ديفيد ، ولو لم نحرر سيناء ، لكانت سيناء فى المأزق الحالى نفسه الذى تقع فيه الجولان والضفة الغربية وغزة !

ولو كان هؤلاء المفكرون المصريون يعرفون أننا كنا نملك فى يدنا حق تقرير مصير الجولان والضفة الغربية وغزة عند ابرام كامب ديفيد ، لكان لهم عذرهم ، ولكنهم يعلمون جيدا أن حق تقرير المصير بالنسبة لهذه الأراضى كان في يد النظام السورى من جهة ، وفى يد الأردن من جهة ثانية ، وفى يد منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثالثة ، وكانت هذه النظم جميعا تنظر إلى مبادرة السلام المصرية على أنها عمل خيانى ، وتنظر إلى السادات على أنه خائن أعظم . فكيف كان لنا أن نجبر هذه النظم على مشاركتنا المبادرة وتحرير الجولان والضفة الغربية وغزة بالأسلوب نفسه الذى حررنا به سيناء ، وهو المفاوضات المباشرة ؟ ـ كما هو الحال حاليا!

نعم كيف كان يمكننا أن نقنع الفلسطينيين بالمفاوضات المباشرة ، قبل أن يسعوا إليها ـ كما هو الحال حاليا ـ بكل ما يملكون من قوة ، بينما تتدلل إسرائيل وترفض الجلوس معهم إلا فى إطار وفد أردنى ؟ وكيف كان يمكننا أن نقنع بقية العرب ، الذين يحرصون على ارسال وفودهم الى واشنطن فى الوقت الذى حددته الادارة الأمريكية، حتى حين يعلن الاسرائيليون أنهم لن يبعثوا بوفدهم فى الوقت المحدد ـ بالاشتراك معنا فى أسلوب تحرير الأرض ، وهو المفاوضات المباشرة ؟

وإذا كنا قد عجزنا عن اقناع العرب بهذا الأسلوب فهل كان مطلوبا من السادات أن ينسى سيناء التى يحتلها الاسرائيليون ، ويرفض تحريرها الا بالأسلوب الذى يحدده له ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية والنظام السورى والنظام الأردنى ؟ وهل كان الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد يسعد كثيرا لو آل مصير سيناء إلى الوضع الذى عليه الآن الجولان والضفة الغربية وغزة ؟ أو كان يتوقع أن يتفق الفلسطينيون والسوريون والأردنيون على شن حرب خامسة ضد

اسرائيل لتحرير جميع الأراضى العربية المحتلة مرة واحدة ؟ وهل يرى أن إمكانيات هذه الحرب كانت متوافرة عندما قام السادات بمبادرته ، سواء من ناحية توافر العلاقات الحسنة بين هذه الأطراف العربية ، أو من ناحية توافر السلاح والعتاد الذى يكفل احراز النصر على اسرائيل وتحرير الأراضى العربية المحتلة كلها مرة واحدة ؟ هذه أسئلة كان يجب عليه أن يطرحها على نفسه قبل أن يفاجئنا بمقاله! .

أم أن الصديق العزيز محمد سيد أحمد يخدع نفسه ـ أو يمنى نفسه على أحسن الفروض ـ بهذه الأوهام الغريبة التى لا أساس لها من واقع السياسة العربية أو العالمية ؟ وإذا كنا نلتمس له العذر فيما مضى حين أساء تقييم كامب ديفيد على رأس حزب التجمع ، عندما كان الحزب يراهن على فشل المبادرة ويرى أنها لن تحرر سيناء، فهل نلتمس له العذر أيضا بعد أن تحررت سيناء بالكامل ، وبعد أن تغيرت الظروف العالمية باختفاء أكبر قوة تحرر فى العالم ، وهى الاتحاد السوفيتى ، وانفردت القوى الامبريالية بالساحة العربية ، كما كان الحال قبل الحرب العالمية الثانية ؟

فيما يتصل بى شخصيا فإنى كنت أموت من الكمد لو ظلت سيناء حتى اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلى ، بعد أن انهار المصدر العالمى الذى كنا نستمد منه المعونة العسكرية والسياسية والاقتصادية التى مكنتنا من النضال ضد الامبريالية والصهيونية عدة عقود من السنين ، وهو الاتحاد السوفيتى ، وعدنا إلى قبضة الامبريالية من جديد ! أو بعد أن اكتشف العرب أن صدام حسين لم يكن يعدّ قوته العسكرية الجبارة لإزالة إسرائيل من الوجود ، وإنما لازالة الكويت والسعودية ودول الخليج وتكوين إمبراطورية عباسية تكون مصر إحدى ولاياتها ! أو بعد أن أكلت حرب الخليج ، وقبلها الحرب العراقية الإيرانية ثروة النفط العراقية والخليجية والسعودية ولم يبق منها الا الفتات ! أو بعد أن وقفت الجيوش المصرية والسعودية والسورية والكويتية فى وجه الجيوش العراقية لإجبارها على تحرير الكويت .

نعم كنت أموت من الكمد ، لأن معناه أن مصير سيناء سوف يظل رهنا بارادة الولايات المتحدة واسرائيل بصفة مطلقة ، فى ظل ضعف عربى عام سببه النظام العراقى، وفى ظل قوة عظمى واحدة وليس فى ظل قوتين !

فكيف لم ير الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد فى كل هذه المتغيرات الجديدة كلها ما يعيد تقييمه لاتفاقات كامب ديفيد ؟ بل كيف أنه لم ير فى تحرير سيناء وحدها ما يعيد تقييمه لكامب ديفيد ، حتى ولو كان تحرير سيناء هو المكسب الوحيد ؟ ألا ينتمى بوطنيته إلى مصر ؟ وألم يكن يضيره ويشعره بالخزى وجود سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى الآن ؟ وإذا كان قد تحرر من هذا الشعور بالخزى أفلا يرى فى ذلك مبررا لنظرة إيجابية جديدة إلى كامب ديفيد ؟

الحقيقة اننى متحير من المفكرين الذين ينتمون إلى أيديولوجيات عالمية ، وأعنى بهم الشيوعيين الذين ينتمون إلى الأممية ، والاسلاميين الذين ينتمون إلى الجامعة الاسلامية ، والقوميين الذين ينتمون إلى القومية العربية . إننى افهم أن يكون هذا الانتماء انطلاقا من الوطنية المصرية التى هى الأساس لكل انتماء ، ولكن المشكلة هى أنهم ينطلقون من الأيديولوجيات العالمية التى يعتنقونها على حساب الوطنية المصرية ، فهم أنصاف مصريين ، وأنصاف أمميين ، وهم انصاف مصريين وأنصاف اسلاميين ! وهم أنصاف مصريين وأنصاف قوميين !

وهذا هو التفسير الوحيد لمواقفهم السياسية التى تتراجع فيها المصالح الوطنية المصرية ، وتتغلب عليها المصالح الأممية أو الأسلامية أو القومية كلما برزت قضية وطنية مصرية ! وهو السبب الأساسى فى اجتماعهم فى خندق واحد برغم تباعد وتناقض أيديولوجياتهم .

انظر إلى قضية وطنية مثل قضية تحرير سيناء ، ترى الجميع : مفكرين وسياسيين ، يُجمعون على موقف معارض لأسلوب التحرير! وهو المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ، ويصرون على الحرب! فترى فى خندق واحد : الاسلاميين والشيوعيين والقوميين العرب . وتراهم فى الخندق

نفسه فى قضية مثل احتلال العراق للكويت ! ولكنهم هنا يعارضون الحرب ويطالبون بالتفاوض ! وتراهم فى الخندق نفسه أيضا فى قضية مفاوضات السلام الحالية التى جرت فى مدريد واستمرت فى واشنطن ، فهم يعارضون التفاوض ويصرون على الحرب ! - وهم يوجهون عداءهم إلى وطنهم مصر تحت هذه المظلات الفضفاضة ، ويؤلبون الجماهير على النظام ويشعلون الفوضى فى الجامعات !

وتحت هذه المظلات الفضفاضة يقبض الجميع حسب انتماءاتهم الفكرية! ففى أثناء فترة انهيار علاقاتنا مع ليبيا ، يذهب بعض زعماء المعارضة للقبض تحت مظلة القومية العربية !

وفى أثناء الحرب العراقية الايرانية يذهب الزعماء السياسيون الاسلاميون إلى طهران ليقبضوا باسم الجامعة الاسلامية ! وفى أثناء الغزو العراقى للكويت ، وبينما الجيوش المصرية تقف فى مواجهة الجيوش العراقية، يذهب بعض زعماء المعارضة إلى صدام حسين للقبض باسم القومية العربية والجامعة الاسلامية !

أما المفكرون ، فانهم لا يعالجون هذه القضايا من منظور وطنى مصرى أبدا ، وانما يعالجونها دائما من منظور غير مصرى - أى من منظور أممى أو عربى أو اسلامى !

وهذا هو السبب فى أن مفكرا كبيرا مثل الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد ، يغيب من ذهنه تماما قضية تحرير سيناء ، فى تحليله لكامب ديفيد! كأنما هى قضية جانبية لا أهمية ولا وزن لها ، وكأنها ليست من الثقل أو أنها ليست مكسبا إيجابيا هائلا يدفع مفكرا مصريا لتغيير رأيه فى اتفاقيات حررت ترابه الوطنى ! بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيحملها مسئولية الموقف الحالى الذى آل اليه وضع الأراضى العربية المحتلة ! كأن مصر كان فى امكانها تحرير جميع الأراضى العربية ولكنها آثرت تحرير سيناء فقط ! ويرفع عن القيادات السورية والأردنية والفلسطينية مسئوليتها عن تجميد وضع الاحتلال الاسرائيلى فى أراضيها حتى

الوقت الحاضر بسبب سوء سياستها ، ويحملها للقيادة المصرية التى لم يكن لها أدنى سلطة على هذه القيادات ! ولا يقف لحظة واحدة أمام حقيقة دامغة وهى أن سياسة القيادة المصرية قد أدت إلى تحرير سيناء ، وأن سياسة القيادات العربية الأخرى أدت إلى تكريس الاحتلال الاسرائيلى لأراضيها !

وكل ذلك يمكن اغتفاره - وهو لا يغتفر! - ولكن الشيء الذى لا يغتفر حقا هو تصور الأستاذ محمد سيد أحمد أن غياب مصر عن ساحة المواجهة هو سبب الموقف الحالى ! وينسى أن وجود مصر ، وسيناؤها محتلة ، لم يكن ليضيف كثيرا إلى الموقف الحالى ، اللهم الا سوءه ! والا إضافة عدد الواقفين على باب الولايات المتحدة طلبا للفرج!

ومتناسيا أيضا هذه الحقيقة الدامغة ، وهى أن مصر المحررة أراضيها هى أقدر على الضغط ولعب المواقف السياسية المؤثرة من مصر الواقعة أرضها تحت الاحتلال الاسرائيلى! بل متناسيا هذه الحقيقة الدامغة أيضا ، وهى أن تردى الوضع العربى الحالى يرجع إلى خروج العراق من ميزان القوة العربية ، واختفاء الاتحاد السوفيتى من ميزان القوة العالمية، وعودة الولايات المتحدة إلى المنطقة بكامل قوتها لتسد الفراغ الذى أحدثه تمزق الموقف العربى إزاء أزمة الخليج .

ولكن الأستاذ محمد سيد أحمد يفضل شماعة كامب ديفيد ليعلق عليها آثام الحاضر ، وهى الشماعة نفسها ، التى ظل العرب يعلقون عليها مسئولية كل ما حاق بهم من هوان على مدى السنوات الأربع عشرة السابقة، متصورين أنها سوف تعفيهم من مسئوليتهم عن ضياع الفرص التى سنحت لهم على مدى السنين ، ومتوهمين أن الزمن يسير لصالحهم، فى حين كانت كل النذر تشير إلى أنه يسير ضد هذه المصالح ، وكانت النتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلى فى أراضيهم حتى الآن .

فمتى يحين الوقت الذى يعرف فيه الجميع أن شماعة كامب ديفيد قد أثقلت وتهاوت ولم تعد صالحة لتحمل مزيد من المسئوليات والآثام؟

نور الشريف وحصان طروادة وعباءة كامب ديفيد !

اكتوبر ٢ / ٢ / ١٩٩٢

الفنان نور الشريف من النجوم المفضلين لدى ، الذين أقبل على مشاهدة أفلامهم ، لما يتميز به من قدرة وحضور ، ولأنه يريد أن يقول شيئا فى الكثير من افلامه ، ولأنه فنان مثقف يختلف عن كثيرين لا يتعاطون الثقافة ، لما تسبب من صداع فى الدماغ وتملأ الراس من قضايا ثقيلة الدم صعبة الحل!

ومن هنا كان اشفاقى وأنا أتابع المعركة بينه وبين الصديق ابرهيم سعدة، ليس لأننى أكره المعارك ، فأنا ـ على العكس من ذلك ـ أراها أفضل الوسائل لتعليم الجماهير وتثقيفها ، وإنما لأنه يشق علىّ كثيرا أن أرى مصر تغيب من فكر بعض المثقفين والفنانين ، وتغلب عليهم تهويمات الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية ، فتتضاءل عندهم القومية المصرية

وتتضخم القومية العربية أو الجامعة الإسلامية ، وينقلب الميزان القومى ، الذى يحفظ توازن المثقف المصرى بين مختلف الايديولوجيات فى هذا العالم السريع الدوران والفوران .

نعم ففى هذا العصر الذى شهد سقوط القوة العظمى الثانية فى العالم بأسرع مما تسقط دويلة من الدرجة الثالثة أو الرابعة ! وتتفكك وتتصدع وتتفجر إلى شظايا تحت عامل واحد هو عامل القومية ! فى هذا العصر الذى انتصرت فيه الفكرة القومية على فكرة وحدة الطبقة العاملة التى تشكل أساس النظرية الماركسية ، والتى انبنت عليها وحدة الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى - يبدو من المثير للأسى والأسف أن يتجاهل بعض المثقفين والفنانين المصريين هذه المتغيرات العالمية كأنها لم تحدث ! ويدفنوا رءوسهم فى رمل الأيديولوجيات الوهمية التى انقضى عهدها ، وتقادم زمنها ، وتهاوت أركانها تحت العامل القومى ، وينسوا تماما ما تفرضه عليهم القومية المصرية من واجبات والتزامات تجاه وطنهم مصر ، ويروا أنفسهم مدينين بواجبات والتزامات تجاه أوطان عربية أخرى لا تدين نظمها وشعوبها بالولاء لغير هذه الأوطان ! . ولا تتذكر القومية العربية إلا حين تريد شراء العملاء من مصر لخدمة قضاياها ، أو تلقى التصفيق من بعض المثقفين والفنانين عندما تهاجم مصر وتتهمها بالخيانة والعمالة للاستعمار ! .

وقد كانت النتيجة الحزينة هى أن هذه الأيديولوجيات أصبحت تمثل فى مصر حصان طروادة تختبىء فيه أحزاب تبيع نفسها لنظم عربية بعينها ، كما حدث أثناء أزمة الخليج ، عندما أخذت ، من داخل حصان طروادة الاسلامى ، تهاجم مبارك لحساب صدام ، وتتمنى الهزيمة للقوات المصرية لحساب القوات العراقية ! أو عندما أخذت - من قبل - تهاجم محاولة السادات تحرير سيناء والأراضى العربية المحتلة بمبادرة مصرية ، وتتهمه بالخيانة والعمالة ، من داخل حصان طروادة العربى تارة ، ومن داخل حصان طروادة الشيوعى تارة أخرى ! بل يذهب البعض إلى حد اعتبار مقررات بغداد ضد مصر مقررات مخففة كان

يجب أن تكون أشد وطأة ؛ وأن صدام كان أرحم بمصر مما كان ينبغى ويختبىء بهذه الكلمات الخيانية داخل حصان طروادة العربى ! .

كثير من الخيانات ارتكبها مصريون فى حق مصر وهم يختبئون داخل هذا الحصان أو ذلك ! وبعد أن كان لطروادة حصان واحد ، أصبح لمصر أكثر من حصان ، أو أصبح لها أحصنة من كافة الألوان : حصان أبيض إسلامى ، وحصان أحمر شيوعى ، وحصان «بمبى» عربى، ومن داخل هذه الأحصنة يختبىء مثقفون وفنانون مصريون يغلبون هويتهم الإسلامية أو الشيوعية أو العربية على هويتهم المصرية ، ويقدمون المصالح غير المصرية على المصالح المصرية ! .

وكل ذلك ليس له مثيل فى أى بلد فى العالم غير مصر ! ففى كل بلد فى العالم يقدم مواطنوه جميعا ـ المثقف منهم والجاهل ـ مصالح الوطن على مصالح غيره ، لأن مصالح الوطن هى الأساس ولأن ما يمس هذه المصالح يطعن المواطن فى صميم عزته وكرامته ، ولكن فى مصر نرى مثل تلك النماذج المختلة الانتماء لمصر ، بعد عقود من السنين من انبعاث القومية المصرية فى ثورة ١٩١٩ ، التى أنبتت ذلك الجيل العظيم من المفكرين والفنانين على مساحة العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات ، وهو الجيل الذى غزا العالم العربى بفكره وفنه ! فنرى مثقفين تشوه انتماؤهم واختلطت انسابهم ، ولم يعد أحد يعرف هل هم مصريون ، أو هم عرب ، أو هم مسلمون ، أو هم أمميون ! فهم فى مناسبة قوميون عرب، وفى مناسبة أخرى شيوعيون ، وفى مناسبة ثالثة إسلاميون ! .

وقد كان حزب العمل فى يوم من الأيام حزبا يساريا ، وفى يوم وليلة انقلب حزبا يمينيا إسلاميا ! وكان فى يوم يهاجم العراق باسم الإسلام عندما كان يخوض حربه ضد إيران ، ثم انقلب يدافع عن العراق باسم الإسلام أيضا بعد احتلاله الآثم لجاره العربى الكويت ! وفى كل الأوقات كان يختفى داخل حصان القومية العربية وهو يزور ليبيا عندما كانت علاقاتها سيئة مع مصر، أو وهو يزور حاليا العراق بعد أن قتلت

القوات العراقية من القوات المصرية ماقتلت ! فرداء القومية العربية يسع كل شيء ، ويخفى كل شيء !

وهؤلاء منعزلون عن المواطنين المصريين الحقيقيين البسطاء ، الذين يعرفون أنهم مصريون عرب مسلمون فى آن واحد، ولكن ولاءهم الأول لمصر ! وهم لا يتلونون فى كل مناسبة وفقا لمصالحهم الخاصة ، لأنهم يقدمون مصالح مصر قبل كل مصلحة إذا تناقضت هذه المصلحة مع مصالح مصر .

ومن هذا المنطلق فلم أستطع أن أفهم كيف يتفاخر فنان كبير مثل نور الشريف بأنه لم يؤيد كامب ديفيد ! وهو مصرى أصيل نبت فوق هذه التربة وشرب من نيلها ؟ أفهم أن يعتذر نور الشريف عن عدم تأييده لكامب ديفيد ، عندما كانت نتائجها التحريرية لتراب سيناء مشكوكا فيها لدى البعض، أما بعد أن تحررت سيناء بفضل كامب ديفيد ، وتحررت طابا ، فلم يعد فى هذا التفاخر ما يشرف صاحبه فى قليل أو كثير ، بل يدمغه ويشكك فى وطنيته ، لأنه يعنى ـ ضمنا ـ أن صاحبه كان يفضل بقاء سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى حتى الآن ، أو فى أحسن الظروف ـ كما يزعم متعددو الانتماء الوطنى ـ حتى تتفق الدول العربية على تحرير سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة بضربة واحدة !

وهو اتفاق لم يحدث فى طول الصراع العربى والإسرائيلى وعرضه كما هو ثابت تاريخيا . اللهم إلا فى الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ ، ولم يحقق سوى الفشل الذريع ! لأن الاخوة العرب اتفقوا على دخول الحرب ، ولم يتفقوا على شيء آخر ! وكانت الحرب مهزلة حقيقية ، فقدت فيها القوات العراقية نخوتها العربية ، ورفضت مساعدة القوات المصرية فى النقب ، تحت ذريعة : «ماكو أوامر» ! أما الجيش الأردنى تحت قيادة الملك عبد الله فلم يكن يعتبر الجيش المصرى حليفا وانما خصما ! وحصلت اسرائيل فى هذه الحرب على أكثر مما خصص لها فى مشروع التقسيم ! وعندما سئل عبد الرحمن عزام باشا ، أمين

عام جامعة الدول العربية وقتذاك: كيف تنهزم خمس دول عربية أمام دولة واحدة هى اسرائيل ؟ أجاب ببساطة : لأنها خمس دول عربية ؟

وفى حرب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ كانت مصر وحدها ، وفى حرب ١٩٦٧ دخلت معها كل من سوريا والأردن ، وكانت النتيجة احتلال اسرائيل للجولان والضفة الغربية ، فضلا عن سيناء وغزة ، وضاعفت اسرائيل مساحتها ، وظفر الجيش الاسرائيلى بلقب : الجيش الذى لا يقهر !

أما فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد نفّذت القوات المصرية المهام المخططة لها ، وهى تحطيم خط بارليف ، وعبور القناة ، واحتلال ١٥ كيلو مترا بطول القناة فى الضفة الشرقية . وكان اشتراك الجيش السورى معها كارثة ! فقد ضغط من أجل تقدم القوات المصرية إلى المضايق لانقاذ دمشق ، بعد أن استردت القوات الاسرائيلية فى اليومين الثالث والرابع ماخسرته فى اليومين الأول والثانى ، وفى اليومين الخامس والسادس كان موشى ديان يتقدم فى الأراضى السورية لينصب مدافعه فوق دمشق ويجبرها على الركوع . واضطر السادات إلى تغليب المصلحة القومية على المصلحة المصرية ، فأخرج الفرقتين الرابعة والواحدة والعشرين الاستراتيجيتين من الضفة الغربية للقناة إلى عمق سيناء ، ليجذب القوات الاسرائيلية إلى الجبهة المصرية ، ففقدت مصر فى يوم ١٤ أكتوبر المشئوم ٢٥٠ دبابة لأنها خرجت من تحت حماية مظلة حائط الصواريخ المصرى!.

ولولا الضغط السورى ، ولولا الخطر الذى تهددت له سوريا ، لما وقع يوم ١٤ أكتوبر المشئوم ، ولظلت الفرقتان الاستراتيجيتان الرابعة والواحدة والعشرون فى موقعهما فى غرب القناة ، لتتلقيا أى اختراق اسرائيلى من احدى الثغرات الثلاث التى كانت تتوقع حدوثه منها ، ولأجهزت على ثغرة الدفرسوار فى ساعة واحدة على الأكثر ! ولكن هكذا كان ، وانقلب الموقف على الجبهة المصرية !

ولولا رفض السادات طلب الفريق سعد الدين الشاذلى عودة الفرق المصرية الخمس ، التى عبرت القناة ، إلى الضفة الغربية ، لوقعت كارثة فى أكتوبر ١٩٧٣ أكثر هولا من كارثة يونية ١٩٦٧ ، وقد وقف إلى جانب السادات فى هذا الموقف قائد عام القوات الجوية محمد حسنى مبارك، فعندما طلب منه الفريق سعد الدين الشاذلى حماية انسحاب الفرق الخمس إلى الضفة الغربية ، كانت اجابة مبارك ، كما روى لى شخصيا : كيف يمكن لأية قوات جوية أن تحمى انسحاب قوات تتقهقر فى حالة ارتباك وفوضى ، وفى ذهنها انسحاب يونية ١٩٦٧ ؟ ان هذا الانسحاب يشكل كارثة .

هذه هى تجارب اشتراك القوات العربية مع القوات المصرية فى الحروب الأربع التى خاضتها ضد اسرائيل ، من واقع الدراسات التاريخية المعمقة والحقائق التاريخية الثابتة ، وليس من واقع كلام الجهلاء ومتعددى الانتماء الوطنى . فاذا جاء محمد أنور السادات بعد ذلك كله - يقوم بمبادرة لتحرير سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ، ثارت ثائرة العرب ، وتخلوا عنه ، واتهموه بالخيانة ، واشترك معهم فى ذلك مثقفون وفنانون مصريون شككوا فى نتائج هذه المبادرة ، لأنها كانت مبادرة مصرية خالصة لم يرسمها للسادات ياسر عرفات ونايف حواتمة وجورج جبش ، أو صدام حسين أو غيره من الرؤساء العرب !

وعندما مضى السادات قدما فى تحرير سيناء ، وأبرم كامب ديفيد ، كان المثقفون المصريون إياهم فى مقدمة المتهمين له بالخيانة ، لأن الاتفاقيات لا تحرر كافة الأراضى العربية المحتلة ، ولأنها - فى نظرهم - تعيد سيناء منقوصة السيادة ! وعندما عادت سيناء كاملة السيادة ، وعادت معها طابا بعد جهود بطولية فى عهد مبارك ، وارتفعت هامة المصريين بعد انخفاض ، واستردوا كرامتهم بعد ضياع ، أصر هؤلاء المثقفون ومتعددو الألوان على ادانة كامب ديفيد ، والتفاخر بموقفهم المخزى ، الذى ربما كان له ما يبرره عند ابرام الاتفاقية ، ووقت التشكيك فى إمكان تحريرها سيناء ، ولكن لم يعد له أى مبرر بعد أن تحررت سيناء بالفعل ولم يعد يدنس التراب الوطنى أى حذاء اسرائيلى !

هذه هى الأزمة الحقيقية التى تعانيها مصر ، والتى ليس لها مثيل فى أى بلد عربى : أزمة الانتماء الوطنى المشوب بانتماءات غير وطنية ، أو أزمة الانتماء لمصر الذى تشوبه انتماءات غير مصرية .

ومن هنا كان عتبى على الفنان نور الشريف ، بل ادانتى له بشدة . فليس له، ولا لأى مصرى يعيش فوق تراب هذا الوطن ، أن يصر على خطأ موقفه من كامب ديفيد التى حررت سيناء ، لأن هذا يشكك فى انتمائه الوطنى. وليس له أيضا أن يزايد - وهو مصرى - على العرب الذين يترحمون اليوم على السادات، لأنه كان يملك من وضوح الرؤية ما مكنه من تحرير سيناء فى الوقت المناسب ، قبل أن يفوت الأوان ، ويتعذر التحرير ، ويسقط السند الوحيد لحركات التحرر الوطنى على مدى نصف القرن الأخير، وهو الاتحاد السوفيتى .

وليس له كذلك أن يتذرع بحرية الرأى وحقه فى معارضة السادات ، فالقضية فوق ذلك بكثير ، فلو قال إنه يعارض السادات بسبب سياسة الانفتاح ، لما كان فى ذلك شىء ، فهى قضية قابلة للجدل ، ولكنه يعارضه لأنه حرر سيناء ، وهى قضية تحرير تراب وطنى لا تحتمل الخلاف ، فلا يوجد وسط بين التحرير والاحتلال ، كما أنه لا يوجد وسط بين الوطنية والخيانة !

وعلى معارضى كامب ديفيد من المثقفين والفنانين المصريين أن يراجعوا موقفهم قبل أن يكنسهم التاريخ ويدمغهم بعدم الانتماء لمصر ، وعليهم أن يعرفوا أحجامهم إلى جانب حجم السادات ، فالسادات عملاق بوطنيته ، وبحرب أكتوبر ، وبتحرير سيناء ، وهم أقزام متطاولون ، عجزة متشدقون .

وهذا ينقلنى إلى قضايا صغيرة فى حديث الفنان نور الشريف للأهالى ، قابلة للجدل ، ولكنها ليست قابلة للإغضاء عنها ، أولاها موقف ابراهيم سعدة الرافض لنشر اعلان عن فيلم ناجى العلى فى صحيفة أخبار اليوم ، والذى أغضب نور الشريف إلى حد الاندفاع إلى أقرب

مكتب بريد لارسال برقية إلى الرئيس مبارك يحتج فيها على هذا القرار ، بحجة أنه «لم يكن يعلن عن شركات توظيف أموال فاسدة تسرق أموال الناس، وإنما كان يعلن عن فيلم سينمائى» .

وفى رايى أن ابراهيم سعدة بهذا الموقف قد قدم درسا بليغا لكل صحف مصر : سواء كانت صحفا قومية أو معارضة . فليس من حق أى معلن أن يفرض بضاعته الرديئة على أية صحيفة مقابل أى مبلغ من المال، وانما من حق رئيس التحرير دائما أن يغلب المبدأ على المادة ، بل مطلوب منه ذلك دائما . كما أن هذا الرفض أيضا من حق وسائل الاعلام المنطوقة والمرئية ، وذلك لحماية القارىء أو السامع أو المشاهد مما قد يراه المسئول عن وسيلة الاعلام ضارا بمصلحة من يوجه لهم الخدمة الاعلامية .

ولقد كان ابراهيم سعدة فى هذا الموقف أكثر التزاما بشرف المهنة وتقاليدها من جريدة عقائدية يسارية مثل جريدة «الأهالى» ، التى نشرت، فى عهد هيئة تحرير سابقة ، اعلانا فى حجم ملحق مكون من أربع أو ثمانى صفحات عن الريان ! وهى تعلم علم اليقين تخريب الريان للاقتصاد القومى ، وإضراره بجماهير الشعب المصرى ، وتعلم ـ أكثر من ذلك ـ أن نشر إعلان فى جريدة يسارية عقائدية يعنى موافقتها على ماورد فى الاعلان . ولكن المال تغلب على المبادىء ، ومصلحة الريان تغلبت على مصلحة الجماهير ، واخترق الريان بهذا الاعلان معقلا يساريا خطيرا كان الظن أنه يعز على الاختراق !

أما القضية الثانية فهى انتاج نور الشريف فيلما عن شخصية فلسطينية ، هى شخصية ناجى العلى ، الذى وصفه ابراهيم سعدة بأنه «رسام كاريكاتير كان يسترزق من السخرية والهجوم على رئيس مصر وعلى شعب مصر» ، وأنه « جند ريشته لسنوات طويلة متصلة ، وحتى آخر يوم فى حياته من أجل التشهير بمصر ، حاكما وحكومة وشعبا ودورا ، وقد أفسحت له صحيفة يومية كويتية أبرز مساحة فى صفحتها

الأخيرة لرسم كل وضيع ومقزز ضد مصر عقابا لها ، واتهمنا ـ بقلمه وريشته ـ بأقذر الاتهامات ، أقلها الخيانة والعمالة للصهيونية العالمية وللامبريالية الأمريكية ، ليس هذا فقط بل انه صال وجال طعنا فى الشعب المصرى الذى يعانى من الأزمة الاقتصادية ومن الفقر والحرمان»!

لقد كنت أود لو أن الفنان نور الشريف فند هذا الكلام عن ناجى العلى وهو يدافع عن فيلم أخرجه عن شخصية هذا الرسام ، ولكنه لم يتطرق لهذه الاتهامات بأى دفاع ، الأمر الذى يثبت صحتها . وعندئذ كيف يقدم الفنان نور الشريف للشعب المصرى هذا الرسام فى صورة البطولة مع كل ما أساء به للشعب المصرى ؟ وهل نضبت الشخصيات الفلسطينية التى تجمع بين احترام الشعب المصرى وتجسيد ملحمة انتفاضة الحجارة والحلم الفلسطينى فى التخلص من الاحتلال وأشكال المقاومة ، ليعرض من خلالها نور الشريف تلك الملحمة الانسانية وأطفالها وحجارتها ؟

واذا كان ناجى العلى بطلا فى عين شعبه الفلسطينى فلماذا لم تقم منظمة التحرير باخراج فيلم عنه بأبطال فلسطينيين ، وهم كثيرون ؟ وما معنى اقحامه على الشعب المصرى بأبطال مصريين لهم شهرة وشعبية نور الشريف ، إلا إذا كان الغرض اختراق العقل المصرى وتصوير الخصوم فى صورة الأبطال ؟ أم أن قبول نور الشريف المشاركة فى انتاج مثل هذا الفيلم هو أمر له صلة بموقفه الرافض من كامب ديفيد واقتناعه الشخصى ببطولة شخص هاجم مصر وأهان شعبها تحت عباءة كامب ديفيد الفضفاضة ؟

ان الشعب المصرى أعطى للقضية الفلسطينية ما لم يعطه شعب آخر فى هذه المنطقة العربية ، ففى حين ارتزقت معظم الدول العربية من القضية الفلسطينية ، تحولت مصر بفضل هذه القضية وتضحياتها من أجلها ، من أغنى دولة فى المنطقة العربية إلى أفقر دولة ، وتلقت فى النهاية جزاء سنمار ! وقد مات فى سبيل فلسطين عشرات الألوف من

المصريين فى أربع حروب متوالية، ولم تغن هذه الضحايا فى اثبات حسن نية مصر وهى تحاول حل القضية الفلسطينية بمبادرة القدس ! فمن واجب مصر دائما - فى نظر الفلسطينيين - تقديم الضحايا ، وليس من حقها التدخل فى حل هذه القضية بأى نوع من الحلول ! وقد استشهد فى سبيل فلسطين أبطال مصريون لا يحصى عددهم ، وكنا نود لو جسد نور الشريف ، بشعبيته وحب الجماهير له ، صورة واحد منهم ، بدلا من اقحام بطولة زائفة على الشعب المصرى كانت تكن له الاحتقار !

البيضة والدجاجة واتفاقيات كامب ديفيد

اكتوبر ١٩ / ١ / ١٩٩٢

كنت انوى أن أكتفى بردى على المفكر الكبير الأستاذ محمد سيد أحمد، فى عدد ١٩ يناير ١٩٩٢ من «أكتوبر» ، حول تقييم كامب دفيد ، الذى كتبته تحت عنوان : «المفكرون المصريون وأزمة الانتماء لمصر» ، لولا أنه كتب مقالا آخر فى جريدة «الأهالى» يوم ٢٩ يناير ١٩٩٢ ، يحتوى ، على أفكار جديدة تستحق الرد واستئناف الحوار.

وكان الاستاذ محمد سيد أحمد قد طرح فى مقاله الأول ، الذى نشر بالأهالى يوم ٨ يناير ، سؤالا عما اذا كان ينبغى ، فى ضوء المستجدات الجديدة عالميا واقليميا ، إعادة تقييم اتفاقات كامب ديفيد ؟ وقد انتهى إلى أن هذه الاتفاقات قد أضرت بمصالح مصر القومية ، بل المصالح الوطنية أيضا ، وفوق ذلك أنها أضرت بعملية السلام !

وقد رددت عليه بأنه اذا جاز لغير مصرى أن يتهم كامب ديفيد بالاضرار بالمصالح الوطنية ، فلا يجوز ذلك لمصرى بعد أن حررت كامب ديفيد سيناء وطابا ! واذا جاز لغير مصرى أن يتهم كامب ديفيد بأنها أضرت بالمصالح القومية فلا يجوز ذلك لمصرى ، لأن سيناء انما هى أرض عربية بقدر ما هى أرض مصرية، وتحرير أرض عربية شاسعة المساحة مثل سيناء ، انما هو لحساب المصالح القومية العربية وليس اضرارا بهذه المصالح .

وقد تبين لى ، بعد نشر هذا المقال ، اهتمام جمهور القراء بهذا الحوار. فقد تلقيت مكالمات تليفونية كثيرة تدعو إلى استمرار الحوار ، كما وصلتنى خطابات عديدة .

وتلقيت نقدا من بعض الجغرافيين ، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور صبحى عبد الحكيم ، الذى نبهنى إلى ان مساحة سيناء لا تمثل سدس مساحة الأراضى المصرية كما ذكرت ، وانما تمثل ٦ر١٪ من مجموع مساحة هذه الأراضى . وكنت قد تنبهت ـ بعد فوات الأوان ـ إلى أنى نقلت مساحة مصر من موسوعة أمريكية تستخدم الميل فى القياس بدلا من الكيلو متر ، ومن هنا وقع الخطأ . والمهم هو أن الدكتور صبحى عبد الحكيم زودنى بمعلومات هامة لا تتوافر فى الكتب ، وهى أن مساحة سيناء هى ٦١ ألف كيلو متر مربع، ومجموع مساحة الأراضى المصرية هو مليون كيلو متر مربع ، وأكثر من ذلك وأشد غرابة ، أن مساحة سيناء أكبر من مساحة المعمور فى مصر ! أى أكبر من مساحة الوادى والدلتا، اذ تبلغ مساحتهما ٣٥ ألف كيلو متر فقط ، أى نحو نصف مساحة سيناء!

وهذا الكلام أكتبه تصحيحا لخطأ غير مقصود وقعت فيه فيما يختص بنسبة مساحة سيناء إلى مجموع مساحة الأراضى المصرية ، من جهة ، ومن الجهة الأخرى لأنه يؤكد على أهمية سيناء التى حررتها كامب ديفيد ، ويوضح الصفة التحررية التى لا تنكر لهذه الاتفاقيات ، والتى

يحاول البعض من المصريين ـ بكل أسف ـ انكارها ، بل قلبها وتشويهها، بالقول بأنها أضرت بالمصالح المصرية الوطنية!

فكيف يكون تحرير ضعف مساحة المعمور فى مصر اضرارا بالمصالح الوطنية المصرية ؟ وهل كان بقاء سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى حتى اليوم ، كما هو الحال بالنسبة للجولان والضفة الغربية وغزة ، مما يتفق مع المصالح الوطنية المصرية ؟ ومن قال إن احتلال اسرائيل لسيناء يتفق مع المصالح الوطنية ؟

ان وجهة النظر التى ساقها الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد فى هذا الصدد ، هى أن اتفاقات كامب ديفيد أخرجت مصر من الحلبة ، وخروج مصر من الحلبة قضى على قدرة الأطراف العربية الأخرى على مواجهة اسرائيل بالطرق العسكرية أو غير العسكرية ، وأهدر ـ بالتالى ـ التزامات مصر ازاء أمتها العربية . وهذا الاهدار لا يمس فقط هوية مصر القومية ، بل يمس أيضا صميم الوطنية المصرية ذاتها ، لأن الوطنية ـ حسب قوله ـ لا تتحقق بتغليب المصلحة الانانية على انتماء مصر القومى، بل بأن تكون مصر القومية قدوة ، أن يكون لها دور قائد على الدوام فى المحافظة على التضامن القومى ، وفى استرداد الحقوق القومية ، وهو سبيل اعلاء شأن الوطنية المصرية ، وسبيل اكتساب مصر المركز اللائق بها قوميا وإقليميا .

وواضح أن الأستاذ محمد سيد أحمد قد جند كل ما يملك من قوة منطق وحجة لاثبات أن ادانة كامب ديفيد تنطلق من منطلق الاعتزاز بالهوية المصرية وبمركز مصر الاستثنائى! ولكنه يقع فى خطئين أساسيين : الأول ، افتراض أن مصر قد تخلت عن أمتها العربية ولم تتخل الأمة العربية عنها ، والثانى ، أن مصر قد خرجت بكامب ديفيد من الحلبة العربية . وكلا الافتراضين خطأ محض .

فمن ناحية الافتراض الأول ، فإن التتبع التاريخى للقضية يوضح تماما من تخلى عن الآخر ؟ هل تخلت مصر عن أمتها العربية ، أو تخلت الأمة العربية عن مصر ؟ والقضية التاريخية هنا ليست عويصة كما هو

الحال فى قضية البيضة والدجاجة ، وهل ظهرت البيضة قبل الدجاجة أو ظهرت الدجاجة قبل البيضة؟ فالوقائع التاريخية معاصرة لنا، ويتذكرها كل فرد ، وهى تثبت أن الأمة العربية كانت قد بدأت فى التهجم على مصر ، واهانتها واتهامها بالتخاذل والتفريط فى أعقاب حرب أكتوبر مباشرة! وأنها نسيت ـ بسرعة مذهلة ما ألحقه الجيش المصرى بالجيش الاسرائيلى من هزيمة منكرة منذ اللحظة الأولى للحرب، بتحطيمه خط بارليف الأسطورى ، وعبوره قناة السويس ، واجباره الجيش الاسرائيلى على الفرار ، لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ، وعبور خمس فرق عسكرية مصرية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس !

فلم تكد تصل الحرب إلى نهايتها بعد ثغرة الدفرسوار ، حتى كانت الأمة العربية تهاجم قرار الرئيس السادات بقبول قرار وقف اطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ، دون أن تسأل نفسها عن أسباب هذا القرار ؟ ثم أخذت تسخر من مباحثات الكيلو ١٠١، دون أن تعنى نفسها بالبحث في المقدمات التى أوصلت إلى هذه المباحثات؟ ثم هاجمت اتفاقية فك الاشتباك الأول ، ثم الاتفاقية الثانية ، دون أي دراسة للموقف على الجبهة المصرية ، أو ادراك لميزان القوى العسكرى بين الفريقين ! وأخذت الاتهامات توجه لبطل حرب أكتوبر بالخيانة والعمالة ، ولمصر بالتخلى عن الأمة العربية ، وأطلق الفلسطينيون وقتها شائعة أن حرب أكتوبر كانت تمثيلية مدبرة !.

وقد بدا فى كل ذلك الافتراء والتهجم على السادات وعلى مصر . وكان الغرض اخفاء العجز العربى الشنيع الذى تبدى أثناء الحرب . فقد كان دور منظمة التحرير الفلسطينية هامشيا وليس له أى وزن أو تأثير فى مجرى الحرب ، ومع ذلك كان صوتها أعلى الأصوات باتهام مصر والسادات ! وكان دور سوريا فى المعركة معروفا للجميع ، فقد استردت اسرائيل فى اليومين الثالث والرابع ما خسرته على يد القوات السورية الباسلة فى اليومين الأول والثانى ، وفى اليوم الخامس والسادس كانت تتقدم نحو دمشق!

وعندما تدفقت النجدات العربية على الجبهة السورية ، لم يكن الغرض منها غزو اسرائيل والقاءها فى البحر ، وإنما كان الغرض حماية دمشق من السقوط . ففى يوم ١١ أكتوبر أصدر رئيس الأركان الاسرائيلى ديفيد اليعازر أمره إلى قواته بالهجوم ، واختراق الخط السورى ، والتقدم باتجاه دمشق ، وتهديدها بشكل يجبر السوريين على طلب وقف اطلاق النار . وقد اضطرت القوات السورية فى المحور الشمالى إلى التراجع خلال يوم ١١ أكتوبر إلى الخط الدفاعى الثانى داخل الأراضى السورية ، كما تراجعت الفرقة الخامسة نحو الجنوب الشرقى ، وتمركزت الفرقة التاسعة حول سعسع ، بينما كانت القوات الاسرائيلية تخترق الثغرة الواقعة بين الفرقتين الخامسة والتاسعة جنوب قرية سعسع ، والتى عرفت باسم « ثغرة سعسع ».

وقد كانت نجدة القوات العراقية والأردنية للجبهة السورية مما يستحق المساءلة والمؤاخذة . فلم يشترك فى المعركة فى هذا الوقت الحرج سوى اللواء العراقى المدرع رقم ١٢ ، الذى وصل يوم ١١ أكتوبر - أى بعد خمسة أيام طوال - ولم يغن شيئا ، وفقد ٨٠ دبابة من دباباته ، وتباطأت بقية القوات المدرعة ، بحجة مصاعب النقل والتحرك ، فوصلت إلى الجبهة السورية متأخرة جدا ، فلم يصل اللواء المدرع السادس إلى غوطة دمشق إلا فى يوم ١٥ أكتوبر ، وجاء وقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر وبعض كتائب الفرقة المدرعة السادسة على بعد خمسمائة كيلو متر من منطقة التحشد فى الجبهة السورية!.

وأما بالنسبة للقوات الأردنية، فقد ظلت صامتة طوال أيام ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ أكتوبر. ولم تبدأ فى التدخل الا عندما تدهورت الأحوال بسرعة على الجبهة السورية فى ١١ - ١٢ أكتوبر. فلم يصل اللواء المدرع ٤٠ إلى الجبهة الا يوم ١٣ أكتوبر، ثم وصل بعد ذلك اللواء المدرع ٩٢، واستكمل فيما بعد ببقية الفرقة الثالثة المدرعة، وكانت القوات الأردنية تفتقر إلى الصواريخ، كما كانت تفتقر إلى المعدات والأسلحة المتطورة التى كانت تملكها القوات المصرية والسورية!

وهذا كله يوضح أن الأداء العربى فى حرب أكتوبر كان أداء محدودا وقاصرا ولا يرتقى إلى إمكانات أمة عظيمة كالأمة العربية. مع أن حرب أكتوبر كانت هى الحرب الوحيدة فى تاريخ الصراع العربى الأسرائيلى، التى حقق فيها العرب انتصارا على إسرائيل .

وإذا كان الأمر كذلك، أفلم تكن سخرية العرب من مصر، صاحبة نصر العبور المدوى فى العالم، ومن مباحثات الكيلو ١٠١، وتهجمهم عليها بسبب اتفاقيتى فك الاشتباك الأول والثانى، الا نوعا ممجوجا من المزايدة التى لا معنى لها، والا تمزيقا للصف العربى الذى بلغ أقصى تماسكه أثناء الحرب؟.

وكيف كان يمكن للعرب أن يوحدوا صفوفهم لخوض حرب خامسة ضد إسرائيل فى ظل هذا التمزق؟ بل كيف كان يمكن للسادات أن يثق فى إمكانية خوض معركة قومية على مستوى الأمة العربية، واتهامات الخيانة والعمالة تنهال عليه من الصحف والاذاعات العربية؟ هذا إذا افترضنا أن الدول العربية كانت مستعدة لخوض معركة قومية وتملك سياسة قومية موحدة ؟ ـ وهى افتراضات يعرف الجميع أنها افتراضات ليس لها اساس من الواقع ، لأن جبهة الرفض كانت قد ظهرت فى ذلك الحين بقيادة بغداد ، لأغراض لا شأن لها بالقضية الفلسطينية ، وإنما بتحطيم الزعامة المصرية ـ أى الزعامة التى اتخذت قرار الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وحققت للعرب أول انتصار فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى !

على هذا النحو كانت الأمة العربية قد تخلت عن مصر قبل كامب ديفيد ، ولم تكن مصر هى التى تخلت عنها . ومع ذلك فلم يذهب السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ لعقد صلح منفردا فعلى الرغم من أنه ذهب مشيعا باللعنات من العرب ، والاتهامات بالخيانة وإهدار دمه ، فإنه لم يتحدث عن انهاء الاحتلال الاسرائيلى لسيناء وحدها ، وإنما «للأراضى العربية المحتلة بعد يونيه ١٩٦٧ » ، وكان المطلب الثانى هو

«الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى ، وحقه فى تقرير مصيره ، بما فى ذلك حقه فى إقامه دولته الخاصة » .

فهل كان هذا الخطاب تخلياً من السادات عن أمته العربية ، أو كان تمسكا بأمته العربية ؟ فإذا رفض العرب هذا الخطاب واعتبروه خطاباً خيانياً ، ورفضوا التعاون مع السادات ودعمه أمام إسرائيل والولايات المتحدة ، فهل كان مطلوباً منه التراجع والاعتذار علناً عن زيارته للقدس ، بكل ما فى ذلك من المهانة والإذلال لمصر ، والخضوع والتسليم لياسر عرفات وصدام حسين وبقية زعماء جبهة الرفض بأن يقودوا سياسة مصر بدلاً من الشعب المصرى الذى أيد المبادرة؟ ويترك لهؤلاء الزعماء العجزة أمر تحرير سيناء والأراضى العربية المحتلة بطريقتهم الخاصة؟ وإذا كانت جهود هؤلاء الحكام عجزت عن تحرير أرض بلد واحد هو سوريا ، فى حرب أكتوبر ، فهل كان مطلوبا من السادات الانسياق وراء الخطب العنترية لحكام الرفض ، والاعتماد على هذه الخطب ـ التى ثبت أنهم لم يكونوا يملكون غيرها ! ـ فى تحرير سيناء ؟

إن حديث الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد عن تخلى مصر عن أمتها العربية يكون قابلا للتصديق فى حالة واحدة فقط ، وهى أن تكون الأمة العربية قد أجمعت على خوض معركة قومية ضد إسرائيل ، وأعدت لها العدة العسكرية والاقتصادية ، وجهزت الخطط ، ولقنت الضباط مهامهم ـ كما حدث عند خوض معركة أكتوبر بالنسبة لمصر وسوريا، ثم تقاعست مصر وتخلت عن الأمة العربية ، وتركت العرب يخوضون المعركة وحدهم ! أما والصف العربى على النحو الذى أوضحناه من التمزق ، وانشغل الحكام العرب بالصراعات فيما بينهم عن الصراع مع اسرائيل، وانشغل الجيش السورى بمعركته فى لبنان (الذى دخله فى صيف ١٩٧٦) عن المعركة مع اسرائيل ، فان كل كلام عن تخلى مصر عن أمتها العربية يكون من قبيل المزاح ، الذى قد يضحك له أى عربى ولكن لا يستطيع أن يضحك له أى مصرى ! ويكون مسايرة لأكذوبة خائبة أطلقها حكام الرفض، بعضهم بحسن نية لأن بصيرته عميت عن رؤية ما رآه

السادات مما يجرى حاليا وكانت نذره بادية ، وبعضهم بسوء نية ، مثل حاكم بغداد الذى كان يصبو لكى يرث الزعامة المصرية منذ أيام عبد الناصر ، وبعضهم لأنه يرتزق من استمرار الصراع ويرى نهايته فى نهايته ، مثل ياسر عرفات الذى تأخرت القضية الفلسطينية فى عهد زعامته كما لم تتأخر فى عهد أى زعيم عربى ، وبعضهم الآخر لأنه لم يشترك فى الصراع العربى الإسرائيلى بأى جهد يذكره له التاريخ ، ولم يقدم أية تضحيات من أى نوع عسكرى أو اقتصادى ، ويتصور أنه عن طريق المزايدة على مصر يستطيع أن يفسح له مكانا بين القوى العربية التى كان لها حظ التصارع مع إسرائيل - وهذا البعض الآخر هو أحمق الجميع ، لأنه مازال يستخدم ألفاظ «الخيانة» فى وصف مصر ، فى الوقت الذى تظله بحمايتها ! وهو أجهل الجميع لأنه لا يشعر بالزمن ، ولا يشعر بالمتغيرات الدولية ، ويتصور أنه مازال يعيش فى عام ١٩٧٧ !

ومن هنا فلا نستطيع أن نوافق الصديق محمد سيد أحمد على مقولته إن مصر تخلت عن أمتها ، بعد أن أثبتنا - تاريخيا - أن الأمة العربية هى التى تخلت عن مصر !

كما لا نوافقه على أن اتفاقيات كامب ديفيد أخرجت مصر من الحلبة، لأن الأطراف العربية كانت هى التى أخرجت مصر من الحلبة - للأسباب التى ذكرناها - من قبل اتفاقات كامب ديفيد ، أى منذ سخريتها من مصر بسبب مباحثات الكيلو ١٠١، واتفاقيتى فك الاشتباك الأولى والثانية، وتطاولها على السادات، وتخليها عن مصر اقتصاديا فى الوقت الذى تطالبها فيه بالحرب ، متناسية أهم المبادىء وهو أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن الحرب ، لأنه عصب الحرب.

وفى ذلك قد يفيد الصديق محمد سيد أحمد أن أنقل اليه هنا مقدمة مقالى الذى كتبته فى مجلة روز اليوسف فى يوم ٣١ يناير ١٩٧٧ - أى قبل مبادرة السادات بعشرة أشهر ! - مما يجيب عن سؤال : من تخلى عن الآخر : هل تخلت مصر عن أمتها العربية ، أو تخلت الأمة العربية عن مصر ؟ وفى هذه المقدمة قلت :

«لم يكن أحد في مصر يتصور ، بعد أكثر من ربع قرن من قيادة مصر لحركة القومية العربية ، أنه سوف يأتى يوم يعود فيه الشعب المصرى ليطرح على نفسه هذه الأسئلة الحائرة : هل هو شعب عربى أو هو شعب مصرى ؟ وإذا كان شعبا عربيا ، فلماذا تعامله بقية الشعوب العربية على أنه شعب مصرى فقط؟ . وإذا كان شعبا مصريا فقط فلماذا يتحمل مسئولياته كشعب عربى؟ وإذا كان يتحمل مسئولياته كشعب عربى ، فلماذا لا تعترف الشعوب العربية الأخرى بقومية المعركة ؟ وإذا كانت الشعوب العربية لا تعترف بقومية المعركة ، فلماذا لا يعترف هو بمصرية المعركة وقبول الحل المنفرد؟ .. إلى آخر هذه الأسئلة الحائرة الخطيرة التى لم تشهد بلادنا مثيلا لها منذ أكثر من ربع قرن»!

هذا ما كتبته فى «روز اليوسف» قبل مبادرة السادات ، عندما رأيت أن أعلى الأصوات العربية التى تنادى بقومية المعركة هى أكثر الأصوات العربية انشغالا بمصالحها الخاصة وصراعاتها مع جيرانها ! وأن أكثر الأصوات مزايدة على مصر ، هى أقلها رصيدا فى حقل الصراع العربى الاسرائيلى ، أو هى الأصوات التى رصيدها فى هذا الحقل يساوى صفرا كبيرا !

شماعة كامب ديفـــــيــــد التاريخية !

فى رأيى أن الأمة العربية قد فقدت أكبر فرصتين تاريخيتين فى تاريخها الحديث، كانتا كفيلتين برفعها إلى مرتبة القمة الدولية الثالثة فى عالمنا المعاصر، وهما:

أولا، وجود الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى تناصر حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، على نحو لم يسبق له نظير فى طول التاريخ وعرضه.

ثانيا. الثروة البترولية التى هبطت بفضل انتصار الجيش المصرى المجيد، الذى حققه بعبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف وتحطيم أسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر.

وبالنسبة للفرصة الأولى، فمن المحقق أن عبد الناصر كان أول زعيم عربى ينتهز فرصة وجود هذه القوة التحررية الكبرى، الممثلة فى الاتحاد السوفيتى، فى تحقيق الاستقلال

الوطنى الكامل، على نحو لم يسبق له مثيل منذ هزيمة دولة المماليك فى مصر على يد جيش سليم الأول العثمانى، وسقوط مصر فى يد الدولة العثمانية كولاية تابعة.

وكان أول استخدام لهذه القوة التحررية العظمى من جانب عبد الناصر، فى صفقة الأسلحة السوفيتية التى أنهى بها عبد الناصر عصر احتكار الغرب للسلاح. ثم فى بناء السد العالى الذى أنهى عصر سيطرة الغرب على مقدرات الحياة الاقتصادية فى مصر. ثم فى بناء مئات المصانع فى طول مصر وعرضها، الذى أنهى سياسة الغرب فى تكريس الاقتصاد الزراعى فى مصر. ثم فى الاستناد إلى قوة الاتحاد السوفيتى العسكرية المنافسة لقوة الولايات المتحدة فى التخلص من كل أثر للتبعية للدول الغربية الاستعمارية، وفى مساعدة حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى للحصول على استقلالها الكامل، واستخدام السلاح السوفيتى فى الصراع العربى الاسرائيلى على مدى أربع حروب: حرب ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف (١٩٦٧ - ١٩٧٠) وحرب أكتوبر ١٩٧٣.

ومن سوء الحظ أن عبد الناصر كان يقف وحيداً تقريباً فى هذه الاستفادة من قوة الاتحاد السوفيتى التحررية. فقد وقفت غالبية الدول العربية ضد هذه السياسة، وظهر فى عصر عبد الناصر ما عرف باسم: «الحرب العربية الباردة» التى استمرت من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٠، ويمكن الاطلاع على وقائعها فى كتاب مالكولم كير، وهو بعنوان: «الحرب العربية الباردة»، وقد صدر عن جامعة أكسفورد.

صحيح أن بعض النظم العربية التى قامت على أثر انقلابات عسكرية، قد لجأت إلى الاتحاد السوفيتى فى التسليح وبناء القوة العسكرية ، ولكنها رفضت أن تضع قوتها العسكرية مع مصر فى كفة التحرر الوطنى والصراع ضد اسرائيل ، إلا فى حالة واحدة فقط ، وهى حالة اشتراك سوريا مع مصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أما بقية هذه

النظم فقد احتفظت بقوتها العسكرية لحساباتها الخاصة وتسوية مشاكل الحدود مع جيرانها ، والمثال على ذلك النظام العراقى مع سوريا وإيران والكويت ، والنظام الليبى مع تشاد.

وبالتالى لم يحدث أبداً أن خاضت الجيوش العربية التى تتسلح بالسلاح السوفيتى معركة واحدة ضد إسرائيل (عدا سوريا كما ذكرنا) ، فى الوقت الذى كانت منظمة التحرير الفلسطينية تخوض فيه معاركها الأهلية بالسلاح السوفيتى ! التى كانت قمتها معركة طرابلس سنة ١٩٨٣، ولم تستطع على مدى الصراع العربى الاسرائيلى أن توحد صفوفها أو توحد خطها السياسى والعسكرى . ومن هنا ، بفضل هذه القيادة المشئومة التى لم يشهد تاريخ حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث مثيلا لها ، ظلت القضية الفلسطينية بدون حل فى ذروة مساندة الاتحاد السوفيتى لحركات التحرر الوطنى ، حتى جاء العهد الأسود لجورباتشوف ، وتحلل الاتحاد السوفيتى العظيم إلي الكومنولث المتهرىء الحالى ، الذى يرأس دوله مجموعة من الأقزام المهرجين الغارقين فى بحر الخيانة والعجز والعار ، والذين يتسابقون للحصول على شرف القفز فى صفيحة زبالة التاريخ ! ففاتت الفرصة لتسوية معقولة للقضية الفلسطينية تحترم فيها إرادة الشعب الفلسطينى ، وأصبح الأمر بإرادة الولايات المتحدة وإرادة إسرائيل !.

وكما فاتت فرصة حل القضية الفلسطينية حلا معقولا بعد تفسخ الاتحاد السوفيتى ، فاتت أيضا فرصة تحقيق الوحدة العربية التى كانت حلم الجماهير العربية منذ الثلاثينات من هذا القرن ، وبالتالى قيام قوة دولية ثالثة فى هذه المنطقة من العالم ، لا يهب العالم الرأسمالى إلى مقاومتها ومحاربتها كما فعل فى عهد محمد على ، تستند إلى قوة حليفة تجمعها بها مصلحة مشتركة ، هى قوة الاتحاد السوفيتى .

فقد ابتليت الأمة العربية فى عهد وجود الاتحاد السوفيتى بمجموعة من الحكام العرب الذين كانوا أشد غيرة وحرصا على تفتيت الأمة

العربية من الدول الاستعمارية نفسها التى فرضت التفتيت ! وانتحلوا لذلك أسبابا اختلفت من حاكم لآخر ، ولكنها اتفقت على اخفاء هذه الأسباب الحقيقية تحت شعار التطرف فى القومية أو الاسلام ، فكان أعلى الحكام العرب صوتا بشعارات القومية العربية هو أكبرهم سهما فى ضرب حركة الوحدة العربية !

ثم جاءت الطامة الكبرى حين اغار النظام العراقى الفاشى على جارته الكويت، مستخدما ما حصل عليه من سلاح من الاتحاد السوفيتى، لتحقيق أطماعه التوسعية على حساب جاراته العربيات ، فكان عمله الإجرامى هو المسمار الأخير فى نعش حلم الوحدة العربية لسببين:

أولهما أنه قضى على آخر قوة عسكرية عربية ، كان جزء كبير من الأمة العربية يعلق عليها آمالاً كبارا فى تحقيق الوحدة العربية فى يوم ما.

وثانيهما أن قوة العراق العسكرية لن يستطيع تعويضها فى يوم من الأيام، بعد تفسخ الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء «أوكازيون» السلاح الرخيص الذى يقدم لأغراض تحررية ، وعودة أوضاع التسليح فى العالم العربى إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت خاضعة لارادة الدول الاستعمارية .

هذا فيما يتصل بالفرصة الأولى التى اضاعتها الأمة العربية لحل القضية الفلسيطينية وتحقيق الوحدة العربية بالاستناد إلى قوة الاتحاد السوفيتى . أما الفرصة الضائعة الأخرى فهى الثروة البترولية الهائلة التى هبطت على الأمة العربية بفضل انتصار الجيش المصرى فى حرب العبور ، وتحطيمه خط بارليف فى ساعات ، وتحطيم أسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر .

لقد تصور كثير من الحكام العرب أن هذه الثروة تعنى القوة والسلطان والوصول إلى مرتبة الدول الكبرى ، ونسوا عبارة السناتور فولبرايت الشهيرة : « لا ينبغى للشاة أن تتباهى بطيب لحمها» ! فثروة

بدون قوة عسكرية مهيبة تعنى زيادة لعاب الطامعين الاستعماريين ، وزيادة شرهم للسيطرة على منابع هذه الثروة . ولا نظن أن أحدا اليوم يمارى فى حقيقة أن هذه الثروة العربية قد أصبحت تحت السيطرة التامة للدول الاستعمارية !

وقد لعب صدام حسين ، الذى أثبت انه أغبى وأحمق حاكم عربى شهده التاريخ العربى على طول امتداده ، دورا أساسيا فى اخضاع الثروة العربية للسيطرة الاستعمارية . فقد تسلم العراق وهو دولة بترولية ثرية تبنى قوتها الاقتصادية والعسكرية بدأب واصرار ، وبدلا من أن يحفظ هذه القوة ويضعها فى خدمة أهداف الأمة العربية ، وبدلا من أن يصوب حرابه إلى العدو الاستراتيجى الأول للأمة العربية ، وهو اسرائيل، اذا به يدير هذه الحرب إلى جاره الاسلامى ايران تحت حسابات جاهلة ، واذا بثروة العراق تضخ فى عروق الاقتصاد الغربى المتيبسة ، وتجر وراءها ثروات دول الخليج والسعودية ! واذا بأساطيل الغرب تأتى إلى المنطقة لتعج بها مياه الخليج، ويستمر ذلك ثمانى سنوات! وبعد راحة سنتين يقوم هذا الحاكم الأحمق بغزوه للكويت لتضخ الأموال العربية من جديد فى عروق الاقتصاد الغربى التى أخذت تتيبس فى سنتى الراحة من الحرب ! واذا بأساطيل الغرب وجيوشه كلها تعود إلى المنطقة ، بدعوة الدول العربية ذاتها التى أفزعها الغزو ووحشيته ، وتحتشد فى هذه المنطقة جيوش ثلاثين دولة تملك أحدث ما فى ترسانة الغرب الاستعمارى من سلاح وعتاد!

وبدلا من أن ينبه هذا الحشد الذى لم يسبق له مثيل منذ الحروب الصليبية ، الطاغية العراقى ، فينجو بقوة العراق العسكرية من الدمار ، وينسحب من الكويت قبل فوات الأوان ، اذا به يراهن على خراب العراق وسقوط المنطقة تحت السيطرة الغربية ، ويرفض كل الوساطات والنداءات من الرئيس مبارك ورؤساء العالم الغربى والشرقى ، فيعرض الجيش العراقى لقوة قاهرة لا قبل لمثله بها ، بل لا قبل لجيش أية دولة كبرى بها ،

وتكون النتيجة ذلك الانسحاب المخزى من الكويت الذى سجل نهاية القوة العسكرية العراقية ، وخروج العراق من القرن العشرين ، الذى قدمه الطاغية المهزوم للشعب العراقى على أنه انتصار تاريخى على جيوش ثلاثين دولة !!

وضاعت فى هذه الحرب وحدها ـ مرة أخرى ـ نحو ٤٣١ مليار دولار من ثروة الأمة العربية، ضخت فى عروق الغرب، بدلا من أن تخدم اقتصاد الأمة العربية من الخليج إلى المحيط . والأسوأ من ذلك بكثير أن الأمة العربية دفعته ثمنا لعودة السيطرة الغربية إلى المنطقة، بعد أن كانت قد تخلصت منها فى عهد الاتحاد السوفيتى وبفضله!.

هذه هى حقائق الأوضاع العربية كما انتهت إليه فى بداية عام ١٩٩٢، التى قادت مقدماتها ـ كما رأينا ـ إلى زيارة السادات للقدس وابرام اتفاقيات كامب ديفيد. لقد أقنعت هذه المقدمات فى ذلك الحين الرئيس السادات بتجربة الحل السلمى للصراع العربى الاسرائيلى. وكان الاعتقاد أنه ما دامت مصر تتحمل أكبر الأعباء فى الصراع العربى الأسرائيلى، وجيشها اقوى الجيوش العربية، فمن حقها الاجتهاد وطرح البديل للحل العسكرى، بعد أن فقدت الأمة العربية مقوماته.

ففى ذلك الحين كان الجيش السورى منشغلا بمعركته فى لبنان منذ عام ١٩٧٦، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية منشغلة بصراعاتها الداخلية من جهة، وصراعاتها ضد القوات السورية فى لبنان من جهة أخرى. وكانت ليبيا منشغلة فى تشاد منذ عام ١٩٧٦، وسعيها لاحتلال مزيد من الأراضى الصحراوية، بعد أن احتلت جزءاً من شريط «اوزو»، للوصول إلى الحدود السودانية ! وكانت كل دولة عربية منشغلة بصراعاتها مع جاراتها العربيات عن الصراع ضد اسرائيل ! وكان عبء المواجهة كله واقعا على عاتق مصر.

على أن هذا الاجتهاد لم يعجب الأنظمة العربية. فعلى الرغم من أنها لم تحارب اسرائيل كما حاربت مصر، وعلى الرغم من أنها لم تشترك فى

حرب قومية ضد اسرائيل، بل على الرغم من أنه لم يكن يدخل فى مخطط أية دولة منها أن تشترك فى حرب قومية ضد اسرائيل، فان اجتهاد مصر المبنى على الواقع الفعلى للأوضاع العربية أثار ثائرتها !

لقد صدق الحكام العرب الأكاذيب التى أطلقوها عن الصمود والتصدى، وعن استرداد الأرض العربية بقوة السلاح، فكان هجومهم على اتفاقيات كامب ديفيد، وتخلوا عن السادات بينما هو يخوض معركة المفاوضات الشرسة مع بيجن.

ومع ذلك فلم يبرم السادات اتفاقا يختص بتحرير سيناء، بل كان حريصا على ايجاد حل للقضية الفلسطينية يعكس علاقات القوى الفعلية بين العرب واسرائيل. ولم يكن ننبه أن ميزان القوى فى ذلك الحين كان لصالح اسرائيل، وأن هذا الميزان سوف يستمر على هذا النحو زمنا طويلا،إن لم يتغير الى الأسوأ،وهو ما حدث بالفعل على نحو ما يحدث هذه الأيام.

ومن هنا فان الحكم على اتفاقيات كامب ديفيد لا يكون على أساس التهويمات وشعارات النصب والدجل التى كانت تتاجر بها أنظمة ما عرفت باسم جبهة الصمود والتصدى ، وانما يكون على أساس موازين القوى التى كانت قائمة وقتذاك بين الدول العربية واسرائيل، وما اذا كانت الموازين تسير نحو التحسن لحساب القوى العربية أم كانت تسير إلى الأسوأ.

وبمعنى آخر، هل كان فى وسع مصر، التى فقدت مصدر السلاح السوفيتى بعد حرب أكتوبر، أن تعتمد على الدول العربية التى تزعم الصمود والتصدى، فى الدخول فى حرب خامسة ضد اسرائيل، فى ظروف انشغال كل دولة من هذه الدول بمصالحها الإقليمية الخاصة التى أشرنا إليها؟

وهل كان متوقعا أن تتحسن الأوضاع العربية على نحو يهيىء للعرب تحرير فلسطين والأراضى العربية المحتلة فى حرب يونية ١٩٦٧، بحرب

عربية اسرائيلية خامسة، لو أن السادات لم يقم بمبادرته، أو لو أنه تراجع عنها تحت ضغط جبهة الصمود والتصدى المزعومة؟

إننى أتفق مع الصديق الأستاذ محمد سيد أحمد فى أن المستفيد الحقيقى من كامب ديفيد هو اسرائيل، ولكنه يسوق القضية بشكل مقلوب! فالقضية فى شكلها السليم هى أن استمرار احتلال اسرائيل لسيناء كان يفيدها أكثر من انسحابها منها، مادام تحرير سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة بالقوة، هو أمر غير مطروح فى الساحة العربية بأوضاعها التى كانت عليه مما سبق وصفه.

والقضية - أكثر من ذلك - أن عودة سيناء لمصر هو أمر لمصلحة الأمة العربية، لأنه يطلق يد مصر التى هى أكبر دولة عربية فى المنطقة، لخدمة مصلحة الأمة العربية بشكل أفضل مما كانت عليه عندما كان جيش الاحتلال الاسرائيلى يسيطر على سيناء.

وربما كانت هذه النقطة بالذات خير رد على من يزعمون أن مصر تخلت عن الأمة العربية بابرامها اتفاقات كامب ديفيد! فهذه مقولة كاذبة أشاعها الحكام النصابون الذين ضللوا شعوبهم ويحاولون تضليل الشعب المصرى.

ذلك أن تتبع مواقف مصر السياسية من الدول العربية بعد كامب ديفيد، يوضح فى جلاء أن مصر لم تتخل أبدا عن أمتها العربية. فلم يعقب كامب ديفيد تحالف بين مصر واسرائيل تقتسمان فيه النفوذ داخل الوطن العربى! ولم يحارب الجيش المصرى إلى جانب الجيش الاسرائيلى ضد جيش عربى! ولم تفكر مصر فى استغلال قوتها العسكرية المتفوقة فى احتلال بلد عربى مجاور، كما فعل النظام العراقى الغاشم! ولم تساند مصر اسرائيل فى أى محفل دولى ضد دولة عربية.

لقد كان حس مصر العربى على الدوام أقوى من حس من تاجروا بالقومية العربية! وكان حرصها على القضية الفلسطينية أكثر من حرص

كثيرين من قادتها، ممن تاجروا بها، وارتزقوا من ورائها! وعندما وقفت كل من سوريا وليبيا ضد العراق فى حربها مع ايران، اتبعت مصر حسها العربى، ووقفت إلى جانب العراق من منطلق قومى عربى بحت.

وعندما وقف أحد الوزراء العراقيين يقلل من شأن المساعدة العسكرية التى قدمتها مصر للعراق، ويصف بيعها السلاح للعراق بأنه مجرد تجارة سلاح! جاء الرد صاعقا من المسئولين المصريين، وهو أنه اذا كانت القضية قضية تجارة سلاح، فلا يوجد شك فى أن مصر تستطيع أن تكسب أكثر لو باعت السلاح للطرفين!ـ أى لكل من العراق وايران، كما فعل المعسكر الرأسمالى وكما فعل المعسكر الشيوعى أيضا، ولكن القضية بالنسبة لمصر كانت قضية قومية وليست قضية تجارية.

وعندما اجتاحت العراق الكويت، وعلى الرغم من أن مصر كانت عضوا فى مجلس التعاون العربى، فإن الحس العربى للرئيس مبارك رفض أن يقوم نظام عربى بغزو بلد عربى مجاور تحت أية صورة من صور الحجج والأعذار، وذهب فى الاعتراض على الغزو إلى حد إرسال القوات المصرية للمساعدة على تحرير الكويت! ولو كانت القضية بالنسبة لمبارك قضية ارتزاق وانتهازية، لساعد العراق على احتلال دول الخليج وتقسيم ثروتها على نحو ما نادى الرئيس العراقى النصاب!

وفى رأيى أن كامب ديفيد لم تعد فى حاجة إلى دفاع، فقد أثبتت الأيام صحتها، والأيام خير حكم على الأحداث. وعلى الحكام العرب أن يعلقوا فشلهم على شماعة أخرى غير شماعة كامب ديفيد، ويتحملوا ضياع حلم الوحدة العربية، وتدهور القضية الفلسطينية، وعودة العالم العربى إلى أحضان الامبريالية حتى نهاية التاريخ!

الفصل الخامس

التاريخ فى المعركة السياسية

عيد الجلاء في التاريخ !

الوفد ٢٠ / ٦ / ١٩٩٢

لست أدرى هل يحتفل الناصريون بعيد الجلاء كما يحتفل به بقية افراد الشعب، وهل يستلهمون عبرته كما يستلهمه بقية المصريين، او انهم يهيلون التراب على ملابساته، ويذكرون فقط نتيجته التى لم تكن فى حسبان أحد ممن وقعوا اتفاقية الجلاء، سواء من المصريين أو الانجليز؟

اسوق هذه التساؤلات وفى ذهنى الصورة التى يحب الناصريون أن يظهروا بها.. صورة التشدد والتطرف فى الوطنية والقومية، وأظهار عبد الناصر فى صورة الزعيم الملهم الذى ولد متطرفا، ونشا معاديا للاستعمار، وقاد ثورته للتخلص من الاحتلال والامبريالية.

ذلك أن ظروف توقيع اتفاقية الجلاء توضح - أكثر من أى شىء آخر- المستقبل الذى كانت ثورة يوليو

تريد أن تدفع مصر إليه، والذى كانت مهياة له بحكم نشأتها واتصالاتها السابقة واستيلائها على السلطة من الشعب بعد أن خدعته بشعار الدستور، واصطدامها مع القوى الشعبية الديموقراطية والتقدمية، وتهادنها مع اسرائيل والامبريالية، واعتمادها عليها فى تثبيت اقدامها فى الحكم. ومن هنا يصبح التاريخ مفيدا لشحنذاكرة الشعوب، لكى تبنى تقديراتها على أساس سليم، وتتخلص من الأساطير التى يزرعها فى عقلها السياسيون.

وفى الواقع أن معاهدة ما لم تصدم شعور الشعب المصرى الوطنى كما صدمته اتفاقية الجلاء! وكان عبد الناصر قد مهد لها بوضع كل القوى السياسية الديموقراطية والتقدمية فى السجون منذ أزمة مارس ١٩٥٤، وأصدر قرارات الحرمان من العمل السياسى ومن كافة الحقوق السياسية ومن تولى الوظائف العامة ومن تولى مجالس ادارة النقابات والهيئات، لمدة عشر سنوات، لكل من سبق أن تولى الوزارة فى السنوات العشر السابقة، وكان منتميا لأحزاب ما قبل الثورة (يستهدف الوفد بالدرجة الأولى) كما حل مجلس نقابة الصحفيين، وأخرج المدنيين من الوزارة وشكل وزارة جديدة أدخل فيها ثمانية من أعضاء مجلس الثورة، ولم يبق خارج الوزارة سوى عبد الحكيم عامر لأنه قائد عام الجيش، وأنور السادات لأنه رئيس مجلس ادارة التحرير. وبذلك وقع الحكم تماما فى قبضة العسكرين.

ومع أن الأخوان المسلمين كانوا قد خرجوا من تحالف القوى السياسية والديموقراطية التقدمية فى أثناء أزمة مارس، تحت وعود عبد الناصر الخادعة، الا أنهم لم يلبثوا أن اصطدموا به حالما تبينوا زيف وعوده، وجردوا بذلك حكم عبد الناصر من أية مساندة شعبية، فتعرى تماما أمام الرأى العام المصرى وأمام الرأى العام العالمى، وأخذ يكيل لهم الضربات، حتى الجأهم إلى النزول تحت الأرض للعمل فى سرية، بينما كان «النظام الخاص» (التنظيم السرى) ينشط لتوجيه ضربة للثورة.

فى هذه الظروف، وعبد الناصر مجرد من أى تأييد شعبى، كان عليه أن يتبع واحدا من طريقين: إما أن يرضخ للارادة الشعبية بعودة الجيش إلى ثكناته، وتسليم الشعب سلطاته المسلوبة، والاعتراف بحقه فى حكم نفسه بنفسه، واختيار ممثليه الدستوريين، واعادة الحياة الديموقراطية التى وئدت منذ قيام الجيش بثورته ـ وإما الاعتماد على القوى الخارجية لمساندته فى الحكم ضد أرادة الشعب.

وقد رفض عبد الناصر الطريق الأول رفضا باتا، لأنه يعيده بكباشيا فى الجيش بعد أن أصبح الحاكم المطلق المسيطر على مقاليد البلاد، ولم يتبق أمامه سوى الطريق الثانى، وهو ماأقبل على تنفيذه عن طريق حل مشكلة الجلاء البريطانى عن مصر حلا سريعا على أسس تضمن له مساندة البريطانيين له فى الحكم، وتضمن دعم الأمريكيين له على نحو ما دعموه فى أزمة مارس بأساليب لم يكشف عنها التاريخ بعد، وإن كنا نعرف حدوثها.

فقد قبل عبد الناصر ربط مصر بالمعسكر الامبريالى عن طريق قبول عودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة اذا هوجمت تركيا، وهو مالم تقبله الحركة الوطنية من قبل! وقبل ـ لذلك ـ بقاء أجزاء من قاعدة قناة السويس صالحة ومعدة للأستخدام لتعود إليها القوات البريطانية إذا ما هوجمت دولة من دول معاهدة الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية أو تركيا، وعلى أن يجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا فى حالة التهديد بالهجوم .

وهذا هو السبب فى أن مفاوضات اتفاقية الجلاء لم تستغرق وقتا طويلا، فقد استغرقت أسبوعين فقط (من ١١ ـ ٢٧ يوليو) ممالم يسبق له مثيل. ووقعت بالأحرف الأولى ـ مما دعا بعض من أرخوا لهذه الفترة إلى التساؤل!

فقد رأى احمد حمروش أن قصر مدة المفاوضات على هذا النحو يدل على أن نقاط الخلاف كانت قد سويت قبل بدء المفاوضات، وأن هذه

السرعة فى توقيع الاتفاق كانت نتيجة وساطة أمريكية استهدفت حل المشكلة بين مصر وبريطانيا لخلق جو مناسب لربط مصر بسياسة جديدة فى المنطقة، وهو ما ذكره له زكريا محيى الدين. وكان قبول عبد الناصر عودة القوات البريطانية فى حالة مهاجمة تركيا، حرصا منه على إنهاء المفاوضات للسيطرة على الموقف الداخلى، خصوصا بعد تفاقم الصراع بينه وبين الاخوان المسلمين.

وقد نصت الاتفاقية على انسحاب القوات البريطانية خلال عشرين شهرا من التوقيع النهائى، وإنهاء معاهدة ١٩٣٦ وكافة ارتباطاتها، واعتبرت قناة السويس جزءا من مصر تكفل حرية الملاحة فيه اتفاقية الاستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٩.

وكان من الطبيعى أن تقابل هذه الاتفاقية من الشعب المصرى بالغضب والاستنكار، لأنها تتضمن تحالفا مع بريطانيا رفضه حزب الوفد رفضا باتا،وألغى بسببه المعاهدة، وفجر الموقف فى منطقة القناة.

وانتهزت قيادة الأخوان المسلمين فرصة الرفض الشعبى لاتفاقية الجلاء لركوب الموجة الثورية ضد عبد الناصر، وأخذت فى اصدار المنشورات التى تهاجم الاتفاقية هجوما شديدا، وتقول: «لن تمر هذه الأتفاقية، لن يدعها الشعب تمر! لقد حطم الشعب معاهدة صدقى - بيفن سنة ١٩٤٦، ولم تكن تختلف عن هذه الاتفاقية فى كثير. لقد كانت تتضمن الوعد بالجلاء، خلال ثلاث سنوات، نهايتها عام ١٩٤٩، ولم تكن تبيح العودة إلى احتلال القاعدة الا فى حالة الهجوم على دولة متاخمة لمصر - أى على الأردن وليبيا، مع تحديد ثلاثة أشهر بعد الحرب لاخلائها - ومع ذلك فقد حطمها الشعب .. أما اليوم فيراد ربطنا بعجلة الاستعمار واعلان انضمامنا نهائيا إلى هذا المعسكر، واعلان العداء السافر للمعسكر الآخر.. ولماذا كل هذا؟ ليضمن عشرة أشخاص - عشرة فقط ! - أن يبقوا فى الحكم!» (يقصد اعضاء مجلس قيادة الثورة).

وقد قيل فى تفسير توقيع عبد الناصر هذه الاتفاقية فيما بعد إنه كان يعتبرها حبرا على ورق، يستطيع ، ان يفعل بعد توقيعها ما يشاء

عقب جلاء جنود الاحتلال!، وانه لم يعتبر ادراج تركيا بمثابة ارتباط تحالفى مع بريطانيا!

وواضح أن هذا التفسير تفسير باطل تماما، فلم يكن عبد الناصر يضع توقيعه على معاهدة مع دولة صغيرة، يستطيع التنصل من اتفاقه معها عند اللزوم ـ وإنما كان يتفق مع دولة كبرى احتلت مصر أكثر من سبعين عاما، وكانت على استعداد لاحتلالها من جديد لأقل من سبب انتهاك المعاهدة ـ وهو مافعلته بالفعل بعد أربعة أشهر فقط من جلائها عن مصر فى ١٣ يونيه ١٩٥٦، عندما هدد عبد الناصر مصالحها بتأميم قناة السويس.

وفى الواقع أن مقاومة الشعب المصرى لاتفاقية الجلاء وتنديده بالأيدى التى أبرمتها، ثم ما ظهر لعبد الناصر من مشاريع الامبريالية لربط مصر بالأحلاف العسكرية التى تعرض مصر لخطر الدمار فى حالة قيام حرب نرية بين الكتلتين الكبيرتين، والمخرج الذى اتاحه له مؤتمر باندونج ـ مخرج الانضمام إلى كتلة ثالثة غير منحازة تفلت من نتائج الصدام بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم الغارة الاسرائيلية على غزة التى مثلت ابتزازا سافرا واشعرته بحجم الخطر الذى يأتى من جانب المعسكر الغربى، وامتناع المعسكر الغربى عن تسليح مصر لحماية نفسها من العدوان الاسرائيلى، وردود فعل العالم العربى لصفقة الأسلحةالروسية وكسر احتكار السلاح، التى شجعت عبد الناصر على تأميم شركة قناة السويس تحديا عندما رفضت الدول الغربية تمويل السد العالى ـ كل ذلك، مع اشتراك بريطانيا فى مؤامرة العدوان الثلاثى رغم اتفاقية الجلاء بينها وبين مصر ـ حرر مصر من أغلال اتفاقية الجلاء وأتاح الفرصة لعبد الناصر لاعتبارها كأن لم تكن . وإن كان الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى حمل دول العدوان الثلاثى على الجلاء عن سيناء، وحمل اسرائيل على الانسحاب مقابل تحقيق امنيتها فى النفاذ إلى البحر الأحمر ـ قد أبقى مصر فى المعسكر الغربى، وهو الذى ظهرت

دلالته فى وضع الشيوعيين المصريين فى السجون، وفى الهجوم الساحق الذى شنه عبد الناصر على الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٩ رغم تسليحه لمصر وتمويله مشروع السد العالى !

وهكذا يتضح كم تحرك عبد الناصر بعيدا عن موقفه عندما ابرم اتفاقية الجلاء، لأسباب ترجع إلى سرعة إيقاع الأحداث وسط أخطار الحرب الباردة والفزع الذى كان يسيطر على الشعوب من اندلاع الحرب الذرية التى لا تبقى ولا تذر .

والمهم أنه عندما حققت مصر جلاء القوات الأجنبية عن أرضها ، فى ١٣ يونيو ١٩٥٦ أولا، ثم فى أعقاب العدوان الثلاثى ثانيا، كانت تظن أنها تخلصت إلى الأبد من القوات الأجنبية، حتى دهمتها القوات الأسرائيلية فى ٥ يونية ١٩٦٧، لتعيد دورة الأحداث مرة أخرى ! وهى التى استمرت حتى تحقق جلاء القوات الاسرائيلية عن سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢، ليصبح فى مصر عيدان للجلاء !! عيد الجلاء فى ١٨ يونيه، وعيد تحرير سيناء فى ٢٥ أبريل !

حرب أكتوبر والانقلاب الدبلوماسى !

على الرغم ما كتب عن حرب أكتوبر على مدى السنوات الثمانى عشرة السابقة، فإن مثل هذا الحدث الكبير لم تُكشف جوانبه العديدة كلها بعد ، فما زالت جوانب هامة منه لم تتعرض بعد للفحص العلمى، وعلى رأسها ما نكشفه فى هذا المقال ويتعلق بالانقلاب الدبلوماسى الذى نقل به السادات وجه السياسة المصرية من المعسكر الشرقى إلى المعسكر الغربى .

فقبل حرب أكتوبر كانت مصر تتجه بوجهها إلى الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى، باعتباره المعسكر المساند لقضايا حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، والذى يدعم بسلاحه ومساعداته الاقتصادية ومساندته السياسية نضال الشعب العربى ضد اسرائيل. وكان يدفع مصر إلى ذلك حقيقة أن اسرائيل كانت تتلقى سلاحها

أكتوبر ـ فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٩١

منذ انشائها من المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصاعدت بمساعداتها العسكرية لاسرائيل في سنوات حرب الاستنزاف إلى حد تزويدها بطائرات الفانتوم لترجيح كفة سلاح الجو الاسرائيلي على كفة سلاح الطيران المصري، وهو ما حدث بالفعل، وأصبح التفوق الاسرائيلي في الجو قضية مسلماً بها في الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد كان عبدالناصر هو الذي اتجه بالسياسة الخارجيه المصرية نحو الشرق، منذ صدامه مع الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا حول التسليح والأحلاف في عام ١٩٥٥.

وقد احدث بذلك الانقلاب الدبلوماسي الأول، لأن مصر، بحكم معاهدة ١٩٣٦، كانت جزءاً من المعسكر الغربي. وقد استمرت السياسة المصرية الخارجيه متجهة نحو الشرق، حتى وفاة عبدالناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

فلما جاء السادات، ظل مخلصاً لهذه السياسة معادياً للولايات المتحدة وإسرائيل - على عكس ما يتصور الناصريون! - بل لقد كان متشدداً في موقفه من إسرائيل أكثر من عبدالناصر نفسه، وبلغت قمة هذا التشدد عندما رفض الخضوع لما أرادته اسرائيل والدولتان العظميان من فرض حالة اللا حرب واللا سلم في المنطقة، وخاض الحرب ضد اسرائيل في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، ليرد للجيش المصري اعتباره الذي سقط في حرب يونية ١٩٦٧، وليحقق أول نصر في الصراع العربي الاسرائيلي.

بل من المعروف أن السادات رفض مبادرة روجرز في حين قبلها عبدالناصر! فقد تلقت وزارة الخارجية المصرية مبادرة روجرز في يوم ٢٠ يونية ١٩٧٠، وكان هذا اليوم هو يوم سفر عبدالناصر إلى ليبيا، وفي رفقته محمود رياض، لحضور احتفالات الجلاء عن قاعدة «هويلس» الأمريكية. وقد أرسلت نسخة من المبادرة من ليبيا إلى القاهرة ، واطلع

عليها السادات . «ولم ير فيها ما يستأهل!» ـ وفقا لما كتبه هيكل ـ وألقى خطابا فى اللجنة المركزية ضمنه وجهة نظره ، وقد أوصت اللجنة برفض المبادرة وفقا لرأى السادات .

على أن عبد الناصر كان فى ذلك الحين قد قرر قبول المبادرة وهو فى ليبيا ، ولم ينتظر عودته إلى القاهرة للتشاور فى أمرها مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، وهى أعلى هيئة فى الدولة، أو فى مجلس الوزراء! وأخطر من ذلك أنه رأى التشاور بشأن المبادرة مع القادة السوفييت والحصول على موافقتهم، قبل التشاور مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء (لم يجتمع بهم الا فى يومى ١٨ و ١٩يوليو)، وسافر إلى الاتحاد السوفيتى يوم ٢٩ يونيه، حيث أمضى هناك ثمانية عشر يوما .

وبطبيعة الحال فقد كان لعبد الناصر أسبابه الوجيهة لقبول المبادرة، ولكن السادات كانت له أسبابه أيضا، لأن المبادرة كانت تفسح الباب لدور أمريكى لم يكن السادات يثق به كثيرا، أو يؤمن بإمكان تأثيره ايجابا على الموقف الاسرائيلى بما يدفع إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وسيناء بدون حرب.

وقد ظل السادات لآخر لحظة يؤمن بأن اسرائيل لن تنسحب بدون حرب، ومن هنا كان الاستعداد لحرب أكتوبر وفقا للعلم العسكرى الحديث، وبالاستفادة من دروس حرب يونية ١٩٦٧، وتوفير ضمانات الفوز فى هذه الحرب.

وقد تأكد للسادات صحة رأيه حين أراد متابعة الحوار مع الولايات المتحدة بعد وفاة عبد الناصر، وقدم، قبل انتهاء وقف اطلاق النار وفقا لمبادرة روجرز فى ٤ فبراير ١٩٧١، مبادرة جديدة تقوم على مد فترة وقف اطلاق النار لمدة شهر، على أن يبدأ العمل فى تطهير قناة السويس، وتنسحب اسرائيل انسحابا جزئيا من سيناء، فى إطار جدول زمنى للإنسحاب الكامل إلى حدود مصر الدولية، ولكن الولايات المتحدة

أخطرته بأنه إذا كان يظن أن تحديد موعد أخير لانهاء ووقف اطلاق النار يمكن أن يكون عامل ضغط على الولايات المتحدة، فهو مخطىء ، لأن الحاجة تدعو إلى مزيد من الوقت!

وفى ٣ مايو ١٩٧١ أعلن روجرز لمحمود رياض أن حكومته «غير قادرة على الضغط على اسرائيل»! وكرر هذا المعنى فى سبتمبر ١٩٧١، حين ذكر له أنه «اذا كانت مصر تصر على أن توافق اسرائيل على الانسحاب التام من جميع الأراضى التى احتلتها، فإنه مضطر إلى أن يقول له بكل صراحة إن الولايات المتحدة لا تملك وسائل اقناع الاسرائيليين بضرورة الموافقة على ذلك، أو فرض مثل هذا الالتزام عليهم، وإنه إذا تمسكت مصر بالحصول على كل شىء، فإن النتيجة ستنتهى إلى حصولها على لا شىء» !

ولما كانت شروط اسرائيل، لإبرام مثل هذا الاتفاق المؤقت، تقوم فى ذلك الحين على الانسحاب لمسافة تتراوح بين ٥ و ١٠ كيلو مترات، وابقاء خط بارليف سليما يتولى إدارته مدنيون اسرائيليون تحت اشراف الأمم المتحدة، بحيث تعود إليه اسرائيل إذا ساءت الأمور ! ـ فقد تأكد للسادات أنه لا يوجد بديل أمام مصر سوى الحرب .

على هذا النحو كان خط السادات فى الصراع العربى الاسرائيلى هو خط التشدد، والايمان بحتمية الحرب ضد اسرائيل. والطريف أن هذا الخط المتشدد هو الذى قاده إلى الصدام مع الاتحاد السوفيتى إلى حد طرد الخبراء السوفييت من مصر، كما حكم علاقاته مع البلاد العربية!.

وبالنسبة للصدام مع السوفييت، فيرجع السبب فى ذلك إلى أنه فى الوقت الذى كان السادات يرى الحرب مع اسرائيل أمرا محتوما لتحرير سيناء، فإن السياسة السوفيتية كانت تقوم على معارضة فكرة الحرب معارضة تامة ! وقد ترجمت هذه السياسة فى شكل الامتناع كلية عن تزويد مصر بالأسلحة الهجومية.

ففى خلال عام ١٩٧١، وكما كتب الفريق سعد الدين الشاذلى، «كان واضحا أن السوفيت لا يشجعوننا على القيام بالهجوم قبل نهاية عام ١٩٧١ كما كان السادات يعلن دائما». وفى يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢ هاجم الفريق محمد صادق الاتحاد السوفيتى هجوما عنيفا فى اجتماع عقد فى المنطقة المركزية، حضره عدة آلاف من الضباط وأعلن أن الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة، وأنهم بذلك هم الذين يحولون دون تحقيق رغبتنا فى الهجوم .

وقد كان معنى معارضة السوفييت فى حرب هجومية تخوضها مصر ضد اسرائيل أن الوجود السوفيتى فى مصر قد فقد مبرر وجوده وبقائه، بل أصبح ضد المصالح المصرية، لسببين :

الأول، أنه يحول دون قيام مصر بحرب تحرير ضد القوات الاسرائيلية فى سيناء، لأن نشوب هذه الحرب أثناء الوجود العسكرى السوفيتى من شأنه أن يؤدى إلى مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. ولم يكن فى وسع الاتحاد السوفيتى قبول هذه المخاطرة .

وفى الوقت نفسه فلم يكن فى وسع مصر مفاجأة اسرائيل بحرب هجومية أثناء الوجود السوفيتى، دون استئذانه، لسبب بسيط هو أن مثل هذه الحرب سوف تجر الوجودالعسكرى السوفيتى إلى الحرب جرا، ومن الواجب استئذان الشريك قبل توريطه فى الحرب، وفى الوقت نفسه فإن المعاهدة المصرية السوفيتية المبرمة فى ٢٧ مايو ١٩٧١ كانت تنص فى المادة السادسة على أنه «فى حالة نشوء أوضاع تشكل حسب رأى كلا الطرفين تهديدا للسلام أو خرقا للسلام، فإنهما يتصلان ببعضهما على الفور بقصد تنسيق موقفهما من أجل ازالة التهديد الناشىء أو اعادة السلام» .

وهذا يفسر كيف أن مصر أخذت تخفى فى ذلك الحين عن المستشارين السوفييت خطة «المآذن العالية» ـ وهى خطة العبور المحدودة

التى نفذت بالفعل ـ ولم تظهر لهم سوى خطة «العملية ٤١» التى تستهدف الوصول إلى المضايق، «لاطلاعهم على ما يجب أن يكون لدى مصر من سلاح وقوات» ـ حسب تعبير الفريق الشاذلى، رئيس الأركان فى ذلك الوقت. ومع ذلك حرص السوفييت على عدم تزويد مصر بالأسلحة اللازمة لتنفيذ خطة «رقم ٤١»، لشل يدها عن تنفيذها.

هذا فيما يتصل بالجانب الأول أو بالسبب الأول فى أن الوجود السوفييتى كان قد فقد مبرر بقائه، أما السبب الثانى، فهو أن مثل هذا الوجود السوفيتى فى حالة قيام مصر بهجوم لعبور قناة السويس، سوف يدفع الولايات المتحدة بالضرورة إلى النزول بكل ثقلها فى المعركة لموازنة الوجود السوفيتى. ولكن هجوماً مصرياً بحتاً فى غياب الوجود العسكرى السوفيتى قد يدفع الولايات المتحدة إلى الوقوف موقف الحياد ـ وهو ما حدث بالفعل عند نشوب حرب ٦ أكتوبر، فلم تبدأ الولايات المتحدة فى مد جسرها الجوى إلى إسرائيل إلا بعد أن مد الاتحاد السوفيتى جسره الجوى إلى مصر!

وهذا يثبت أن قرار السادات انهاء الوجود السوفيتى فى مصر كان قراراً صائباً، فلو كان هذا الوجود مايزال قائماً عند قيام المعركة، لما نسب العالم نصر العبور إلى الجيش المصرى، وانما نسبه إلى الوجود السوفيتى، فقد كانت هزيمة يونية المخزية ماتزال فى ذهن العالم، ولم يكن مطلوباً منه أن يصدق أن الجيش المصرى يمكنه أن يحقق بنفسه ما عرف باسم «معجزة العبور».

والمهم هو أن طرد الخبراء السوفيت لم يكن معناه أن السادات قد حول وجه السياسة المصرية من الاتحاد السوفيتى إلى الولايات المتحدة، أو من الشرق إلى الغرب كما جرى الاعتقاد فى ذلك الحين، وهذا ثابت من مذكرات هنرى كيسنجر، الذى لم يستطع أن يفهم كيف أن السادات يقوم بهذه الخطوة الجبارة دون أن يحصل على الثمن مقدماً من الولايات المتحدة!

لقد كان السادات يعرف امكانات الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرف أنها لن تضغط على اسرائيل للانسحاب من سيناء والأراضى العربية المحتلة، كما كان يعرف أن اسرائيل لن تنسحب إلا بالقوة، وقد كان فى ذلك الحين يعد هذه القوة لاخراج اسرائيل من سيناء، ولذلك. ظلت السياسة المصرية متجهة إلى الاتحاد السوفيتى، الذى تعلم درس طرد الخبراء، وأخذ يقدم لمصر منذ ذلك الحين امدادات أكبر وأهم مما كان يقدمه قبل قرار الطرد، إلى الحد الذى دعا السادات إلى أن يقول فى أحد الأيام: انهم يغرقونني بالأسلحة الجديدة!

على كل حال، فحتى ذلك الحين كان السادات يقود سياسة يسارية متشددة تجاه البلاد العربية، فلم يكن يثق فى أى حاكم عربى يقيم علاقة طيبة مع الولايات المتحدة وإنما كان يشك فيه.

فقد كان يهاجم الملك حسين هجوماً عنيفاً، ويصفه بأنه «غير مخلص، ولا أمل يرجى منه، وأنه باع نفسه للأمريكان والاستعمار الغربى».

كما كان يرى أن النظام العراقى يزايد، وأنه لن يعطى شيئاً للمعركة بسبب انشغاله بالتهديد الايرانى على حدوده الشرقية، وبالتهديد الكردى فى شمال العراق.

بل كان يهاجم الرئيس الجزائرى بومدين، ويصفه بأنه «باع نفسه للأمريكيين، لا سياسيا فحسب، بل واقتصادياً أيضاً، فقد وقع مع الشركات الأمريكية عقداً يضمن امداد أمريكا بالبترول والغاز السائل لعشرات السنين، وبذلك يصبح اقتصاد بلاده معتمداً اعتماداً كلياً على أمريكا»!

ومعنى هذا الكلام أن السادات كان لآخر لحظة قبل نشوب الحرب فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ يتبع سياسة عبدالناصر المتشددة تجاه العرب، وتجاه الولايات التحدة الأمريكية، وتجاه المعسكر الغربى كله ، وهذه

حقيقة نسجلها للتاريخ ، وحتى يكف البعض عن سحب سياسة السادات بعد حرب أكتوبر على تاريخه كله ، فذلك خطأ تاريخي محض .

وفي الواقع أن السادات لم يُحدث انقلابه الدبلوماسي الكبير الذي نقل به وجه السياسة المصرية من الشرق إلى الغرب ، إلا بعد أن أدرك أن ما توصل إليه من حرب أكتوبر من نتيجة محدودة هو قصارى ما يمكن أن يحصل عليه من الاتحاد السوفيتي وسياسة الاعتماد على المعسكر الشرقي .

وليس معنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي قصر في مساعدته لمصر بعد نشوب الحرب ، وإنما قام بدور بطولي .

ففي يوم ٧ أكتوبر أرسل السادات إلى الاتحاد السوفيتي يطلب منه إمداده بجسر جوى من الأسلحة ، وفي اليوم التالي أبلغه السفير السوفيتي أن الجسر الجوى في الطريق إليه ، وقد بدأ الجسر بالفعل بعد ثلاثة أيام من الحرب، إلى كل من مصر وسوريا ، وقد قام بتنفيذ ٩٠٠ طلعة بواسطة طائرات انتينوف ١٢ التي تحمل ٢٠ طنا ، وانتينوف ٢٢ التي تحمل ٨٠ طنا ، نقل خلالها خمسة عشر ألف طن من المعدات الحربية. وكان هذا أكبر جسر في تاريخ الاتحاد السوفيتي الحربي. وقد كان بسبب هذا الجسر السوفيتي، وكرد فعل له أن قامت الولايات المتحدة بمد جسرها الجوى إلى إسرائيل، لتتحول المواجهة العربية الاسرائيلية إلى مواجهة أمريكية سوفيتية تتسابق فيها الدولتان العظميان على امداد الجبهتين بالسلاح والعتاد .

ورغم ذلك، فقد انقلب الموقف على الجبهة المصرية بسبب مسارعة السادات إلى انقاذ الجبهة السورية على حساب تأمين الضفة الغربية لقناة السويس. فحين أمر بعبور الفرقتين المدرعتين الاستراتيجيتين الرابعة والواحدة والعشرين إلى الضفة الشرقية، وهما اللتان تمثلان الاحتياطي الاستراتيجي المصري الذي كان يحمي ظهر كل

من الجيشين الثالث والثانى، أدرك العدو أن المنطقة غرب القناة أصبحت خالية من الدبابات، وقام بعملية الثغرة، التى انتهت بتحطيم حائط الصواريخ غرب القناة، وانتقال معظم القوات الاسرائيلية إلى منطقة غرب القناة، وحصار قوات الجيش الثالث شرق القناة، وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث الذى كان فى غرب القناة، ثم محاصرة مدينة السويس، وافلاتها من الاحتلال بعد مقاومة شرسة كبدت العدو ١٠٠ قتيل و٥٠٠ جريح، وللانتقام من المدينة ظل العدو يقصفها على طوال أيام ٢٥ و ٢٦ و٢٧، حتى وصلت قوات الأمم المتحدة إليها فى صباح يوم ٢٨ أكتوبر.

وقد كان عندئذ أن أدرك السادات أن ما حدث هو قصارى الجهد الذى يمكن أن يبذله الجيش المصرى فى ظل المساندة السوفيتية، وأنه لا يستطيع أن يطلب من الاتحاد السوفيتى أكثر مما قدمه بالفعل.

ولكن المشكلة التى تبقت لديه هى أن الحرب انتهت وسيناء ما تزال تحت الاحتلال الاسرائيلى، الذى أصبح معززا بالمساعدات الأمريكية والاصرار الأمريكى على الا يدع الأسلحة الأمريكية تنهزم أمام الأسلحة السوفيتية!

وهكذا أصبح الخيار أمام السادات واحدا من أمرين: إما أن يظل فى الاعتماد على المساندة السوفيتية ويبقى داخل المعسكر الاشتراكى، ويستعد لحرب أخرى مع إسرائيل لتحرير سيناء، وكان ذلك أمرا عسيرا فى ظل الحصار المفروض على الجيش الثالث، وتحطيم حائط الصواريخ ـ واما أن يساوم بالانجاز المصرى الذى تحقق بعبور خمس فرق مصرية إلى شرق القناة، فى تحرير بقية سيناء، ولكن هذا كان يقتضى اكتساب حياد الولايات المتحدة فى صراعه مع اسرائيل، بل كان يقتضى ما هو أكثر من ذلك، وهو مساعدة الولايات المتحدة لتحقيق هذه المهمة الجسيمة ـ مهمة تخليص الفرق الخمس التى عبرت القناة فى حرب أكتوبر سليمة أولا ، وتحرير بقية سيناء ثانيا .

وفى ذلك كان السادات على استعداد لدفع كل ثمن يطلب منه، فكما كتب إلى الرئيس حافظ الأسد عند قبوله وقف اطلاق النار يقول : «إنى لن اسمح بأن تدمر قواتي المسلحة مرة أخرى، أو أن يدمر شعبنا ومنشآته».

ومن هنا كان الانقلاب الدبلوماسى الكبير الذى قام به السادات، والذى نقل به وجه السياسة المصرية من المعسكر الشرقى إلى المعسكر الغربى، لقد استنفد المعسكر الشرقى فى نظره أغراضه، ولم تكن القضية قضية مبادىء، وانما كانت قضية أرض مصرية محتلة يجب تحريرها، وهى فى يد عدو يرفع شعار : «من النيل إلى القوات»، وهذا العدو يلقى المساندة من الولايات المتحدة والغرب، ومن هنا لم يكن لدى السادات ما يمنعه من أن يتجه بسياسة مصر الخارجية فى أى اتجاه، إذا كان فيه مصلحة مصر !

هل أفشى السادات أسرار أكتوبر للأمريكان ؟

المقال الذى نشره السيد أمين هويدى فى جريدة «الأهالى» يوم ٦ مايو ١٩٩٢ بعنوان : «السرية والتستر»، كان يمكن ابتلاعه لو تحققنا من حسن نية الكاتب، أو قصور معلوماته، ولكن حين يكون الكاتب من خصوم السادات، وحين يكون فى الوضع العلمى والعسكرى الذى يتيح له معرفة الحقيقة، فان الكتابة فى هذه الحالة لا يقصد بها سوى شىء واحد هو التشهير.

ومن حق خصوم السادات أن يهاجموه كما يشاءون، ولكن بشرط واحد هو ألا يكون هذا الهجوم على حساب الحقيقة التاريخية، لأن الحقيقة لتاريخية ملك لشعبنا لا يجوز لأحد أن يمسها بالباطل، لأن فى ذلك تزييفا لوعى الشعب التاريخى، وهو أمر غير مقبول.

وقد سبق لنا أن قلنا إن السادات ارتكب أخطاء خطيرة فى حق الديمقراطية، وليس له عذر فى ذلك حتى ولو كان حكمه امتدادا لنظام شمولى صارم حفل باعتداءات على الحريات لم يسبق لها مثيل، وبالتالى فإن أى هجوم على السادات فى هذا الميدان لا ينال من الحقيقة التاريخية شيئا ـ ولكن السادات أيضا هو صاحب قرار حرب أكتوبر، وهو صاحب أول نصر عسكرى، وهو أول من أعاد للعسكرية المصرية اعتبارها واحترامها بعد أن أراقت هذا الاعتبار والاحترام على رمال سيناء فى حرب يونية ١٩٦٧ المخزية. وبالتالى فلا يجب على أحد أن يلوث صفحة السادات الناصعة فى هذا المجال، ليس حرصا على السادات، فالرجل أصبح فى ذمة التاريخ، وانما حرصا على الحقيقة التاريخية.

ومن هنا حين يأتى السيد أمين هويدى، وهو من رجال هزيمة يونية العسكرية! وممن أطاح بهم السادات، ليزعم افشاء السادات أسرار حرب أكتوبر للأمريكان بعد يوم واحد من ابتداء الحرب، فاننا نمسك بتلابيبه ونناقشه الحساب، ونقول له إنه لم يكن له أن يردد اتهامات قديمة وجهها السيد محمد حسنين هيكل إلى أداء السادات السياسى فى حرب أكتوبر، لطمس معالم هذا النصر، وتسوية نصر اكتوبر بهزيمة يونية! لأن السيد أمين هويدى فى الوضع الذى يمكنه من تحقيق هذه الاتهامات اذا توافرت له النية الحسنة، وكانت الحقيقة التاريخية رائده .

لقد كتب السيد أمين هويدى يقول إن الرئيس السادات أمر يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣، والحرب دائرة بيننا وبين اسرائيل، بارسال برقية إلى هنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى للرئيس نيكسون ووزير خارجيته، عن طريق قناة خلفية، يؤكد فيها «أن مصر لا تعتزم توسيع المواجهة» ـ فى وقت لم يكن أحد يعرف على وجه الدقة خطوتنا التالية بعد عبور قواتنا المسلحة لقناة السويس واحتلالها خط بارليف فى عمليات مذهلة أربكت العدو. ولكن وصول البرقية عن نوايانا المستقبلية إلى كيسنجر جعلته يؤكد فى اجتماع مجلس الأمن القومى الذى عقد فى البيت الأبيض

فى نفس اليوم ، أن مصر وصلت إلى أقصى المواقع التى تنوى احتلالها شرق القناة. وهذا الاجراء غير المسبوق، كسر للسرية، وكشف عن النوايا فى بداية المعارك التى خضناها فى الحرب، خطأ جسيم لا يجوز أن يتكرر» .

هذا ـ بالضبط ـ ما كتبه السيد أمين هويدى، وما يظن أنه أدان به السادات، ولكنه أدان به نفسه فقط ! نعم أدان نفسه من جانبين: الجانب الأول، أنه أظهر أنه لا يعرف أى شىء عن خطة حرب أكتوبر. والثانى أنه لا يعرف شيئا عن تطورات حرب أكتوبر! وهو أمر غريب بالنسبة لكاتب مثل السيد أمين هويدى كان وزيرا للحربية .

فمن ناحية خطة حرب أكتوبر، كان ينبغى على السيد أمين هويدى أن يعرف أن هذه الحرب لم يقصد بها أن تكون حرب تصل بالقوات المصرية إلى الحدود الاسرائيلية، وانما كانت حرب تحريك يقصد بها تحريك قضية الاحتلال الاسرائيلى من حالة اللاسلم واللاحرب التى وصلت إليها، إلى حالة التنشيط السياسى التى تنتهى بازالة آثار العدوان ـ أى تحرير كامل سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة .

ومن هنا فان حرب أكتوبر كانت تسير على مستويين: مستوى عسكرى، ومستوى سياسى. وقد تولت قواتنا المسلحة تنفيذ الجانب العسكرى بعبورها العظيم لقناة السويس يوم ٦ أكتوبر، أما الجانب السياسى فقد نفذه السيد حافظ اسماعيل يوم ٧ أكتوبر حين أرسل إلى كيسنجر، بتعليمات من الرئيس السادات، رسالة يوضح فيها اطار الموقف المصرى من الحرب والسلام، ويتضمن أربع نقاط ـ وليس نقطة واحدة هى التى عنى السيد أمين هويدى بابرازها ـ وهى نقاط متكاملة تتلخص فى الآتى : أولا أن الهدف الأساسى لمصر هو «تحقيق سلام فى الشرق الأوسط، وليس تحقيق تسويات جزئية». والثانية، أن مصر «لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة». ثالثا أن «على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضى المحتلة»، وعندئذ تكون مصر «على

استعداد للاشتراك فى مؤتمر سلام بالأمم المتحدة على أى شكل مقبول، سواء كان ذلك تحت اشراف السكرتير العام، أو ممثلى الأعضاء الدائمين فى مجلس الامن، أو أى هيئة أخرى ممثلة». أما النقطة الرابعة، فهى أن مصر «توافق على حرية الملاحة فى مضايق تيران، وتقبل ـ كضمان ـ تواجد دوليا لفترة محدودة» .

هذا ما كان ينبغى على السيد أمين هويدى أن يعرفه قبل أن يكتب عن أفشاء السادات لأسرار حرب أكتوبر. لقد كان السادات يفتح باب معركة سياسية جنبا إلى جنب مع المعركة العسكرية، وهذه المعركة السياسية هى التى استكملت ـ كما هو ثابت تاريخيا ـ عمل القوات المسلحة. فقد حررت القوات المسلحة ١٥ كيلو مترا بطول شرق القناة، أما المعركة السياسية فقد حررت باقى سيناء. ولم يكن لدى مصر عند نشوب حرب أكتوبر من القوات العسكرية والقدرة الحربية ما يمكنها من تحرير كامل سيناء .

أما الأمر الثانى الذى كان يجب أن يعرفه السيد أمين هويدى، فهو تطورات حرب أكتوبر. لقد تصور أنه طالما أن السادات قد أبلغ كيسنجر بأن مصر «لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة»، فان القوات المصرية قد قبعت فى مواقعها التى احتلتها يوم ٦ أكتوبر ولم تتحرك فى الأيام التالية! مع أن أبسط قراءة فى حرب أكتوبر توضح أن القوات المسلحة المصرية لم توقف تقدمها، وانما واصلت عملياتها الهجومية بدون توقف، فقد أخذت الدبابات والأسلحة الثقيلة تتدفق خلال ذلك اليوم والأيام التالية على سيناء، بينما كانت فرق المشاة الخمس تقوم بتوسيع رؤس الكبارى لتصل بها إلى ١٠ ـ ١٥ كيلو مترا، وتسد الثغرات التى بينها وبين الفرق المجاورة داخل كل جيش، بل قامت عناصر من اللواء ١٣٠ مشاة بالتقدم خلال ممرى متلا والجدى لمهاجمة رئاسة النظام الجنوبى ومحطات الرادار والمعسكرات، وتقدمت إحدى سرايا اللواء خلال ممر الجدى حتى وصلت إلى مطار تمادا الذى يقع على بعد ٨٠ كيلو مترا شرق القناة .

ولست أنوى أن أستعرض كامل تحركات القوات المسلحة المصرية بعد رسالة السادات إلى كيسنجر يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣، لتفنيد الفرية المضحكة التى أطلقها السيد أمين هويدى عن افشاء السادات سرية حرب أكتوبر وكشفه عن نواياه فى بداية المعارك، لأن الأمريكيين أنفسهم كانوا أول من عرفوا بأن ما تحدث به السادات عن نواياه شىء، وما تقوم به القوات المسلحة المصرية من توسيع عملياتها شىء آخر! كما أن أحدا فى مجموعة العمل الخاصة بواشنطن، بما فيهم شلزنجر وزير الدفاع ، لم يأخذ نوايا السادات على محمل الجد، فقد أجمعوا على أنه من الصعب أن ينجح الجيش المصرى فى عبور القناة بمثل هذا الأداء، ثم يكتفى بالجلوس هناك» !

قصة الفكر الديموقراطى فى مصر: (١) رفاعة الطهطاوى *

بمناسبة قضية الديموقراطية المثارة فى هذه الأيام بمناسبة انتخابات مجلس الشعب، ومقاطعة الوفد لهذه الانتخابات ـ فقد يكون من المناسب أن نعرض نشأة هذا الفكر الديموقراطى فى هذا البلد، الذى عاش طوال حياته فى ظل الاستبداد، ولم يتمتع بالديموقراطية الحقيقية الا سبع سنوات ـ هى مدة حكم الوفد ـ على مدى سبعة آلاف سنة .

ويمكن القول إن الصدفة هى التى أدخلت هذا الفكر إلى مصر فى عام ١٨٣٤ بكتاب «تخليص الابريز فى تلخيص باريز» لرفاعة رافع الطهطاوى! فلم يكن الطهطاوى، عندما احتك بهذا الفكر فى باريس، طالبا فى البعثة التى أرسلها محمد على إلى فرنسا فى عام ١٨٢٥، وانما كان واعظا واماما أرسله محمد على لحماية أفراد البعثة من

* الوفد فى ١٩٩٠/١١/١٢

تأثير المجتمع الفرنسى الذى يمكن أن يؤدى بهم إلى الانحراف. ولكن تكوين الشيخ رفاعة الخاص، وتأثره بالشيخ حسن العطار، جعله أكثر تأثرا بالمجتمع الفرنسى من كل أعضاء البعثة من الطلبة! ولكن من زاوية أخرى غير زاوية الانحراف الخلقى، وهى زاوية الفكر السياسى والحياة السياسية .

فلم يقصر رفاعة الطهطاوى نشاطه فى فرنسا على الحدود التى رسمتها مهام وظيفته، وانما تعلم الفرنسية وأخذ ينهل من المعارف الفرنسية، وانخرط فى الحياة الاجتماعية الفرنسية بعين متطلعة فضولية تشاهد وتقارن وتتبع كل ما يحدث فى جوانبها المختلفة، واستطاع بذلك أن يصف الحياة العلمية والثقافية والسياسية والاجتماعية فى باريس وصفا كان له أثره فى الحياة المصرية وفى تكوين صورة أوروبا الحديثة فى العقلية المصرية .

وقد أودع رؤيته هذه فى كتابه المشهور : «تخليص الابريز فى تلخيص باريز»، أو «الديوان النفيس بايوان باريز ، الذى صدر عام ١٨٣٤ ، وهى رؤية يبدو فيها الاعجاب بما رأى، حتى إنه ليذكر فى مقدمة كتابه هذه العبارة: «ولعمر الله إننى مدة اقامتى بهذه البلاد فى حسرة على تمتعها بذلك، وخلو ممالك الاسلام منه»!

وبعد خمس وثلاثين سنة أخرى ألف كتابه الآخر: «مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية» الذى يعد أول كتاب عربى حديث فى التثقيف السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

على أن أكبر تأثير أحدثه رفاعة الطهطاوى فى الفكر السياسى المصرى وقع من خلال كتابه الأول: «تخليص الابريز فى تلخيص باريس». فقد أودع فيه خلاصة آرائه السياسية الميالة إلى النظم الحرة والحياة السياسية التى تنظمها الدساتير، وعرض الفكر الديموقراطى الليبرالى من ناحيته النظرية والتطبيقية لأول مرة، وعمد إلى عمل عظيم لم يسبق له نظير فى مصر، وهو ترجمته لدستور فرنسا الذى كان معمولا به عندما

كان فى باريس، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤، متتبعا ما لحقه من تعديلات، مع ما يلزم من الشرح والتعليق والتحليل .

فمن خلال هذا الكتاب عرف المصريون كيف يمكن أن تتكتل الطبقات حول مبادىء سياسية واقتصادية معينة، وتنقسم إلى أحزاب متصارعة لتحقيق هذه المبادىء، وانتقلت اليهم صورة متقدمة من العمل السياسى فى الغرب، الذى كان بطبيعة الحال يختلف كلية عن العمل السياسى فى مصر فى عصر محمد على، وكيف يمكن أن تتقيد سلطة الحاكم بدستور يجعل منه مجرد رمز يملك ولا يحكم .

ومع أن رفاعة الطهطاوى لم يقل صراحة إنه يعتنق الفكر الليبرالى فى كتابه : «تخليص الابريز»، لأن حكم محمد على الاستبدادى كان يحرمه من هذا الاعتراف، إلا أن الاسلوب الذى قدم به هذا الفكر فى كتابه كان أسلوبا ترويجيا يفضح اعجابه واعتناقه له، واستحسان تقاليد فرنسا وعادات أهلها، اللهم «الا ما يخالف نص الشريعة المحمدية» ـ حسب قوله .

ففى عرضه لمذاهب الفرنسيين السياسية ، بمناسبة حديثه عن ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا على الملك شارل العاشر، ذكر أن الأمة الفرنسية منقسمة فى الرأى إلى فرقتين أصليتين، وهما: الملكيون، وهم أتباع الملك، القائلون بأنه ينبغى تسليم الأمر له من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشىء، والليبراليون، الذين يقولون بأنه لا ينبغى النظر إلا إلى القوانين فقط، والملك انما هو منفذ للأحكام وفقا للقوانين، فكأنه عبارة عن آلة .

ويقسم الطهطاوى الفرنسيين بين هذين الرأيين تقسيما طبقيا ، فيقول إن الملكيين يتكونون فى أكثرهم من القساوسة وأتباعهم ، بينما يتكون الليبراليون من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية ، وإنه بينما يحاول الملكيون اعانة الملك ومساندته ، فإن الليبراليين يعملون على ضعفه ومساندة الرعية .

ثم يبرز الطهطاوى من الليبراليين فريقا آخر ، هم الجمهوريون ، الذين ينادون بأنه لاحاجة إلى ملك أصلا ، ويكون الحكم كله للرعية ، الذين ينتخبون عنهم نوابا يتولون الحكم .

ويخلص من ذلك إلى أن الفرنسيين ثلاث فرق : أنصار الملكية المطلقة، وأنصار الملكية المقيدة ، وأنصار الجمهورية .

ولكن الطهطاوى لم يكتف بذلك ، بل انه فى ترويجه للفكر الليبرالى لم يتردد فى أن يؤصل لهذه النظم الثلاثة فى الفكر السياسى الاسلامى ، فقال : «وشريعة الاسلام ، التى عليها مدار الحكومة الاسلامية ، مشوبة بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها» !

وهذا التأصيل خطير بالنسبة لشعب لم يعرف من هذه النظم على مدى تاريخه سوى نظام الخلافة ، الذى يدعى السلطة الدينية إلى جانب السلطة المدنية المستبدة ـ فيعرف أن شريعة الاسلام تحتوى على نظام الملكية المقيدة جنبا إلى جنب مع نظام الجمهورية أيضا !

كذلك يتضح ترويج الطهطاوى للفكر الليبرالى ، حين يترجم إلى العربية دستور فرنسا ، ويبدى إعجابه به ـ وهو يعلق على بعض مواده . ففى تعليقه على المادة الأولى الخاصة بالمساواة أمام القانون ، أبدى انبهاره بما ذهبت إليه هذه المساواة من حد بعيد ، «حتى إن الدعوى الشرعية تقام على الملك ، وينفذ عليه الحكم كغيره » ! ثم يقول : «فانظر إلى هذه المادة الأولى ، فإنها لها تسلط عظيم على اقامة العدل واسعاف المظلوم وارضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم ! «ويتخذها دليلا على أن العدل وصل عند الفرنسيين إلى درجة عالية ، وعلى تقدمهم فى «الآداب الحضرية» .

وقد علق على المادة الثانية الخاصة بالمساواة فى فرض الضرائب بقوله إن هذا المبدأ لو كان مطبقا فى بلاد الاسلام «لطابت النفس» ! ، وأنه فى مدة إقامته بباريس لم يسمع أحدا يشكو من الضرائب ، لأنها تؤخذ بكيفية لا تضر المعطى ، وتنفع خزينة الدولة !

وفى تعليقه على المادة الثالثة ، الخاصة بالمساواة فى تولى المناصب، قال إنها تشجع كل انسان على التقدم فى العلم حتى يصل إلى منصب أعلى من منصبه ، وأنه بسبب ذلك كثرت معارف الفرنسيين ، واستمر تقدمهم فى المدنية ، فى الوقت الذى توقف فيه هذا التمدن فى الصين والهند على سبيل المثال .

وقد علق على هذه المادة الثامنة الخاصة بحرية النشر ، فقال : «انها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره ، لأنه قد يخطر ببال الحقير مالا يخطر ببال العظيم» ! .

وقد وصف المادة التاسعة ، الخاصة بحرمة الملكية الخاصة ، بأنها «عين العدل والإنصاف ، وأنها واجبة لضبط جور الأقوياء على الضعاف».

ثم علق على المادة الخامسة عشرة التى تقول بأن السلطة يتولاها الملك ومجلسا الشيوخ والنواب ، فقال إنه طالما أن النواب والشيوخ يمثلون الرعية ، ويتكلمون بلسانها ، تكون الرعية حاكمة نفسها ، ومانعة للظلم عن نفسها ، وهى آمنة منه بالكلية .

وقد وجه الطهطاوى نقدا شديدا للملك شارل العاشر ، عندما كان يتعرض لأحداث ثورة ١٨٣٠ ، فقال إنه لم يواجه الثورة «بالكياسة والسياسة والرياسة» ، وإنه أراد هلاك رعاياه حيث أنزلهم بمنزلة أعدائه، وانه لو كان قد فكر فى اعطاء الحرية لأمته الجديرة بهذه الحرية ، «لما وقع فى مثل هذه الحيرة، ونزل عن كرسيه فى هذه المحنة الأخيرة ، لاسيما وقد ألف الفرنسيون الحرية واعتادوا عليها ، وصارت عندهم من «الصفات النفسية» ـ أى تغلغلت فى نفوسهم .

على أنه نظرا لأن النظرة الاسلامية تسلم بأن كل شىء لايمكن أن يتم إلا بأمر الله ، وبالتالى فإن وصول الحاكم إلى السلطة يكون دليلا على الارادة الإلهية فى ذلك ، فإن الطهطاوى وقف موقفا خاصا بين فكرة التفويض الالهى للملوك وفكر العقد الاجتماعى ، فذكر أن «كون الملك ملكا

باختيار رعيته ، لاينافى كون هذا صدر من الله تعالى على سبيل التفضل والاحسان» !

وقد بنى على ذلك ، فى كتابه «مناهج الألباب» ، الذى صدر فى عام ١٨٧٠ ، أنه طالما أن الملك هو خليفة الله فى أرضه ، فإن حسابه يكون على ربه ، وليس عليه فى فعله مسئولية لأحد من رعاياه ، ولكن من حق الرعية توجيه اللوم إلى الملوك ، فإذا اتخذ هذا اللوم شكلا جماعيا ، استطاع الضغط على الملك بما يحمله على العدل ، وفى ذلك يقول : «إن الملوك يستحون من اللوم العمومى ، فالرأى العمومى له سلطان على قلوب الملوك والأكابر ، فويل لمن نفرت منه القلوب ، واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب» !

على أن هذه الصيغة التوفيقية من جانب رفاعة الطهطاوى لا تقلل من شأن ما أسهم به فى الفكر الليبرالى ، فيكفى أنه أبرز فى الفكر المصرى - لأول مرة - فكرة مصدر السلطة ، وأوضح الفرق بين اعتلاء الملك العرش بارادة أمته ، واعتلائه بمحض خصوصية خص الله بها عائلته ، من غير دخل لأمته ، وقد كان ذلك - فى حد ذاته - دفعة قوية للفكر السياسى فى مصر إلى الأمام .

قصة الفكر الليبرالى فى مصر (٢) الحرية الاقتصادية طريق الحرية السياسية *

على طول القرن التاسع عشر كان نضال الشعب المصرى من أجل الدستور والديمقراطية هو شاغله الأول، وهو المحرك له قبل أىٍّ محرك آخر ، بعد أن أدرك أن الاستبداد هو السبب الأول فى سقوطه فى براثن الاستعمار ، وأنه الباب الذى دخل منه الدائنون الأوروبيون لتكبيل أقدامه .

وقد أدرك الشعب المصرى ـ بوعى منقطع النظير ـ أنه لايوجد استقلال سياسى بدون استقلال اقتصادى ، وأن مصر لن تستطيع أن تحقق أية حرية حقيقية إذا كانت مكبلة بالديون ، وثروتها فى أيدى المرابين وأصحاب المصارف والبنوك ، وأراضيها مرهونة لبنوك الرهن العقارى ـ فأخذ منذ وقت مبكر جدا ـ أى من قبل اشتعال الثورة

* الوفد فى ١٩٩٠/١٢/٣

العرابية ـ يفكر فى انشاء بنك وطنى مصرى ينقذ هذه الثروة الوطنية من يد البنوك الأجنبية .

ومن هنا جاءت تلك المحاولة التاريخية التى نلقى عليها الضوء لإنشاء بنك مصر ، والتى بدأت فى ابريل ١٨٧٩ وليس فى ابريل ١٩٢٠ كما يعتقد الكثيرون !

ففى يوم ٤ ابريل ١٨٧٩ عُقد اجتماع عام من التجار والأعيان فى منزل راغب باشا ، رئيس مجلس الشورى الأسبق ، للتفكير فى تخليص الوطن من الدين عن طريق انشاء بنك وطنى يكون رأس ماله أربعة عشر مليونا من الجنيهات ، تجمع من سائر أفراد الأمة . وفى نفس الوقت كان هناك فريق آخر يجتمع لهذا الغرض ، وعلى رأسه محمد سلطان باشا وعمر لطفى باشا وغيرهما من كبار الملاك ، وقرروا بالفعل ـ تنفيذ هذه الفكرة ، وفتح باب الاشتراك فى انشاء ما أسموه بـ «البنك الوطنى المصرى» ، ودعوة أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم الأمر ، للانضمام إليهم فى هذا العمل .

ولما كانت فكرة انشاء بنك على الطراز الأوروبى فكرة لايستطيع الكثيرون من القادرين اهتضامها ، بسبب ارتباطها فى الأذهان بالفائدة والربح الذى كان يرسم فى صورة ربا ، فضلا عن المعتقدات السائدة التى كانت تعوق الاشتراك فى مثل هذه المشروعات ، فلذلك أصدر المجتمعون منشورا تاريخيا على الشعب كان عنوانه : «إنماء المال» ـ أى تنمية الأموال ـ عالجوا فيه مثل هذه القضايا بجرأة منقطعة النظير ، وساقوا فيه الحجج لاقناع الناس وازالة كل اعتراض فى نفوسهم . ويعتبر هذا المنشور من أهم الوثائق التاريخية التى تشرف نضال الشعب المصرى فى سبيل استقلاله الاقتصادى .

فقد بدأ أصحاب مشروع البنك الوطنى بالدفاع عن فكرتهم بالكلام عن فائدة البنوك فى شركات توظيف الأموال . فقالوا :

«إن الشرق قد خصه الله بأخصب تربة وأنفس معدن ، وفيه كثير من الأغنياء أصحاب الرزق الواسع، ولكن أهله لم يهتدوا إلى أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وانمائها ، فتراهم مقتصرين من المتاجر على ما تعاطى أجدادهم الأقدمون ، وهم منفردون فى أعمالهم كأنهم يخشون أن تطير البركة فى الشركة مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك فى الأعمال عند أهل الغرب ، الذين دوخوا المسكونة ، وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية ، وتفننوا فى انشائها وتفريعها ، فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية ـ أى البنوك ـ وهى المراد فى هذا الكلام .

ثم قال المنشور : «ان البنوكة هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والمصانع ، وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته ، وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار . ففيها تستثمر الأموال المدخرة ، ومنها يقترض صاحب الحاجة ليسدد على آجال توافق مصلحته . فانشاء البنوك كان رحمة للناس ، وسببا كثيرا لتسهيل أشغالهم ».

ثم استعرض المنشور حال الدول الأوروبية ، فبين أن أسعد تلك الممالك ، وأوسعها تجارة ، وأنجحها صناعة ، وأنفذها كلمة ، وأقدرها سلطانا ـ هى أشدها استقلالا ببنوكها ، لأن المال أساس الأعمال .

وانتقل إلى مصر ، فقال : «لو كان فى يدنا مالية ذاتية ، لأمكننا أن نسترد بها مصالح عزيزة لدينا ، يحزننا أن تبقى مضعضعة بيد الأجانب! فما الذى يقعدنا عن السعى ؟ وانقاذ أرضنا لايكلفنا إلا الاجتماع والتعاون لانشاء شركات مالية (أى بنوك) تفى بما لا يستطيعه الأفراد ؟ .

ثم تناول المنشور فى ذكاء ما قد يتوهمه البعض من مخالفة انشاء مثل هذا البنك للشريعة المطهرة ، بدعوى أنه لابد من دخول الربا فى

معاملاته . فبين المنشور أن الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض ـ وليس ذلك من لوازم البنك التى لايقوم بدونها ، ثم ان القرض بالمرابحة بطريق المعاملة جاز منذ القدم ، وذكره مستفاض فى كتب الفقه (وهنا استشهد المنشور بالخصاف ، ومحمد بن سلمى إمام بلخ ، وشمس الأمة الحلوانى ، ومفتى الروم ابن مسعود) ـ مما يشير إلى أنه كان جاهزا للرد على الاعتراضات فى هذه النقطة ، والتى لا تزال قائمة حتى الآن ـ أى حتى عام ١٩٨٩ ـ أى بعد مائة وعشر سنوات ! .

ثم اختتم المنشور عن انشاء البنك الوطنى كلامه بقوله : «لا يخفي أننا فى مقامٍ أعمال مادية محضة لا يُفيد فيها الا الدرهمُ اللعين، وإن لم ينفق الدرهمُ فى هذا السبيل فما الفائدة من ادخاره ؟ ـ على أنه ليس هناك نفقة، لأن رأسَ مال البنك يُتجر به، ويَجر المنفعة لأصحابه، ويعودُ على البلاد بمنافع عمومية لا تذكر المنافع الشخصية فى جانبها بشىء ـ ألا وهى تخليص الوطن من الرق المالى للأجانب .

انتهى منشور انماء المال التاريخى، ولكن أحداث الثورة العُرابية دهَمت المشروع فعطلته، ولكن فكرة انشاء بنك مصرى ظلت تراود الأفكار، حتى اذا كانت ثورة ١٩١٩، وفي المناخ القومى الوطنى العظيم الذى خلقته، تذكر المصريون مرة أخرى أنه لا يوجد استقلال سياسى بدون استقلال اقتصادى، فكان انشاء بنك مصر على يد طلعت حرب فى ٣ ابريل ١٩٢٠ ـ أى بعد واحد وأربعين سنة كاملة منذ بداية ظهور الفكرة فى مناخ الثورة العرابية .

قصة الفكر الليبرالى فى مصر (٣) أحمد لطفى السيد والفكر الليبرالى

* الوفد فى ١٩٩٠/١٢/١٠

عندما احتلت بريطانيا مصر فى يوليو ١٨٨٢، كانت مصر تتمتع بدستور ديمقراطى لا تتمتع به أيه دولة فى العالم العربى، بل لا تتمتع به بعض بلاد أوروبا - دستور يخول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة فى اقرار القوانين، ويجعل الوزارة مسئولة أمامه، ويعتبر كل نائب وكيلا عن عموم الأمة المصرية، لا عن الجهة التى انتخبته فقط. ومتمتعا بالحصانة البرلمانية .

ثم وقع الاحتلال البريطانى، ليوجه أولى ضرباته لهذا الدستور، ففى تقرير اللورد دفرين Dufferin الذى رفعه إلى حكومته فى أعقاب الاحتلال، هاجم مجلس نواب الثورة العرابية الذى انتخب فى عام ١٨٨٢ بقوله إنه كان مؤلفا من كبار الملاك وأثرياء المدن ومشايخ القرى. وهى الطبقات التى

تتناقض مصالحها مع مصالح الفلاحين! - أى أن حجة بريطانيا فى سلب السلطة من الشعب هى تناقض مصالح طبقة كبار الملاك مع مصالح الفلاحين!

وبناء على ذلك أقام الاحتلال نظاما دستوريا صوريا سحب فيه السلطات التى منحها الدستور السابق لممثلى الأمة، وأقام مجلسين نيابيين صوريين: أحدهما مجلس شورى القوانين، ويمثل الهيئة التشريعية فى البلاد، ويجتمع ست مرات فقط فى العام، وليس له رأى قطعى فى أى أمر من الأمور، والمجلس الثانى هو الجمعية العمومية، ومهمتها استشارية ، وتجتمع مرة كل سنتين .

وفى وسط ظلام الاحتلال واستبداده ، وفى غياب الحكم الدستورى الصحيح ، ظهر مفكر ليبرالى كبير هو أحمد لطفى السيد ، يبشر بالليبرالية الحقيقية ، ويتحدث عن الحريات المدنية بشكل علمى وعلمانى، مجرد من أية نزعة دينية كتلك التى تملكت الطهطاوى أو الأفغانى أو الشيخ محمد عبده.

وكانت أداة أحمدلطفى السيد فى نشر هذا الفكر أوسع مدى وأكثر تأثيرا من أداة الطهطاوى - فلم تكن كتابا . وانما كانت صحيفة يومية هى صحيفة «الجريدة» لسان حزب الأمة، وفيها كتب عدة مقالات مطولة عرض فيها بتفصيل مبادىء المذهب الليبرالى ، الذى أسماه «مذهب الحرية» ، أو «مذهب الحريين» (أى أنصار الحرية) .

فما هى هذه المبادىء التى عرضها أحمد لطفى السيد من هذا الفكر؟ لقد أوضح فى البداية أن هذا المذهب الليبرالى يقضى - فى أصل وضعه - بألا يكون للحكومة سلطان إلا على ما دلتها الضرورة إياه ، وهو ثلاث ولايات ، ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن ، وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع ، فالولاية فيه للأفراد والجماعات الحرة . وكانت الحجة التى قدمها قدمها لطفى السيد فى هذا الرأى، هى

أن الحكومة ـ فى أصل نظامها ـ مهما كان شكلها ، ليس لوجودها علة إلا الضرورة ! ويجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة .

ثم أرجع أحمد لطفى السيد كل المتاعب الاقتصادية والسياسية والأخلاقية التى تعانى منها الأمة المصرية إلى الاستبداد والدكتاتورية ، وإلى احساس الحكام بان الأمة رعية، والحاكم راع يتصرف فى رعيته على ما يشتهيه ، وقال إن هذا الاحساس هو الذى أبعدنا عن سرعة الأخذ بمبادىء التمدن الحديث ، وفرق كلمتنا ، وأثقل فى طريق المجد خطانا .

وتناول أحمد لطفى السيد أول سمة تميز العمل السياسى فى ظل المذهب الليبرالى ، وهى الأحزاب ، فاعتبرها أساس الحياة الديمقراطية ، وسخر ممن يهاجمون فكرة الحزبية ويتحدثون عن شرورها قائلا: إن نواب الأمة لو انتفت عنهم صفة الحزبية ، فإن آراءهم فى التشريع تكون آراء بالصدفة ، غير مستندة إلى مذهب بعينه من مذاهب الحكم ، ويكون التشريع ـ الذى يصدر ـ تشريعا ميتا ليس له أثر فى البلاد .

وتعرض لما أسماه بالحقوق الأصلية للشعب ، التى هى الأساس فى قيام المجتمع الانسانى ، فعدد منها الحق فى حرية الاعتقاد ، وحرية الفكر وحرية الكلام والكتابة ، وحرية التربية والتعليم ـ فى حدود عدم ضرر الغير . وقال إنه ليس من حق المشرع أن يضع قانونا يسلب أى فرد أو طائفة حقهم فى الحرية بمعناها العام .

وانتقل من حرية الأفراد إلى حرية الأمة ، فأكد أن حق الأمة فى دستورها وحريتها العامة ، كحق الحرية الشخصية للأفراد . وحق الأمة فى أن تحكم نفسها بنفسها على الطريقة التى تراها ، هو من الحقوق التي لا يجوز للمشرع أن ينتقص منها شيئا .

ثم تناول أحمد لطفى السيد حرية القضاء ، فقال: إن تعيين السلطة التنفيذية (أى الحكومة) للقضاة، يجعلهم يتأثرون بميولها ، ولا يرفضون

تحقيق أغراضها من حيث يشعرون ومن حيث لايشعرون ، وإنه من الضرورى الأخذ بالنظام الأمريكى الذى يفصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلا تاما ونهائيا ، عن طريق انتخاب القضاة هناك من قبل الأمة بالانتخاب العام .

وقال: إن حرية الأفراد وحقوق الأفراد بغير استقلال القضاء هباء ، فإن لم يكن القضاء حرا مستقلا ، فمصالحنا همل وحريتنا هراء .

ثم تحدث أحمد لطفى السيد عن حرية الصحافة، فقال: انها صانعة الرأى العام.

وتناول حرية الخطابة ، فقال: إنها هى الآلة الشائعة لحرية الفكر وحرية الضمير ، وإنها تفعل فى النفوس أضعاف ما تفعله الكتابة ، فهى التى تحرك عواطف الجماعات الثائرة ، وهى آلة الاقناع فى المجالس النيابية .

وتحدث أحمد لطفى السيد عن حرية الاجتماع ، فقال إننا إذا كنا بالفطرة أحرارا فى الفكر ، وفى الاعتقاد ، وفى الكتابة ، وفى الخطابة ـ فإنا كذلك أحرار فى الاجتماع أيضا .

وكان من أهم ما دافع به أحمد لطفى السيد عن المذهب الليبرالى قوله : إن مذهب الحرية يحمى الحكومة من شر نفسها ، وسوء نتائج استبدادها ، فتصير بذلك طويلة العمر . وإن محبة الشعب هى الوسيلة الوحيدة لنجاح الحكومة فى أعمالها ، وبقائها فى مراكزها .

وانتهى أحمد لطفى السيد من عرضه للفكر الليبرالى بقوله : إن هذا المذهب ـ مذهب الحرية ـ هو الذى يجب أن يكون أساسا للحكم فى بلادنا، وإلا إذا كان معنى وجودنا فى المجتمع أن نعيش أرقاء ، فأكرِم بحياة العزلة أو بالحياة الحيوانية فى بطون الأودية أو فى قمم الجبال .

ثورة ١٩١٩ والجيش !

* الوفد فى ١٦/٣/١٩٩٢

تعتبر ثورة ١٩١٩ الثورة الشعبية الوحيدة فى تاريخ مصر المعاصر، التى لم يكن للجيش المصرى دور فى قيادتها، إذ تولى الشعب جميع أدوارها من البداية إلى النهاية . وبذلك تختلف هذه الثورة عن الثورة العرابية من جانب وعن ثورة ٢٣ يوليو من جانب آخر .

وبالنسبة للثورة العرابية فمن الأخطاء الشائعة أنها ثورة عسكرية ، أو هى ثورة الضباط العرابيين ضد السيطرة الاستعمارية واستبداد الخديوية ، وليس فى ذلك أى نصيب من الصحة . ولو صح ذلك لاحتلت هذه الثورة آخر الصف فى الثورات المصرية! وإنما الصحيح أن حركة الضباط العرابيين كانت محصلة صراع طويل خاضته طبقة الأعيان المصريين وفى مقدمتهم الزعماء الدستوريون من

أمثال شريف باشا ومحمد سلطان باشا واسماعيل راغب باشا وغيرهم ، ضد الوصاية الأجنبية والاستبداد.

وكان هذا الصراع قد بلغ ذروته حين أعد أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش والتجار مشروع «لائحة وطنية» رفعوها إلى الخديو اسماعيل فى ابريل ١٨٧٩، يطلبون فيها منح مجلس النواب «الحقوق التى للمجالس المثيلة فى أوروبا». وقد استجاب اسماعيل بالفعل، وكلف شريف باشا بتأليف وزارة وطنية، كان أول عملها تقديم أول مشروع لدستور نيابى برلمانى كامل إلى مجلس شورى النواب فى ١٧ مايو ١٨٧٩.

ولم يكن فى كل ذلك أى دور للضباط العرابيين. ولكن هذا الدور بدأ حين تعرض الضباط فى عهد توفيق ، الذى خلف والده اسماعيل بعد خلعه ، إلى ضغوط من الضباط الشراكسة ، دفعت بهم دفعا إلى أحضان الزعماء الدستوريين، فترتب على الاتفاق بين الفريقين مظاهرة عابدين المشهورة فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ . وقد طلب شريف باشا من عرابى والضباط العرابيين الانسحاب بعد ذلك إلى ثكناتهم ، ولكنهم أصروا على البقاء فى الساحة السياسية والحكم، الأمر الذى أدى إلى الاحتلال البريطانى .

أما ثورة يوليو ، فقد بدأت كثورة عسكرية منذ البداية ، ولكن تأييد كافة جماهير الشعب المصرى لها ، منحها الصفة الشعبية . ثم أخذت تفقد هذه الصفة الشعبية بعد اصطدامها بأكبر حزب شعبى ديموقراطى فى البلاد ، وهو حزب الوفد ، وفرض دكتاتوريتها على الجماهير . وقد قاومت الجماهير فى البداية الثورة حين اكتشفت هويتها الدكتاتورية ، ولكنها خذلت فى أزمة مارس ١٩٥٤، ووقعت البلاد تحت دكتاتورية ثقيلة، لم يخفف منها إلاالانجازات الوطنية التى حققتها الثورة ، بكسر احتكار السلاح ، والحياد الايجابى ، وتأميم شركة قناة السويس ، فتحولت عواطف الجماهير إلى تأييدها تحت الدافع الوطنى ، حتى وقعت نكسة ١٩٦٧ ، فبدأ التأييد الشعبى ينحسر .

أما ثورة ١٩١٩ فلم يكن لها صلة بالجيش من قريب أو بعيد ، بل انه لم يكن من بين أعضاء الوفد الذين اختارهم سعد زغلول فى وفده ضابط سابق فى الجيش ، الأمر الذى يوضح تماما أن قيادة ثورة ١٩١٩ قد أدارت ظهرها للجيش كلية ، فلم يحاول سعد زغلول الاتصال به فى أية صورة من الصور .

فما هى أسباب هذه الظاهرة الفريدة فى ثورة ١٩١٩ بين الثورات المصرية الثلاث ؟

ان أول سبب يطرح نفسه فى هذا المجال، هو أنه فى عام ١٩١٨ لم تكن ثمة حركة عسكرية يقوم بها ضباط الجيش يمكن استغلالها من قبل قيادات الوفد على نحو ما استغلتها القيادات الدستورية فى عام ١٨٨١. ولو أن مثل هذه الحركة كانت موجودة فى الجيش فى سنة ١٩١٨، لما استطاعت قيادة الوفد تجاهلها ، وان كان من المشكوك فيه تماما أن يؤدى هذا الاتصال إلى نفس النتيجة التى انتهت إليها الاتصالات بالضباط العرابيين سنة ١٨٨١، لاختلاف الظروف السياسية فى الحركتين اختلافا بينا.

ونود ـ بهذه المناسبة ـ أن نشير إلى أن عباس حلمى الثانى حاول الاستعانة بالجيش ، ولكن هذه المحاولة ضربت على يد كرومر فى حادثة الحدود الشهيرة فى سنة ١٨٩٤ .

أما السبب الثانى فى ادارة سعد زغلول ظهره للجيش فى حركة تأليف الوفد ، فهو أن سعدا لم يكن يخطر بباله اطلاقا الحصول على الاستقلال بطريق العنف أو طريق الثورة المسلحة ، حتى يفكر فى مساندة الجيش المصرى ، وإنما كان سعد زغلول ورفاقه فى تلك المرحلة المبكرة من النضال الوطنى ، يعتبرون المسألة المصرية مسألة قانونية تحل بالمرافعات والمذكرات التى تطرح أمام مؤتمر الصلح أو على مائدة المفاوضات مع بريطانيا ، بل انهم حتى لم يتصوروا قيام الشعب المصرى بثورة كما حدث فى مارس ١٩١٩ بالفعل !

ثالثا ، أن قيادة الوفد فى ذلك الحين كانت تعيش فى جو المبادىء التى أطلقها الدكتور ولسون ، رئيس الولايات المتحدة ، عن « حق تقرير المصير » ، و «تأليف عصبة الأمم » ، والنقاط الأربع عشرة المشهورة ، وكانت تعتقد أن الولايات المتحدة سوف تفرض تطبيق هذه المبادىء فى مؤتمر الصلح اذا أبت انجلترا انهاء احتلالها لمصر . وبذلك لم تكن القضية الوطنية فى نظرها تتطلب ثورة أو اراقة دماء .

رابعا ، أن البلاد كانت فى ذلك الحين خاضعة لاحتلال بريطانى ثقيل، وكان الجيش المصرى خاصة واقعا تحت السيطرة البريطانية، سواء من ناحية القيادة أو من ناحية الادارة ـ أى على العكس تماما مما كان عليه الحال فى أيام الثورة العرابية. فلم يكن الاحتلال البريطانى قد بدأ بعد، وكانت القيادة القائمة قيادة وطنية، سواء تمثلت فى الضباط الشراكسة، الذين كان بيدهم الأمر، أو فى الضبا ط المصريين الذين كانوا يتصارعون على السلطة فى الجيش. ومن هنا فلم يكن قيام حركة جيش داخل القوات المسلحة المصرية أمرا ممكنا فى ظل السيطرة البريطانية المطلقة عليها.

مع ذلك فاذا كانت ثورة ١٩١٩ ثورة شعبية خالصة، الا أن القوات المسلحة المصرية لم تكن تخفى تعاطفها مع الثورة، إلى الحد الذى كان له تأثيره فى احجام السلطات العسكرية البريطانية عن استخدام الجيش المصرى فى اخماد الاضطرابات فى أوائل الثورة فى بعض المناطق.

فتذكر الوثائق البريطانية أنه بعد حوادث ١٣ مارس ١٩١٩، التى أوضحت أن الثورة أكثر انتشارا وتنظيما مما كان متوقعا، دار حوار بين السير تشيتهام، القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر، والجنرال هربرت، قائد الجيش المصرى فى القاهرة، عما اذا كان من الممكن والمرغوب فيه استخدام القوات المسلحة المصرية فى قمع الاضطرابات؟

وقد اتفق على عدم الاستخدام، فمع أن الجنرال هربرت كان يرى أن النظام العسكرى يحول دون وقوف القوات المصرية ضد البريطانيين، الا

أنه لم يملك الا الاعتراف بأن عواطف الضباط المصرية والجنود المصرين على السواء تميل مع الوطنيين.

وقد تجسد هذا العطف فى صورة فعلية عندما أذاع اللورد كيرزون خطابا مشهورا فى يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ أشاد فيه بعدم اشتراك ضباط الجيش والبوليس والموظفين، فقام طلبة المدرسة الحربية بمظاهرة أمام قصر البستان والوكالة الأمريكية، تاركين سلاحهم ومعداتهم وممتلكاتهم الشخصية فى المدرسة. وفى اليوم نفسه (٢ ابريل ١٩١٩) ترك ٦٠ جنديا من احدى فصائل الجيش المصرى، كانت قد صدرت اليهم الأوامر بالتحرك إلى الوسطى ـ ثكناتهم وصفوفهم، وخرجوا إلى المدينة حاملين معهم أسلحتهم وذخيرتهم. ووقعت حوادث أخرى مثيلة فى جهات عديدة

ومع محدودية هذه الوقائع الا أن مغزاها كان كبيرا. ففى أثناء مقاطعة لجنة ملنر، وفى مظاهرات الاحتجاج على قدومها يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٩، وصلت إلى ميدان عابدين سيارتان فيهما جنود من الأورطة السادسة المصرية لتفريق المتظاهرين، ولكن أحد المتظاهرين ناول بعض الجنود العلم المصرى، فرفعه أحد الجنود على بندقيته فوق السيارة التى يركبها، وصعد شاب إلى مقدمة سيارة الجيش، وأخذ يخطب اخوانه، والجنود يصفقون له ويستعيدونه، ثم انصرف الجنود بسيارتيهم والمتظاهرون يهتفون لهم!

وعلى كل حال، فهذه بعض الخواطر بمناسبة ثورة ١٩١٩ الشعبية العظيمة، نسوقها للتدليل على أن جوانب هذه الثورة لم تغط بعد بالدراسات التاريخية الكافية، وان بعض هذه الجوانب مازالت فى حاجة إلى المزيد، ايقاظا لروح الشعب المصرى، وشحذا لهمته فى مواجهة التحديات الجديدة.

لعبة التجديد النصفى بين الحاضر والماضى(١)

جرت فى يوم الثلاثاء الماضى، ١٤ ابريل، ثانى قرعة فى مجلس الشورى منذ أن بدأ نشاطه عام ١٩٨٠، وكانت القرعة الاولى فى عام ١٩٨٣. وقد أشرف على هذه القرعة الثانية المستشار فرج الدرى يعاونه جهازه الادارى الممتاز على رأسه اللواء رفعت مطاوع، وشهد بنزاهة هذه القرعة الجميع، بل شهدت النتائج نفسها، فقد خرج رئيس المجلس، الدكتور مصطفى كمال حلمى، الذى أدار جلسات المجلس السابقة كلها بكفاءة وديموقراطية رفيعة لم تحجر على عضو رأيا، ولم تمنعه من اكمال رأيه مهما أفاض.

وهذا يدعونا إلى استعادة ما حدث فى مجلس الشيوخ المصرى فى العهد الملكى من عدوان أحزاب الأقلية على حزب الغالبية الجماهيرى، الوفد،

* الوفد فى ٢٠ / ٤ / ١٩٩٢

بانتهاز سقوط السلطة والحكومة فى يدها عن طريق التزوير والتزييف وحماية الملك فاروق لها.

ففى مارس ١٩٤١ ، وفى عهد حكومة حسين سرى، اقترع مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف أعضائه، طبقا للمادة ١٦٢ من الدستور، وجرت القرعة بالجلسة العلنية التى عقدها المجلس يوم ٧ مارس ١٩٤١، فنودى على الأعضاء المنتخبين، وعددهم ٨٨ ليسحب كل منهم ورقة من مجموع ٨٨ ورقة، كتب على ٤٤ منها كلمة «يخرج»، وعلى ٤٤ ورقة أخرى كلمة «يبقى». وبعد أن تم ذلك نودى على الأعضاء المعينين، وكان عددهم ٥٩ ليسحب كل منهم ورقة من مجموع ٥٩، كتب على ٣٠ منها كلمة يبقى، و٢٩ كتب عليها يخرج. وبذلك خرج نصف الأعضاء المنتخبين ونصف المعينين بالقرعة.

وقد كان من المفروض طبقا للدستور اجراء الانتخابات فى الدوائر التى خلت بالقرعة، ثم يصدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعينين الجدد بدلا من الذين خرجوا بالقرعة. ولكن حكومة حسين سرى خشيت من أن تؤدى الانتخابات إلى مجىء الوفديين، فاكتفت باصدار مرسوم فى ٢٤ مارس ١٩٤١ بأسماء المعينين الجدد، وأرجأت الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة استنادا الى حجة باطلة هى قيام حالة الحرب وقتئذ! مع أن قيام حالة الحرب لم تمنع الوفد بعد عودته الى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من اجراء انتخابات حرة شملت طول البلاد وعرضها.

وقد كان ذلك ما دعا حكومة الوفد، عندما أجرت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس ١٩٤١، لمناسبة التجديد النصفى للمجلس، وأسفرت عن الأغلبية الوفدية المعتادة ـ إلى ابطال مرسوم التعيين الذى صدر فى عهد وزارة حسين سرى، واسقاط عضوية هؤلاء الشيوخ الذين عينهم فاروق، استنادا إلى أن هذا التعيين كان يجب أن يتلو، ولا يسبق، الانتخابات فى الدوائر التى

خرج أعضاؤها بالقرعة فى التجديد النصفى. وعينت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخا آخرين راعت فيهم نتائج مجلس النواب التى أتت بأغلبية وفدية.

على أنه على الرغم من أن وزارة الوفد بهذا الاجراء أعادت تصحيح الأمور الذى أفسدتها وزارة الأقلية برياسة حسين سرى باشا، الا أنه لم يكد يقال مصطفى النحاس من رياسة الوزارة فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤، وتأتى وزارة أحمد ماهر باشا لتعلن الحرب على الوفد، حتى أخذت فى «لخبطة» الأمور مرة ثانية! وأخذت تعبث بالدستور كما تعودت كل حكومات الأقلية.

فقد كان أول عمل لوزارة أحمد ماهر هو حل مجلس النواب الوفدى القائم ، فى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤، ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير ١٩٤٥، ثم حددت للانتخابات يوم الاثنين ٨ يناير ١٩٤٥.

وقد فهم الوفد الغرض الذى حلت من أجله الوزارة مجلس النواب، وهو الاتيان بمجلس نواب مزور يعبر عن مصالح القوى المناصرة للقصر الملكى، ولذلك قرر الامتناع عن دخول الانتخابات الجديدة التى كان يعرف مقدما نتائجها.

والغريب أن المرحوم عبد الرحمن الرافعى صور هذا الامتناع فى صورة لاتتفق مع حقيقته، فنسبها إلى شعور الوفديين بأنهم فقدوا غالبية الشعب بسبب مساوىء حكومة الوفد وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة، ولذلك آثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترا لفشلهم المرتقب، ولكى ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم. إلى آخره!.

وواضح أن السبب فى هذا التفسير المجحف هو انتماء المرحوم الرافعى إلى الحزب الوطنى، وهو من أحزاب الأقلية التى اشتركت فى الانتخابات وفاز فيها بسبعة مقاعد فقط من مجموع ٢٦٤ نائبا

وهى سقطة من المرحوم الرافعى الذى كان يجب عليه أن يحكم ضميره العلمى ولا يخضع لهواه السياسى، خصوصا وان فوز الوفد فى الانتخابات التى جرت بعد ذلك فى ٣ يناير ١٩٥٠، وهى انتخابات حرة باعتراف الجميع، لم يجرها الوفد بنفسه، وانما أجرتها الوزارة الائتلافية التى رأسها حسين سرى - انما هو دليل ناصع على عدم صحة تحليل الرافعى! اذ لو كان الشعب قد انصرف عن الوفد بسبب «مساوىء حكومته وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة» - كما كتب بالحرف الواحد، لما فاز الوفد فى هذه الانتخابات الأخيرة بأى حال، اللهم الا اذا كان الشعب المصرى من الجهل السياسى، والاعجاب بالمساوىء والفساد والظلم، بدرجة.تجعله يسعى بارادته الحرة الطليقة إلى استعادة ذلك عن طريق انتخاب الوفد مرة ثانية!.

ولكن الوفد فاز فى هذه الانتخابات بـ ١٦٩ مقعدا، والسعديين بـ ٢٤، والأحرار الدستوريين ٢٢، والحزب الوطنى ٤، والاشتراكيين ١، والمستقلين ٢٢. وبقيت ٧٧ دائرة أعيد فيها الانتخاب يوم ١٠ يناير، فظفر الوفد بمعظمها، بحيث صارت النتائج النهائية كما يأتى : وفديون ٢٢٨، ومستقلون ٣٠، وسعديون ٢٨، وأحرار دستوريون ٢٦، وحزب وطنى ٦، واشتراكى ١، والمجموع ٣١٩.

هذا الفوز الباهر الذى حصل عليه الوفد فى آخر انتخابات حرة شهدتها مصر، هو خير رد تاريخى على ما كتبه المرحوم الرافعى. وفى هذا الضوء يجب علينا فهم لعبة التجديد النصفى لمجلس الشيوخ، التى بقى منها دوران نعرضهما فى مقالنا القادم!

لعبة التجديد النصفى بين الحاضر الماضى (٢)

* الوفد فى ٢٧ / ٤ / ١٩٩٢

فى مقالنا السابق عرضنا دورين من لعبة التجديد النصفى لمجلس الشيوخ، التى لعبتها أحزاب الأقلية فى عهد الملكية مع الوفد. فأوردنا حركة التجديد النصفى فى مارس ١٩٤١ فى عهد حكومة حسين سرى، عندما أرجأت الانتخابات فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة، بحجة ظروف الحرب، وأصدرت مرسوما باطلا بتعيين أعضاء جدد بدلا من الأعضاء المعينين الذين خرجوا ، لكى تضمن تعيين أنصارها من محاسيب القصر وعماله. ولكن الوفد عند عاد إلى الحكم فى فبراير ١٩٤٢، عمد إلى تصحيح هذا الوضع الخاطىء، فأصدر مرسوما يبطل المرسوم السابق، وقامت حكومته بتعيين أعضاء جدد بدلا من الذين بطل تعيينهم، استهدت فيه بنتائج الانتخابات الحرة التى أجرتها وحصلت فيها على الأغلبية .

أما المرسوم الثانى فيقضى بتعيين أعضاء جدد استهدت فيه بنتائج انتخابات يناير ١٩٥٠ التى أسفرت عن أغلبية وفدية، وكان من الطبيعى أن يكون الأعضاء الجدد وفديين .

أما المرسوم الثالث، فيُبطل رئاسة الدكتور محمد حسنين هيكل لمجلس الشيوخ .

ثم جاء التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى أبريل ومايو سنة ١٩٥١، فتولى الشعب فى الانتخابات التى أجريت فى ذلك الحين اسقاط كل أنصار القصر فى الانتخابات، وأخرجهم من مرسوم التعيينات .

على هذا النحو اختتمت أدوار لعبة التجديد النصفى فى العهد الملكى بانتصار القوى الوطنية الديموقراطية ودحر قوى القصر. وقد تعرضت المراسيم الثلاثة التى أصدرتها الحكومة الوفدية لهجوم شديد من الدكتور محمد حسنين هيكل فى مذكراته، ومن المرحوم عبد الرحمن الرافعى، واعتبرت كممارسة دكتاتورية من قبل حكومة الوفد! وهذا ما عبر عنه المرحوم الرافعى فى كتابه «فى أعقاب الثورة المصرية» الجزء الثالث، عندما وصف عودة الوفد إلى الحكم بأنها عودة الحكم المطلق! .

وهذا يوضح عقلية رجال أحزاب الأقلية فى ذلك الوقت، الذين يعتبرون الحكم حقهم وحدهم لا شريك لهم فيه، وأن الوفد دخيل على الحكم بأغلبيته الشعبية! فقد نسبوا إلى حكومة الوفد أنها فعلت ذلك بسبب استجواب مصطفى مرعى فى مجلس الشيوخ عن صفقة الأسلحة الفاسدة، وعن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة!

ففى كتاب المرحوم الرافعى يقول: «لم تكد تمضى أيام محدودة على استجواب مصطفى مرعى واتجاه الأعضاء المعارضين إلى وجوب تأليف لجنة برلمانية لتحقيق المساوىء التى أشار إليها المستجوب، حتى انقلبت الأوضاع، وصار هذا الاتجاه فى نظر وزارة النحاس جريمة من

المعارضين يستحقون عليها العقاب، وأول عقوبة لهم إخراج عدد منهم من المجلس، واقصاء رئيس المجلس عن منصبه جزاء له على موقفه من الاستجواب، حتى قال له وزير الداخلية فؤاد سراج الدين إنه يشعر بأن الكرسى الذى يجلس عليه يهتز اهتزازا شديدا !

وفى الواقع أن الوفد كان يعانى من هذه الأقلية الصاخبة التى كانت تبيح لنفسها العبث بالحياة الدستورية ، والحكم على جثة الدستور، وتزوير الانتخابات لصالحها، فاذا عاد الوفد إلى الحكم اكتشفت فائدة الديموقراطية وأهمية الدستور، وصارت تتكلم بالاستناد إلى القانون والتقاليد الدستورية السليمة، وتنسى أنها أرست أسوأ التقاليد الدستورية فى تاريخ مصر !

ويمكن فهم اجراءات الوفد فى هذا الصدد فى رغبته فى الاستناد إلى مجلس قوى يعبر عن الأمة المصرية تمام التعبير، ويستطيع به مواجهة الانجليز فى مساعيه لحل القضية المصرية ، خصوصا بعد أن وعد النحاس البرلمان بأنه سوف يلغى معاهدة ١٩٣٦ اذا لم تستجب بريطانيا للمطالب المصرية التى تمثلت فى ذلك الحين فى الجلاء والسودان .

وقد كان هذا البرلمان الوفدى هو البرلمان التاريخى الذى وقف أمامه مصطفى النحاس يقول : «من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالغائها». وقدم له القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ (١٥ أكتوبر ١٩٥١) بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ .

★ الكشـافـات •

• قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ سامى عزيز فرج بمساعدة كل من السيدتان إيزيس راغب واستر غالى.

١ـ كشاف الإعلام

ـ ش ـ

ـ ص ـ

٢ - كشاف الهيئات

ـ ح ـ

ـ د ـ

ـ ش ـ

ـ ض ـ

ـ غ ـ

- ن -

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ ـ كشاف الحوادث

- ن -

- هـ -

- و -

٥ـ كشاف الدوريات

الفهرست

تصويبـــات

رقم الصفحة	الخطــــــأ	الصـــواب	رقم السطر
٥٦	محمد بن الله	محمد بن عبد الله	٢٤
٦٠	وسألته لمحكمة:	وسألته المحكمة:	٢٣
٦٥	محمد عبد العزيز	محمد عبد المعز	١٨
٩٦	وقد استطعت	وقد استطاعت	٢٠
١٤٤	كاعادة	كعادة	السطر الأول

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٩٦٥٤ / ١٩٩٣

I.S.B.N 977-01-3558-5



د . عبد العظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية .
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
* كاتب سياسى بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة .
* عضو مجلس الشورى المصرى .
* عضو المجلس الأعلى للثقافة .
* عضو المجلس الأعلى للصحافة .
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة .
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب .
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب .
* أعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتابا فى تاريخ مصر والعرب .



هذا الكتاب

يعد هذا من كتب التاريخ الساخن فهو يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك بين فريقين من القوى السياسية: فريق قوى التحرر الوطنى والاجتماعى الذى قاتل من أجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويريد ان يدفع عجلة التقدم فى مصر إلى الأمام، ويمضى بحركة الاستنارة التى بدات فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة جماهير الشعب المصرى وخدمة تقدمه. والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى، الذى يتلفع بعضه بعباءة الدين ويريد - بالارهاب - أن يعود بمصر اربعة عشر قرنا. ويتلفع بعضه الآخر بقميص عبد الناصر ويريد - بالارهاب ايضا - أن يعود بمصر أربعة عقود من السنين.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٧٢٥ قرشا

تصميم الغلاف احمد عبد الغفار